

جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

العمال الزراعيون و الأزمة الاستعمارية في عمالة وهران
1880 - 1954

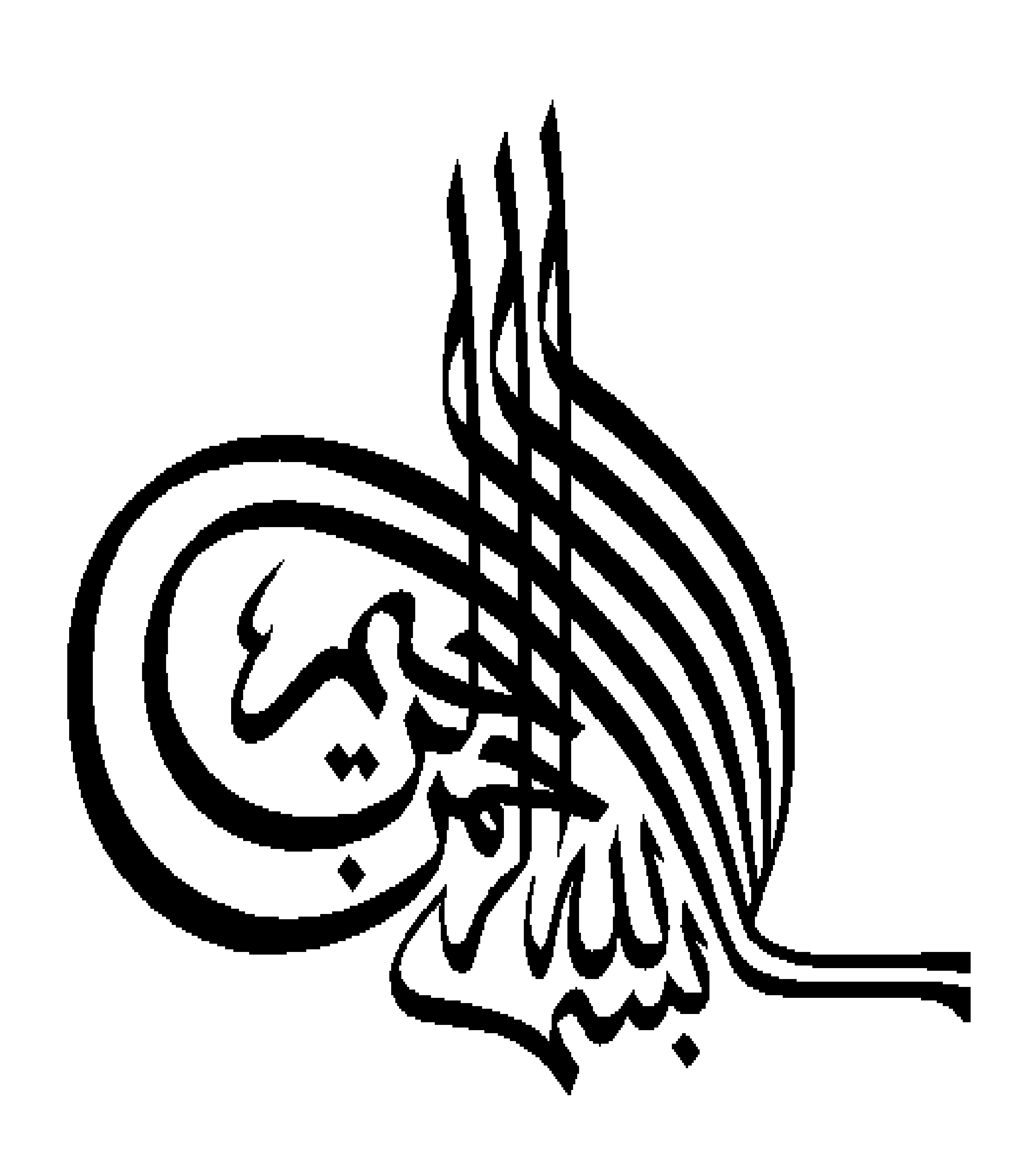
أطروحـــــــــــة دكتوراه في الطور الثالث
تخصص: تاريخ الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية

إعـداد الطالـب: تندراري عبد الرحمن
إشراف الأستاذ الدكتور: ولد النبية كريـم

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د عتو بلبراوات	جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس	رئيسا
أ.د كريم ولدالنبية	جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس	مشرفا و مقررا
أ.د محمد بوشنافي	جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس	مناقشا
د. محمد بن جبور	جامعة أحمد بن بلة 1 – وهران	مناقشا
د. محمد شاطو	جامعة مصطفى سطنبولي- معسكر	مناقشا
د. نورالدين عسال	جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017
نوقشت يوم: 28 رمضان 1439 هـ الموافق لـ 13 جوان 2018


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

أتقدم بالشكر و التقدير العميق إلى الأستاذ الدكتور كريم ولد النبية على كل المجهودات المبذولة من خلال اشرافه على نمو البحث و ذلك بنصائحه و إرشاداته القيمة التي زودني بها منذ بداية البحث حتى نهايته.

كما أقدم شكري و امتناني الخالصين إلى كل أعضاء اللجنة المشرفة على مناقشة الأطروحة.

لا يفوتني أن أوجه شكري إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث.

إهـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــدا
ء

إلى روح الوالدين، إلى زوجتي شريكة حياتي و رفيقة دربي أبنائي حسام الدين، سارة،سهام، عبير، أميمة، عبدالوهاب و إلى أختي، و ابنها ونيس.

إلى معلم السنة الأولى ابتدائي الحاج الطيب ناجي دام الله في عمره، الذي علمني الكتابة و القراءة، إلى كل من علمني حرفا، و ساعدني على إنجاز هذا البحث المتواضع من قريب أو بعيد.

عبدالرحمن

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات باللغة العربية:

الرقم	الرمز	معناه
1	تر	ترجمة
2	ج	جزء
3	د.ت	دون تاريخ
4	د.م.ج	الديوان المطبوعات الجامعية
5	س	السنة
6	ش.و.ن.ت	الشركة الوطنية للنشر و التوزيع
7	ش.و.ك	الشركة الوطنية للكتاب
8	ص	صفحة
9	ص ص	صفحات
10	ط	الطبعة
11	ع	العدد
12	كلم	كيلومتر
13	م	التاريخ الميلادي
14	م2	متر مربع
15	م.و.د.ت	المركز الوطني للدراسات التاريخية
16	ن/كلم2	نسمة في الكيلومتر المربع الواحد
17	ه	التاريخ الهجري

قائمة المختصرات باللغة الأجنبية:

N°	Signe	Signification
1	A.L.N.A.	Armée de Libération Nationale Algérienne.
2	A.N.P.A.	Armée Nationale du Peuple Algérien (Générale Bello unis).
3	A.M.L.	Amis du Manifeste et de la liberté.
4	B.O.A.	Bulletin Officiel de l'Algérie.
6	C.E.T.A.	Centre d'Etudes Techniques Agricoles.
7	C.F.A.	Chemins de Fer Algériens
8	C.G.T.	Confédération générale des Travailleurs
9	C.I.E.	Centre d'Information et d'Etudes
10	C.M.	Commune mixte
11	C.N.R.A.	Conseil National de la révolution Algérienne
12	C.P.E.	Commune de plein Exercice
13	C.R.U.A.	Comité révolutionnaire L'unité et L'action
14	C.T.E.	Centre d'Information et d'Etudes
15	D.A.W.O	Direction des Archives de la Wilaya d'Oran
16	D.I.	Décret Impérial
17	Edit	Edition
18	E.N.A.L.	Entreprise Nationale du livre
19	F.L.N.A.	Front de libération Nationale Algérienne
20	G.G.A.	Gouvernement Général de l'Algérie
21	G.P.R.A.	Gouvernement Provisoire de la République Algérienne
22	G.P.R.F.	Gouvernement Provisoire de la République Française
23	IBID	Ibidem
24	IREMAM	Institut de recherche sur le monde arabe et musulman
25	J.O.A.	Journal officiel de l'Algérie
26	J.O.R.F	Journal Officiel de la République Française
27	M.T.L.D.	Mouvement pour le Triomphe des Libertés Démocratiques
28	N°	Numéro
29	O.A.S.	Organisation Armée Secrète
30	O.P.U	Office des presses Universitaires
31	O.S.	Organisation Spéciale- Secrète
32	P	Page
33	P.C.A.	Parti Communiste Algérien
34	PP	Pages
35	P.P.A.	Parti du peuple Algérien
36	P.U.F.	Presses Universitaires de France
37	P.V	Procès – Verbal

38	Q.M.	Questions Musulmans
39	S.A.P.	Sociétés Agricoles de Prévoyance
40	S.A.R	Secteurs d'Améliorations Rurales
41	S.A.S	Section Administrative Spécialisée (section d'action spéciale)
42	S.A.U.	Section Administrative Urbaine
43	S.C.	Sénats – Consulta
44	S.C.A.P.C.O.	Société Coopérative Agricole du plan de Constantine
45	(S.D)	Sans Date
46	S.I.P	Sociétés Indigènes de Prévoyance
47	S.M.A.	Scouts Musulmans Algériens
48	S.N.E.D	Société Nationale d'Edition et de Diffusion
49	T.	Tome
50	U.D.	Union Départementale des Syndicats
51	U.D.M.A.	Union Démocratique du Manifeste Algérien
52	U.G.S.A.	Union Générale des Syndicats Algériens
53	U.L.	Union Locale des Syndicats
54	U.R.S.S.	Union des Républiques Socialistes Soviétiques
55	U.S.T.A.	Union Syndicale des Travailleurs Algériens
56	V.D.Q.S.	Vins Délimités de Qualité Supérieure
57	VOL.	Volume



المقدمــــــــــــــة

الكتابة التاريخية عملية متجددة، تتجدد كلما توفرت الوثائق والمحفزات والرغبة لذلك وتتنوع من مجتمع لآخر حسب تطوره وتصوره للقضايا والمشاكل التاريخية ومدى تأثيرها على المجتمعات، إن هذا التجدد نتيجة التأثر يمنحنا تنوعا واختلافا في كتابات المؤرخين حول أحداث معينة ومن يتفحص ما كتب عن التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجزائري خلال الحقبة الاستعمارية يدرك ذلك الاختلاف.

إن التحليل العلمي يفرض ربط الأسباب بالمظاهر، والمظاهر بالنتائج وما يترتب عليها و من هذا المنطلق لا يمكن فهم طبيعة الأحداث التي ميزت قبيل الأزمة الاستعمارية و بعدها في عمالة وهران ظروف العمال الزراعيين إلا بالرجوع إلى الفترة التي سبقتها ودراستها وربط أحداثها لفهم التطورات و التداعيات الحاصلة.

لقد كشفت الأحداث التي أعقبت الاحتلال الفرنسي للجزائر أن الاستيطان و اغتصاب أراضي الفلاحين كانت الشغل الشاغل لكل من أبناء الوطن الأصليين، فإذا كان الإنسان الجزائري يعتبر الأرض الزراعية وجوده و دعامة بقائه، فإن الاستعمار الفرنسي من جهته علم منذ الوهلة الأولى بأن بقاءه و مستقبله مرتبط بالاستيطان، و أن لا استيطان بدون الارتباط بالأرض، و منذ ذلك الوقت أصبح الاستيلاء على الأرض على رأس قائمة الاهتمامات التي ما فتئت تراود الاستعمار، و هكذا أصبحت المسألة الزراعية أحد العناصر الفاعلة في جوهر الصراع و الخلاف الدائر بين الجزائريين و الاستعمار الفرنسي وظلت زراعة الكروم موجودة في الجزائر قبل الاحتلال، هذا صحيح لكن تواجدها كان الغرض منه استهلاك عنب المائدة فقط.

بعد احتلال فرنسا للجزائر تطورت الأمور بسرعة مدهشة، حيث انتقلت زراعتها إلى شمال الجزائر، قبل هذا منعت زراعتها في المستعمرة مدة أربعين سنة خوفا من منافستها لكروم المتر بول الفرنسية، فكان فلاحو الكروم بجنوب فرنسا يعترضون على كل توسع في هذه الفلاحة بالجزائر، فلا يحق للمستعمرة أن تنافس فرنسا.

لكن عندما تعرضت زراعة الكروم بالجنوب الفرنسي إلى مرض الفل وكسيرا و التي أدت إلى كارثة اقتصادية بالجنوب الفرنسي فيما يخص زراعة الكروم، مما جعل الاستعمار الفرنسي يغير نظرته لمستعمراته و

يحول زراعة الكروم إليها و عندئذ كان لابد من سياسة استعمارية خاصة تدفع الاستعمار الفرنسي على تشجيع استثمار الشركات المالية في اتجاه زراعة الكروم بوصفه إحدى أدوات الاستيطان الفرنسي في الجزائر.

نحاول من خلال هذه الأطروحة البحث عن الأسباب التاريخية التي كانت وراء انتقال زراعة الكروم إلى الجزائر، و كيف أصبحت بسرعة إحدى أخطر وسائل الاستعمار الاستيطاني بالجزائر.

إن نجاح هذه الزراعة في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، رافقته تصفيقات أبواق الاستعمار، لكن سرعان ما اصطدمت هذه الزراعة بأزمة، فتحولت هذه الأبواق نفسها تبحث عن أسباب أخرى تبرر بها المأزق الذي أدخلها فيه النظام الاستعماري.

لقد انتشرت زراعة الكروم في عمالة وهران خلال نهاية القرن التاسع عشر بسرعة خارقة للعادة لكنها سرعان ما تراجعت حين اصطدمت بالأزمة الاقتصادية العالمية، تعرض فيها الجزائريون إلى بطالة القدرة الشرائية و تدهورها ، مما أجبر الكثير منهم على الهجرة بنوعيها الداخلية ــ طبعا ــ من الريف إلى المدينة، و الخارجية نحو فرنسا خصوصا، بحثا عن لقمة العيش لهم و لعائلاتهم وتطورت الأحداث و انضم الكثير من الجزائريين إلى النقابات العمالية من خلال المشاركة في الاحتجاجات و الإضرابات و الأحزاب السياسية التي تبنت مطالبهم و دخلت في صراع مع الاستعمار الفرنسي و لهذا اخترت موضوع : العمال الزراعيون والأزمة الاستعمارية في عمالة وهران (1954/1880)**.**

تتجلى **أهمية الموضوع** في كونه يعالج مشكلة في فترة من تاريخ الجزائر خلال المقاومات الشعبية من جهة و المقاومة السياسية من جهة أخرى للاستعمار الفرنسي، شهدت خلاله الجزائر ظروف سياسية و اقتصادية و اجتماعية يندى لها الجبين و تتألم منها القلوب تحول فيها صاحب الأرض بعد فترة من الزمن إلى مجرد عامل يومي أو خماس أو أجير بعد ما صدرت أملاكه ونال منه البؤس والشقاء بقوانين ومراسيم تعجيزية لإضعافه وإخضاعه، وبالتالي فهي دراسة فكرية تتطلب من الباحث قراءة معمقة للأحداث لمعرفة الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة.

عرف المجتمع الجزائري مع دخول الاستعمار الفرنسي تطبيقا لقرارات مختلفة، تعلقت بنزع الأراضي أحيانا، و القيام بتجزئة الملكية الجماعية للقبائل و العروش أحيانا أخرى.

كما سنبين في هذه الدراسة الآثار السيئة الناتجة عن نشاط الكولون الموجه للمحاصيل الزراعية التجارية خاصة الكروم التي عرفت رواجا كبيرا على حساب المحاصيل الزراعية المعيشية كالحبوب التي تقلصت مساحتها مقارنة بمساحة الكروم، و التي تعتبر المصدر الغذائي للمجتمع الجزائري.

لقد كان الوقت آنذاك مكرسا لتطوير زراعة الكروم الجزائرية منذ أن أتى وباء الفلوكسيرا على مجموع الكروم الفرنسية و اضطرت فرنسا إلى استيراد كميات معتبرة من الخمور الأجنبية أو صناعة خمور اصطناعية غير أن الأزمة الناتجة من جراء الإصابة بقمل لنبات (الفلوكسيرا) للكروم الفرنسية في سنوات 1880 و وضع الطرق في زراعة الكروم المتناسقة مع المناخ الجزائري قد جعل الإدارة الاستعمارية تشجع على توسيع زراعة الكروم في المناطق الجزائرية، و توفر كل الظروف المادية و المعنوية لصالح الكولون (Colon) في استصلاح الأراضي و زرعها كروما.

لقد جنى الكولون (Colon) من جراء هذه المساعدات و القروض المقدمة من طرف الإدارة الاستعمارية أموالا باهظة، و أصبح هو المسيطر و المهيمن في صنع القرار.

إن مستوى الحياة الاجتماعية يقاس بمدى تطور الأوضاع الاقتصادية لبلد ما، وكون الجزائر مستعمرة فرنسية، فإننا نجد أنها تأثرت بما عرفه العالم خلال سنة 1929، ألا و هو الأزمة الاقتصادية العالمية التي نتج عنها تقلص في التجارة العالمية خاصة تجارة الكروم التي عرفت كسادا أدى إلى تدهور القدرة الشرائية و تدني الأجور في فرنسا و بالتالي تأثرت الجزائر باعتبارها مستعمرة فرنسية.

كما تكمن أيضا أهمية الموضوع في إبراز الأوضاع التي عاشها العمال الزراعيون الجزائريون في عمالة وهران، سواء من الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي، بالإضافة إلى التطورات الناجمة عن الوضع الاجتماعي للجزائريين، خلال فترات الأزمة الاقتصادية، حيث تحول العمال الزراعيون إلى بطالين، فاضطر الكثير من الجزائريين إلى الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن، و الهجرة الخارجية نحو فرنسا، و انضم بعضهم إلى الحركات النقابية المطالبة بتسوية الأوضاع الاجتماعية، فتبلور الوعي من خلال المشاركة في الإضرابات و التمرد اتجاه الكولون و بالتالي توسع نشاط الحركة الوطنية و دخولها الصراع مع الاستعمار الفرنسي من خلال التشكيلات الحزبية و نشاطها المتمثل في المطالبة بتحسين الوضع الاجتماعي للجزائريين و تبنت مطالب العمال الزراعيين (عمال بدون أرض) و الطبقات الكادحة، و لم يبق أمام هذه الطبقة الشغيلة الحواجز و التخوف من الاستعمار، بل راحت تخوض غمار الانضمام إلى النقابات العمالية من جهة،

و الانضمام إلى الأحزاب بمختلف اتجاهاتها، و المشاركة في الاحتجاجات و الإضرابات التي كانت تنظمها الأحزاب السياسية، فتحول العامل الزراعي من خلال الممارسة السياسية إلى نواة الثورة الجزائرية و وقودها، فدعمها بكل ما يملك فضحى بالنفس و النفيس، و ثار ضد الظلم و الاضطهاد الذي سلطه عليه الاستعمار الفرنسي طيلة قرن ونصف قرن من الزمن.

أما **دوافع اختيار الموضوع** تتجلى في الوقوف عند هذه الأزمة الاستعمارية في عمالة وهران و ظروف العمال الزراعيين ومعرفة أسبابها وتطوراتها ونتائجها ودوافع أخرى دفعتنا لاختيار هذا الموضوع و المتمثل في :المساهمة في كتابة تاريخ الجزائر خاصة التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي الذي مازال لم ينل قسطه في الكتابات التاريخية بالإضافة إلى محاولة الكشف عن الأسباب الحقيقية للأزمة الاستعمارية في عمالة وهران بالجزائر خلال الحقبة الاستعمارية.

في هذا الإطار وقع اختيارنا على موضوع" **العمال الزراعيون و الأزمة الاستعمارية في عمالة وهران 1880- 1954**"، و قد وضعنا لهذه الدراسة إطارا محددا بالمكان و الزمان فعمالة وهران هو الإطار المكاني، و الفترة الممتدة ما بين 1880إلى 1954 هي الإطار الزماني للموضوع، و تتميز على صعيد الاستعمار الفرنسي بتعرض مزارع الجنوب الفرنسي إلى أزمة كارثية تتمثل في المرض الذي أصاب زراعة الكروم المسمى" مرض الفلوكسيرا"، أما سنة 1954 فتمثل بداية النهاية لاسترجاع الحرية عن طريق التخطيط للثورة الجزائرية، و التي كان العمال الزراعيون النواة الأولى للثورة من خلال دعمها و وقودها.

أما **إشكالية الموضوع** المستخرجة من العنوان نفسه و التي ظلت تقود هذا البحث تتمثل في: **هل حقا ظلت الأزمة الاستعمارية تحمل في طياتها بوادر فشلها، حيث عجز الاستعمار عام 1954 في إيجاد حلول لمشاكل صنعها بنفسه حين انتزع الأراضي و شجع زراعة الكروم في الجزائر و عمالة وهران بدرجة خاصة منذ عام 1880 و صنع حينها فئة العمال الزراعيين أو الفلاحين بدون أرض؟**

لقد حاولنا البحث في هذه الإشكالية لمشكلة استعمارية تمثلت في انتزاع أراض للجزائريين و إيهامهم بأنهم سوف يعيشون سعداء بمجرد العمل في مزارع القولون (colon)، فمن خلال استرداد أحداث الماضي فإن المنهج المستعمل المناسب هو: **المنهج التاريخي**، إنه يتناسب مع طبيعة هذا الموضوع، ذلك أن هذا البحث يعتمد على اختيار الموضوع ثم جمع المصادر

و المراجع المتعددة و المتنوعة، ثم نقدها خارجيا و داخليا فصياغتها و تركيبها و تحليلها انطلاقا من تكوين قطع متكاملة و منظمة من المعرفة التاريخية و أخيرا إنشاء البحث أي كتابته بعد ربط الحقائق التاريخية المتوفرة وتحليلها و تفسيرها لتكون صورة متكاملة ثم إن التشخيص الموضوعي لدوافع زراعة الكروم في الجزائر و المعالجة الفكرية يقتضي النفاذ إلى أعماق السياسة الاستعمارية الفرنسية في شكلها الاقتصادي اتجاه المجتمع الجزائري، بحقائق تاريخية كثيرة دفعتنا إلى تحديد الحقل التاريخي للموضوع في الفترة من (1880- 1954) .

انطلاقا من هذه الإشكالية حددت بعض الفرضيات الإيجابية و السلبية التالية: إن السياسة الاستعمارية هي التي كانت تحاول تغيير الأنماط الاقتصادية للمجتمع الجزائري و بدرجة خاصة المجتمع الريفي الجزائري، الأوضاع الاقتصادية في الجزائر كان لها الدور الحاسم في صياغة التاريخ المعاصر للجزائر، والإجراءات التي اتخذها الاستعمار الفرنسي من خلال السياسة الزراعية كانت سلبية على الجزائريين لكنها في الوقت نفسه هي التي أثرت في نشر الوعي السياسي و الوطني للجزائريين.

إن القمع الاستعماري الفرنسي للجزائريين هو الذي ولد ردود فعل ثورة الفاتح نوفمبر 1954.

حتى نتمكن من الإلمام بالموضوع من مختلف جوانبه قمنا بتقسيم بحثنا المعنون بـ: (**العمال الزراعيون و الأزمة الاستعمارية في عمالة وهران في الفترة الممتدة من 1880إلى غاية 1954**) ، و جاءت **خطة البحث** كما يلي: مقدمة، مدخل، أربعة فصول، خاتمة مرفقة بمجموعة من الملاحق، و البيبليوغرافيا.

أما المقدمة فتناولنا فيها التعريف بالموضوع المتمثل في العمال الزراعيين و الأزمة الاستعمارية في عمالة وهران في الفترة الممتدة من 1880 إلى غاية 1954.

أما المدخل و الذي يعتبر تمهيدا للدراسة هو تقديم لمحة عامة حول التحولات الاقتصادية و الاجتماعية لدى المجتمع الجزائري من خلال السياسة الاستعمارية المتمثلة في سياسة الغزو و التوسع، ثم سياسة التهجير والاستيطان، وبعدها سياسة الإدماج من خلال سن قوانين و مراسيم، بالإضافة إلى إدخال الجزائر في اقتصاد السوق، و فرض الضرائب على الجزائريين، و تفشي ظاهرة الربا، بالإضافة إلى تفكيك القبيلة من خلال

تشكيل الدوار، و تحديد الأرض و تقسيمها، بالإضافة إلى مصادرة أراضي الجزائريين،و ظهور المجاعات،و انتشار البؤس و الأمراض.

لكن رغم كل هذا كانت هناك مقاومة و رفض للاحتلال، لقد اندلع لهيب المقاومة الشعبية منذ الوهلة الأولى التي وَطِئَتْ فيها أقدام الغزاة الاستعماريين الفرنسيين أرض الجزائر، فما انهار الحكم المركزي في مدينة الجزائر حتى أخذ شيوخ القبائل و الزوايا من الأعيان و العلماء على عاتقهم مهمة تنظيم صفوف الشعب الجزائري و شحذ هممه بالدفاع عن أرضه و عرضه ودينه، و كان لهذا التحرك مفعوله في تنظيم المقاومة، و عبر الشعب الجزائري عن رفضه للاستعمار بأشكاله المختلفة بالانتفاضات و الثورات و الجهاد.

لقد قسمنا بحثنا إلى أربعة فصول زمنية، الفصل الأول و يتمثل في العنوان التالي : الأسباب الحقيقية لزراعة الكروم بعمالة وهران، حددنا له إطاره الزماني من 1880 إلى 1914ضم ثلاثة عناوين جزئية، أولها أزمة مرض الكروم الفرنسي و المعروف بالفلوكسيرا، و ثانيها دور صناديق القرض و الشركات الخاصة، أما ثالثها القوانين العقارية و انتقال الملكية.

أما الفصل الثاني فتمثل في العنوان التالي: تطور زراعة الكروم في عمالة وهران، حددنا له إطاره الزماني من 1914 إلى غاية 1936، ضم عناوين جزئية تتمثل في : أولها القرض الزراعي، و ثانيها توسيع زراعة الكروم، و ثالثها ازدهار زراعة الكروم و تطورها.

ثم عرجنا نحو الفصل الثالث و المتمثل عنوانه في مظاهر الأزمة الاقتصادية و تداعياتها في عمالة وهران و المحدد بإطاره الزماني من 1936 إلى غاية 1947، وضم عناوين جزئية تحتوي على : أولها بداية الأزمة و تبعيتها، و ثانيها أثار الأزمة على الجزائريين، و ثالثها نتائج الأزمة الاقتصادية و تأثراتها على الجزائريين.

و في الأخير الفصل الرابع المعنون بالعنوان التالي : العمال الزراعيون و الطريق نحو الثورة التحريرية بإطاره الزماني المحدد من 1947 إلى غاية 1954، وضم عناوين جزئية تحتوي على : أولها انعكاسات الفكر التحرري في الجزائر، و الذي جزأنه بدوره إلى عناوين فرعية تتمثل في : أولها تأثير العلاقات السياسية الدولية في نشاط الحركات التحررية، ثم ثانيها الفكر التحرري عند الجزائريين، أما ثالثها الدعاية و انتشار الوعي لدى العمال الزراعيين، و الذي ضم عناوين فرعية تمثلت في: أولها تنظيمات الهياكل المحلية للريف الجزائري، و ثانيها المسألة الزراعية في برنامج

السياسة الاستعمارية، ثم عرجنا ثالثا نحو المسألة الزراعية في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية، و ضم بدوره كذلك عناوين فرعية تمثلت في : أولا موقف التيار الاعتدالي من المسألة الزراعية، ثم ثانيا موقف التيار الشيوعي من المسألة الزراعية و ثالثا موقف التيار الاستقلالي من المسألة الزراعية، و رابعا موقف التيار الإصلاحي من المسألة الزراعية.

أما الفصل الرابع فقد احتوى على العنوان التالي المتمثل في دعم العمال الزراعيين للثورة الجزائرية، و قسم إلى عناوين فرعية ضمت : أولها العمال الزراعيون في صف التيار الثوري، و ثانيها العمال الزراعيون وقود الثورة التحريرية الجزائرية.

وأتممنا الأطروحة في الأخير بخاتمة استعرضنا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها بعد دراسة الموضوع بالشكل السابق، و تمثلت في عدة استنتاجات.

أما فيما يخص **المصادر و المراجع**، اعتمدنا في إنجاز هذا البحث على مجموعة من المصادر و المراجع المتنوعة باللغتين العربية و الفرنسية، و وصنفناها كالآتي : اعتمدنا في دراستنا بالدرجة الأولى على الأرشيف باعتباره المصدر الرئيسي لكشف الوقائع الحقيقية، وقد اعتمدنا في ذلك على أرشيف ولاية وهران خاصة و أن دراستنا تتمحور حول عمالة وهران، و من العلب التي تهمنا في دراستنا هي علب الحركات الاجتماعية (1894-1949)، و يحتوي مضمون هذه الملفات، على الظروف القاسية التي كان يعاني منها الجزائريون تحت السياسة الاستعمارية، مما أدى إلى تمرد اجتماعي تمثل هذا الأخير في التوقف عن العمل و المظاهرات و غيرها، ثم السلسلة الصغرى 3 ر (R 3) و المتعلقة بشؤون الري و كيفية تزويد المنطقة بالماء و مدى تلبية حاجات السكان خاصة الأوروبيين و أهم مراكز المياه في عمالة وهران.

أما بلدية عين تموشنت و التي بها أرشيف حول التقارير الفرنسية الرسمية حول الوضع الاقتصادي و الاجتماعي، بالإضافة إلى أرشيف بلدية المالح هي غنية بوثائق تتحدث عن الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية و العسكرية المختلفة.

أما المصادر المطبوعة، و التي ساعدتنا في انجاز البحث نذكر منها المجلس العام لعمالة وهران (Conseil général du département d’Oran) و الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية (Journal officiel de la

(République Française، و الإحصائيات العامة بالجزائر (Annuaire
.Statistique de l'Algérie)

أما الصحافة فهي متباينة بين الفرنسية و الكولونيالية، و الجزائرية، تصدر باللغة الفرنسية و العربية نذكر منها: الوهراني الصغير (Petit Oranais) – صدى وهران (L'Echo d'Oran) – وهران الجمهوري (Oran Républicain) – المجاهد (EL Moudjahid)، بالإضافة إلى الجرائد الوطنية و منها: البصائر و الشهاب، الأمة، و هي تصدر باللغة العربية،كما أن للمجلات دورا هاما في الدراسة التاريخية فإن بحثنا لم يخل منها فهناك " المجلة الإفريقية ".

أما بالنسبة للمراجع و ما تقتضيه الضرورة في هذه الدراسة ركزنا على أهم المؤلفات نذكر منها: إسنار (لهد بارد) الكرمة في الجزائر، أجرون (شارل روبير) الجزائريون المسلمون و فرنسا الجزء الثاني، و تاريخ الجزائر المعاصرة 1871 – 1954.

بالإضافة إلى كتاب (تكوين التخلف في الجزائر) لـ بن أشنهو عبد اللطيف، تناول فيه محاولة دراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر، و كتاب (الاستعمار الفرنسي في الجزائر) الذي يتناول سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي للجزائريين لـ عدي الهواري، و كتاب (الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض) لـ عدة بن داهة.

أما المقالات التي عالج أصحابها هذا الموضوع، فهي متعددة نذكر منها: مقال جيلالي صاري " الأرياف الجزائرية عشية الثورة"، و مقال عبد المالك خلف التميمي" الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي".

أما الأطروحات الجامعية التي أفادتنا في بحثنا فهي متعددة نذكر منها:أطروحة دكتوراه لكريم ولد النبيه حول "الجزائريون و الإدارة المحلية الاستعمارية" و الذي تطرق فيها إلى السياسة الاستعمارية، و أطروحة طاعة سعد، "المسألة الزراعية في المشروع الاستعماري و موقف الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية"، و التي أخذت القسط الوافر في الفصل الرابع نظرا لما تحتويه من إرث تاريخي أرشيفي.

بالإضافة إلى رسائل جامعية عديدة نذكر منها أطروحة دكتوراه ثابتي حياة، "الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية بالقطاع الوهراني"، أطروحة ماجيستر، قراوي نادية، "دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة التحريرية".

أما **الصعوبات** فما من شك فإن عملية البحث هذه لا تخلو من صعوبات في إنجاز أي بحث علمي، إما أن تكون من جهة الباحث نفسه أو من طبيعة البحث، فإعداد أي موضوع يتطلب جهدا و إتقانا كبيرين من قبل الباحث ليقدم في النهاية بحثا أكاديميا بالمواصفات المطلوبة، و منه فقد واجهتنا صعوبات أولها هي مشكلة الترجمة من جهة و ثانيها توفر المادة العلمية و كثرة المعلومات حول هذا الموضوع من جهة ثانية.

المدخــل

منذ البداية تردد الاحتلال الفرنسي بين اتبـاع سياســة الاحتلال الكـامل و الإدارة المباشرة أو اتباع سياسة الاحتلال المحدود و الإدارة غير المباشرة، و لكنهم مالوا في النهاية إلى الأسلوب الأول و أخذوا يشجعون هجرة الأوروبيين إلى الجزائر و الاستيلاء على الأراضي الزراعية و الأملاك العقارية الواسعة لتلبية حاجياتهم.[1]

تبع الحملة العسكرية المهاجرون من كل الأصول: الفرنسيون و الأسبان و الإيطاليون هاربين من البطالة و الفقر ولكن تبعها الأغنيـاء الذين كانوا يرغبون فــي بعث مستثمرات عصرية، هذا بغض النظـر عن العمـال المشاغبين الذين كانت الحكومة تريد طردهم إلى الجزائـر بعد اضطرابات جويليـة 1830، لكل أولئك المهـاجرين كــان لابد من الأراضي المنبع الأول للثـراء وإمكانية أن تبنى فيها القرى والمدن وأن تستغل الثروات الباطنية وتحت تأثير السلطة العسكرية، فانطـلاقا من شتاء 1831 ربطت ممتلكات البايلك و الأوقاف بالملك العقاري العام الذي استعملها لصالح الاستعمار الاستيطـاني.[2]

أولا- سياسة الغزو والتوسع الاستعماري

لقد كانت معظم المناطـق الجبلية الممتـدة بين متيجة غربا و القل شرقا، مستقلة ولم تنتقل بعد لسيطرة الجيـش الفرنسي، وتحولت إلى مأوى و ملجأ للمقاومين((المجاهـدين)) الذين رفضـوا السيطرة الفرنسية، وتزعموا المقاومــة ضدها، و من أجل ذلك شجعت الحكومــة الفرنسية جيشها على غزو هذه المناطق منذ مطلع الخمسينيات، فاتبع أسلوب الأرض المحروقة و طرد السكان من مناطق سكناهم، و أحرق عشرات القرى، و قطع آلاف الأشجار من التين و الزيتون التي هي مصدر غذائهم و حياتهم، أملا في قهرهم وإرغامهم على الخضوع للسيطرة الفرنسية، و امتدت حروب التوسع و الغزو الاستعماري إلى جهات كثيرة من البلاد.[3]

---

[1]- يحي بوعزيز سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954 ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2007 ص7.

[2]- محفوظ قداش جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954 ترجمة محمد المعراجي المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار الجزائر2008ص151-152.

[3]- يحي بوعزيز، موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب، الجزء الأول، دار الهدى، الجزائر، 2004 ، ص468.

لكن حتى الجهاد استغله الفرنسيون للاستيلاء على مزيد من الأراضي، وهكذا استمرت الحلقة المفرغة، فإن سخط الجزائريين كان يتحول إلى مقاومات وكان الفرنسيون يتخذون من المقاومات ذريعة لمصادرة بعض أراضي القبائل الثائرة أو كلها.[1]

هكذا كانت سياسة الغزو و التوسع، هي الطابع العام الذي ميز عهد الإمبراطورية الثانية الذي امتد حوالي عشرين عاما، و عانى الجزائريون خلاله ويلات الحروب و التشريد والتغريب و القتل الجماعي، و كان ذلك مبعثا لتذمرهم و ثورتهم بعد ذلك في جهات أخرى من البلاد طوال ما بقي من القرن التاسع عشر.

أكد المعارضون على الاستعمار أن المشروع الاستيطاني الناجح يمر بالضرورة عبر طرد الجزائريين و المجازر الجماعية التي تهدف إلى تهجيرهم وطردهم خارج الأراضي الصالحة لكي يستقر فيها المعمرون، وهو ما يؤكده غاسباران (Gaspar an)[2]، ويقول:"أنا أعلم أنه مع شعب مثل العرب، لا يوجد غير حل واحد و هو الإبادة".[3]

---

[1]- إبراهيم مياسي مقاربات في تاريخ الجزائر1830-1962 ،ط1، دار هومه، الجزائر، 2012 ، ص125.

[2] - يؤكد غاسباران منذ 1835 في كتاب ينتقد فيه كل الوسائل المطروحة كحلول ناجحة وكل النظريات التي تشيد بالاستعمار، ويقول:"أنا أعلم أنه مع شعب مثل العرب، ليوجد غير حل واحد و هو الإبادة". و كان بالفعل مناهضا السياسة الاستعمارية لحكومة الملكية، ومنددا بالطرق التي سلكها جيش إفريقيا التي اعتبرها إجرامية، وكان يتبع عن قرب تطورات الأوضاع في المستعمرة، وفهم الديناميكية التحتية للصراع الدائر منذ خمس سنوات، ومن ابتزاز إلى أخر، سواء صدر من الأهالي أو الفرنسيين،كل الأطراف مدفوعة، في تلك الأوضاع، إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى القضاء على الأخر، وكل واحدة تغذي الأخرى وتعطيها شرعية، أما الحرب العادلة، فلن يعود لها وجود لأن كل طرف يخرق قواعدها كل يوم أكثر، إلى أن تستقر الأوضاع في حالة حرب دموية وشاملة، استنادا على المجازر التي يقترفها الجنود والضباط، ومن بينها القضاء كليا على قبيلة العوفية التي قتل كل أفرادها، يؤكد غاسباران انه لو استمر المسؤلين السياسيين والعسكريين في تلك الطريق، فإنهم سيصلون إلى حد يجعل من الجنود الفرنسيين "برابرة" هم أيضا، لأنهم سيتعودون على الطبائع البربرية، ويقول:" لا يفاجآنا الأمر عندما يتعال صوت مناصري الاستعمار للدفاع عن وسائل الإبادة تلك، ولمالا؟ نحن لم نعد نستنكر حتى، و ما الجدوى ؟ بما أن الشعب الذي يقترح بكل برودة أعصاب تلك الطريق هو نفس الشعب الذي يصنع قوانين للحفاظ على الحرية الفردية ويطالب بإلغاء الحكم بالإعدام". انظر كتاب أوليفي لوكور غرانميزون ،الاستعمار الإبادة، ترجمة نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007 ، ص244.

[3]- أوليفي لوكور غرانميزون الاستعمار الإبادة ترجمة نورة بوزيدة دار الرائد للكتاب الجزائر 2007 ص243-244

ثانيا- سياسة التهجير و الاستيطان

اتبعت فرنسا الإمبراطورية سياسة التهجير و الاستيطان للعنصر الأوروبي من فرنسا و أوروبا إلى الجزائر[1]، وعرفت مسألة الاستيطان والاستعمار في عهد حكم بيجو[2]، نموا كبيرا و تم جلب العديد من المهاجرين بواسطة الإشهار الذي كانت تقوم به فرنسا في بلادها فبين 1840إلى1846جاء إلى الجزائر194887مقابل 117722ذهابا من الجزائر أي ربح77.165 مهاجرا لاسيما من الملاكين الصغار من جنوب فرنسا و الشمال الشرقي ، وفي عهد الجمهورية الثانية وخاصة بين 1848–1850استقبلت الجزائر مواكب من المهاجرين لتعمير مراكز الاستيطان 42 وبين1851-1872، كان تزايد السكان الأوربيين متطورا وذلك خاصة بناء على الهجرة، مر عدد السكان الأوربيين من131283 إلى245117 (129601فرنسيا و115516أجنبيا). يعني زيادة 113834منه 105932مهاجرا.[3]

لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن السلطات الفرنسية كانت تنتزع الأراضي من أصحابها الجزائريين، وتهبها للجمعيات والهيئات الدينية المسيحية التي تبيعها بدورها إلى المعمرين الأوروبيين وهذه السياسة الاستعمارية الاستيطانية نتج عنها فقدان الجزائريين لأراضيهم وحيواناتهم، وعزلهم عن مناطق الإنتاج الفلاحي، و الاقتصادي بصف عامة.[4]

ثالثا - سياسة الإدماج

أدت ثورة فيفري 1848للجمهورية الثانية الفرنسية إلى نتائج هامة لها واقعها على الإدارة والسياسة الاستعمارية في الجزائر ففي شهر مارس صادقت الجمهورية الجديدة على نداء إلى المعمرين بالجزائر جاء فيه:"أيها المعمرون بالجزائر: إن الحكومة المؤقتة منشغلة جدا بوضعكم الخطير الذي ترديتم فيه منذ زمان طويل وهي تعرف أن جل حيرتكم متأتية من فقدان اليقين المخيم إلى الآن على مستقبل الجزائر. إن الجمهورية ستدافع على الجزائر كدفاعها على الأرض الفرنسية وسيقع النظر في مصالحكم

[1]- يحي بوعزيز ((سياسة نابليون الثالث تجاه الجزائر من خلال أقواله و رسائله 1852 - 1870))مجلة الثقافة وزارة الإعلام و الثقافة الجزائر العدد 50 مارس-ابريل1979 ص16.

[2] - لقد كان الجنرال بجو(Peugeot) لا يعير القوانين أية أهمية عندما يتعلق الأمر بإقامة المستعمرات، فلقد صرح جهرا أمام مجلس النواب الفرنسي في السنة 1848 ((بوجوب الاستيلاء على الأرض كواجب و من دون تردد و أمر باحتلال المراعي و مصادرة قطعان المواشي و تثقيل كاهل السكان بالديون حتى تتحول حياتهم كلها إلى جحيم لأن الأراضي الخصبة و المسقية هي أماكن حيوية من دونها لا يمكن إقامة مراكز الاستيطان)). انظر كتاب محمد الطيبي ، الجزائر عشية الغزو الاحتلالي، الطبعة الأولى، دار ابن النديم، وهران، الجزائر، 2009 ص198-199

[3]- محفوظ قداش المرجع السابق ص159

[4]-يحي بوعزيز المرجع السابق (مجلة الثقافة) ص ص 17-18

المادية والمعنوية وتحقيقها " ويضيف التصريح في خاتمته بأن الحكومة المؤقتة تفكر بجدية في إدماج مرحلي للمؤسسات الجزائرية في الإدارة الفرنسية.[1]

لم تجد حكومة الإمبراطور بدا من الاستجابة لمطالبهم فأنشــأت وزارة الجزائر و المستعمرات يوم 24 جوان 1858[2]، وعين على رأسها الأمير جيروم نابليون (Jérôme Napoléon) وحسب النصوص القانونيـة، فإن المهمة الأولى لهذه الوزارة هي توحيد جميع المصـالح الحكومية والهيئة التي تعمل بالجزائر بحيث تخضع جميع المصالح لسلطة مركزية واحدة والمهمة الثانية لهذه الوزارة هي أنها تحل محل الحاكم العام للجزائر[3]، لكنه اصطدم بمعارضة العسكريين بالجزائر لسياسته التي تؤيد بصورة مطلقة اتجاه المعمرين الأوروبيين الذين يرون أن الجزائر فتحت بالقوة ومن حقهم أن يطردوا لذلك الجزائريين من أراضيهم وممتلكاتهم ليستولوا عليــها و يتقاسموه وهكذا كانت الجزائر مسرحا لعدد من الأنظمة غير المستقرة، وذلك تبعا لأهواء العسكريين والمدنيين من الأوروبيين.[4]

في الوقت نفسه الذي كانت فيه مخلفات الحرب تثير شكوك المعمرين وتقلق الرأي العام الفرنسي، كان الجيش بصدد استرجاع كل نفوذه بربط قضيته بقضية الأهالي، وكان ذلك التقويم راجعا من جهة إلى الاهتمام الذي كان نابليون الثالث يوليه للجزائر من خلال رحلاته و إلى المعلومات التي تلقاها من بعض الضباط مثل العقيد لابسات (La psat).[5]

لكن الإمبراطور كان يفكر في سياسة جديدة تجاه الجزائريين، خاصة بعد زيارته الخاصة للجزائر عام 1860، وقد انشغل باله بمشكلة الملكية الشخصية للأراضي بالنسبة للجزائريين بعد أن اشتدت عمليات انتزاعها منهم، واستقر رأيه على ضرورة إقرارهم في الأراضي التي يستعملونها و يستقرون بها، وشرح ذلك في رسالته إلى بيليسي (pelesi) في مطلع فيفري 1863 و تماشيا مع هذه السياسة اقنع مجلس السينياتوس كون سلت (Con Celte) بإصدار قرار22 أفريل 1863 الذي يقضي بتمليك الجزائريين الأراضي التي تحت أيديهم سواء كانت في الأصل ملكا شخصيا لهم أم

1- أندري نوشي و آخرون الجزائر بين الماضي و الحا ضر، ترجمة اسطنبولي رابح و منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1984 ص ص 325-326.

2- يحي بوعزيز، المرجع السابق ص 472.

3- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2005 ص127.

4- يحي بوعزيز المرجع السابق ص ص 18-19

5- شارل أندري جوليان تاريخ الجزائر المعاصرة ترجمة المعهد العربي العالي للترجمة، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص703.

مشاعة بين الأعراش، فبيليسي(Pelesi) الحاكم العام لم يخف امتعاضه مما جاء في رسالته السابقة الذكر، و باقي العسكريين الآخرين ادعوا أن سياسة بيليسي الذين زعموا أنها مدنية هي السبب في ثورة أولاد سيدي الشيخ ونادوا بالعودة إلى((نظام السيف))[1]، دون سواه وهو الكفيل بإثارة رعب العرب، و طالب روندون (Rondon) بإسناد كل السلطة والإدارة إلى العسكريين بالجزائر، وبموجب المرسوم المؤرخ في 7يوليو 1864، أصبح الولاة خاضعين لسلطة الجنرالات قادة المناطق.[2]

ذلك تباعا لأهواء العسكريين و المدنيين من الأوروبيين، فكلما غضب فريق منهم إلا واسترضي بنظام جديد، أما الجزائريون فكانوا على الهامش تماما و أما المعمرون الأوروبيون فلم يسكتوا على هذا الاتجاه، و أظهروا غضبهم و استياءهم و استقبلوا بتحفظ تعيين الماريشال ماكماهون (Mc Mahon) حاكما عاما جديدا للجزائر في سبتمبر 1864، خلفا لبيليسي (Pelesi) و بسبب غضب الجميع هكذا وعدم ارتياحهم عزم الإمبراطور على زيارة الجزائر مرة أخرى ليطلع بنفسه في عين المكان على الأوضاع و المشاكل و دامت زيارته لها من 3 إلى 7 جوان 1865، وعندما رجع إلى باريس، حرر رسالة طويلة لخص فيها أفكاره وسياسته الجديدة التي يعتزم تطبيقها و بعثها إلى ماكماهون (Mc Mahon) يوم 20 جوان 1865م تلك هي الأفكار الرئيسية التي وردت في رسالة الإمبراطور نابليون، وهي التي ركز عليها الكتاب الفرنسيون لإظهار ما دعوه((بالسياسة العربية للإمبراطور)) غير أن هناك أشياء كثيرة في رسالة الإمبراطور و في إعلانه للجزائريين خلال زيارته للجزائر ينبغي الوقوف عندها، لأنها تكشف بوضوح أنه لم يكن يستهدف في الحقيقة و الواقع سوى خدمة مصالح فرنسا.[3]

تعرضت الجزائر خلال عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية إلى أحداث سياسية واقتصادية واجتماعية مؤلمة، نظرا لسياسة القسوة التي اتبعها الفرنسيون تجاه الجزائريين ولتوالي النكبات و الكوارث الطبيعية على البلاد مما حول الجزائريين إلى طبقة محرومة وبائسة وجعلهم أحيانا يلتجئون إلى العنف كوسيلة لمواجهة تلك السياسة[4] ،وإن المجاعة التي تعرض لها المجتمع الجزائري في أواخر الستينيات من القرن التاسع عشر كانت أكثر خطورة من

---

[1]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 474

[2]- شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 722

[3]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 473 – 474-475

[4]- يحي،بوعزيز،موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب،الجزء الأول،دار الهدى،الجزائر،2004،ص453

حيث نتائجها الديموغرافية وتداعياتها السلبية على واقع مجتمع كامل ومستقبله ، وهو ما دفع المؤرخ الفرنسي شارل روبير أجرون إلى اعتبارها "الكارثة الأكبر ضخامة في تاريخ الجزائر"، ولقد بدأت إرهاصات هذه المجاعة المدمرة تبرز منذ سنة 1866، و بلغت ذروتها سنة 1867، و استمرت حتى سنة 1870.[1]

أولا - الأسباب السياسية

كانت فرنسا تخطط لاحتلال الجزائر والاستيلاء عليها منذ 1792، أي سنة إبعاد إسبانيا وتصفية قاعدتها العسكرية في المرسى الكبير بوهران، فقد كانت هناك رغبة قوية للتجار الفرنسيين والقيادة السياسية بتلك البلاد أن تحل فرنسا محل إسبانيا في شمال إفريقيا وتسيطر على هذه المنطقة الغنية بالثروات الطبيعية وبصفتها موقعا إستراتيجيا هاما من الناحية العسكرية، فإن الجيش الفرنسي كان يسعى باستمرار لتقوية أسطوله وإنهاء السيطرة الإنجليزية على حوض البحر الأبيض المتوسط[2]، بعد حملة الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 ظهر اتجاه يدعو إلى طرد الجزائريين بالجملة من أراضيهم وتمليكها للمهاجرين الأوروبيين في إطار سياسة إدماج الجزائر أرضا وشعبا.[3]

أ- بداية الاحتلال

نظرا للعزم الفرنسي على الاحتلال، بدأت الحكومة تفكر في الاستعداد الضروري من أجل تجهيز الأسطول وسفن النقل، وتنظيم الجيش وحددت المهلة لذلك بستة أشهر، لكن وزير البحرية والحرب قام بعمل مذهل فكان كل شيء جاهزا في شهر أفريل سنة 1830م.[4]

بعثت الحكومة عام 1833 لجنة برلمانية مؤلفة من الأعضاء و النواب للتحقيق في الوضع العام و تقديم تقرير و عرضه على لجنة أخرى صادقت

---

[1]- رمضان،بورغدة، ((أضواء جديدة على المجاعة وتداعياتها على المجتمع الجزائري في أواخر الستينات من القرن19))، مجلة الحوار الفكري،جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر،العدد الخامس أوت 2003 ، ص136

[2]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، الطبعة الثانية دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان ،2005 ص 82.

[3]- يحي بوعزيز سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954 ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2007 ص 7.

4- محمد عيساوي، نبيل شريخي الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871 كنوز الحكمة الجزائر ،2011 ،ص 15.

بأغلبية مطلقة (17 صوتا ضد2) على أن فرنسا يجب أن تحتفظ بمستعمرتها و أمرت بالفصل بين الإدارة المدنية و الإدارة العسكرية لتنسيقها في البلاد.[1]

كما أن اللجنة الإفريقية التي أنشئت في 07 جويليــة 1833 و رغم اعترافاتها الصريحة بأن الجزائريين مضطهدون و معذبون في أرضهم، و أن فرنسا لم تأتهم بالحضارة، وإنما جلبت إليهم الجهل و الهمجية، فإن أعضاءها أجمعوا على ضرورة مواصلة الاحتلال، وعدم التخلي على الفريسة ، وصادقوا علــى الاحتفاظ بالجزائر[2]، حيث حدد مرسوم22 تموز 1834الوضعية القانونية للجزائر بالنسبة لفرنسا، لقد حدد الأراضي التي ستطبق عليها النصوص التشريعية و لاسيما تلك المتعلقة بانتزاع الملكية و التي ستجعل من الاستيطان على حساب القبائل عملا قانونيا، سيشهد القرن التاسع عشر تطورا كبيرا في الأجهزة القانونية الفرنسية، فمن الكانتونات إلى نشوء البلدة المختلطة، تميزت هذه الأجهزة، على الأقل في بداياتها بممارسة متناقضة تراوحت بين طرد سكان البلد الأصليين واستيعابهم في((الأمة الفرنسية الكبيرة)).

ب - القوانين والمراسيم

أصدرت السلطة الاستعمارية الفرنسية يوم 8 سبتمبر 1830 أوامر بالاستيلاء على أملاك الدولة العثمانية و الأوقاف الإسلامية والأسر العثمانية وفتحت بذلك الطريق لهجرة المستعمرين الأوروبيين إلى الجزائر، وحتى تحكم السلطات الاستعمارية قبضتها على البلاد وتضفي طابع الشرعية على مخططاتها الاستعمارية أصدرت يوم 22 جويلية 1834 مرسوما نص على إلحاق الجزائر جزءا من التراب الفرنسي.[3]

ترجع أولى النصوص المتعلقة بالنظام العقاري إلى مرسومي 1844و 1846، وتناول مرسوم أول تشرين الأول 1844 بطلان قانونية شراء الأرض، وكل عيب ناتج عن شكل انتقال الأرض، بعد عام 1830، مابين أوروبي و جزائري، وصدق على المبادلات السابقة وذلك بمنحه لذاته سلطة ذات مفعول رجعي، وصار القانون الفرنسي هو الذي يحكم من الآن فصاعدا، بكل مبادلة يدخل فيها الأوروبي، وفرض مرسوم 21 جويلية 1846على كل مواطن أصلي عقد ملكية، وعمل على تحديد الملكيات انطلاقا منها، أما الأراضي التي ليس لها عقود ملكية و تلك التي لا يستطيع أحد إثبات

1 - أندري نوشي،وآخرون،المرجع السابق، ص324.
2 - محمد عيساوي،نبيل شريخي، المرجع السابق ، ص53.
3- يحي بوعزيز المرجع السابق ص 8.

ملكيتها فتحولت إلى ملكية الدولة التي سلمتها إلى المستعمر، وطالت ملكية الدولة أيضا الأراضي البور لافتراض أنها بدون مالك، وبهذا الصدد يقول أحد القانونيين المستعمرين، في معرض الاحتفال بالذكرى المئوية (لاحتلال الجزائر):((إذا كان مدعاة للثناء الهدف المنشود بإعطاء الأراضي للمستعمر فيجب الاعتراف بأن النظرية لم تكن بمنجاة من كل المآخذ))لكن الاستعمار لم يكن يستطيع الانتظار طويلا حتى يقرر المواطنون المحليون بيع أراضيهم، بناء عليه صدر قانون 16حزيران1851، مستندا إلى نظرية خاطئة، لإشباع شهية الاستعمار بتوفير ما كان بحاجة إليه، علق قانون 1851 بالدرجة الأولى بتطبيق المرسومين السابقين اللذين كان يكمن عيبهما في الاعتراف ((بحق القبائل و البطون في امتلاك الأرض و استعمالها)) و أعطى هذا القانون بناء على النظرية المسماة أرض العرش للسلطة العامة للدولة حق ملكية الرقابة على الأراضي الجماعية، ويستند هذا القانون إلى الفكرة القائلة بأنه ليس للقبائل حق ملكية الأراضي التي تشغلها بل لها فقط حق الانتفاع بها، بينما للدولة حق ملكية جميع أراضي العرش.[1]

ذكرت اللجنة السابقة أمام الحكومة الفرنسية: " لقد حطمنا الممتلكات و المؤسسات الدينية و جردنا السكان الذين وعدناهم بالاحترام و ذبحنا أناسا كانوا يحملون عهد الأمان".[2]

و انطلاقا من هذا التنظيم الجديد المتمثل في خضوع الجزائر لوزارة الحرب الفرنسية حتى سنة 1870 و وجود حاكم عام يشرف على تنفيذ أوامر وزارة الحرب في باريس، فإن الحكومة الفرنسية قد تركت الجزائر لوزارة الحرب لكي توجهها حسبما تقتضي مصلحة القادة العسكريين و مصلحة المغامرين الأجانب الذين جاؤوا من أنحاء أوروبا للاستيلاء على خيرات الجزائر وتسخير أبناء هذا البلد لخدمة الغزاة ببخس الأثمان و تحقيقا لهذه الأهداف تقرر أن يستعين الحاكم العام بستة شخصيات عسكرية و مدنية لإقامة إدارة قوية قادرة على التحكم في مجرى الأمور بالجزائر وإخضاع الجزائريين إلى رغبات الغزاة الأوروبيين.[3]

لقد أصبحت للقوات الفرنسية جيوش حقيقية للتدمير الجماعي، في سياق إستراتيجية شاملة عناصرها هي: التدمير، الطرد و الترهيب، أما التدمير فكان واضحا بما أنه لا يبقى من قرية أو قبيلة أي أثر من بنايات و

---

[1]- الهواري عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1830-1960،ط1،ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة ،بيروت 1983 ، ص61.

2 - محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق ص54.

[3]- عمار بوحوش،التاريخ السياسي للجزائر، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان 2005، ص 123.

مزارع بعد مرور القوات الفرنسية، و يروي سان أرنو عن الحملة التي قادها في منطقة القبائل قائلا:"تركت على طريقي حريقا مهولا، لقد أحرقنا كل القرى، وعددها حوالي مائتين، أتلفنا كل البساتين وقطعنا أشجار الزيتون، لقد مررنا من هناك"، إذن عندما يمر في مكان، تستحيل العودة إليه لما طاله من خراب فلا يبقى أمام السكان المدنيين سوى خيار واحد هو الهجرة.[1]

صمم الجنرال بيجو(Peugeot) على استعمار الجزائر بالبندقية و المحراث معا فأخذ يحول الضباط والجنود إلى فلاحين ومزارعين على أساس أن الجندي أقدر على الحياة الجماعية والدفاع على مزرعته إذا تعرضت للخطر، فأقام حوالي سبع قرى نموذجية للاستيطان على شكل مزارع جماعية، و أصدر عام1841 قرارا يقضي بالاستيلاء على أراضي الأهالي الثائرين ليستفيد منها المستوطنون الأوروبيون.[2]

كذلك لجأت السلطات الفرنسية إلى طرق أخرى لنهب المزيد من الأراضي كالإيجار أو البيع الصوري (الشكلي) حيث يقول أحدهم:"عندما كان الأهالي يرفضون بيع أراضيهم كنا نطاردهم، فإذا قاومونا بالسلاح، فإن ذخيرة الجنود كانت أقوى من الأوراق القانونية وهذا هو حق الغزو"، وهكذا أدى تطبيق المراسيم العديدة و منها مرسوم 1844م الذي جعل الوثائق العرفية وثائق رسمية وغيرها من القرارات الخطيرة و قد تأكدت بقرار آخر صدر 1846م .[3]

---

[1]- أوليفيي لوكور غرانميزون، المرجع السابق، ص 186.

[2] - يحيى، بوعزيز، المرجع السابق، ص 9.

[3] - لقد أوصى الأمر الصادر في أول أكتوبر1844بأن عدم جواز التصرف في أملاك الحبوس، لم ولن يمكن أن يرفض للأوروبيين و أن مجموعات الملكيات ستكون قابلة للشراء بالنسبة القانونية لفائدة المال، حتى في حال صدور أمر مخالف، ألغت السلطة العلمانية لملك فرنسا التي ترفض الالتزامات الرسمية لآل يوربون،ليس فقط مؤسسة ذات صلة بالدين الإسلامي التي تضع الملكية "بين يدي الله"،و إنما ألغت حتى وهم العقد مدى الحياة الذي كان يضمن دوام المؤسسة الخيرية التي كان يريدها مؤسس الوقف.ومما لاشك فيه أنه تم الإبقاء على الحبوس باعتباره مغير حصر الإرث وعدم جواز التصرف المحفوظ في العلاقات بين الأهالي، كما نص الأمر على الأراضي غير الصالحة للزراعة ومحددة المساحة و التي لم تبرر ملكيتها في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر،ستعتبر شاغرة و أنه بإمكان الإدارة التصرف فيها،وكان على ملاك الأراضي إرسال سنداتهم إلى مدير المالية في أجل أقصاه ثلاثة أشهر وإلا تم صبها ضمن أملاك الدولة بدون محاكمة، وكان ملاك الأراضي المزروعة التي جرت فيها أشغال يعتبرون ملاكا قانونيين إزاء أملاك الدولة و بالتالي كانوا معفيين من تقديم السندات، وأسند الأمر الصادر في21يوليو 1846 عملية مراجعة السندات إلى مجلس النزاعات وخفف سقوط الآجال بتعويضات في شكل امتيازات غالبا ما كانت وهمية، ولقد أحدثت هذه الأوامر نزعا حقيقيا للملكية بسبب بوار الأراضي و لاسيما على حساب الأهالي و بالفعل، فقد كان من السهل اعتبار أراضي مرور القطيع أراضي ميتة،كما أن غالبية الأهالي الذين مستهم عملية سقوط الأجل كانوا يجهلون مقتضيات الأمر،و بذلك تعززت أملاك الدولة بمساحة 200.000هكتار منها 168.000هكتار تقع حول مدينة الجزائر، ولقد تم ترك 32.000هكتار للجزائريين و تحول الباقي إلى الدولة أو إلى المعمرين.انظر كتاب شارل أندري جوليان تاريخ الجزائر المعاصرة (الغزو وبدايات الاستعمار)-1827 1871، الطبعة الأولى ترجمة المعهد العربي العالي للترجمة دار الأمة،الجزائر 2008،ص 417.

بالإضافة إلى النصوص القانونية ومنها"القرار المشيخي" الشهير سنة 1863م و المعروف باسم "سيناتوس - كون سيلت"[1]، في 22 أبريل 1863 الذي يقضي بتمليك الجزائريين الأراضي التي تحت أيديهم سواء أكانت في الأصل ملكا شخصيا لهم أم مشاعا بين الأعراش.[2]

لقد نصت المادة الأولى على أن قبائل الجزائر هي المالكة للأراضي التي ينتفعون منها بصفة دائمة وتقليدية بأي صفة كانت، و للمرة الأولى منذ بداية الاحتلال أعطى إجراء تشريعي لكل الجزائريين الذين يملكون أراضي الملك أو الذين يشغلون أراضي العرش ضمان ملكيتها و لكن دون أن يكون لهم حق النظر في الأوامر أو تقسيم نزع الاختصاص في الأراضي التي صدرت قبل ذلك، و لم يعد هناك أي تفسير قانوني لواقع حق الملكية الجماعية و المساحة النسبية لأراضي الملك أو العرش ينفي أي قرار مستلهم من شعور إنساني يكون الاستعمار قد أغفله تماما، لقد نص قرار مجلس الشيوخ أيضا على إجراءات من شأنها تسهيل ترقية الزراعات لدى الجزائريين بالحصول على الملكية الفردية التي لا يمكن لأحد أن يشكك في منافعها الكبيرة و في هذا السياق كان القرار يتضمن ثلاث عمليات:أولها تحديد أقاليم القبائل ثم توزيع الأراضي بين مختلف دواوير كل قبيلة بالتل و مناطق الزراعة الأخرى مع الحفاظ على الأراضي التي ينبغي أن تحتفظ بطابع أملاك البلدية، وأخيرا إقامة الملكية الفردية بين أعضاء هذه الدواوير حيثما يعترف بهذا الإجراء كإجراء ممكن و موات، و يتم تحديد الدواوير و توزيعها في جميع أنحاء الجزائر باستثناء منطقة القبائل.[3]

إن صدور قانون (سانتيس كون سيلت) سنة 1863[4]، الذي أضعف روابط القبيلة بفعل تسببه في تجريدها من مساحات هامة من أراضيها، مما

---

[1] - إبراهيم، مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962،ط1، دار هومه الجزائر 2012،ص124.

[2]- - يحي، بوعزيز،المرجع السابق ص20.

[3] - شارل أندري، جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار1827- 1871 ، المجلد الأول،الطبعة الأولى، ترجمة المعهد العربي العالي للترجمة، دار الأمة، الجزائر 2008 ، ص ص 714 – 715.

[4] - يتضمن قرار مجلس الشيوخ بتاريخ 22أفريل 1863 سبع مواد وأهمها الأول والثاني : المادة الأولى:يعلن أن قبائل الجزائر مالكة للأراضي التي تتمتع بها بصفة دائمة و تقليدية مهما كانت صفة التمتع،كل العقود والتقسيمات و توزيع الأراضي التي حصلت بين الدولة و الأهالي بالنسبة لملكية الأرض هي مؤكدة و تبقى على تلك الصفة. المادة الثانية:سيتم بصفة إدارية و في أقرب الآجال :1- تحديد مناطق القبائل .2- وتوزيعها بين مختلف الدواوير لكل قبيلة في التل وفي أراضي الفلاحة الأخرى،بأراض يجب أن تبقى على صفة أملاك البلدية.3- تأسيس الملكية الفردية بين أعضاء هذه الدواوير في كل مكان يكون فيه هذا الإجراء ممكنا و مناسبا، تعلق مجلس الشيوخ ب – 68838811 هكتار موزعة كما يلي – أرض ملك...2840591 هكتار،- أرض عرش ...1523013 هكتار، - أرض مجالات البلدية...1336492 هكتار،- ملك الدولة ...1003072 هكتار، - الملك العام ...180643هكتار، لقد مس هذا القرار 373 قبيلة تم تكوين 667 دوارا بهم 2129052 جزائريا. هكذا و بصفة شرعية قد سرقت الدولة المستعمرة للجزائريين 2.520.207 هكتارا يعني 36% من أراضيهم . انظر كتاب محفوظ قداش جزائر الجزائريين (تاريخ الجزائر) 1830-1954 ترجمة محمد المعراجي،المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر والإشهار، وريبة، الجزائر 2008،ص164-165 .

أضعف قدرتها على القيام بوظيفة التضامن الاجتماعي بين أفرادها التي دأبت على القيام بها خاصة خلال الشدائد.[1]

ثانيا- الأسباب الاقتصادية

لقد كان سبب تحطيم اقتصاد الأهالي بلا شك سلب خير الأراضي غير أن الشر الكبير كان ناشئا عن عمليات الإجحاف وعن اختلال العلاقات التجارية لعشرات من السنين.لم يكن إفقار البلاد دفعة واحدة بل كان مستمرا وسيتواصل حتى بعد الإمبراطورية الثانية بينما كان الإنتاج الاستعماري في طريق النمو منذ عهد بعيد وعليه كان من الصعب اختيار سنة معينة لضبط نتائج الحرب لكن بإمكاننا أن نبين الجراح التي امتد مفعولها إلى أيامنا.[2]

ا - الدخول في اقتصاد السوق

كان الاقتصاد في إطار القبيلة، اقتصاد الاستهلاك الذاتي، وكانت بعض المبادلات مع الخارج تتم على قاعدة المقايضة، و لم يكن هناك شعور بالحاجة إلى النقد لأن الإنتاج لم يكن موجها نحو الخارج بل نحو الاستهلاك الداخلي المباشر، افترضت هذه الالتزامات ضرورة الحصول على القطع النقدية، و هذا ما دفع القبائل إلى بيع كل احتياطات القمح أو بعضها، و لم تكن أسعار الحبوب المتدنية كثيرا لتسمح للفلاح بتخزين احتياطي القمح الذي يستنفذ بسرعة ولا يدوم حتى الموسم التالي، و جاء انفتاح التجارة الخارجية(كان التجار الأوروبيون ينقلون القمح نحو المرافئ ليصدر من هناك إلى مرسيليا) ليشكل الطامة الكبرى بالنسبة للفلاح، لأن أسعار القمح كانت شديدة التقلب، ((أدى الاحتكاك بالاقتصاد الفرنسي، وهو من نوع ليبرالي رأسمالي إلى ارتفاع في الأسعار لم يستفد منه(الفلاح) دوما، لقد انتقل من نمط اقتصادي مقفل إلى نمط اقتصادي مفتوح دوما أن يكون مستعدا ماديا لمثل هذا التغير، وكان عليه أن يخضع لأولويات لا يعرف كيف يقدرها))، كما أن الفلاح الميسور الذي كان يستطيع ممارسة الاستهلاك الذاتي بفضل مساحة أرضه لم يفعل ذلك لأنه لم يصمد أمام الجاذبية النقدية.[3]

ساير الاقتصاد الأوروبي في الجزائر تطور الاستعمار الفرنسي بها، فارتبط الاقتصاد الأوروبي بالجزائر في الثلاثين سنة الأولى(1830-1860)

---

[1]- رمضان بورغدة، المرجع السابق،ص135.
[2]- أندري نوشي وآخرون،المرجع السابق ص294.
[3] - الهواري، عدي، المرجع السابق، ص ص 70 – 71.

بعملية الاستعمار الرسمي المستند إلى المبادرة العسكرية التي سمحت بالاستحواذ على أملاك الجزائريين بشتى الطرق و الوسائل من مصادرة و طرد و تهجير وشراء و وضع يد و رهن، و هذا الاقتصاد القائم على دمج اقتصاد الجزائر في الاقتصاد الفرنسي و جعل السوق الجزائرية حكرا على الفرنسيين بفعل القانون الجمركي الصادر في شهر جانفي 1851 و تشجيع الاستثمارات المالية في الجزائر بحيث استثمر في الجزائر من الأموال الفرنسية في ظرف عشر سنوات (1830ـ 1840) حسب دراسة للبنك الإقليمي بالجزائر سنة 1844 ما قيمته 167 مليون فرنك.[1]

إن التسهيلات في مجال التصدير بموجب قانون الجمارك، وبفعل حرب القرم التي استنزفت واردات القمح الروسي، وكذلك جاء احتكار المخابز، وأخيرا مصلحة المزارعين الفرنسيين والأهالي، أدت كلها إلى زيادة حقول القمح و بلغت في سنة1854، مساحة 483.616 هكتار منها 96% من القمح الصلب.[2]

لقد تضاعف مبلغ الصادرات من 1852 إلى 1860حتى وصل الى49 م.ف ثم زاد و وصل إلى 108ف.في سنة 1864 و رغم انهيار الإنتاج و ضياع الماشية بقيت نسبة الصادرات عالية جدا على العموم، و كانت العواقب وخيمة جدا على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي و بدأ هكذا التفاعل التسلسلي مع التزايد الكثيف للصادرات، إن صرف الموارد الحيوية للفلاحين يظهر في فراغ مخازن الحبوب و الاحتياط لضمان المعيشة في سنوات الجفاف، لقد كان الفلاحون في الوقت الفارط يتمكنون من بيع محاصيلهم فيملؤون هكذا المخازن و المطامر في السنوات الجيدة و تبقى هكذا هذه الموارد لتغطية الحاجة في السنوات السيئة أما اليوم فإن المحاصيل متوفرة لكنهم باعوها بأكملها ، لقد كان دخول الاقتصـاد المالي قاتلا وبدأ ينتج عنه شيئا فشيئا تفكك الاقتصاد التقليدي.[3]

قلصت القوانين العقارية و صودرت الأراضي و حجزت إثر انتفاضات القاعدة المادية التي كان يستند إليها المجتمع الأصلي، ولم تعد النشاطات الزراعية تؤمن الطعام لعائلات الفلاحين وقلت تربية الماشية، لأن مراعي القطعان صارت تخف مساحتها تدريجيا.[4]

---

[1]ـ ـناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، ط2، عالم المعرفة، الجزائر، ص 39.

[2]ـ شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 671.

[3]ـ صاري، الجيلالي، المرجع السابق، ص ص 288 – 289 – 290.

[4]ـ عدي، الهواري، المرجع السابق، ص ص 74 – 75.

لم تنتج قطعان المواشي الأخرى بسبب المياه المسمومة، و انعدام الكلأ عبر المساحات الهائلة التي حرمها الجفاف من أي نبات، وعليه فقد أبيدت قطعان بكاملها في نقاط كثيرة و في غضون ثمان و أربعين ساعة، وانخفض سعر الأغنام إلى فرنك واحد، هذا عند مشارف مدينة المدية، أما في الجنوب فقد قل سعرها عن الفرنك الواحد، و قد تم للفرقة العسكرية التابعة للأغواط شراءها بخمسين سنيتم للرأس الواحد.[1]

اعتمد الاقتصاد الأوروبي في العشرين سنة الموالية (1860-1880) على تشجيع الشركات الرأسمالية الاستعمارية لاستغلال ثروات الجزائر.[2]

ففي سنة 1853، تحصلت شركة جنيف التي تتكون من مجموعة من الرأسماليين على 20.000 هكتار من الأراضي التابعة لأملاك الدولة في ضواحي سطيف وزع منها 10.000 في شكل قطع من20هكتارعلى 500 ساكن الذين كانوا يقطنون في 10 قرى تتكون كل منها من 50 أسرة خصصت مساحة 2.000 هكتار لإنشاء أراضي البلدية ومنحت 8.000 هكتار على سبيل المنحة إلى أصحاب الامتياز، و كان يتعين على الشركة بناء القرى في آجال لا تتعدى عشر سنوات لإيواء معمرين من سويسرا يكون بحوزتهم مبلغ 3.000 فرنك يدفع لهم منها قرض مسبق بقيمة 1.000 فرنك على سعر المنازل الذي حدد بمبلغ 2.500 فرنك على أكثر تقدير كانت الدولة تتكفل بجميع الأشغال ذات المنفعة العمومية إلى جانب نقل المعمرين كما كانت تعفي الشركة من دفع الأتاوى القانونية.[3]

عرف الاقتصاد الأوروبي بعض الأزمات فقد اعترته أزمة مالية ناتجة عن مضاربات مبالغ فيها قد تم تسجيلها في الفترة 1847ـــ 1848، و قد حصل عن ذلك فقر في المواشي و التجارة و تقهقر في الديمغرافيا، أما أزمة 1868- - 1869 فقد مست الأوروبيين و لكن هؤلاء خلافا للمسلمين، قد استطاعوا تحملها بسهولة، فقد صاروا أثرياء وسادة للبلاد.[4]

كما أن التأثيرات كانت سلبية لعملية اندماج المجتمع الجزائري في اقتصاد السوق الذي أدخلته فرنسا في الجزائر بفعل جهلها لآلياته و قوانينه، و ضعف قدراتهم المادية، خاصة إذا قورنت بقدرات المستوطنين الأوروبيين المدعمين من قبل الدولة الفرنسية.[5]

---

[1]ـ عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص105.

[2]ـ ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص40.

[3]ـ شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص ص 683 - 684.

[4]ـ محفوظ قداش، المرجع السابق، ص ص 160 - 161-.

[5] ـ رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص135.

أدى استيلاء الأوروبيين (المعمرين) على الأراضي و تجريد الجزائريين من ملكياتهم وتحديد مجال الرعي و الغابات إلى تركز الأراضي التي بقيت في حوزة الجزائريين في الجهات الفقيرة والمرتفعات الجبلية المنعزلة أو النواحي الصحراوية النائية، وهذا ما نتج عنه تراجع الإنتاج الزراعي للجزائريين وطبعه بطابع التأخر والتقهقر، فانخفضت نسبة إنتاج المحصول الرئيسي للجزائريين وهو القمح، كما أن قطاع تربية المواشي عرف هو الآخر تناقصا، فقطعان الأغنام التي تمثل المورد الرئيسي للجزائريين من اللحوم هلك نصفها خلال سنوات 1865 – 1867 بسبب الجفاف، و لم يعد عدد القطيع يتجاوز ثمانية ملايين رأس.[1]

إن مجاعة سنة 1867 وحدها قد أنقصت هذا العدد إلى نصفه، و يتضح لنا بسهولة أن خسارة المواشي في ظروف الحرب كانت فادحة، و الأعداد التي قدمت في سنة 1864 لا تمثل حقا إلا مجموعا ضئيلا بالنسبة لما كانت في سنة 1830.[2]

تتطابق السنوات التي سبقت مباشرة الكوارث مع أخصب فترة للصادرات في غالبها بالموارد الحيوية للفلاحين: الحبوب والمواشي أضف إلى ذلك أن سنة 1867 هي أبعد ما يكون أن تعبر عن الحد الأدنى مثل السنوات ذات المحاصيل الرديئة، ولكنها بلغت قيمة مرتفعة جدا، يعني أربعة أضعاف ما يعادل سنة الجفاف مثل 1862، تزايد الصادرات دون هوادة من سنة 1863إلى 1867 ، إذ سجلت الحبوب انهيارا سنة 1866 ب (6.9 م.ف) و صارت شبه منعدمة سنة 1867(1.7م.ف) فإن الاقتصاد الرعوي يساهم بقدر كبير في تيار التبادلات الذي بلغ سنة 1867 حده الأقصى ب40.8 م.ف، إن تطور هذه الصادرات كان بداية سنة 1863 و بالأخص من سنة 1864 إلى 1867.[3]

ب – الضرائب المفروضة و تفشي ظاهرة الربا

في عشية توحيد القوانين الضريبية في الجزائر، كانت الضرائب التي يدفعها الجزائريون بصفة خاصة هي: العشور و الزكاة و الحكور و الأزمة، فالعشر يقبض في كل التراب الوطني إلا عند الشرفة (البلدية المختلطة المشرية) و في البلدية المختلطة للالة مغنية.[4]

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق،ص44.
[2]- أندري نوشي وآخرون، المرجع السابق، ص296.
[3] - جيلالي صاري، المرجع السابق، ص ص 247- 248.
[4]ــ محفوظ قداش، المرجع السابق، ص186.

1 - الضرائب المفروضة

بدأت "الضرائب"[1] التي فرضتها الإدارة الفرنسية تأتي بعواقب وخيمة منذ بداية 1845من الآن فصاعدا سيكون الدفع نقدا توازيا مع تعميم بعض الرسوم.ففي مثل هذا السياق إن القرار الأول ثقيل النتائج يجبر هكذا الفلاح على بيع نصيب من منتجه بسعر بخس و يجعله يضحي بذلك النصيب وقت الحصاد إذا كانت الضريبة في سابق الحال على الحبوب و هي "العشور"تكون حسب المحصول وقت الأمير عبد القادر فالآن تحسب النسبة حسب النواحي والسنوات باستثناء "الخماسة "فإن هذه الضريبة مفروضة على كل المزارعين أما الزكاة فإنها تمثل ضريبة على الحيوانات توحدت نسبتها سنة 1863 لتكون بـ3 فرنكات على البقر و4 فرنكات على الإبل، إن هذه الضريبة التي وضعها الأمير عبد القادر[2]، عممت على جميع الوطن بعد سنة 1858 و يتضمن قرار 17 جانفي 1845[3] رسما ثالثا و هو الحكر أو الكراء الذي يدفعه العزالة و هو يساوي ثلثي رسم بايلك الشرق و مثل الضريبة السابقة عممت الرسوم على كل أراضي العرش للوطن من طرف الإدارة الاستعمارية الفرنسية.[4]

عندما تصير هذه"العزيلة" ملكا بعد الهبة أو البيع من طرف الدولة فإن الحكر يبقى دائما مفروضا و أخيرا وضع القرار الوزاري الصادر في 30 جويلية 1855 السنتيمات الإضافية يجب أيضا التساؤل عن ظروف الدفع و المبالغ المدفوعة حقيقة ، و بثقل و تجاوزات هذه الضرائب، إن أعوان ضباط

---

[1] - للمزيد من المعلومات حول موضوع الضرائب المفروضة على الجزائريين بالتفصيل، انظر الملحق رقم 1.

[2] - الأمير عبد القادر ابن محي الدين المعروف بـ عبد القادر الجزائري، مؤسس الدولة الجزائرية ورمز للمقاومة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي

[3] - تتشكل الضريبة حسب الأمر الصادر بتاريخ 17 جانفي 1845 مما يلي:"الحكور"(أي إيجار أراضي العزل) ثم "العشور" (وهي الضريبة على الحبوب)، ثم الزكاة (الضريبة على الحيوانات)، ثم "اللوسة"(وهي ضريبة كانت تدفعها القبائل الصحراوية قبل إلغاءها سنة 1858، ثم أضيف إليها ضريبة، أنشئت في 18جوان 1858 هي"الضريبة على الرؤوس وهي خاصة ببلاد القبائل" أو ما يدعى"اللزمة القبائلية "، هناك أنواع أخرى من ضريبة اللزمة التي كانت تقبض بثلاثة أشكال مختلفة في مناطق السلطة المدنية "لزمة "النيران في قسم من بلاد القبائل الصغرى، وهي لزمة ثابتة تشرف هيئة على توزيعها في ستة بلديات بالشرق القسنطيني أساسا(بجاية، أقبو، قرقور، أوراس، أولاد مرسي والصومام) ثم " لزمة" النخيل وهي نوعان في مناطق القيادة العسكرية : لزمة النخيل، واللزمة الثابتة الخاصة بمناطق الجنوب(تطبق على عشيرة من الشرفة(البلديات المختلطة مشرية) في 42 قبيلة أو عشيرة وفي الشرق القسنطيني في ثلاث قبائل بالقليعة و الغراما التي تطبق على بني امزاب، هذه الرزنامة المبسطة جدا تعطينا فكرة عن تعقيدات ذلك النظام الضريبي. انظر كتاب أجرون(شارل روبير) الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919الجزء الأول، ترجمة م حاج مسعود و أ. بكلي، دار الرائد، الجزائر 2007، ص463.

[4]- جيلالي، صاري، المرجع السابق، ص 290.

المكاتب العربية و القياد و الأغوات هم الذين يتابعون مختلف عمليات إحصاء المواشي و تقييم المحاصيل حتى الدفع النهائي لمختلف الضرائب لهؤلاء الموظفين المهتمين مباشرة لأنهم يأخذون نسبة من المنتج الإجمالي كأجرة لعملهم ويتمتعون بكل الصلاحيات، فإننا نتخيل بسهولة كل التجاوزات و كل أعمال العنف، و العقوبات الجسدية ضد دافع الضرائب تقع غالبا يوم السوق الأسبوعي على الخصوص و أمام الملأ.[1]

إن تنوع الضرائب (انظر الملحق رقم 1) و ارتفاع معدلاتها و كثرة الغرامات الفردية و الجماعية هي التي أثقلت كاهل المجتمع الجزائري وشلت قدرته الإنتاجية، وعدم قيام سلطات الاحتلال بمسؤولياتها الاجتماعية.[2]

إذا كانت المحاصيل رديئة فإنه لا يمكنه القيام بالبذر مرة أخرى قبل شراء البذور عن طريق القرض من أحد الأوروبيين أو اليهود بنسب فوائد 40% لمدة شهرين، أي 240% في السنة الواحدة، ومن أجل التسديد، فإن الفلاح كان مضطرا للاستسلام لحياة البؤس، وإذا كانت المحاصيل جيدة، فإن الأسعار تنخفض من20% إلى 30% في يوم واحد، لم تكن توجد هيئة للقرض و لما كان الضباط يريدون مساعدة الجزائريين لم يكن لديهم سوى إمكانيات محدودة و لا أي وسيلة عمل مع ممارسي الربا، وفي سنة 1868 كتب أحد الجنرالات:"يجب إما القضاء على الربا وإما أن نترك الشعب العربي يموت"، و لقد ثبت أن الربا كان من المستعصي جدا القضاء عليه.[3]

2- تفشي ظاهرة الربا

استغل اليهود المجاعة عامي 1868و1869، لتنمية ثرواتهم وأرباحهم عن طريق القروض التي كانوا يقدمونها للمنكوبين بفوائد وأرباح عالية تتراوح بين 40% و 100% لمدة شهرين أو ثلاثة فقط من العام مما يجعل الكثيرين من الجزائريين يفقدون في نهاية الأمر أملاكهم ويتحولون إلى عمال بالخماسة ، فإن السماسرة اليهود و المعمرين يتدخلون لخفض أسعار حبوبهم بنسبة 20 % إلى 30 % ، و الحقيقة أن تجار اليهود وسعيهم وراء الأرباح الباهظة ليس بالشيء الجديد في الجزائر.[4]

---

[1]- جيلالي صاري، المرجع السابق، ص290-291

[2]- رمضان بورغدة، المرجع السابق،ص135

[3]- شارل اندري جوليان،المرجع السابق، ص689

[4]- يحيى بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر و العرب،الجزء الأول دار الهدى الجزائر 2004، ص458

كما أشار إلى ذلك أحد الأوروبيين المقيمين بوهران في رسالة وجهها للإمبراطور نابليون[1] في 15 مايو 1865 جاء فيها:((أحيط جلالتكم علما بأن الأهالي (أي الجزائريين) في عمالة وهران يدفعون لفائدة اليهود الذين كانوا يمارسون عمليات الربا[2] على نطاق واسع مبلغا يساوي أربعة أضعاف ما يدفعونه لفرنسا على شكل ضرائب)) نتيجة لذلك فقد اختفت جماعة الأجاود ((الأرستقراطية العربية)) و جماعة المرابطين و انتهت الطبقة الوسطى من المجتمع الجزائري منذ فترة مبكرة.[3]

إن الربا و هو لا يتجزأ عن الاقتصاد المالي هو أعمق داء و أخطره لكل النظام الذي فرضه الاحتلال، إنه سبب إفلاس العائلات و المجموعات بأكملها إنه من البديهي ذكر الشهادات في هذا الصدد و لكن يجب الإشارة إلى قول الجنرال مارتا نبريان (Marta Nbreian):"من المؤسف جدا و أكثر من الواقع بأن تطور الربا في الجزائر هو نتيجة الاحتلال الفرنسي"، يجب علينا أن نشير إلى النسب المستعجلة و نشرح بعض الإجراءات و الكيفية الغريبة و نضع الربا و تأثيره على الحياة اليومية للفلاحين لتكون لنا فكرة عن التخريب الذي تسببه هذه الظاهرة. إن النسب السنوية المستعملة غير مذكورة ولكنها باهظة ولا يعرف عنها مستعملوها أي فكرة، على العموم هكذا: ففي ما يتعلق بالمبالغ الصغيرة يكتفي بتحديد المبلغ المقترض و المبلغ الذي يجب إرجاعه عشر قطع نقدية مقابل خمسة أو ستة أو سبعة أو ثمانية دور مقترضة. إن الكيفية الأكثر استعمالا هي" الدور و بخوه"وهو ما يعادل 100% و في بعض الأحيان تدفع عشر قطع نقدية مقابل قطعة شهريا و هو ما يعادل 120%سنويا و في الأوقات العسيرة تكون القيمة أعلى كما تشهد على ذلك مراسلة راهب تليلات[4] بتاريخ 29 مارس 1869 و المتعلقة بفترة الكوارث، تقدم المبالغ مقابل فائدة 200 أو 300 % إذا كان الأمر يتعلق بالمحاصيل، و صارت هكذا الديون نقدا أو بالمحصول أمرا مفروضا وعممت في كل النواحي وصارت نسب الربا لا تطاق و تقترب أو تزيد في

---

[1] - تشارلز لويس نابليون بونابرت (1873-1808)،كان رئيسا لفرنسا من 1848 إلى 1852 ثم إمبراطورا لفرنسا تحت اسم نابليون الثالث من 1852 إلى 1870.

[2] - **الربا** في الشريعة الإسلامية حرام ، فالربا لغة : الزيادة، و في اصطلاح الفقهاء يقصد به : زيادة مخصوصة لأحد المتعاقدين خالية عما يقابلها من عوض، و الربا نوعان : ربا الديون و معناه الزيادة في الدين مقابل الزيادة في الأجل، و هذا الذي كان شائعا في الجاهلية، و هو ما عليه العمل اليوم في البنوك الربوية فيما يسمى بالفائدة.
أما ربا البيوع و هو بيع الأموال الربوية بعضها ببعض، و ربا البيوع نوعان أيضا : ربا الفضل و مثاله كمن باع عملة نقدية بنفس العملة بزيادة، ربا النسيئة و مثاله كمن باع عملة نقدية بنفس العملة بدون زيادة، لكن تأخر القبض عن مجلس العقد.
و هذا النوع من الربا جاءت السنة الصحيحة بتحريمه و من ذلك " لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا سواء بسواء" رواه البخاري، و الله أعلم. الموسوعة الحرة يوم 02 جوان 2017 على الساعة 23 ليلا.

[3]- نصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص41 .

[4] - للمزيد من المعلومات حول هذه االمراسلة، انظر مراسلة راهب تليلات في الملحق رقم 7.

غالب الأحيان عن 100% فتزعزعت عائلات بأكملها، و تهاطلت هكذا المصادرات و الرسوم على سكان مدينة محظوظة نوعا ما مثل تلمسان، ستون رسما على الجزائريين مقابل لا شيء على الأوروبيين، و هذه الأوضاع أفلست الجزائريين، و كانت سببا في كثرة الوفيات في هذه السنة ، و قد كتب من جهته الملاحظ المنتبه لكر تال فيما يخص الاقتصاد الرأسمالي : " هناك مرض آخر نكره التكلم عنه و لكن يجب علينا ذكره لأنه هو الأبغض و الأشد من بينهم و يكون لوحده حتى في السنوات الخصب المرض الذي يهدم أي نتيجة لإدارة حكيمة، هذا المرض الذميم هو الربا"و يضيف بإحراج:"**يجب أن يموت الربا أو يموت العرب ؛ اختاروا**".[1]

إن نتائج الحرب الاستعمارية فيما يخص الإنتاج الزراعي تتمثل في تخلف خطير بالنسبة إلى ما كان عليه سنة 1830 لعامة القطر الجزائري ، و يفسر ذلك التخلف بإفقار الاقتصاد المحلي بصفة منكرة بسبب غصب خير الأراضي من جهة و إخلال نظام المجتمعات الريفية من جهة أخرى[2] ، حيث نال الاقتصاد الجزائري نصيبه من السياسة الفرنسية المنتهجة، مما خلف آثارا سلبية ومعاناة و ويلات للجزائريين.

ثالثا- الأسباب الاجتماعية

امتدت الجرائم الفرنسية لتطال هذه المرة المجتمع الجزائري وضرب كيانه وأسسه، وذلك بانتهاج السلطات الفرنسية مجموعة من السياسات و الإجراءات تهدف إلى ضرب المجتمع الجزائري في وحدته و خلق فوارق بين أفراده مما يسهل على فرنسا تحقيق أهدافها الاستعمارية.[3]

أ- تفكيك القبيلة بتشكيل الدوار

ينشد مرسوم 22 أفريل1863 هدفين: تكوين الملكية الفردية وتشكيل الدوار على قاعدة بقايا القبائل المفككة، و يعبر الهدف الأول عن إرادة الانتقال بالمجتمع الجزائري، ما قبل الرأسمالي أو لارأسمالي بالأحرى إلى القوافل الاقتصادية و الحقوقية لمجتمع رأسمالي، أما منعطفات هذه التحولات التي قلبت الجزائر فقد تمثلت بإزالة العقبات القانونية لتسهيل عمليات البيع و الشراء العقارية، و خلق الشروط الملائمة لتوسع المستعمرين الأوروبيين، وبسط أولويات اشتغال النشاط الاقتصادي الخاص بالنظام الرأسمالي، أما الهدف الثاني فله مثل الأول عدة أوجه، فبعد أن خلقت الملكية

---

[1]- الجيلالي، صاري،المرجع السابق، ص 291 ، -292، -293، -294 .

[2]- أندري نوشي وآخرون، المرجع السابق، ص 298.

[3]- محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق،ص143.

الفردية، و انفصل الفرد عن القبيلة استلزم الأمر إعادة تجميع العدد الكبير من الأفراد المتحررين من الروابط الجماعية في إطار ما ـــ أرضي و إداري ـ هذا الإطار هو الدوار وهو دائرة لحد ما إدارية، شكلها قرار مجلس الأعيان الذي استهدف عملياته تفتيت القبائل لإزالة الحواجز أمام بيع وشراء الأراضي.[1]

غير أن نظام العمل الجديد قد قضى على التنظيم القديم المتمثل في العروش و تواجد العائلات في منطقة واحدة يسيطرون عليها، لقد أنشأت فرنسا نظام الدواوير و هو نظام إداري يقوم على أساس وجود مجموعات من السكان غير متجانسة في منطقة معينة، و هذا يعني إلغاء نظام ملكية الأراضي للعرش وتعويضه بنظام ملكية البلدية التي يتبعها الدوار.

كما أن ملكية الأراضي من طرف الإدارة المحلية (وليس العرش)يعني حق البلدية في التنازل عنها أو بيعها للمعمرين مادامت هي الحائزة للأرض.[2]

تمكن الأوروبيون من الحصول على أراضي الملك، و هو الأمر الذي كان مستحيلا منذ صدور القانون في سنة 1851 ولكن لم ينالوا الأراضي القبلية التي كانت قبل ذلك غير محددة جيدا ومحمية من المضاربة.ولقد بلغ قرار مجلس الشيوخ جزئيا الهدف الذي اقترح لتفكيك الإطار القبلي لتحرير الفرد من تعسف القادة وذلك بإنشاء دواوير، و كان تحديد الأراضي فعليا أكثر حيث شمل 372 قبيلة يسكنها 1.037.066 نسمة وتمثل 667 دوارا، ومن بين 6.883.811 هكتارا كأملاك للبلدية و بـ1.523.013 هكتارا كأراضي العرش وبـ2.840.591 هكتارا كأراضي الملك.[3]

أثر هذا القانون في البنية الاقتصادية و الاجتماعية فحطم القبائل، و ذلك بتدمير مجالس القرى التي كانت مؤسسة على مشايعة الأرض، و القضاء على روح التعاون بين الجزائريين.

لقد زعم المستوطنون أن هذا القانون يحمي الجزائريين، لكن في الحقيقة قد حطمهم و أخضعهم للإدارة و للاستغلال الأجنبي، و قضى على فرص التجمع و تنظيم الصفوف و المقاومة.[4]

---

[1] ـ الهواري عدي، المرجع السابق، ص ص 78- 79.

[2]ـ عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 136، 137.

[3]ـ شارل أندري جوليان، المرجع السابق،ص717.

[4] ـ عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ،ط1 دار الامة الجزائر 2012، ص614.

أسست فضلا عن ذلك الدوار ((إن الدوار هو مفتاح التنظيم الجديد، الإداري و العقاري و الاجتماعي))، تشكل الدوار من مجموع غير متجانس من بقايا القبائل المفتتة.

يؤكد الجنرال لار (Lar) في معرض عرضه لدوافع قرار مجلس الأعيان هذا:(لن تغفل الحكومة عن حقيقة أن سياستها يجب أن تنشد على العموم التخفيف من تأثير الزعماء وتفتيت القبيلة)) إن ما يهمنا بشكل خاص هو أن قرار مجلس الأعيان استهدف أساسا تفكيك القبيلة و إنشاء جماعة محلية جديدة.[1]

لم تجد الإدارة نفسها أمام مجموعات محددة بصفة واضحة، واضطرت أحيانا لتشكيلها بجمع الأشخاص الذين يشكلون حيا كاملا من القبيلة بحكم أصلهم و وضعهم الاجتماعي وعاداتهم، و بالتالي أصبح الدوار الذي هو بذرة البلدية العربية الشكل الجديد الذي ستأخذه المجموعة السكنية للجزائريين المنبثقة من القبيلة.[2]

ب- تحديد الأراضي وتقسيمها

كان لابد من تحديد الأراضي وتقسيمها إلى مجموعة من الدواوير لتحقيق الغرض الأساسي من قرار مجلس الأعيان:الملكية الفردية كان الهدف الأخير في الحقيقة، يكمن في إحلال الملكية الفردية مكان الملكية الجماعية، وهذا ما لم يكن ممكنا بدون البدء بتحديد الأراضي وتفتيت القبائل.[3]

ففي عمالة وهران فقدت قبائل المخزن القديمة بالدواوير و الزمالة أفضل أراضيها الزراعية، و كذلك كان الشأن بالنسبة لأولاد حالفة من دائرة عين تيموشنت، و انخفضت مساحات أراضي أولاد قصير بوادي شلف، في غضون عشرين سنة، من 39.000 هكتارا إلى 27.193 هكتارا، وقام الكثير منهم بعد تحولهم إلى ملاك فرديين ببيع أملاكهم إلى المضاربين الذين اشترى أحدهم على الفور 800 هكتارا ، و أرغم السكان المستقرين على العيش حياة الرحل.[4]

---

[1] - الهواري عدي، المرجع السابق، ص 65.
[2] - شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 716.
[3]- الهواري عدي، المرجع السابق، ص65.
[4]- شارل اندري جوليان، المرجع السابق،ص681-682 .

بين كماشة الجوع و فقر الزراعة ستقدم جحافل مستمرة للهجرة من الريف إلى المدينة و إلى الخارج، هكذا سيؤثر كثيرا هذا الوضع الاقتصادي الاجتماعي في الدواوير على التطور اللاحق للجزائر.[1]

ففي متيجة فقد الفلاحون 95000 هكتارا ، (94796 هكتارا) ألحقت بأراضي الدولة و لم يعد للعائلات إلا معدل 12هكتارا و هي ((مساحة غير عادلة)) لا تكفي لتربية الماشية و الزراعات الكبرى.[2]

نجم عن هذه العمليات طرد أكثر من 5232 عائلة من مجموع يقارب 8822 عائلة، أي الثلثين تقريبا (59.3%).[3]

لقد تخلى الفلاحون عن أراضيهم الخصبة إلى المعمرين الذين لم يتورعوا في خدمتها و لا شك أنهم تحملوا نتائج إدماج اقتصادهم في النشاط الفرنسي و الأوروبي مثل التضخم المالي و كانت الاستشارة المؤرخة في 22 أفريل 1863 أول إجراء فجر القبيلة و حل أسباب وحدتها فقسمت إلى دوار لها بعض الانسجام لكل واحدة نوعها الخاص و بداخلها تكونت جمعيات للملكية الفردية، و لعب التقسيم دوره في تفريق التركيبة الاجتماعية.[4]

إن هذا "التجميع"الذي كان يعني مبدئيا مبادلة حقوق الاستعمال بحقوق الملكية مبادلة لا تمس إلا جزءا من الأراضي كان مطلبا آخر قديما للمعمـرين، وخصوصا لأن العسكريين عارضوا تعميم هذه الممارسة، فإنهم استثاروا غضبهم، ولقد عمل المعمرون جاهدين على تبـرير وجهة نظـرهم موضحين أن العرب لم يكونوا مالكين لأراضي القبيلة أو أراضي العرش، بل كانوا مجـرد مستغلين لها و كان بإمكان الدولة صاحبة الحق الأعلى في الملكية أن تشد قليلا على الجزائريين الذين يجولون عبر مساحة واسعة من الأراضي غير المستغلة، وتكاسـل شعب من الرعاة و الرحل لتخصص مكانا للمهاجرين" وهو مارد عليه العسكريون على لسان الجنرال لاباسي(LaBasi) :"لقد كنت لمدة تفوق الخمس سنوات قائدا أعلـى لمقاطعـة فيليب فيل (سكيكدة) ولقد أكملت بها تجميع السكان وإنني أعرف أكثر من أي إنسان آخر مـا حدث بالفعل، و يمكن تلخيص كل ذلك في الكلمات:"إنها سرقة

[1]- الهواري عدي،ا لمرجع السابق،ص95.

[2] - اندري نوشي وأخرون،ا لمرجع السابق،ص334.

[3]ــ محفوظ،قداش،جيلالي،صاري،صمود و مقاومات(1830-1962)ط1،ترجمة أوذاينية خليل،د. م, ج، الجزائر،2012 ، ص 156.

[4]- أندري،نوشي وأخرون، المرجع السابق،ص ص 339 ــ 340.

ونهب (واختلاس)"، لقد وجدت القبائل الست عشرة بين 1857و1863 أراضيها تتقلص من 343.387 هكتارا إلى 282.024 هكتارا.[1]

لم يعد الفلاح الذي لم يجر أية ثورة في التقنيات الزراعية التي كان يستخدمها أجداده يتمكن من إنتاج ما يحتاجه من طعام، و ذلك بحكم الانخفاض الكمي الكيفي للأراضي، و كان هذا الأمر سببا للأزمات الخطيرة الظاهرة و الكامنة التي عانى منها الفلاح، ذلك أن وجوده المادي الذي لم يعد يتأمم جماعيا صار يراكم مع الزمن نتائج المحاصيل السيئة، هكذا صار الوضع العابر يشجع بغياب الإهراءات الجماعية الدين و الربا، و يخلق دورات تراكمية يصعب جدا على الفلاح الخروج منها، عبرت قطيعة التوازن عن نفسها بالتأكيد بتراجع مستوى معيشة السكان، ذلك المستوى الذي بلغ انخفاضا مخيفا خلال الأزمات الاقتصادية لم تنجم هذه الأزمات عن المصادفات المناخية.[2]

كان التنظيم الاجتماعي القبائلي يأخذ هذه المصادفات المناخية بعين الاعتبار، كان هذا التنظيم، بتأسيسه الاهراءات الجماعية يتفادى مساوئ سنوات القحط، بل ظهرت بعد توسع أراضي المستعمرين و بداية تكوين الملكية الفردية، إنها التعبير العنيف عن انتقال المجتمع الجزائري من مرحلة

---

[1]- شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المجلد الثاني، ترجمة المعهد العربي العالي، دار الأمة، الجزائر،2008، ص17.

[2] - في سياق استراتيجية شاملة عناصرها هي : التدمير، الطرد و الترهيب،أما التدمير فكان واضحا بما أنه لا يبقي من قرية أو قبيلة أي أثر من بنايات ومزارع، بعد مرور القوات الفرنسية،ويروي سان – أرنو عن الحملة التي قادها في منطقة القبائل قائلا:"تركت على طريقي حريقا مهولا، لقد أحرقنا كل القرى، و عددها حوالي مائتين، و أتلفنا كل البساتين، و قطعنا أشجار الزيتون،لقد مررنا من هناك ". إذن عندما يمر في مكان تستحيل العودة إليه لما طاله من خراب فلا يبقى أمام السكان المدنيين سوى خيار واحد هو الهجرة،كانت الغارات المطردة تتوافق و المخططات التي تضعها أركان الجيش للقضاء على المقاومة العنيد...وعن المجاعة التي تنجر حتما عن تلك العمليات، فإنها تتمم العمل العسكري و تضرب عشوائيا كل العرب الذين نجوا بحياتهم من الغارات، فهي ليست إذن آفة طبيعية، بل بالعكس مبيتة و مستعملة عن قصد كوسيلة من وسائل محاربة العرب من قبل جيش إفريقيا، و الجميع يعلم النتائج المترتبة عن تلك الغارات و يروى عنها بالتفصيل و يمكننا أن نقرأ في مجلة العالمين (Revue des deux mondes) دراسة مطولة حول الجزائر بقلم بوسيير(Bussière) الذي يسطر الدور الحاسم الذي تقوم به فرقة المشاة التي تقوم من بين تقوم به "باكتشاف المخازن وإفراغها،و تهديم الخرب"،و "إحراق أشجار الزيتون و التين و كل زرع"، و ينهي وصفه الذي يبدو فيه إعجابه بالعمل الفذ لبيجو، إنه بمثل تلك العمليات استطاع الفرنسيون إنهاك قوى عدو يبدو و كأن لديه أجنحة، و محاصرته و القضاء على قبائل الرحالة بالإعياء و الإنهاك أكثر مما فعلوه بالحديد و النار...وأخيرا، فإن الغارة التي تهدف إلى التدمير و الطرد، هي أيضا وسيلة ترهيب للدفع بالأهالي على الهروب أو الاستسلام، ويروي أوجي(Oget) الذي قام بغارات كثيرة في منطقة القبائل :"كان يومنا جيدا، قتلنا مائة وخمسين (150) رجلا وأسرنا مائة(100) و أخذنا ستة آلاف (6000) رأس غنم،و كان الفوز المعني مرضيا هو الآخر، فالبارحة فقط كانت قبيلة المكناسة ترفع رأسها بوقاحة و تقاوم بشجاعة جيوشنا، أما اليوم فإنهم مخذولون و يائسون و مطاردون من جبل إلى آجر،للنجاة بحياتهم ...لقد أحرقنا قراهم و محاصيلهم و أخذنا غنمهم، لقد كانت حسرتهم في أوجههم، و أظنهم تعلموا الدرس. انظر أوليفيي لوكور غرانميزون، الاستعمار الإبادة، ترجمة نورة بوزيدة، دار الرائد، الجزائر2007، ص186-187-188.

كان يشبع فيها الحاجيات الأساسية لأبنائه، إلى مرحلة بات معها عاجزا عن تأمين ذلك.[1]

ج- مصادرة الأراضي

أدى قدوم أعداد متزايدة من الأوروبيين إلى مصادرة أملاك الأهالي(الجزائريين)، مما فتح الطريق لتضييق مساحتهم ففي سنة 1850 تقلصت أراضي "الغرابة"بالجنوب الغربي لعمالة وهران من 72.400 إلى 25.000 هكتارا، و لم تعد هذه المساحة تكفي11.000 من الجزائريين الذين كانوا يملكون قطعا كبيرة.[2]

تلك هي معاناة الفلاح الذي قدم ضريبته لأنواع الأوبئة و لكن ما حال الخماس بعد ما تم ذلك النقص في الحرث و بات من غير شغل، فالفلاح الذي كان يحرث بمحراثين خلال السنوات المتوسطة أصبح لا يحرث سوى بواحد، و مستخدما خماسا واحدا بدل اثنين سابقا و هكذا بقيت جماهير الرجال والنساء والأطفال من غير موارد للرزق، وجاءت لتغص بها مراكز التسول.[3]

حطم الفلاحون الجزائريون بسبب انتزاع ملكياتهم الزراعية و الفلاحية و ارغموا على بيع ما بقي منها بأيدهم نتيجة لإرهاقهم بالضرائب و ربا اليهود الفاحش.[4]

طرد الجزائري و أبعد عن أراضي السهول الخصبة و قهر على الالتجاء إلى الجبال، و لقي هناك إدارة الغابات التي استولت على مساحات واسعة من الجبال و منعته من سرح أغنامه و في نفس المناطق التي تركت للجزائريين.[5]

كانت مصلحة الغابات تعنت السكان و تضايقهم بكل صرامة، هكذا كان الغزو وبالا على نمو الجزائر بهدم اقتصادها و إفقار سكانها من جهة و

---

[1]- الهوا ري، عدي، المرجع السابق،ص ص75 - 76-77

[2]- شارل أندري جوليان، المرجع السابق،ص639.

[3]- عبد الحميد، زوزو،المرجع السابق،ص105

[4] - يحي، بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954،د.م.ج، الجزائر2007، ص36

[5] - نظام الأهالي (قانون الأهالي) هو ترتيب للسكان مطبق في المستعمرات الفرنسية في أواسط القرن 19 حتى 1944- 1947 تم وضعه في الجزائر ثم تم تعميمه في كامل المستعمرات الفرنسية ابتداء من 1889، و هو نظام ظالم. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة على الساعة 23 ليلا من يوم 02 جوان 2017.

سلب أراضيها لصالح الاستعمار من جهة أخرى و يضاف إلى ذلك استبقاء الإقطاعية وتقويتها بشريعة دائمة.[1]

تدهورت الأوضاع المعيشية للمجتمع الجزائري خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كثيرا نتيجة للسياسة التي تجلت خاصة في المظاهر الآتية:

- الخراب الاقتصادي الذي أصاب البلاد نتيجة تدمير الجيش الفرنسي للمقومات الاقتصادية للمجتمع الجزائري بغرض إخضاعه.

- مصادرة أكبر الأراضي الجزائرية خصوبة و اتساعا، خاصة أراضي البايلك مما حرم قطاعات اجتماعية واسعة من المصدر الأساسي لرزقها.

- صدور قانون(سنتيس كون سيلت) سنة 1863 الذي أضعف الروابط القبلية بفعل تسببه في تجريدهم من مساحات هامة من أراضيها، مما أضعف قدرتها على القيام بوظيفة التضامن الاجتماعي بين أفرادها التي دأبت على القيام بها خاصة خلال الشدائد.

- تأميم سلطات الاحتلال للغابات، ومنحها للمستوطنين، ومنع الأهالي المسلمين من ممارسة حرفة الرعي داخلها، وهو ما أدى إلى تدهور خطير لهذه الحرفة الحيوية بالنسبة للأهالي المسلمين، وبلغت ذروتها سنة1867 وأدت إلى كارثة كبرى.[2]

كان الاقتصاد الجزائري قبل تطور اقتصاد الاستعمار متوازنا حيث تتماسك كل العناصر وتؤلف حدا تجاه الأخطار التي تهدد السكان وساهم المجتمع في هذه النشاط الاقتصادي و كانت الفرق تؤلف واجهة منيعة لا ياستهان بها و ذلك لأن الدين الإسلامي و صلات القرابة كانت تفرض عند المجاعة أو الجفاف أن يساعد القوي الضعيف.[3]

لكن من المؤكد أن الإنتاج في السنوات الخصبة كان يزيد عن الحاجة و يتم خزنه في المطامر للسنوات القاحلة، وكان أهم عائق أمام هذه الفلاحة في تلك الفترة هو الحرب الاستعمارية التي كان يشنها الجيش الاستعماري، ومصادرة الأراضي الخصبة من أصحابها و تمليكها للمهاجرين الأوروبيين المستجلبين من أوروبا وكذلك ربا اليهود الفاحش الذي كان يصل أحيانا إلى

---

[1]- أندري نوشي و آخرون، المرجع السابق،ص304.
[2]- رمضان،بورغدة، المرجع السابق،ص135-136.
[3]- أندري نوشي وأخرون ، المرجع السابق ص330.

100%، حسب شهادات الشخصيات الفرنسية الرسمية، كماكما هون(Mc mahon).[1]

إن أهم عائق لتطور الإنتاج الفلاحي و الحيواني هو الحروب الاستعمارية و المصادرات الجماعية [2].

[1] - أصبح مكماهون الحاكم الثاني للجزائر في الفترة من 1864 إلى 1870. واستفاد من زيارة الإمبراطور نابليون الثالث له عام 1865، ليثنيه عن مشروعه الذي يرمي إلى إعطاء الجزائر الاستقلال الذاتي في المستقبل، خشية ردة الفعل من جانب المستوطنين الفرنسيين. وسعى إلى تشجيع التوغل الفرنسي في الجزائر في إطار احترام مصالح المستوطنين، إلى جانب مساندة الملكيات الصغيرة وتسجيلها عقارياً، وثابر على تطوير البنى التحتية من موانئ وطرقات وسكك حديدية وغير ذلك، وكان يرى في انصهار المجتمعين الفرنسي و العربي صفة من صفات القيادة الحكيمة. كما عمل على مواجهة المصائب التي ألمت بالجزائر الأوبئة و المجاعة في الفترة 1867 - 1868.

[2]- يحي، بوعزيز، موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب ، ص485.

الفصل الأول

الأسباب الحقيقية لزراعة الكروم بعمالة وهران (1914/1880)

أولا : ـ أزمة الكروم بمرض الفلو كسيرا

ثانيا : ـ صناديق القرض ودعوة الشركات الخاصة

ثالثا : ـ القوانين العقارية وانتقال الملكية

رابعا: ـ مشاريع السياسة الاستعمارية

كانت الكروم موجودة في الجزائر قبل الاحتلال، لكن الغرض منها استهلاك ثمارها، ومنعت زراعة الكروم في المستعمرة مدة أربعين عاما، فكان فلاحو الكروم بجنوب فرنسا يعترضون على كل توسع في هذه الفلاحة بالجزائر، فلا يحق للمستعمرة أن تنافس فرنسا فكان لابد من ظروف خاصة تدفع المستعمرة في طريق زراعة الكروم .

اولا - أزمة مرض الكروم بالفلوكسيرا

لقد كان الوقت آنذاك مكرسا لتطوير زراعة الكروم الجزائرية منذ أن أتى وباء الفلوكسيرا على مجموع الكروم الفرنسية و اضطرت فرنسا إلى استيراد كميات معتبرة من الخمور الأجنبية أو صناعة خمور اصطناعية.[1]

غير أن الأزمة الناتجة من جراء الإصابة بقمل النبات (الفلوكسيرا) للكروم الفرنسية في سنوات 1880 و وضع الطرق في زراعة الكروم المتناسقة مع المناخ الجزائري قد جعل الإدارة تشجع على توسيع زراعة الكروم في المناطق الجزائرية، لكن هذه الفترة تصادف مرض قمل النبات وسلسلة من السنوات الرديئة (1887- 1892) و بداية تجديد زراعة الكروم الفرنسية فالخمور التي كانت تباع من قبل في فرنسا وهو ما يمثل رهانا للمستقبل أصبحت لا تروج سوقها أو لا تباع قط، اذ زاحمتها خمور الجنوب الفرنسي و بيع الهكتولتر من الخمر الجزائري بثلاثة فرنكات في ميناء عنابة في سنة 1893 و تباعا لذلك تفشى مرض قمل النبات في مساحات شاسعة و حتى تتمكن الإدارة من حماية الكروم التي لم تصب اتخذت قرارات للحماية انقسم على إثرها الفلاحون لزراعة الكروم فقضت حشرات الكروم على المساحات الكبيرة، فالمعمرون الذين أقاموا كامل مستقبلهم على أساس زراعة الكروم عرضوا أنفسهم للأخطار فظهرت علامات الإفلاس جلية و من أهم المؤسسات التي انهارت نذكر DEBENE فكان أصحاب فلاحة الكروم يبحثون عن المتسبب فيما أصابهم من مكروه و لم يعلموا أنهم هم أنفسهم أول من صنع إفلاسهم، فانقلبوا يتهمون بحقد البنك الجزائري الذي قدم لهم قروضا كثيرة و الذي قد يكون دفع بهم إلى طريق الهلاك الذي سلكوه.[2]

[1]- شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، من الانتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، ترجمة المعهد العربي العالي للترجمة، دار الأمة الجزائر 2008، ص 176.

[2]- أندري نوشي و آخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1984 ص ص360 -361 .

عندما فتكت حشرات الفلوكسيرا بالمساحات المزروعة الكرمة في فرنسا، شرعت السلطات العامة تشجع الجزائر بحرارة على توفير النبيذ الضروري لفرنسا.[1]

في أعقاب الخراب الذي حل بمزارع الكروم في جنوب فرنسا جراء أزمة الفلوكسيرا فيما بين 1878- 1885 شجعت الحكومة الفرنسية الفلاحين المتضررين للهجرة إلى الجزائر و منحتهم جميع التسهيلات بهدف تمكين فرنسا من الاحتفاظ بالرتبة الأولى عالميا في إنتاج الخمور و على الرغم من ظهور مرض الفلوكسيرا في الجزائر بضواحي سيدي بلعباس و تلمسان سنة 1885، و وهران في 1886، فإن إنتاج الكروم لم يشهد تراجعا.[2]

ظلت زراعة الكروم عند بضعة آلاف من الملاك المسلمين إنتاجا تكميليا بينما تطورت بسرعة لدى الأوروبيين بحيث انتقلت مساحتها من 105,172 هكتارا في سنة 1891 إلى 146,932 هكتارا في سنة 1900.[3]

عرفت زراعة الكروم الجزائرية، بعد سنوات الازدهار في نهاية القرن أزمة قصيرة ولكنها ثقيلة في سنتي 1900و 1901 تلك الأزمة التي وصفها عالم الجغرافيا أ.ف. غوتيي : " بكساد مبيعات الخمور التي أرجعها دون أي دليل جاد إلى التحركات السياسية في 1898و 1900 إن ميلاد هذه يرجع إلى ارتفاع الإنتاج بفرنسا و كذلك إلى حجم المخزنات الجزائرية الكبيرة حيث تأثرت المستعمرة كثيرا بهذه الأزمة بالرغم من الأهمية التي عرفتها صناعة التقطير لقد انخفضت الصادرات إلى النصف بحيث لم تعادل حتى الأرقام المسجلة في سنتي 1893-1894.[4]

غير أن كلمة الأزمة هذه كانت تنطبق على جوانب عديدة من الحياة السياسية و الاقتصادية للبلد: فقد كان الأمر يتعلق أكثر بأزمة الاستعمار و بأزمة الأمن و كان الحديث أقل عن الأزمة الاقتصادية، غير أنه كان هناك

---

[1]- عبد اللطيف بن اشنهو، تكون التخلف في الجزائر، ترجمة نخبة من الأساتذة اشرف عليه د/محمد يحي ربيع، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر 1979 ص ص 128- 129

2 - عدة بن داهة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض 1830-1962، الجزء الأول، طبعة خاصة وزارة المجاهدين الجزائر2008 ص 195.

[3]- شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا1871-1919، الجزء الثاني ترجمة م. حاج مسعود و ع. بلعريبي، دار الرائد للكتاب الجزائر 2007 ص 307.

[4]- شارل روبير اجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة المجلد الثاني، الطبعة الأولى راجع الترجمة عياش سلمان، دار الأمة الجزائر 2008 ص185

تنديد والأمر سواء بكساد القمح و الخمور، و انخفاض أسعار المواد الزراعية، وكانت عبارة عن "أزمة سياسية".[1]

عندما فتكت حشرات الفلوكسرا في عام 1875 بالمساحات المزروعة الكرمة في فرنسا تولت السلطات العامة تشجيع الجزائر بحرارة على توفير كميات النبيذ الضرورية لفرنسا، بعد أن بلغت المساحات المزروعة كرمة في فرنسا 2.429.000 هكتارا تقلصت إلى حدود 1.817.000 هكتارا عام 1890 حيث أن مناطق بكاملها قد تعرضت للخراب كمناطق (Le gard – le bordetais)، وهكذا حتمت أزمة الفلوكسرا انفتاح سوق واسع أمام النبيذ.[2]

مما سبق يتبين لنا أن المساحات المزروعة كرمة في فرنسا تقلصت وفقدت أكثر من 6.12.000 هكتار خلال الفترة الممتدة بين سنة 1875 إلى غاية 1890جراء هذا المرض.

حيث يذكر بن اشنهو أن مناطق بكاملها قد تعرضت للخراب بفرنسا و عكسيا ارتفعت المستوردات من الخمر (النبيذ) من 100 ألف هيكتولتر عام 1870 إلى 12 مليون و 658 ألف هيكتولتر عام 1888، أما من جهة ميزان المدفوعات الخارجي فقد أسفرت الأزمة عن عجز تجاري غير عادي.[3]

[1]- شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ص ص 88-89

[2]- هكذا حتمت أزمة الفيلوكسرا انفتاح سوق واسعة أمام النبيذ (الخمر)، وقد تولى مبعوث من الحكومة الفرنسية تفسير الوضع للمعمرين في الجزائر بقوله :" خلال عشر سنوات لن تكون هناك كرمة في أوروبا، إن بلدكم هو الذي يتوجب عليه تعويض العجز هو الذي يتوجب عليه أن يرد لفرنسا المليارات التي ستخسرها ...إن الكرمة الفرنسية تحتضر تحت الضربات المتلاحقة لحشرات الفيلوكسرا، ليست الوطنية هي التي يجب أن تدفعكم إلى زراعة الكرمة، بل الفائدة أيضا". نقلا عن كتاب " الكرمة في الجزائر " اسنار، المجلد الثاني ص109. انظر عبد اللطيف بن اشنهو، تكون التخلف في الجزائر، ترجمة مجموعة من الأساتذة راجعه د/ عبد السلام شحاذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1979ص ص 128 - 129

[3]- عبد اللطيف بن اشنهو، المرحع السابق، ص 128.

ثانيا - صناديق القرض و دعوة الشركات الخاصة

إذا كانت المرحلة الأولى من الاستعمار الفرنسي للجزائر قد تركزت جهود المستعمر فيها حول الاستيلاء على الأراضي الجماعية و مصادرتها فإن الغرض منها تطوير الزراعة التي بنى عليها الاستعمار الفرنسي مستقبله في الجزائر فصدر مرسوم رئاسي في 06 أكتوبر 1850 ينص على إنشاء غرف استشارية للزراعة(chambres consultatives d agriculture)، لكن عقبات حالت دون شروع هذه الغرف في تنفيذ أعمالها، فصدر مرسوم مماثل في 22 أبريل 1853 ألغى العمل بالمرسوم السابق بعد أن أدخل تعديلات على النظام الانتخابي للغرف ، أما القرض المالي للجزائر فقد صدر بمقتضى مرسوم 11 يناير 1860 بينما تأسست الشركة الجزائرية في 1865 وفي 30 أكتوبر 1880 أنشئت مؤسسة " القرض المالي و الزراعي للجزائر" تحت رئاسة " م. كريستوفر(M. Christopher) مدير القرض المالي الفرنسي الذي أعلن أن هذه المؤسسة قد وجهت نداء إلى المساهمين للموافقة على رأسمال الشركة الجديدة المخصص أساسا للنشاطات الزراعية و التجارية (قروض تمنح فقط للفلاحين والتجار)، و ابتداء من عام 1880 اقترحت البنوك الخاصة منح الكولون قروضا مرهونة و هو الأمر الذي دفع بالكثير من المعمرين إلى ممارسة زراعة ذات طابع تجاري كالكروم و القطن و التبغ ، و أن كلا من القرض الليوني و بنك الجزائر قد فتح فروعا له في الجزائر لتوظيف الأموال الموجودة به في تنشيط زراعة الكروم، فمع حلول سنة 1886 بلغ عدد المؤسسات الفرعية للقرض الليوني و بنك الجزائر ثمانية في عمالة وهران (تلمسان – تموشنت- غليزان – أرزيو – معسكر – قديل – بلعباس – سيق).[1]

كان نابليون الثالث (Napoléon3) قد فكر غداة احتلال بلاد القبائل الكبرى في تخفيف عبء التكاليف عن الدولة وذلك بتوجيه دعوة لكبريات الشركات الخاصة للاستعمار، ولقد نفذت هذه الشركات الأشغال الكبرى الضرورية...وكان الطريق ممهدا مسبقا بالتنازل في أفريل1853 لشركة جينيف بسطيف عن 20.000هكتارا، على أن تتكفل بإنشاء 10 قرى بمعدل 50 بيتا لكل واحدة منها، و في سنة 1864 و بعمالة وهران فإنه على العكس من ذلك سلمت الدولة لشركة خاصة 24.000 هكتارا بشرط أن تجفف مستنقع " المقطع" و أن تبني سدا على الهبرة و أن تقيم قنوات لري 36.000 هكتارا،

[1]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض 1830- 1962 الجزء الأول، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر 2008 ص ص 244-245- 246- 247.

و لقد قامت بذلك على أمل أن تجعل الأشغال الضرورية الكبرى لتهيئة سهل الساحلي يتشكل من أراض سيئة الانخفاض يعبرها واديا "سيق" و "الهبرة" يتم تنفيذها من قبل الآخرين.

لقد كانت هناك صرامة في ظل الإمبراطورية الثالثة لصالح هذه الشركات الرأسمالية ولكن ليس لأسباب مبدئية وفي الواقع فإننا نقرأ في نص قرار صادر في 5 يوليو 1874 أن الشركات التي تلتزم بهدف صناعي أو استعماري ببناء أو تعمير قرية أو عدة قرى يمكنها الحصول على امتيازات على الأراضي شريطة القبول بالتنازل عنها لصالح أسر عاملة أو مزارعين من أصل فرنسي، أما في عمالة وهران فلم تحقق الشركة المغفلة الاسم بمنطقتي الهبرة والمقطع التي حلت محل الشركة الفرنسية الجزائرية في 1873 أعمالا مربحة جدا.

لقد جففت بعض المستنقعات و لكنها لم تجففها كلها و لقد بنت سدا – خزانا على واد الهبرة غير أنه تهدم في 1881.[1]

تجدد الامتياز الذي تحصل عليه بنك الجزائر سنة 1880 في ميدان النقدي تمكنت الحكومة من أن تجعل من البنك يخصص 20 مليون على ذمة الفلاحة و بذلك تتوفر القروض ذات الفائدة الضعيفة لدى المعمرين، وبفضل عمل البنك تأسست مصارف إسقاط في جميع الجهات التي تقوم بخصم أسهم الفلاحين و هؤلاء يمكن لهم أن يحصلوا على التجهيزات و أن يوسعوا حقولهم و أن يقترضوا بدون استثناء فالمستقبل يبدو مشعا.[2]

في حين لم يستفد القطاع الصناعي عمليا من أي تسليف، عرف القطاع الزراعي عدة مؤسسات تسليف بخدمته وكالات الحسم، الصناديق المحلية و الإقليمية للتسليف التعاوني صندوق التسليف العقاري للجزائر وتونس، صندوق القروض الزراعية، تأخذ الشبكة المصرفية بالتركيز الجغرافي لتأمين حاجات زبائنها، و تقوم بالتمركز تبعا لتوسع الزراعة

[1]- شارل روبير اجرون، المرجع السابق ص ص 145- 146- 147- 148

[2]- " لقد لاحظنا في سنوات قليلة ارتفاع في الثروات فزراعة الكروم ظهرت وكأنها الزراعة الوحيدة الاكثر تناسبا مع النشاط المفيد عند المعمرين وفي غمرة الفرح يقع نسيان القروض وهي حجر الزاوية لكل هذا البناء و إن تسديد القروض لابد منه في يوم من الايام ".انظر كتاب الجزائر بين الماضي والحاضر لاندري نوشي وآخرون، ترجمة اسطنبولي رابح و منصف عاشور ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،1984، ص 360.

الحديثة في السهول القريبة من الشاطئ أو التي تعلوها قليلا (وهران – بون- بوفاريك- سيدي بلعباس...)كما تحدد للمرافئ أيضا أماكن وجودها.[1]

لقد تحدث الجغرافي أ.ف. غوتيي (E.F.Gautier) عن الروابط الواسعة التي توطدت في الجزائر منذ وقت مبكر بين البنك وزراعة الكروم وما فتئت تربط بينهما دائما وكانت هذه الروابط تفسر بعد كل حساب بنفسية المعمر زارع الكروم الذي يستثمر فائدته في مشاريع جديدة ويقترض باستمرار من أجل أن يربح أكثر، إذ أن المال المتداول ليس ماله بل هو يقترضه من البنك.[2]

أما الأموال الموضوعة بهذه البنوك فكانت تختلف من مؤسسة لأخرى، فعلى سبيل المثال في سنة 1893 بلغت الأرصدة المالية لبنك معسكر 5.800.000 فرنكا و في بنك سيدي بلعباس 14.939.000 فرنكا.[3]

ا - **القرض الأهلي:** ما فتئت السلطات تشرح أن واجب الجزائريين ومصلحتهم تمليان عليهم زراعة الكروم، و لقد بين الصحافيون أن منتج المتوسط للهكتار الواحد من الكروم قد وصل إلى 750 فرنكا بسعر 30 فرنكا للهيكتولتر الواحد من الخمر وبأن هذا السعر سيرتفع لا محالة، إن التوقعات المؤسسة على النتائج الجيدة لسنوات الزرع الأولى كانت بدون حدود، و لقد نشرت شركات القرض و مكاتب الحسم المصرفية الخبر السعيد القائل أن بإمكان المعمرين أن يثروا بسرعة بفضل الكروم.[4]

ب - **الشركات الأهلية للاحتياط (S .I.P)**: تدعي إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر أنها أنشأت الشركات الأهلية للاحتياط[5]، لغرض حماية الفلاحين

[1]- الهواري عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1830-1960 ترجمة جوزيف عبد الله الطبعة الأولى، دار الحداثة، بيروت لبنان، 1983 ص 183.

[2]- شارل روبير اجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة** المجلد الثاني ترجمة المعهد العربي العالي للترجمة دار الأمة الجزائر 2008 ص 171.

[3]- عدة بن داهة، المرجع السابق ص 248.

[4]- شارل روبير اجرون، المرجع السابقً 176.

[5] - لهذه الشركات هدف مزدوج : فهي في آن واحد جمعية بر وإحسان – على حد زعم الكتاب الأوروبيين – تقدم المساعدات والنجدات للعمال في قطاع الزراعة وللفلاحين الفقراء الذين أصيبوا بأمراض أو وقعت لهم حوادث، و أيضا جمعية للقرض ألتعاضدي هدفها تمكين الفلاحين و الخماسين من الحصول على قروض سنوية نقدية أو عينية لدعمهم ومساعدتهم على تطوير زراعتهم وإدخال تحسينات على العتاد الفلاحي وتجديده وكذلك رعاية قطعان مواشيهم، ومن الأمثلة على ذلك أنه من بين ستة وستين مؤسسة تم إنشاءها في غرب البلاد فيما بين 1894 – 1929 استفادت دائرة معسكر من خمس شركات أهلية الاحتياط هي:
- تعاونية كاشرو (سيدي قادة) المختلطة، أنشأت في 07 ديسمبر 1894.
- تعاونية فرندة المختلطة نشأت في 07 ديسمبر 1894.
- تعاونية معسكر المختلطة نشأت 07 ديسمبر 1894.
- تعاونية سعيدة نشأت في 07 ديسمبر 1894.

الجزائريين من آفات الربا و المضاربة، و أن السلطة العسكرية التي لزمت الصمت عن الحالة السيئة التي آل إليها الفلاح الجزائري لأسباب سياسية لم يعد في وسعها الاستمرار في صمتها بعد مجاعات عام 1868، و عندها قرر الجنرال "ليبيرت"(LIEBERT) تجسيد فكرة إسعاف الجزائريين الأشقياء و المنكوبين أثناء مواسمي القحط بإمداد الفلاحين الجزائريين بالبذور ومنحهم قروضا مالية، وعليه أنشأ في 1869 مؤسسة للقرض الأهلي في مليانة، بناء على تقرير تقدم به "بورليي" (BOURLIER) أمام البرلمان يدعو فيه إلى الاقتداء بمثال مليانة ، صدر قانون في 14 أفريل 1893 يقضي بإنشاء مؤسسات ذات منفعة عامة يطلق عليها اسم الشركات الأهلية للاحتياط بهدف مساعدة الفلاحين الجزائريين الفقراء وتقديم قروض مالية لهم بغرض تطوير محصولهم الفلاحي وتحسين أدوات العمل وتجديدها وأيضا من أجل إدماجهم في الضمان الاجتماعي، وقد حضي هذا القانون بموافقة وتأييد الحاكم العام للجزائر "جول كامبون"(Jules CAMBON) في تاريخ 07 ديسمبر1894 .[1]

كانت المكاتب المصرفية تمنح قروضا على المدى القصير خصوصا لمدة 3 أشهر أو 100 يوم، و كانت القروض تسعة أشهر ريفية تمتد عادة من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات أي المدة الزمنية لإنشاء مزرعة كروم، في مثل هذه الظروف فإن مبالغ إعادة الحسم في بنك الجزائر كانت ترتفع بشكل مدهش.[2]

لقد حولنا المعطيات الكتابية التي قدمها أجرون حول مبالغ إعادة الحسم في بنك الجزائر إلى الجدول التالي لنبين هذا الارتفاع المدهش في القروض.

الجدول رقم :1 (مبالغ إعادة الحسم في بنك الجزائر)

الموسم الزراعي	المبالغ
1878 -1879	265 مليون فرنك
1879 -1880	315 مليون فرنك
1880 -1881	485 مليون فرنك

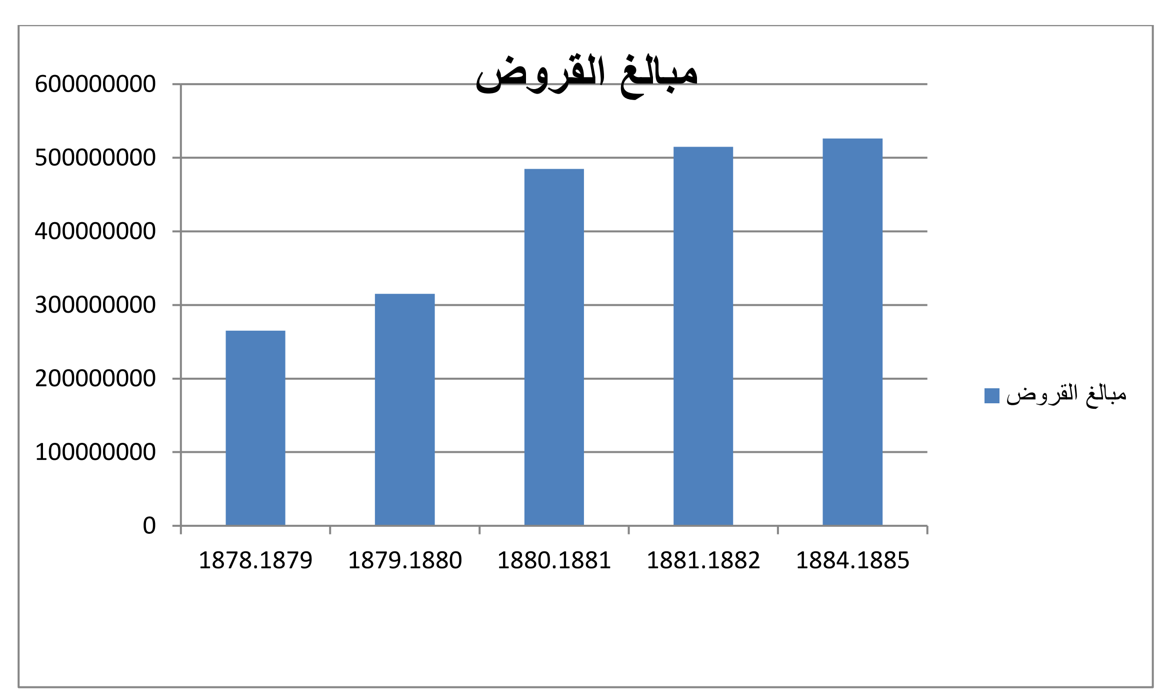
- تعاونية دوبلينو (حسين حاليا) نشأت في 05 أوت 1898. أنظر كتاب الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض لـ عدة بن داهة ص 272.

[1]- عدة بن داهة، المرجع السابق ص270.

[2]- شارل روبير اجرون، المرجع السابق ص 177.

1882 -1881	515 مليون فرنك
1885 -1884	526.393.457 فرنك

من خلال الجدول الإحصائي يتبين لدينا أهمية القرض الذي تحول في فترة زمنية قصيرة لا تتعدى 5 سنوات من 265 مليون فرنك في سنة 1878 ليصل إلى 526.393.457 فرنك في أواخر 1885 لإنشاء مزرعة الكروم، مما يبين أن السلطات الاستعمارية قدمت الدعم المادي و المعنوي للمعمرين لتوسيع زراعة الكروم.



من خلال الأعمدة البيانية يتبين لنا بوضوح الارتفاع المدهش لمبالغ القروض التي قدمت للمعمرين لإنشاء مزارع الكروم، ففي فترة وجيزة من 1878 إلى غاية سنة 1882 عرفت مبالغ القروض قفزة نوعية من 265 مليون فرنك خلال سنة 1878 إلى 526.393.457 فرنك خلال سنة 1884و 1885 حسب تقديرات شارل روبير أجرون الذي فسر انتقال مساحة مزارع الكروم من 17.614 هكتارا في 1878 إلى 70.886 هكتارا في 1885 و103.408 هكتارا في 1888، و يتضح لنا في الأخير التطور السريع لزراعة الكروم في فترة وجيزة لم تتعدى 7 سنوات بفضل المساعدات و مبالغ القروض المقدمة للمعمرين.

ج - الشركات الزراعية للاحتياط (S- A- P)

أمام الفشل الذي منيت به الشركات الأهلية للاحتياط لتحقيق أمل العامل الزراعي الجزائري في رفع مداخيله و تحسين ظروف حياته و أمام انحرافها عن تأدية وظيفتها التي نشأت من أجلها و بالتالي تخلي الفلاحين عنها، أصدرت إدارة الاحتلال مرة أخرى إلى التقرب من الفلاحين، فأصدرت في 19 جويلية 1933 قانونا نص على تعديل الشركات الأهلية للاحتياط وتبديل اسمها " الشركات الزراعية للاحتياط " ، إلا أن الكولون رفضوا هذا القانون لاعتبارهم إياه قريبا من القوانين الخاصة بتنظيم التعاونيات الزراعية وصناديق التسليف الزراعي التعاوني.[1]

ثالثا – القوانين العقارية و انتقال الملكية

3 - 1- القوانين العقارية

مرسوم 19 سبتمبر 1848

يقضي هذا المرسوم في مادته الأولى بمنح اعتماد مالي قدره 50 مليون فرنك لوزارة الحربية لتمكينها من تغطية تكاليف السنوات الأربعة (1848- 1851) الخاصة بإنشاء المستعمرات الفلاحة في مناطق الجزائر و كذلك للخدمات ذات المنفعة و المكرسة أساسا لضمان الازدهار والرفاهية للكولون، و من جهة أخرى حدد عدد الكولون المستفيدين من هذا المرسوم بـ 12 ألف مستفيدا خلال سنة 1848، على أن تكون المستعمرات الزراعية الممنوحة من نصيب مواطنين فرنسيين أرباب أسر أو عزاب.[2]

قرار 27 سبتمبر 1848

[1]- عدة بن داهة المرجع السابق ص 289 .

[2]- Maxime RASTEIL, Le calvaire des colons de 48, Paris 1930, p 168.

أصدر الجنرال " لا موريسيار"(Général La Mauricear) وزير الحربية الفرنسية قرارا ضمنه شروط قبول المواطنين الراغبين في الهجرة إلى الجزائر بصفتهم مزارعين أو عمالا فنيين، وتوقع مسبقا عدم السماح بالهجرة إلى الجزائر للأشخاص العزاب أو المتزوجين ممن تجاوز عمرهم الستين سنة، وقال بلهجة صارمة :**"الشيء الوحيد الذي يجعلنا نأمل في التمكن ذات يوم من تثبيت أقدامنا في الجزائر هو توطين معمرين مسيحيين يتعاطون الزراعة في هذه البلاد...إلى أن قال : ينبغي أن نبذل جميع المساعي لترغيب أكبر عدد ممكن من المعمرين بالمجيء فورا إلى الجزائر وتشجيعهم على البقاء فيها باقتطاعهم أراضي زراعية فور وصولهم إليها".**[1]

04 فبراير 1851

فتح للكولون باب واسع لتسويق منتجاتهم الزراعية باتجاه فرنسا والعالم الخارجي، الأمر الذي فسح المجال أمام توسيع الأراضي الزراعية.[2]

مرسوم 26 أبريل 1851

إذا كان مرسوم 26 أبريل 1851 قد أقر نظاما جديدا لا يجبر الكولون مسبقا بتبرير مواردهم أو أهليتهم أو جنسيتهم وذلك حتى يمكنهم من الاستفادة من قروض فلاحية لا يلتزمون فيها بارتباطات أو إجراءات قانونية.[3]

قانون 16 جوان 1851

أكد قانون 16 جوان 1851 في مادته العاشرة أن" الملكية حق مضمون للجميع دون تمييز بين الملاك الأهالي و الملاك الفرنسيين أو غيرهم".[4]

---

[1]-Maxime RASTEIL, Op.cit, p171.

[2] - أضر التحديد العقاري كثيرا بالفلاحين، لأنه حيث ما طبق كانت له عواقب وخيمة، كان الهدف مزدوجا: تأسيس احتياطات عقارية شاسعة بغية تسهيل تطبيق المخططات المعدة من قبل منظري وأنصار النظام الاستعماري و كذا خلق أعباء ضريبية جديدة والمثال التالي يعطي فكرة حول الموضوع: في المنطقة الوهرانية تعرضت عشيرة غربة للتحديد العقاري منذ سنة 1850 على مساحة تبلغ 33.288 هكتارا في حين أن مناطقهم كانت تضم 85000 هكتارا، صودرت المساحات الأكثر خصوبة على طول طريق وهران - سيدي بلعباس". انظر كتاب محفوظ قداش و جيلالي صاري، الجزائر صمود و مقاومات ، ترجمة أوذاينية خليل ديوان المطبوعات الجامعية 2012 الجزائر ص 158.

[3]- "ابتداء من 1850 شرع الاحتلال الفرنسي في تركيز القبائل، فعلى سبيل المثال نذكر قبيلة الغرابة في غرب البلاد التي طردت من أراضيها الخصبة الواقعة بين وهران و سيدي بلعباس والمقدرة مساحتها ب 85.000 هكتارا لتركز في أرضية جرداء تقدر ب 33.000 هكتارا وقبيلة الزمالة التي على الرغم من تعاملها مع الاستعمار فإنها هي الأخرى تعرضت لعملية التركيز وضاع منها 5.200 هكتارا لصالح الأوروبيين". انظر كتاب عدة بن داهة الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض الجزء الأول طبعة خاصة وزارة المجاهدين 2008 ص ص 327 328

[4]- مس قانون 16 جوان 1851 غابة مولاي إسماعيل الأميرية الواقعة في أراضي قبيلة الغرابة ببلدية " سان لوسيان" (زهانة حاليا) و التي قدرت مساحتها آنذاك ب 12.000 هكتارا مع العلم أن حدود هذه الغابة قد ثبتت مبكرا

قانون 18 جويلية 1851

وضعت المواد من 07 حتى 17 من الفصل الثالث لقانون 18 جويلية 1851 ثلاث قواعد

أولها : إن الملكية العقارية للأهالي و للأوروبيين على حد سواء هي قابلة للخرق (المادة 10) ، وبهذا الشكل ظهر لأول مرة الفصل بين أراضي الملك و أراضي العرش.

ثانيها: إن حق التملك والتمتع بالأراضي التابعة للقبيلة غير قابل للتحول لصالح الأشخاص الأجانب عن القبيلة (المادة 14) إلا لصالح الدولة، وهذه المادة جاءت لتمنع الأوروبيين من الحصول على أرض خارج النطاق الذي حددته السلطات الاستعمارية للكولون.

ثالثها: إن عمليات المتاجرة بالأملاك العقارية فيما بين الجزائريين ستتم وفق إجراءات إسلامية، ووفق القانون المدني في جميع الحالات الأخرى(المادة 16).

القرار المشيخي 22 ابريل 1863

يعتبر القرار المشيخي منعرجا حاسما في تاريخ الملكية العقارية بالجزائر لما نتجت عنه من آثار بليغة الخطورة على مستقبل البنية الاقتصادية والاجتماعية للإنسان الجزائري فهو إجراء تشريعي ذو أبعاد سياسية عميقة، وبمثل هذا التشريع حققت فرنسا الاستعمارية بعدا سياسيا، إذ بتحطيمها للبنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري تكون قد سدت الطريق في وجه الطبقة التقليدية المسيطرة، و على أية حال فإن الفكر السياسي الاستعماري الفرنسي خلال تلك الفترة قد أكدته التشريعات العقارية السالفة الذكر و التي كانت مرتبطة بالهجرة و التعمير ترمي كلها إلى تحقيق هدف رئيسي هو مصادرة الأراضي من غير تمييز بين أنماط ملكياتها.

وذلك خلال عامي 1846- 1847 طبقا للأوامر الواردة في البرقية الوزارية الصادرة بتاريخ 13 أوت 1848، وفي 10 ماي 1848 صودق على مشروع تهيئتها، في عام 1855 تخلت السلطات الاستعمارية عن 800 هكتارا لصالح قبيلة الغرابة بدعوى أن أهالي قبيلة الغرابة قد استقروا فيها بطريقة شرعية وفق قرار وزاري مؤرخ في 14 سبتمبر 1850، كما اقتطعت مساحة 2.800 هكتارا من غابة مولاي إسماعيل لإنشاء مركزي أرزيو و المالح الاستيطانيين، كما مس القانون الغابي لـ 16 جوان 1851 غابة بني خنيس بجبال بني شقران شمال معسكر التي تغطي مساحتها 3.698 هكتارا، إلا أن قبيلة بني خنيس رفضت قرار المصادرة لاعتبار الغابة ملكا جماعيا، تم شراؤها وفق عقد مكتوب من باي معسكر عام 1801 بمبلغ 2.500 ريالا، ونظرا لما تشكله الأراضي الغابية لقبيلة بني خنيس من خطر على أمن الفرنسيين في ضواحي مدينة معسكر فإن الحاكم العام الفرنسي للجزائر قد اقترح إخضاع 2.040 هكتارا من أراضي الغابة لقانون جوان 1851. انظر كتاب الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض لبن داهة عدة، طبعة خاصة الجزء الأول وزارة المجاهدين الجزائر 2008 ص ص 331 - 332.

تعلق قرار مجلس الشيوخ بـ 6883811 هكتارا موزعة كما هو مبين في الجدول :

الجدول رقم :2 (توزيع الأراضي وفق القرار المشيخي)

أرض ملك	2840591 هكتارا
أرض عرش	1523013 هكتارا
أرض المجالات البلدية	1336492 هكتارا
ملك الدولة	1003072 هكتارا
الملك العام	180643 هكتارا

لقد مس هذا القرار 373 قبيلة حيث تم تكوين 667 دوارا يحوي 2129052 جزائريا، وهكذا وبصفة شرعية قد سرقت الدولة المستعمرة للجزائريين 2.520.207 هكتارا يعني 36% من أراضيهم.[1]

ومن بين القبائل التي خضعت الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي، وذلك وفق ما نصت عليه الترتيبات الإدارية العامة الصادرة في 23 ماي 1863 نذكر على سبيل المثال 48 قبيلة منها في إقليم وهران .

الجدول رقم: 3 (القبائل التي خضعت للقرار المشيخي)

الدائرة	القبائل
سيدي بلعباس	أولاد إبراهيم
مستغانم	أولاد معالف، غوفيرات، أولاد فأفة، أولاد سيدي عبد الله، شرفة العمادية، أولاد بوكامل، الشلافة، الجبالة، المكاحلية
وهران	الغرابة
معسكر	أولاد سعيد، أولاد سيدي دحو،

[1]- محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين 1830- 1954**، ترجمة محمد المعراجي منشوراتANEP الجزائر 2008 ص 165.

	الفراقيق
تلمسان	أولاد ميمون، بني وزان، أولاد علا

المصدر: B.O.A.1864. P 196، انظر كتاب الاستيطان لـ عدة بن داهة ج1 ص 350.

على هذا الأساس فإنه لا يجوز القول بأن القرار المشيخي لم يكن في صالح الكولون و الجدول أسفله يكشف لنا عن مساحة الأراضي المزروعة فعلا من قبل المعمرين الأوروبيين خلال سنة 1863، ويظهر لنا بوضوح أنماط الإنتاج الزراعي الجديدة التي بدأت تأخذ مكانها في الجزائر وهي المتمثلة في المحاصيل الزراعية التجارية كالتبغ والقطن و الكتان والكروم لاسيما هذه الأخيرة التي سيعرف نطاقها مجالا أكثر مع مر الزمن .[1]

الجدول رقم :4 (مساحة الأراضي المزروعة فعلا من طرف الكولون سنة 1863)

المساحة (الهكتار)	الإنتاج
172.179	الحبوب
3.535	الخضر
1.694	الأشجار المثمرة
3.000	التبغ
2.500	القطن
300	الكتان
20.000	الكروم
21.192	البستنة

[1]- عدة بن داهة المرجع السابق ص 343

المجموع	225.000

المصدر: Jules DUVAL . Réflexions sur la politique de l'empereur en Algérie, Paris 1866, P 121 انظر كتاب الاستيطان وصراع، عدة بن داهة ج1، ص 344.

دائما في إطار الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي (1863)، فقد صدر مرسوم إمبراطوري في 22 مارس 1865 مس 124 قبيلة من بينها 43 قبيلة في إقليم وهران هي على التوالي[1]:

الجدول رقم :5 (43 قبيلة في عمالة وهران التي تعرضت للإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي)

الدائرة	القبائل
وهران	الزمالة – الدواوير – التحاليت.
مستغانم	عكرمة الغرابة.
زمورة	الحرارطة – أولاد سويد – الحساسمة – بني درقون.
عمي موسى	أولاد العباس – أولاد بوايقني – أولاد علي – مريوة.
الضاية	أولاد سيدي خليفة.
الجعافرة	الجعافرة – أولاد بن جعفر – الجعافرة التوامة – المحامد.
معسكر	عتبة الجبالة – بني نابر – بني غدو – القلعة.
تيارت	بني مدين – أولاد الشريف الشراقة – أولاد الشريف الغرابة – أولاد مسعود.
سعيدة	بني منيارين الفواقة – بني منيارين التحاتة – أولاد خالد

[1] - بن داهة، المرجع السابق، ص 351.

	الغرابة – ذوي ثابت.
تلمسان	بني ورنيد.
الغزوات	سواحلية التحاتة – سواحلية الفواقة – ندرومة – زاوية الميراث.
مغنية	بني واسين – أولاد سيدي مجاهد – جويدات – زمارة.
سبدو	أولاد أورياخ – بني هديل – العزايل – القط.

المصدر : عدة بن داهة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض، ص 351

لقد تقرر تجميد كل العمليات المرتبطة بالقانون الإمبراطوري منذ 19 ديسمبر 1870، ومن المعلوم أنه ترتب عن ذلك القانون إنشاء دواوير في المناطق القبلية وتشكيل مخزون من الأراضي العمومية الخاصة بالدواوير، وتم التعرف بدقة على مختلف أنواع الملكيات : أمـلاك الدولة، و الأمـلاك التي تدعـى الملك، و التي تسمى " العرش" ، ففي عمالة وهران تم تحديد 31 قبيلة في نواحـي مستغانم و وهران، و في 30 جوان 1899 تم توزيع 3.745.733 هكتارا على خمس مجموعات للملكية، مثلما كان مقررا وهي: أملاك الدولة، أملاك البلدية والأملاك الخاصة، والأملاك الجماعية، والأملاك العمومية[1].

قانون فارني" Warner"

بناء على تقرير تقدم به " فارني"[2] ممثل الجزائر في الجمعية العامة تم التصويت على قانون 26 جويلية 1873 المتضمن الترتيبات القاضية بتحديد الملكيات الجماعية وأفراد العشيرة، وإنشاء الملكية الفردية، وهذا تبعا لإجراء مزدوج حدده الفصل الثاني من هذا القانون في مواده الستة عشر.[3]

قانون 23 مارس 1882

[1]- شال روبير اجرون، الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871- 1919 ترجمة م.حاج مسعود و ع. بلعريبي الجزء الثاني، دار الرائد للكتاب الجزائر 2007 ص ص 206 -207.

[2] - الدكتور فارني " Warner" نائب يمثل الكولون الجزائريين في البرلمان الفرنسي، وهو الذي بناء على اقتراحه تم التصويت على قانون تحويل الملكية الجماعية في الجزائر إلى ملكية خاصة.

[3] - عدة بن داهة المرجع السابق ص 362.

صوت البرلمان على قانون يرسي قواعد الملكية الفردية و الخاصة، ويقضي بإنشاء الحالة المدنية، و نص على منح الأشخاص ألقابا و كنايات عائلية.[1]

قانون 22 أفريل 1887

خدمة لصالح الكولون سن قانون يبطل الحضر المفروض على نقل أملاك العرش التي لم يقدم محرر قانون 1873 على مراجعتها وهكذا صدر قانون 22 أفريل 1887وفيما يلي أهم إجراءاته الأساسية [2]:

1- العودة إلى العمل بالإجراءات التطبيقية الخاصة بتحديد أراضي القبائل و الدواوير وفقا لما نصت عليه المادة 2 من قانون المشيخي 1863 وكذا المرسوم التنفيذي المحدد للأشكال الجديدة التي يتم وفقها تحديد الأراضي الصادرة في 22 سبتمبر 1887.
2- التقيد بالأشكال التي حددتها المادة 4 من قانون 22 أفريل 1887 في حالات التنازل وبيع الملك المشاع في المزاد العلني وتجزئة الميراث، فيما يخص الأملاك الخاضعة لقانون 1873.
3- الدائنون الذين راهنوا عقاراتهم و الأشخاص المدعون لحقهم العيني(الفعلي) في العقار بمقتضى المادة 19من قانون 1873، أصبح لزاما عليهم تسجيل سنداتهم في ظرف لا يتعدى 45 يوما.

هذا جزء من هذه المواد التي أقرها الاستعمار الفرنسي من أجل تجريد الجزائريين من حقوق ملكيتهم لأراضيهم و إقصائهم منها و تمكين الكولون من الاستفادة منها و الاستحواذ عليها، و تحقيق تركيز ملكية الأراضي الزراعية في يد الكولون و الأوروبيين و إتمام لعملية تفكيكها و تجزئتها بين أفراد القبيلة أو العرش.

قانون 16 فبراير 1897

حين وجدت السلطات الاستعمارية الفرنسية صعوبات تحول دون تحقيق قانون 1887 بسبب العقبات التقنية التي تتطلب إمكانيات مادية وبشرية ضخمة وحتى لا تعيق النشاط الاستعماري لجأت إلى سن قانون جديد في 16 فبراير 1897، أدخل هذا القانون إصلاحات على قانون 1873 و 1887 بعد أن استند على مشروع تم إنجازه في الجزائر من قبل لجنة كان "كولان" (

[1] - بن داهة المرجع السابق ص 370.
[2] - بن داهة المرجع السابق ص 376.

COLIN) مقررا لها ، وقد تبنى أعضاء الغرفة هذا المشروع بناء على تقرير "بور كيري دي نواسورين"(Porquier De Boisserin) وتحول المشروع إلى قانون 16 فبراير1897.[1]

بيد أن الإجراءات التقنية لتطبيق قانون 1887 كانت تجري بإيقاع بطيء جدا نظرا لطبيعتها، لأنها تتطلب وسائل مادية وبشرية كبيرة لذلك فإنها أعاقت اتساع الاستعمار ، فجاع قانون 16 شباط 1897 ليحل المشكلة لأن الهدف المنشود تشكيل الملكية الفردية.[2]

قانون 13 سبتمبر 1904

انصبت مجهودات الاحتلال الفرنسي للجزائر فيما بين 1890 – 1904 على العمل بكل قوة وعزم على فرنسة الأراضي الجزائرية ليمكن الكولون من الاستئثار بالأرض وامتلاكها بالطرق الشرعية، يتضمن هذا القانون حيثيات انتقال الأراضي العمومية المعينة للاستيطان والشروط الواجب توفرها في المستفيد من قطعة ارض.[3]

استهدفت جميع القوانين العقارية منذ قرار مجلس الأعيان لعام 1863 من خلال القضاء على مبدأ جواز تقسيم الأرض العامة، تكوين الملكية الفردية التي يمكن التخلي عنها للمستعمرين لقاء بعض المال.[4]

يتضح لنا من خلال المادة الرابعة من قانون 13 سبتمبر 1904 أن الفلاح الجزائري همش و أقصي من الاستفادة من هذا القانون من منح أرض بأي شكل من الأشكال.

قد نص في مادته الرابعة على أن الفرنسيين من ذوي الأصل الأوروبي وكذا الأوروبيين المجنسين الذين يتمتعون بحقوقهم المدنية ولم يسبق لهم أن استفادوا من قطعة ارض لا عن طريق الامتياز ولا عن طريق التنازل

[1] - عدة بن داهة المرجع السابق ص 381.
[2] - الهواري عدي الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1830-1960 ترجمة جوزيف عبد الله الطبعة الأولى دار الحداثة بيروت لبنان 1983 ص66.
[3] - عدة بن داهة المرجع السابق ص 396.
[4] - الهواري عدي المرجع السابق ص 67.

لهم الحق وحدهم في الحصول على مساحات أرضية تمنح لهم مجانا أو بما يعادلها من قيمة.[1]

3 – 2 - انتقال الملكية

ظلت الأراضي تمثل لب الصراع الجزائري الفرنسي فيما بين 1830 – 1962 و بما انه ليس من السهل اقتلاع الفلاح الجزائري من أرضه و تهجيره منها فقد عهدت سلطات الاحتلال الفرنسي إلى مختلف الأساليب و القوانين لإخراجه منها وتحويله إلى عامل مستأجر، ومن أهم الطرق و الوسائل التي طبقها الاستعمار الفرنسي لانتزاع الأراضي الفلاحة من الجزائريين نحددها فيما يلي:

1- الإجراءات العقابية: ومن الأمثلة على ذلك صدور قرار في 1883 ينص على حجز الأملاك العقارية بما فيها المباني السكنية و المحلات التجارية للعائلات والأشخاص الذين التحقوا بمقاومة بوعمامة التي اندلعت في الجنوب الغربي، وهو الأمر الذي ساهم في تطور مساحات الأراضي الزراعية للكولون إلى أن بلغت 3.028.000 هكتارا سنة 1954.
2- الحجز و المصادرة من أجل المنفعة العامة: استفادت الموجات الأولى من الكولون مجانا من عمليات اغتصاب الأراضي ومصادرتها، و لجأت سلطات الاحتلال إلى مبررات الحجز والمصادرة لأجل المنفعة العامة، وبمجرد قبول أصحابها بالتعويضات المادية كانت تنشأ على هذه الأراضي مراكز استيطانية أو زراعية.

و في إطار ما سمته إدارة الاحتلال الفرنسي بالمصادرة لأجل المنفعة العامة (Expropriation pour cause d'utilité publique) أنشأت فرنسا 146 مركزا استيطانيا فيما بين 1836 – 1860 لاستقبال الكولون الفرنسيين والأوروبيين الوافدين على الجزائر منه في: عمالة الجزائر و عمالة قسنطينة وعمالة وهران التي نحددها في هذا الجدول.

الجدول رقم :6 مراكز الاستيطان(1860-1836)

عمالة وهران

[1] - عدة بن داهة المرجع السابق ص 396.

السانية	1844/07/10	أسكنت به 48 عائلة أوروبية استفادت من 635 هكتارا
مسرغين	1844/11/25	أسكنت به 104 عائلة أوروبية استفادت من 1.044 هكتارا
الكرمة (Valmy)	1848/12/14	ثبتت به 52 عائلة أوروبية استفادت من 500 هكتار
سيدي بلعباس	1849/01/05	إنشاء مركز استيطاني يأوي 02 حتى 3.000 نسمة ضمن مساحة تقدر بـ 16.104 هـ
عين تموشنت	1851/12/26	أسكن بها 228 مهاجرا أوروبيا استفادوا من 1.159 هكتارا
المحمدية (Perrégaux)	1858/07/29	لاستقبال 128 عائلة أوروبية تستفيد من 2.265 هكتارا
قرية أولاد ميمون	1858/10/13	لاستقبال 50 عائلة أوروبية تستفيد من 1.051 هكتارا
المالح	1859/02/16	لاستقبال 50 عائلة أوروبية تستفيد من 3.000 هكتار

المصدر : عدة بن داهة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض،ج1، ص 433.

مستعمرات فلاحية تم تأسيسها في الفترة 1848- 1849 في ناحية وهران[1]

بوكير، عين نوصي، عين تدلس، أرزيو، حاسي عامر، حاسي بن فريحة، حاسي بن عقبة حاسي بونيف دامس، فلوريس، خروبة، سان كلو، بوت ليليس .

ولاشـك أن مختلف تلك المصـادرات الجماعية للأرض، التي دعمت بقانون وارنييى Warner [2] عام 1873 ثم عام 1887، الذي يستهدف فرنسة

[1]- محفوظ قداش، جزائر الجزائريين 1830- 1954 ترجمة محمد المعراجي منشورات ANEP الجزائر 2008 ص 163.

[2]- بناء على تقرير تقدم به الدكتور "فارني"(warnier) نائب يمثل الكولون الجزائريين في البرلمان الفرنسي و هو الذي على بناء اقتراحه في الجمعية العامة تم التصويت على قانون 26 جويلية 1873 المتضمن الترتيبات القاضية بتحديد الملكيات الجماعية و أفراد العشيرة، وإنشاء الملكية الفردية، و هذا تبعا لإجراء مزدوج حدده الفصل الثاني من هذا القانون في مواده الستة عشر (المادة 8 إلى المادة 24)، يهدف هذا القانون أساسا إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل و الاعراش، بحيث لم يعد هناك ملاك للأرض تحت صفة أو سند ملكية العرش أو ألملكنا و إنما

كل الأراضـي من شأنها زحزحة القطاع الزراعي للجـزائريين و تقوية قطاع المعمرين colons المتزايد الاتساع[1].

و لعل أكثر ما يعطينا صورة تشخيصية عن التطور السريع الذي حدث في المساحات قطاع المعمرين الزراعي على حساب قطاع المسلمين، هو هذا الجدول الإحصائي:

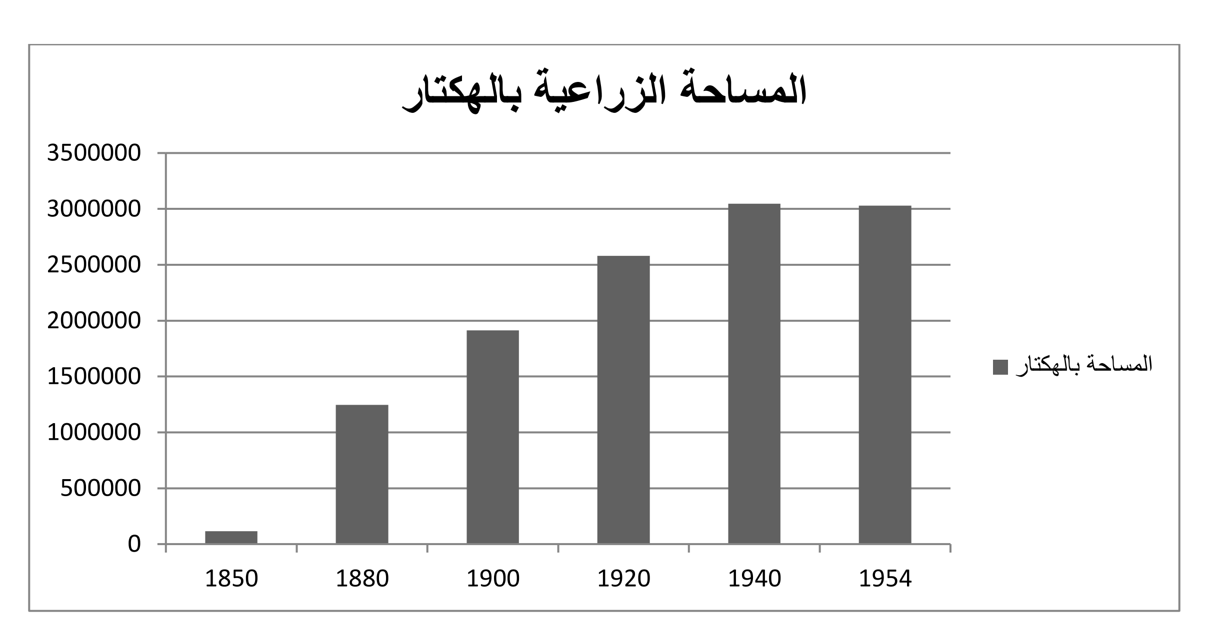
الجدول رقم :7 (التطور السريع لمساحات الزراعية للمعمرين)

السنة	المساحة بالهكتار	الرقم القياسي للتطور
1850	115.000	100
1880	1.245.000	1082.6
1900	1.912.000	1662.6
1920	2.581.000	2244.3
1940	3.045.000	2647.8
1954	3.028.000	2633

المصدر : حسن بهلول، القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر ص 133.

ملاك عقاريون لا غير، و يعتبر هذا القانون مكملا للإجراءات التي جاء بها القرار المشيخي (22 أفريل 1863) بإقرار الملكية الفردية للجزائريين. انظر كتاب الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض لـ عدة بن داهة الجزء الأول ص362.

[1] - حسن بهلول، القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر ش.و.ن. الجزائر 1974 ص132.



يتبين لنا من خلال الجدول الإحصائي و الأعمدة البيانية أعلاه أن المساحات الزراعية للمعمرين ظلت في زيادة مستمرة وسريعة لاسيما خلال الفترة من 1850 إلى 1880 وذلك بفعل قوانين المصادرات و الحجز.

و يظهر منه أنه بالقياس إلى سنة الأساس 1850، كان أعلى تطور حدث في ملكيات المعمرين الزراعية هو عام 1880، حيث بلغ رقمه القياسي 1082.6: بمعنى حدوث زيادة في مساحات قطاع المعمرين تربو عن 982.6 %، و تواصلت هذه الزيادة بعد ذلك في شكل منتظم حتى بلغت أوجها عام 1940 برقم قياسي هو 2647.8 أو بزيادة نسبية عن سنة الأساس قدرها %2547.8 .[1]

استكمل تكوين الملكية الخاصة، هذا الشرط الضروري للدخول في الاقتصاد النقدي تفكيك أولويات التوازن الاقتصادي ولم يعد الفلاح الذي لم يجر أية ثورة في التقنيات الزراعية التي كان يستخدمها أجداده، يتمكن من إنتاج ما يحتاجه من طعام، وذلك بحكم الانخفاض الكمي و الكيفي للأراضي.[2]

الحصيلة أنه تم توظيف القانون الإمبراطوري الجديد كأداة لخدمة مصالح الدولة وستتخذ الملاحظة قيمة أكبر إذا علمنا أن ذلك حاصل عن سياسة واعية متبعة ولم يكن نتيجة غير مقصودة من طرف المشرع، لقد

[1]- حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1974 ص ص 132-133.

[2]- عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ترجمة جوزيف عبد الله الطبعة الأول دار الحداثة بيروت لبنان 1983 ص75.

تسبب القانون الإمبراطوري المصغر للفلاحين في مصادرات أراضي تفوق التي صادرها الاستيطان نفسه و هذا أمر تجاهلته الكتابات التي تتحدث عن تاريخ الجزائري في معظم الأحيان.[1]

للتذكير فإن المسائل المرتبطة بملكية الجزائريين ظهرت على الساحة من جديد بعد صدور قرار سنة 1890 القاضي بتجميد قانون 1873-1887 لقد أجمعت الآراء المنبثقة من تقرير Bedeau و من التقرير الذي أمر به مجلس الشيوخ وكذا تقارير كل من Ferry و Jon art، ومداولات مجلس الشيوخ في سنة 1894 وخاصة خطاب المقرر Franck Chauveau، أجمعت على انتقادات عنيفة ضد قانون 1873 "الذي يهدف إلى شيء واحد هو إقصاء الجزائريين".[2]

في حقيقة الأمر فإن الاحتجاجات التي رفعتها القبائل ضد الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي لا يمكن حصرها بالنظر لكثرتها، و إثر تحديد أراضيها المقدرة بـ 8.025 هكتارا فإن قبيلة عكرمة الغرابة الواقعة في قسم مستغانم على ضفاف وادي يلل و التي اقتطعت منها مساحة تقدر بـ 1200 هكتار من أجود أراضيها لإنشاء مركز يلل الاستيطاني.[3]

كان لسياسة الاستيطان الأوروبي بالجزائر آثار سيئة وخيمة العواقب في ميادين مختلفة على الجزائريين، فقد تم تحطيم العائلات الجزائرية الكبرى التي كانت تمثل القيادات للمجتمع الجزائري روحيا و ماديا، بل و حتى اجتماعيا و اقتصاديا، و حطم الفلاحون الجزائريون بسبب انتزاع ملكياتهم الزراعية و الفلاحية و أرغموا على بيع ما بقي منها بأيديهم نتيجة لإرهاقهم بالضرائب و ربا اليهود الفاحش، فانخفضت ملكياتهم الزراعية عام 1883إلى 8.188.410 هكتارا وعام 1903 إلى 5.791.255 هكتارا، وذلك يمثل 29 % خلال 20 سنة.[4]

شكلت السياسة الاستعمارية تهديدا خطيرا انعكس على واقع المجتمع الجزائري تفككت بنيته وصودرت أرضه وأثقل كاهله بالضرائب الجائرة عاش الجزائريون بمختلف الفئات ظروفا عصيبة وقاسية كادوا ينقرضون

[1]- شارل روبير اجرون، الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871-1919 الجزء الثاني دار الرائد للكتاب الجزائر ص ص 212 – 213 .

[2]- شارل روبير اجرون، المصدر السابق ، ص 213.

[3]- عدة بن داهة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض، الجزء الثاني، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين الجزائر 2008، ص 77.

[4]- يحي بوعزيز سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954 ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2007 ص 35.

معها بفعل الجوع والأوبئة والفقر والتشرد وتحطيم الثروة الحيوانية بسبب تشجيع الاستيطان.[1]

في فترة المصاعب الاقتصادية كان سهلا على الإشاعة المناهضة لليهود مع ذلك أن تعتبر اليهودي كبش فداء :" كلما نقصت الثروة في البلاد كلما كانت ثروة اليهود تزداد"، كما صرح موري نو (More No) أمام غرفة النواب، والحال هذه فإن التفسير التقليدي الذي يرى بأن الأزمة المناهضة لليهود كان سببها " كساد الخمور" الذي أفقر بصورة مفاجئة الشعب الجزائري، لكن هذا ليس تفسيرا جادا فالسنوات التي تصاعدت فيها الاضطرابات المناهضة لليهود من 1895 – 1899 هي سنوات ازدهار كبير بالنسبة لزراعة الكروم، ولقد ارتفعت صادرات الخمور الجزائرية بالأرقام المالية 100 مليون في 1899.[2]

رابعا: مشاريع السياسة الاستعمارية

قام الاستعمار بربط مستقبله الاقتصادي بالزراعة، و لقد ركز استصلاح أرض الجزائر على الزراعة و على استغلال سطحي للموارد الطبيعية و المعدنية، و أصبح الاستعمار و الاستعمار الزراعي مترادفين، و لقد وجد القرض في زراعة الكروم الدعم و الركيزة، وحتى يتمكن الاستعمار الفرنسي من تنفيذ مشاريعه اتبع سياسة اجتماعية و مائية، و توفير اليد العاملة من العمال الزراعيين.

4 – 1 - المشاريع الاجتماعية

بفعل عملية اغتصاب الأراضي من أصحابها تحول الفلاحون الجزائريون الذين كانوا يمثلون الأغلبية الساحقة من السكان إلى مجرد أجراء موسميين أو أناس عاطلين تماما عن العمل يعيشون من التسول أو من الأعشاب والنباتات الطبيعية.[3]

كانت الأمور مختلفة تماما بالنسبة للأغلبية الساحقة من الفلاحين، و من صغار الملاكين إذ لا يمثل السعر بالنسبة إليهم أمرا يستحق اهتماما كبيرا، فهم يزرعون من أجل أن يحافظوا على بقائهم وبقاء عائلاتهم لا لكي

---

[1]- كريم ولدالنبية الجزائريون و الإدارة المحلية الاستعمارية في عمالة وهران 1866- 1947 ، أطروحة دكتوراه، تحت إشراف أ.د /محمد مجاود تخصص تاريخ الحديث و المعاصر جامعة الجيلالي يابس سيدي بلعباس 2005 – 2006 ص 382 .

[2]- شارل روبير اجرون المصدر السابق ص 99.

[3]- كريم ولد النبية، المرجع السابق ص 382.

يبيعوا أو يحققوا أرباحا، ولئن اضطر 6 % منهم بيع أراضيهم للمستوطنين بين 1900 و 1914، فذلك خير دليل على مشقة الأوضاع التي عاشها صغار الملاكين الذين لم يشهدوا أي تقدم ملموس.[1]

بينما تحتاج زراعة الكرمة إلى كمية ضخمة من قوة العمل، بمؤهلات فنية غير متكافئة : عمال غير مؤهلين لاستصلاح الأرض، للحراثة و للقطاف، أخصائيون لتشذيب الأغصان وتطعيمها، وأخيرا تقنيون لعصر الكرمة وتحويلها إلى نبيذ، في البداية وجدت المشكلة حلها عندما وصل إلى الجزائر عمال زراعيون وصغار مزارعي الكرمة الذين تعرضوا للخراب بسبب كارثة حشرات الفلكسلرا في هذا الصدد كتب اسنار(Isnard Hildebert) :" كل عام كان يصل إلى الجزائر عدد مهم من العمال الزراعيون الموسميين ليؤدوا الأعمال الكثيرة دقة في زراعة الكرمة، فضلا عن هذا تولت هجرة اسبانية كثيفة إلى الجزائر، تأمين الأعمال الإضافية بحيث ارتفع عدد السكان الاسبانيين من 71.366 عام 1872 إلى 144.530 عام 1886، منذ ذلك العهد نظم المعمرون العمل الزراعي بشكل يعود بالربح عليهم : كانوا يدفعون للإسباني و الفرنسي وهم مهاجرون موسمين لقاء التزام معين أو لقاء يوم العمل بالمهمات الدقيقة، أما في أعمال القطاف، فكانوا يستخدمون قوة عمل الجزائريين لكونها الأرخص في سوق العمل وقد تسارعت عملية الاستعانة بالجزائريين عن العمال الأجانب بفعل الأزمات الدورية الناجمة عن الصعوبات في التصريف :" عندما كان بيع الخمور صعبا فإن المعمرين اضطروا إلى تقليص نفقات الزراعة، فأدى خفض الأجور إلى الاستبعاد التدريجي للعمال الأوروبيين لصالح السكان الأصليين.[2]

4 – 2 - المشاريع المائية

ما من شك أن تفحص السياسة المائية لفرنسا في الجزائر قد يلقي الكثير من الضوء على موضوع الاستيطان.

ولما كان سقوط الأمطار في الجزائر غير منتظم، حيث كانت كثيرا ما تعقب الفصل الممطر فترة جفاف تبدأ عادة مع شهر ماي لتنتهي في شهر أكتوبر، رأى المخططون المائيون الفرنسيون تقليص الضرر الناجم عن تذبذب المناخ بضرورة إنشاء نظام للمياه، لأن تطور الاقتصاد الزراعي

[1]- شارل روبير اجرون الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871- 1919 الجزء الثاني ترجمة م .حاج مسعود و ع. بلعريبي دار الرائد للكتاب الجزائر 2007 ص367.

[2]-Hildebert, Isnard, La vigne en Algérie, Etude géographique, volumes 2 1952 p 213 .

للكولون في الجزائر يتوقف بصورة حاسمة على حسن استغلال مياه الأمطار، المصدر الأساسي و الأهم للمياه في الجزائر، لمثل هذه العوامل جعلت سلطات الاحتلال الفرنسي مسألة الاستيلاء على المصادر المائية و التحكم فيها جزءا من مخططها الهادف إلى تحويل الجزائر إلى مستوطنة فرنسية – ومعنى هذا أنها ربطت الاستيطان بالموارد المائية – واستكمالا لسيطرتها أصدرت إدارة الاحتلال الفرنسي مرسوما في 22 أبريل 1865 ينص على استغلال البحيرات المالحة و اعتبارها ملكيات عامة، ولعدم وجود مجاري مائية دائمة فإن المعمرين الأوروبيين في الجزائر فكروا في إنشاء سدود لخزن مياه الأمطار الشتوية لاستغلالها في سقي الأراضي صيفا أو لصرفها في عملية السقي شتاء، فاستقر رأيهم على بناء نوع من السدود لخزن المياه للانتفاع بها صيفا، ونوعا ثانيا لاستخدام مياهه في عملية الصرف، و ابتداء من سنة 1844 سخر العسكريون جيشا من الأهالي لبناء سد سيق، و ضمانا للاستيطان الزراعي الفرنسي في الجزائر وجهت إدارة الاحتلال وفقا لسياستها الاستيطانية، فسنت في 16 جوان 1851 قانونا اعتبرت الفقرة 02 من مادته الثانية قنوات الري و التجفيف المنجزة من قبل الدولة أو لحسابها، وكذلك ملحقاتها ممتلكات تابعة للقطاع العام، أما الفقرة الثالثة من ذات المادة فقد اعتبرت البحيرات المالحة و مجاري المياه والينابيع أملاكا عامة، إلا أن هذا المبدأ لا ينطبق على مياه الأمطار التي تتجمع في الممتلكات الخاصة، و لا على الآبار و القنوات التي حفرها الخواص.[1]

الجدول رقم : 8 (يبين لنا الجيل الأول للسدود المائية في الجزائر)

الإسم	الواد	مدة البناء	قدرة الاستيعاب (م3)	الكلفة بالفرنك
الشرفة 1	واد سيق	1849		1.163.000
الشرفة 2		1880 – 1882	3.000.000	
الشرفة 3		1886 – 1892	18.000.000	1.800.000

[1] - عدة بن داهة المرجع السابق ص ص 171- 172.

جديوية	واد جديوية	1857 – 1877	7.00.000	260.000
تليلات 1 تليلات 2	واد تليلات	1860 1869 – 1870	730.000	160.000
فرقوق 1 فرقوق 2	واد هبرة	1865 – 1871 1882	30.000.000	2.400.000 1.380.000
الحميز	واد حميز	1869 – 1894	14.000.000	3.000.000
المحقن	واد المحقن	1879 – 1887	1.000.000	600.000
مراد	واد جبرون	1852 – 1859	830.000	325.000
المجموع			65.000.000	11.000.000

المصدر: René ARRUS/ L'eau en Algérie, de l' impérialisme au développement (1830-1962), Alger :O.P.U. Presses Universitaires de Grenoble, 1985, p50، نقلا عن عدة بن داهة الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض الجزء الأول ص 173.

إن القرى الاستيطانية لم تكن سوى وسيلة لضمان استقرار هؤلاء المستوطنين في عمالة وهران، و تمثل الدعامة الأولى لبداية الاستيطان، بالإضافة لذلك وفرت لهم السلطات الاستعمارية تسهيلات عديدة منها إنشاء خزانات كبرى في أراضي المستوطنين، مع بناء السدود لتوفير المياه اللازمة في مختلف الظروف، إذ أن أهم مشكلة تعانيها الفلاحة في الجزائر هي الجفاف في فصل الصيف، فالسدود يتركز أغلبها في عمالة وهران نظرا لقلة الأمطار فيها نسبيا إذا ما قورنت بعمالتي الجزائر و قسنطينة، فعمالة وهران بحاجة إلى بناء السدود للري و تموين المدن الصناعية بالمياه، و أهمها:

1- سد بني بهدل: يخزن مياه وادي التافنة، كما يروي سهل عين تموشنت، و يمكن لهذا السد أن يخزن 73 مليون م^3.
2- سد مفروش: يقع بالقرب من مدينة تلمسان، و يمكنه أن يخزن 15 مليون م^3، منها 10 مليون م^3 من المياه لتموين مدينة وهران، و حوالي 5 ملايين لتموين مدينة تلمسان.
3- سد الشرفة يقع على واد سيق، أو مكارة إلى الجنوب من مدينة سيق، أنشئ سنة 1881، و بذلك فهو من أقدم السدود الجزائرية التي بناها المستوطنون لري الأراضي التي سلبوها من الجزائريين، و يروي سد الشرفة سهول مدينة سيق المشهورة بزراعة القطن والموالح، و له قدرة على تخزين 6 ملايين م^3.
4- سد بوحنيفية: يقع بالقرب من حمام بوحنيفية و إلى الجنوب منه على وادي الحمام أو الهبرة، له قدرة على تخزين 75 مليون م^3.[1]
5- سد فرقوق: يقع على وادي الحمام أيضا و إلى شمال من سد بوحنيفية، و قد أصاب هذا السد سيل سنة 1927 أدى إلى هدمه، ثم أعيد بناؤه سنة 1938، و له قدرة على تخزين 18 مليون م^3، و هي كمية كافية لتموين مدينة وهران.[2]
6- سد ابن خده: يخزن مياه وادي مينا لري سهول غليزان المشهورة بخضرها وموالحها، وقدرة التخزين لهذا السد هي 37 مليون م^3.
7- سد واد الفضة: هو ثاني سد في الجزائر من حيث الكفاءة، إذ أن له قدرة على تخزين 225 مليون م^3.
8- سد الغريب: هو أكبر في شمال الجزائر، و له قدرة على تخزين 280 مليون م^3، يقع إلى الجنوب من مدينة خميس مليانة المشهورة بزراعة القطن و البنجر في سهل وادي الشلف.[3]
9- سد صارنو: يقع في مدينة سيدي بلعباس، له قدرة على تخزين 22 مليون م^3.
10- سد بالخضرة: يقع في تيارت، له قدرة على تخزين 56 مليون م^3.[4]

---

[1] -DAWO, La Sous – Série 3R, 3R 125 et 126, Barrages de Bouhanifia (1930 – 1953).
[2] - DAWO, La Sous – Série 3R, 3R 128, Barrages El- Abed, oued – Fergoug, oued – Isse, oued – Kheir, oued – khelouf, oued – malah, oued – makara, oued – Riou..
[3] - عبد القادر علي، حليمي، ص 208 – 209.
[4] -آثار السياسة الاستعمارية و الاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830 – 1954)، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 54، 2007، ص 111.

يظهر لنا مما سبق، أن عمالة وهران تمتلك العديد من السدود التي تعد ضرورية للمستوطنين خاصة لأنهم يحتاجونها لري محاصيلهم الزراعية و لأغراض أخرى.

كما أن بناء السدود يعتبر من العوامل الرئيسية التي شجعت على الاستيطان، لأنها توفر لهم المياه بصفة دائمة.

4 – 3 – توظيف العمال الزراعيين

للتخلص من مشكل البطالة التي كانت متفشية في باريس بعثت العمال المطرودين من المصانع و البطالين إلى الجزائر، و أدت هذه السياسة إلى إغراق الجزائر بالمهاجرين الأوروبيين، ففي سنة 1866م توافد على الجزائر 217990 أوربيا (122119 من الفرنسيين، و 58510 من الإسبانين، 16655 من الإيطاليين، و 10627 من المالطيين والانجليز، و الباقي من الألمان والسويسريين)، وفي سنة 1886م وصل إلى الجزائر 160000 إسباني أقام معظمهم في مدينة وهران.[1]

كان توزيع السكان الفلاحين المسلمين بحسب الفئات الاجتماعية أو بعبارة أدق: الفئات الاجتماعية المهنية أمرا معروفا منذ سنة 1901، غير أن الأشخاص الذين تولوا مهمة صياغة الإحصائيات قد نبهوا بكل نزاهة إلى أن الأرقام تقريبية جدا نظرا للصعوبات التي واجهوها في التحديد الدقيق للشروط الواجب توفرها في الشخص الذي تطلق عليه تسمية" مزارع بالمعنى التام والدقيق للكلمة"، لقد ضبطت الإدارة تصنيفا يرتب السكان الريفيين إلى ملاك، مزارعين، خماسين، عمال زراعيين، وهذا التصنيف يمتاز بفضيلة كونه واضحا غير أنه لا يتناسب مع الواقع المعقد الذي يتميز به المجتمع الجزائري.[2]

إن الشيء الوحيد المستجد الذي أذهل الأوروبيين إلى حد ما في السنوات 1870– 1880 تمثل في ظهور العمل الزراعي المدفوع الأجر لدى المسلمين و لاشك في أنه كان يوجد في ظل الإمبراطورية الثانية عمال موسميون من الأهالي كانوا يأتون لعرض خدماتهم على المعمرين في موسم الحصاد، لكن الظاهرة لم تأخذ حجما معينا إلا بعد 1870، ولقد استحدث توسع الاستعمار طلبا على اليد العاملة كان من الصعب مواجهته إلى غاية سنوات

---

[1] - بشير بلاح و أخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الأول، دار المعرفة، الجزائر 2010 ص 120.

[2]- شارل روبير اجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ص 352 .

1880، فإذا كان المشكل غير مطروح في منطقة وهران التي كان يوجد بها العمال الأسبان ويأتي إليها بانتظام العمال من الريف المغربي.[1]

أصبح الفلاحون العاملون في أراضي الكروم الأوروبية يتقاضون عوائد في شكل أجور معينة أقل نفعا مما قيل فيها لأن جميع العمال المسلمين لم يكونوا يشتغلون في فلاحة الكروم بالإضافة إلى أن العمال الجزائريين يلقون مزاحمة في مناطق الكروم (وهران) من طرف العمال المغاربة الذين يقدمون بحثا عن الشغل وفي نهاية الأمر لم يكن البحث على الشغل اليومي عوض الملكية علامة للتقدم الاجتماعي بل ذلك دليل على الانهيار.[2]

كان الأمر واضحا لدى الفلاحين و الإدارة الفرنسية إذ أن أراضي الفلاحين ترجع إلى الأوروبيين في فترات الأزمة فينقلب أصحاب الأرض الحقيقيون إلى" خماسة".[3]

و للمزيد من الدقة يبرز من بين غير الملاكين الرباعة و الخماسة الذين لا يتجاوز دخلهم 120 أو 140 فرنكا ذهبا (حوالي 30.000 أو 40.000 فرنكا 1955)، دون اعتبار بعض الامتيازات العينية الممنوحة من طرف أصحاب الأملاك ويؤلف هؤلاء الرباعة و الخماسة الربع أو الثلث من مجموع السكان الجزائريين، ويجب أن نشير إلى أن المجتمع الجزائري لم يعرف العمال اليوميون في قطاع الفلاحة فالعامل لا يملك الأرض و إنما همه تقديم ساعده لمن يريد من أجل الشغل.[4]

---

[1]- شارل روبير اجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ص354 .

[2] _ أندري نوشي وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور د. م.ج، الجزائر 1984 ص ص 409 – 410.

[3]- كريم ولد النبية، المرجع السابق، ص 383 ، الخماسة : هي العقد الذي يربط الفلاح بالخماس يكلفه باستغلال أرضه بنسبة الخمس في فترة زمنية معينة والفلاح يضمن الأرض ووسائل العمل، الماشية وإسطبلها، الحراسة والوسائل، يعطي للخماس مقدمات بالأموال أو الحبوب أو ما يسمى بالسمرية، حتى يستطيع إطعام عائلته وأحيانا تكون عبارة عن صوف ويمكن للفلاح أن يعطي للخماس أرضا مساحتها حوالي هكتار تسمى عزلة يعمل فيها لحسابه الخاص، وهي ممارسة غير إلزامية لكنها مستحسنة . الخماس يعمل في الأرض لكن ليست عليه أي مسؤولية في حالة سرقه استنزاف الأرض، وله العشر من الإنتاج إذا قام بالزرع والحصاد، كما يمكنه مغادرة الأرض والعمل كعامل زراعي، في سنة 1951 بلغ عدد الخماسين 154692 منهم 119710 في شمال الجزائر، هناك حقيقة تثبتها وثائق ديوان الحكومة العامة مفادها أن عدد الفلاحين الجزائريين ظل يتناقص بسبب السياسة الاستعمارية الجائرة مقارنة لوضعية الفلاحين والخماسين الجزائريين:

تطور الوضعية	1925	1937	فرق العدد
انخفاض عدد الفلاحين	301000	308000	— 700
ارتفاع عدد الخماسين	199000	201000	+ 200

[4] - أندري نوشي وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح و منصف عاشور د.م. ج الجزائر 1984 ص331.

إذا اكتفينا بما ورد في تلك الإحصائيات في شأن السنوات الفلاحية الممتدة من سنة 1901– 1914 وحدها فسيظهر لنا أن التطور الاجتماعي قد شهد وتيرة سريعة جدا، و إذا أخذنا بعين الاعتبار تزايد السكان من فئة المزارعين فإن بقاء الرقم المطلق لفئة الملاك موزعا على السنوات المذكورة (1.770.000 شخصا تقريبا بين رجل وامرأة وولد) معناه تدهور معتبر في النسبة : من 54.7 % في سنة 1901 إلى 48.6 % فقط في سنة 1914.[1]

بينما تحتاج زراعة الكروم إلى كمية ضخمة من قوة العمل بمؤهلات فنية غير متكافئة:

ـ عمال غير مؤهلين لاستصلاح الأرض، للحرث و للقطاف.

ـ أخصائيون لتشذيب الأنصاب وتطعيمها.

ـ تقنيون لعصر الكرمة وتحويلها إلى نبيذ (خمر)، استخدام و صيانة الأدوات المستعملة.

في البداية وجدت المشكلة حلها عندما وصل إلى الجزائر عمال زراعيون و "صغار مزارعي"[2] الكرمة الذين تعرضوا للخراب بسبب كارثة حشرات الفلكسيرا.[3]

إن الهجرات المتلاحقة للكولون إلى الجزائر قابلتها عمليات اغتصاب و مصادرة متتالية لأراضي الفلاحين الجزائريين وتوزيعها على المستوطنين الجدد.[4]

إذا كان الأمر كذلك وإذا وقع فعلا تراجع حقيقي و هام في عدد ملكيات الأهالي على إثر مبيعات الأرض لفائدة الأوروبيين فلا شك أن هؤلاء

---

[1]- شارل روبير اجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، الجزء الثاني ص 353.

[2] - كتب اسنار يقول:" كل عام كان يصل إلى الجزائر عدد مهم من العمال الزراعيون الموسميين ليؤدوا الأعمال الاكثر دقة في زراعة الكرمة، و خصوصا تشذيب الأنصاب، فضلا عن هذا ن تولت هجرة اسبانية كثيفة إلى الجزائر، تأمين الأعمال الاضافية بحيث ارتفع عدد سكان الاسبانيين من 71.366 عام 1872 إلى 144.530 عام 1886 منذ ذلك العهد، نظم المعمرون العمل الزراعي بشكل يعود بالربح عليهم : كانوا يدفعون للإسبان و الفرنسيين وهم مهاجرون موسمين لقاء إلزام معين أو لقاء يوم العمل بالمهمات الدقيقة، أما في أعمال القطاف فكانوا يستخدمون قوة عمل الجزائريين لكونها الأرخص في سوق العمل، وقد تسارعت عملية الاستعاضة بالجزائريين عن العمال الأجانب بفعل الأزمات الدورية الناجمة عن الصعوبات في التصريف عندما كان بيع الخمور صعبا فإن المعمرين اضطروا إلى تقليص نفقات الزراعة، فأدى خفض الجور إلى الاستبعاد التدريجي للعمال الأوروبيين لصالح السكان الأصليين".أنظر كتاب أستار الكرمة في الجزائر (LaVigne En Algérie) ، المجلد الثاني 1952 ص 213.

[3] - عبد اللطيف بن أشنهو تكون التخلف في الجزائر تر جمة مجموع من الأساتذة، مراجعة عبد السلام شحاذة، ش.و.ن.ت الجزائر 1979 ص 133.

[4] - عدة بن داهة الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض الجزء الأول ص 143.

الذين باعوا ينتمون أساسا إلى فئة اليوميين من عمال و خدم زراعيين، وبالفعل فقد تولى الزمن الذي كان المستوطن يشتري فيه الأرض و يوكل استغلالها للخماس، مهما يكن فإن نسبة الخماسين تبدو ثابتة تقريبا و لم يطرأ عليها تغيير يذكر بين سنوات 1901 و1914(30.9 % سنة 1901 – 31.4 % سنة 1914)، و لو قمنا في المقابل بقياس نسبة فئة العمال الزراعيين مقارنة بمجموع السكان المزارعين فإنه يبدو أن تلك الفئة انتقلت من 11 % في سنة 1901 إلى 16.4 % في سنة 1914 أي بزيادة تبلغ 5.4 % .[1]

4 – 4 – استغلال العمال الجزائريين في الحرب العالمية الأولى

بحلول الحرب العالمية الأولى وجدت فرنسا نفسها في مأزق اليد العاملة فلجأت إلى الاستعانة باليد العاملة الجزائرية ولأول مرة.

عند اندلاع الحرب العالمية الأولى، اقتضت الضرورة أن تجند فرنسا كل عامل جزائري أو أي عامل آخر في مستعمراتها و ذلك للقيام بعمل الفرنسيين الذين تجندوا للدفاع عن بلادهم و لأول مرة في تاريخ فرنسا، نجد أن هذه الأخيرة أصبحت تفرض الهجرة على العمال وتقوم بالبحث عنهم في الأماكن النائية بالجزائر حتى يتسنى لها أن تحصل على أكبر عدد ممكن من العمال الذين اقتضت الضرورة وجودهم بالأراضي الفرنسية وحسب بعض الوثائق التاريخية فإن العمال الجزائريين الذين كان يقدر عددهم في سنة 1916 بحوالي 17.000 لم يلتحقوا بفرنسا لأن الحكومة تعاقدت معهم على العمل في مصانعها وإنما لأنهم أجبروا على التوجه إلى فرنسا و العمل في مصانع وزارة الدفاع ضد رغبتهم[2].

لقد شارك الجزائريون في الحرب العالمية الأولى بصفتهم جنودا أو عمالا إلى غاية 1912.

كان في فرنسا في بداية الحرب 13300 عاملا جزائريا، إلا أن إنشاء مصانع الحرب و نقص اليد العاملة و الحاجة إلى العمال لحفر خنادق الخط الثاني، كل هذا يسمح بالتفكير في استعمال اليد العاملة من المستعمرات، وبدأت اليد العاملة تأتي إلى فرنسا عن طريق التوظيف من طرف الإدارة ومن طرف الخواص، فبلغ عددهم في مدة الحرب 109.000 و واجه توظيف العمال تحفظات في العديد من المناطق ولكن خاصة معارضة المعمرين الذين

---

[1] - شارل روبير أجرون الجزائريون المسلمون و فرنسا الجزء الثاني ص 354.

[2] - عمار بوحوش العمال الجزائريون في فرنسا الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1974، ص ص 134-135.

يرغبون في الاحتفاظ باليد العاملة الرخيصة، و هكذا قد استطاعت السلطات الاستعمارية استقدام ما يقرب من 300.000 جزائري.[1]

إن الطلب على الأيدي العاملة الجزائرية كان في تزايد مستمر ولهذا نتوقف قليلا لنستعرض أهم المراحل ، فمنذ جوان 1915 تم تشغيل 1.037 عاملا فلاحيا جزائريا و أرسلوا إلى مقاطعة (Beauce) بفرنسا للمشاركة في موسم الحصاد ثم في 25 نوفمبر 1915 طلب وزير الذخيرة والعتاد من الجزائر تزويده بحوالي 25.000 عامل.[2]

تواصلت في الوقت نفسه عملية الاستعانة بالعمال الجزائريين و تم دون عناء توظيف أربع فرق بلغ عدد كل منها 5.000 عامل جلبتهم الأجور المرتفعة (6.50 فرنكات يوميا) و منحة قدرها 120 فرنك و عقد مدته سنة كاملة.[3]

ابتداء من سنة 1916 بدأت فرنسا تغير سياستها بعد أن أصبحت تعاني من أزمة اليد العاملة والجنود الذين يدافعون عن علمها وبقائها كدولة ذات سيادة، وآنذاك صدر مرسوم بتاريخ 7 سبتمبر 1916 نص على تجنيد جميع الجزائريين الذين ولدوا بعد عام 1890 وعدم السماح لأي شخص أن يحصل على أي إعفاء، وبعد أسبوع من ذلك صدر مرسوم آخر يقضي بتزويد فرنسا بـ 17.500 عامل جزائري.[4]

ذكرت نشرة :Le bulletin du comite de l'Afrique Française أن مجموع عدد العمال المستخدمين، طيلة سنوات الحرب، بلغ 75.800 عامل، في حين ذكر الأستاذ A. Bernard أن عددهم بلغ 89.000 عامل.[5]

فهناك تضارب و اختلاف من حيث الإحصائيات التي تقدمت بها النشرة : Le Bulletin de comite de l'Afrique Française حول عدد العمال المستخدمين، طيلة الحرب العالمية الأولى لدى السلطات الاستعمارية، حيث أحصتها في 75.800 عاملا، في حين يذكرَ A. Bernard أن عددهم وصل إلى 89.000 عامل.

[1] - محفوظ قداش المرجع السابق ص ص 251-253 .

[2] - شارل روبير اجرون المرجع السابق ص ص 829- 830.

[3] - شارل روبير اجرون تاريخ الجزائر المعاصرة ص 423 .

[4] - هناك بعض الكتاب أمثال الدكتور جلال يحي الذين ذكروا في أبحاثهم أن الحكومة الفرنسية جندت ما يزيد عن 400.000 جندي جزائري وحشدت 80.000 للعمل في المصانع الفرنسية بدلا من العمال الفرنسيين المجندين، كما اعترفت فرنسا بمقتل 25.000 من الجزائريين في الحرب العالمية الأولى . المصدر انظر : جلال يحي، المغرب الكبير دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة مصر 1966،ص 1045، المرجع انظر عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر الطبعة الثانية دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان ً 214.

[5] - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871- 1919، الجزء الثاني، ترجمة م. حاج مسعود، ع. بلعريبي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 831.

في نهاية سنة 1917 كان المسلمون الجزائريون قد زودوا الجيش الفرنسي بحوالي 115.000 إلى 120.000 جندي و ما إن تولي Clemenceau [1] " رئيس اللجنة البرلمانية الخاصة بالجيش"حتى شرع في تطبيق سياسة تعتمد أساسا على "الاستعانة بالمستعمرات".[2]

4 – 5 – آثار المشاريع السياسة الاستعمارية على وضعية الجزائريين

تباطأت وتيرة الحياة الاقتصادية في الجزائر بسبب الحرب بالرغم من وجود نشاط مصطنع في بعض القطاعات و تعود أسباب الركود أساسا إلى حالة التضخم من جهة، و إلى ضعف مردود الضرائب من جهة أخرى، لهذا لم تشهد الجزائر الطفرة الاقتصادية المفيدة لعامة الناس، و يصدق نفس القول بالنسبة للأوربيين: فالأغنياء منهم شيدوا ثرواتهم من زراعة الكروم أساسا (بلغت عائدات الخمور المصدرة فيما بين 1915 و 1918 إلى 930 مليون فرنك).[3]

لقد فرضت حاجات الحرب تعبئة المنتجات الجزائرية، سواء بالشراء أو المصادرة: فالطلب على الحبوب و الخمور و الفواكه و الخضار و الصوف و الجلود تزايد بسرعة، وغذاه في ذلك طلب نقدي كثيف، منشؤه القطاع الخاص أو الموازنة العامة، هذا النمو في التصدير، و الذي عززه انخفاض قيمة النقد، أحدث زيادة في الأرباح بين أيدي التجار و العاملين في زراعة الكروم.[4]

و من جهة و بنوع من الحرية في المبادلات التجارية التي أتاحتها الحكومة، الواقع أنه لا ينبغي تجاهل هذه الظاهرة لأن مرتبات (أجور)[5] العمال الفلاحين عرفت زيادة معتبرة حيث تضاعفت خلال 4 سنوات و لكن المرتبات الحقيقية عرفت زيادة طفيفة جدا، غير أن ارتفاع نسبة العمال الدائمين والموسمين كانت متواصلة.[6]

---

[1] - قال Clemenceau في 20 فيفري 1918، أمام مجلس الشيوخ :"إن قواتنا المسلحة منهوكة و لقد فقدنا 3 ملايين رجل و نحن ملزمون الآن، على الاستعداد للمعارك القادمة و التضحية بمزيد من الأرواح الفرنسية فلا مناص من الاستنجاد بمستعمراتنا". أنظر كتاب شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج 1، ص 834.

[2] - أجرون، المصدر السابق، ص 834.

[3] - أجرون، المصدر السابق، ص 838.

[4] - بن أشنهو، المرجع السابق، ص 155.

[5] - كانت الأجور اليومية التي يتقاضاها العمال الزراعيون، في سنة 1918 كما يلي: 4.50 فرنك و 5 فرنكن و بصفة استثنائية 3.50 فرنك في منطقة البيبان، و 6 فرنك في متيجة و من 10 إلى 12 فرنك في منطقة وهران. انظر كتاب شارل روبير أجرون، الجزائر المسلمون و فرنسا، ج 1، ص 839.

[6] - اجرون، المصدر السابق، ص 838.

لقد وصلت الأزمة إلى أوجها في ما يخص إنتاج الحبوب و تجارتها، و قد ضرب الكساد أيضا بدرجة حادة زراعة الكروم و تجارة الخمور.[1]

لقد خلقت الأزمة الزراعية بؤسا مروعا بين الأهالي (الجزائريين)، و ظهرت المجاعة في عدة دواوير، و أطلقت جريدة L'écho D'Alger (صدى الجزائر) فكرة" يوم المساكين".[2]

قد أكد لوفافر(Loafer)- نائب الجزائر العاصمة- في غرفة المجلس أنه تم التوقف عن حساب الموتى، و ادعى الحاكم "أبال" (Appal) بأنه لم تكن هناك مجاعة.[3]

لقد كانت فترة الحرب فترة ملائمة للتوسع في عمليات انتزاع الأراضي من الفلاحين، وزادت بذلك التمايز الاجتماعي في الأرياف.

في الأخير و مما سبق، يمكننا أن نستخلص بعض الملاحظات حول السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، و من خلال ما أصدرته الإدارة الاستعمارية من تشريعات عقارية و قوانين تعسفية، تكون الإدارة الاستعمارية الفرنسية قد وفرت الحماية للمستوطنين وشجعتهم على الاستقرار وألصقتهم بالأرض، و بظهور المحاصيل الزراعية و النقدية التجارية، و في مقدمتها الكروم التي تطورت بشكل هائل، شجعت السلطات الاستعمارية المتضررين من أزمة المرض الذي أصاب مزارع الكروم بفرنسا بالهجرة إلى الجزائر و منحهم كل التسهيلات لزراعة الكروم، بهدف تمكين فرنسا الاحتفاظ بالمرتبة الأولى عالميا في إنتاج الخمور.

إن رغبة الاستعمار الفرنسي في زراعة الكروم بالجزائر، كانت أحد العوامل الهامة وراء الاستحواذ على المزيد من أراضي الفلاحين لزراعتها كروما يحول عنبها إلى نبيذ (خمر).

لقد احتلت فكرة زراعة الكروم في الجزائر خاصة في عمالة وهران اهتماما متزايدا لدى القيادات السياسية الاستعمارية الفرنسية و سخرت لها في الأخير كل الإمكانيات المادية و البشرية سالفة الذكر.

---

[1] - محفوظ، قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج 1، ص 27.

[2] - L'ECHO D'ALGER, 15/05/1920.

[3] - L'ECHO D'ALGER, 12/05/1920.

الفصل الثـاني

تطور زراعة الكروم في عمالة وهران
(1936/1914)

أولا :- الصناديق الجهوية للقرض الفلاحي و القروض الزراعية

أ - الصناديق الجهوية للقرض الفلاحي

ب - القروض الزراعية

ثانيا :- توسيع زراعة الكروم

أ - تشجيع الكولون على زراعة الكروم

ب - تطور مردود هكتار الكروم

ثالثا :- ازدهار زراعة الكروم

أ - اتساع مساحة الكروم

ب - الانتاج الوافر للكروم و تصديره

تطور زراعة الكروم في عمالة وهران

إن الكوارث التي حلت بفرنسا و أوروبا ما بين 1880 و1881 والمتمثلة أساسا في مرض الفلوكسيرا الذي قضى على كل زراعة الكروم تقريبا، مما أحدث كارثة اقتصادية كانت وراء هجرة العديد من الفلاحين الفرنسيين و كذلك الأوروبيين منهم الاسبانيون و الإيطاليون حيث وجدوا الطريق ممهدة للاستيطان قصد زراعة الكروم في الجزائر من جديد، واستطاع هؤلاء المستوطنون من غرس مساحة كبيرة من أشجار الكروم انتقلت من 9817 هكتارا عام 1871 إلى 45286 هكتارا عام 1883، ثم ارتفعت المساحة المزروعة عام 1885 إلى 70885 هكتارا.[1]

بدأت التجارب في قطاع زراعة الكروم بصورة منتظمة قبل 1880 غير أن الأزمة الناتجة من جراء الإصابة بقمل النبات (فلوكسيرا) للكروم الفرنسية في سنوات 1880 و وضع الطرق في زراعة الكروم المتناسقة مع المناخ الجزائري قد جعل الإدارة تشجع على توسيع زراعة الكروم في المقاطعات الجزائرية وبالإضافة إلى ذلك وعند تجديد الامتياز الذي تحصل عليه بنك الجزائر سنة 1880 في الميدان النقدي تمكنت الحكومة من أن تجعل من البنك يخصص 20 مليونا على ذمة الفلاحة وبذلك تتوفر القروض[2].

أولا : الصناديق الجهوية للقرض الفلاحي و القروض الزراعية

إذا كانت المرحلة الأولى من الاستعمار الفرنسي للجزائر قد تركزت جهود المستعمر فيها حول الاستيلاء على الأراضي الجماعية و مصادرتها، وتحويل أصحابها إلى أقنان و أشباه أقنان تحت غطاء القوانين العقارية التي لم تكن لها من هدف سوى فرنسة الأراضي الجزائرية، فإن المرحلة الثانية ستتميز بإنشاء قواعد استعمارية اقتصادية الهدف منها تحقيق المشروع الاستيطاني الشامل.

لغرض تطوير الزراعة التي بنا عليها الاستعمار الفرنسي مستقبله في الجزائر صدر مرسوم رئاسي في 06 أكتوبر 1850 نص على إنشاء غرف استشارية للزراعة، لكن عقبات حالت دون شروع هذه الغرف في تنفيذ أعمالها، فصدر مرسوم مماثل في 22 ابريل 1853 ألغى العمل بالمرسوم السابق بعد أن أدخل تعديلات على النظام الانتخابي للغرف فحد من

---

[1] - بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930، الطبعة الثانية،دار الحكمة، الجزائر 2012 ص 117.

[2] - أندري نوشي و أخرون، المرجع السابق ص360.

صلاحياتها وخفض من عدد الأعضاء المشكلين لها، وقد أقرت المادة 2 من هذا المرسوم إنشاء غرفة زراعية في كل عاصمة من عواصم الأقاليم الجزائرية الثلاثة (الجزائر، قسنطينة، وهران) أما المادة 3 فقد حددت أعضاء غرفة الجزائر بخمسين عضوا، و أعضاء غرفة كل من إقليمي وهران و قسنطينة بعشرين عضوا، وللإشارة فقد عدل هذا المرسوم للمرة الثالثة بالقرار الوزاري الصادر في 22 أكتوبر 1859، أما القرض المالي فقد صدر بمقتضى مرسوم 11 يناير 1860، بينما تأسست الشركة الجزائرية في 1865، وفي 30 أكتوبر 1880 أنشئت مؤسسة " القرض المالي والزراعي للجزائر تحت رئاسة م.كريستوفل M. CHRISTOPHLE مدير القرض المالي الفرنسي الذي أعلن أن هذه المؤسسة قد وجهت نداء إلى المساهمين للموافقة على رأسمال الشركة الجديدة المخصص أساسا للنشاطات الزراعية والتجارية (قروض تمنح فقط للفلاحين و التجار)"، وحتى غاية 1907 قدر رأسمال هذه الشركة بـ 30 مليون فرنك موزعة على 60000 سهم (مقدار السهم الواحد 500 فرنكا)، و قد ارتفع رصيد الشركة سنة 1908 إلى 40 مليون فرنك بإصدار 20000 سهم جديد بمقدار 500 فرنك للسهم الواحد[1].

في غياب اعتماد مالي لم يستطيع مزارعي الكروم المسلمون توسيع زراعتهم، أو الحصول على الأدوات اللازمة لصناعة الخمور، و بفضل الاعتماد المالي، فإن زراع الكروم الأوروبيون طوروا بشكل عجيب زراعتهم للكروم وإنتاجهم للخمور.[2]

بفضل عمل البنك تأسست مصارف إسقاط في جميع الجهات التي تقوم بخصم أسهم الفلاحين، و هؤلاء يمكن لهم أن يحصلوا على التجهيزات و أن يوسعوا حقولهم و أن يقترضوا بدون استثناء فالمستقبل يبدو مشعا فلقد لاحظنا في السنوات القليلة ارتفاعا في الثروة، فزراعة الكروم ظهرت وكأنها الزراعة الوحيدة الأكثر تناسبا مع النشاط المفيد عند المعمرين.[3]

---

[1] - كان الغرض من إنشاء هذه الشركة المالية هو تقديم العون للمستوطنين الأوروبيين بمنحهم قروضا مالية على المدى الطويل (10 سنوات حتى 30 سنة) لتمكنهم من تحقيق مشاريعهم الاجتماعية والاقتصادية مقابل فوائد تتراوح بين 5,5 حتى 6%، و للإشارة فإن عدد مقرات هذه الشركة بلغ 46 مقرا في كل الجزائر خلال عام 1908، يضاف إلى هذه المؤسسات " القرض الليوني" و" الشركة العامة" ثم البنك الصناعي لإفريقيا الشمالية في 1919 وهو الذي تحول بعد الحرب العالمية الثانية إلى بنك للمصالح. انظر عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض الجزء الأول ص ص245 246

[2] - شارل روبير، أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة ص 171.

[3] - أندري نوشي وأخرون، المرجع السابق ص ص 360-361.

لقد تحدث الجغرافي أ.ف.غوتيي (E.F.Gautier) عن الروابط الواسعة التي توطدت في الجزائر منذ وقت مبكر بين البنك و زراعة الكروم وما فتئت تربط بينهما دائما، وكانت هذه الروابط تفسر بعد كل حساب بنفسية المعمر زارع الكروم الذي يستثمر فائدته في مشاريع جديدة، ويقترض باستمرار من أجل أن يربح أكثر إذ أن المال المتداول ليس ماله، بل هو يقترضه من البنك.[1]

كان بنك الجزائر برأسمال قدره 10 ملايين فرنك في 1870 وارتفع إلى 12.500.000 فرنك في 1875، هو المؤسسة المالية الأساسية في البلد وبالرغم من أنه لم يكن يقتطع إلا الورق المزدوج للتوقيع إلا أنه لعب دورا غير مباشر فيما يخص القرض الزراعي بفضل مكاتبه المحلية وبفضل شبكة المراسلين المكلفين بتحصيل السندات المقبولة للحسم من قبل هذه المكاتب ولقد دفعت سلطات الجزائر بالبنك إلى رفع عدد مكاتبه، لاسيما وأنه لم يكن يوجد في 1878 إلا مكتبان للحسم بفضل المبادرة الخاصة.[2]

موازاة للبنوك الكبرى نشأت بنوك صغرى خاصة لمساعدة الكولون الذين يتلقون صعوبات مالية ومنها بنك روبرت بمدينة الأصنام وابتداء من عام 1880 اقترحت البنوك الخاصة منح الكولون قروضا مرهونة وهو الأمر الذي دفع بالكثير من المعمرين إلى ممارسة زراعة ذات طابع تجاري كالكروم.[3]

من أجل استكمال تحليل هيمنة رأس المال المالي على رأس المال الإنتاجي، إلى أنه منذ 1880 كان ثمة مجموعات مالية أخرى تهتم بنمو زراعة الكرمة و تناقص مصرف الجزائر ، فمنذ 1880 تأسس تحت الاعتماد العقاري الفرنسي و بواسطة الأموال المقدمة من المساهمين فيه مصرف الاعتماد العقاري و الزراعي الجزائري، و كان على هذه المؤسسة أن تقدم خاصة قروضا قصيرة الأجل، على أن تكون بمقدورها تخصيص قسم من رأس مالها لقروض رهنية وكذلك الأموال التي يضعها تحت تصرفها الاعتماد العقاري الفرنسي، في عام 1889 وصل مجموع القروض العقارية المقدمة منذ 1881 إلى 91.670.000 فرنك، وفتح الكريدي ليونيه فروعا له في الجزائر[4] لتوظيف الأموال المودعة به في تنشيط زراعة الكروم، فمع حلول سنة 1886 بلغ عدد المؤسسات الفرعية للقرض الليوني و بنك الجزائر

---

[1] - شارل روبير اجرون المرجع السابق ص 172.
[2] - شارل روبير اجرون، المصدر السابق ص 175
[3] - عدة بن داهة ، المرجع السابق ص247.
[4] - عبد اللطيف بن اشنهو، تكوين التخلف في الجزائر ص 132.

سبعا في إقليم الجزائر (الأربعاء – بوفاريك – الأصنام – القلعة – حجوط – المدية – تيزي وزو) و**ثمانية في إقليم وهران (تلمسان – تموشنت – غليزان – أرزيو – معسكر – قديل – بلعباس – سيق)** وثلاثة في إقليم قسنطينة (قالمة – سكيكدة – سوق اهراس)، و يمكن أن نستدل من خلال كثرة المؤسسات البنكية في إقليمي وهران و الجزائر الوسطى بأن وجود الكولون بهما كان كثيفا مقارنة مع إقليم قسنطينة، و في سنة 1894 ارتفع عدد المؤسسات المالية في الجزائر إلى 24 مؤسسة بعد أن افتتحت فروع أخرى للقرض في كل من البويرة، الدويرة، الرويبة، عين البيضاء، ميلة، وجيجل، أما الأموال المودعة بهذه البنوك فكانت تختلف من مؤسسة لأخرى، فعلى سبيل المثال، في سنة 1893 بلغت الأرصدة المالية **لبنك معسكر** 5.800.000 فرنكا، وفي **بنك سيدي بلعباس** 14.939.000 فرنكا وفي بوفريك 18.772.000فرنكا ، وفي كل من ميلة وتيزي وزو 185.000 فرنك ثم 950.000 فرنك على التوالي.[1]

إن هذا التدفق المالي يفسر انتقال مساحة مزارع الكروم من 17.614 هكتارا في 1878 إلى 70.886 هكتارا في 1885 و 103.408 هكتارا في 1888.[2]

أ - الصناديق الجهوية للقرض الفلاحي

عمل البنك في سبيل الرجوع إلى النصوص التي يخضع لها، على التقليص من عمليات الحسم التي يجريها بعنوان القرض الفلاحي : ففي سنة 1898 عرفت أدنى مستوياتها منذ 1881 حتى 1900،كما عمل البنك على تطهير حسابه و تم امتصاص نصف العجز المالي من احتياطاته مما كلفه حوالي 20 مليون فرنكا ذهبيا.[3]

مع هذا كله فإن الكولون المدنيين المستفيدين من الأراضي الفلاحية مجانا لم يكونوا راضين عن السياسة البنكية التي بلغت في منح القروض لاعتقادهم أن ذلك سوف يؤدي إلى المضاربة في الميدان الفلاحي، ولاسيما

---

[1] - عدة بن داهة المرجع السابق ص ص 247 – 248.

[2] - شارل روبير اجرون تاريخ الجزائر المعاصرة ص177.

[3] - شارل روبير اجرون المرجع السابق ص 181

قطاع إنتاج الكروم، كما أنهم عارضوا نسبة الفوائد المقدرة بـ 5 حتى 7% و أبدوا رغبتهم لألا تتجاوز 3 % .[1]

هكذا صار من الممكن تنظيم قرض فلاحي حقيقي، و لكن خلافا لما كان يتطلع إليه المعمرون الذين طالبوا ببنك مركزي متخصص، فإن قانون 8 يوليو 1901 جاء لينصص على إنشاء قرض فلاحي تعاوني يضم صناديق جهوية و محلية.[2]

هذا النوع من الاعتماد ينمو منذ 1898 و خاصة منذ 1901، فارتفع عدد الصناديق المحلية بين 1902 و1926، من 19 إلى 316، و عدد الصناديق الإقليمية من 6 إلى 35 وعدد الشركاء من 10.000 إلى 21.194، مبدئيا يقتصر نشاط الشركات على اعتماد قصير المدى، و للمنتسبين فقط، فكانت الدولة تتدخل لمساعدة الصناديق الإقليمية وعبرها الصناديق المحلية، فكان مصرف الجزائر يمنح الدولة سلفيات وعوائد بهذا الخصوص و منذ 1909 كانت الدولة تتدخل مجددا من أجل تقديم الأموال لأجل طويل لجمعيات فلاحيه : و غير ذلك كان يراد تشجيع الشكل التعاوني وتجنب الاستدانة الكثيفة نحو المصارف ومنذ ذلك الوقت أصبح بوسع الحكومة أن تقتطع من العوائد السنوية المقدمة من المصرف الجزائر إلى صندوق الخزينة وتمنح مجانا إلى الصناديق الإقليمية سلفيات خاصة لصالح الشركات التعاونية الزراعية و هكذا كانت الصناديق تتلقى سلفيات خاصة، ومساعدات وفي

[1] - André NOUSCHI, « Le serre de certains chiffres, croissance urbaine et vie politique en Algérie » in Etudes maghrébines, Paris : P.U.F. 1964, p 234.
أهم المؤسسات البنكية التي ساهمت في حصول الفلاحين الأوروبيين على المزيد من الأراضي الزراعية خلال الفترة من 1870 إلى 1884 وهي : بنك الجزائر – الشركة الجزائرية – القرض العقاري و ألفلاحي للجزائر – القرض الليوني – مؤسسات القرض و الصناديق الفلاحة و هو الأمر الذي مكن بعض الكولون من توسيع أراضيهم المزروعة كروما إلى 1.000 هكتار بل إلى 3.000 هكتار، وحتى يقضي الكولون على المشكلات المعقدة التي كانت تعترضهم في ميدان الزراعة فأنشأ إلى التعاضد و التعاون، فانشأ النقابات و صناديق القرض و التأمين وتعاونيات الخمور، و مخازن الحبوب، و شركات العتاد ألفلاحي، و من الأمثلة على ذلك إنشائهم في عمالة وهران لوحدها نقابات زراعية في خمسة و ثلاثون بلدية من بينها نقابة واحدة في جبل الناطور مؤلفة من فلاحين جزائريين، و شركات للمياه في ستة وخمسين مركزا استيطاني، أما الصناديق الجهوية للقرض ألفلاحي فقد بلغ عددها عشر صندوقا في عمالة وهران حتى 1930 (وهران، سيدي بلعباس، معسكر، مستغانم، تلمسان، عمي موسى، فرندة، غيزان، عين تموشنت، سعيدة، تيارت)، ولكل منها فروع محلية منها : الصندوق الجهوي للقرض ألفلاحي بمعسكر الذي كان يلتحق به ثلاثة عشرة صندوقا محليا (معسكر، تيارفيل"غريس" حاليا، دومبال "هاشم حاليا" وادي التاغية، عين فارس، مونتقولفي " رحوية حاليا"، عين فكان، مطمور، باليكاو " تغنيف حاليا"، مارتيمبري " عين الحديد"، كاشرو(سيدي قادة حاليا) . انظر عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ، الجزء الأول ص ص 251 - 252.

[2] - شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ص 182.

نهاية 1914 ارتفع عدد الشركات التعاونية إلى 16 في الجزائر بينها 13 من أقبية الخمر التعاوني.[1]

أثناء فترة الازدهار في سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى، تطورت صناديق القرض ألفلاحي التعاوني بصورة مذهلة، فمنذ سنة 1905، كان يوجد 92 صندوق محليا، و25 صندوقا جهويا كانت كلها تعمل على ضبط و مراقبة تسييرها من خلال الحسم من السندات التي اكتتبتها الصناديق المحلية : ففي سنة 1913، فإن 259 صندوق محلي و41 صندوقا جهويا، بالرغم من اكتتابها رصيد هزيلا قدره 1.700.000 فرنك، إلا أنها تمكنت بفضل تسبيقات بنك الجزائر، من توزيع قروض ميسرة وفي المتناول، لقد كانت تقدم قروضا ذات المدى القصير بين تسعة أشهر و اثنيى عشر شهرا بنسب تتراوح بين 7 و8 %، وبصفة استثنائية 10 إلى 12% و قروض على المدى الطويل يتم تسديدها خلال خمس و عشرين سنة.[2]

بفضل القروض استطاع المعمرون ليس فقط تمويل الاستثمار و التجهيز و لكن أيضا الدخول في ملكية الأرض، لقد تركت المصارف نفسها تناقض، و من أجل تشجيع زراعة الكرمة لجأت إلى خرق أنظمتها الداخلية بصورة مطلقة بإعطائها دائما اعتمادات موسمية جديدة و تجديد الاعتمادات السابقة باستمرار.

لقد سمحت المصارف بذلك للقروض بأن تمتد المواسم عوض أن يصار إلى تسديدها، ومن البديهي أن القروض سواء على مستوى مصارف أو على مستوى مصرف الجزائر نفسه، لم تكن لتوزع بصورة عادلة بين المعمرين، كان ما يهم المشرفين على المكاتب في بعض الأحيان ذا طابع شخصي جدا وكانوا يبحثون بشكل رئيسي عن منفعتهم الخاصة، كثيرة هي المكاتب التي بسبب الشراسة وانعدام التدقيق لدى بعض إدارييها أو كبار مساهمها تحولت إلى مصارف شبه خاصة.[3]

لابد من القول زيادة على ذلك أن البنوك الخاصة و بنك الجزائر واصلت عملية تقديم القروض الفلاحية و حتى القروض المتعلقة بالمواسم، و لقد عمل بنك الجزائر على دفع قروض هامة و متواصلة : فمن 16 مليونا في

[1] - عبد اللطيف بن اشنهو، تكوين التخلف في الجزائر ص 133.

[2] - شارل روبير أجرون، المرجع السابق ص 183

[3] - " لقد قدم المصرف للمعمرين سواء مباشر أو بشكل غير مباشر بواسطة مكاتب الخصم، وبدون أي حدود فعلية سوى حاجات الاستثمار التي تبنى عليها آمال عريضة، الأموال الضرورية لخلق الكرمة الجديدة، تجهيزاتها، أبنيتها، وأدوات زراعتها، وقطيع الحيوانات اللازم لها". عبد اللطيف بن اشنهو المرجع السابق ص131

سنة 1901، بلغت هذه القروض 32 مليون في سنة 1905، و44 مليونا في 1908، و57 مليونا في سنة 1911 و 73 مليـونا في سنة 1912، 86 مليونا في سنة 1913.

يمكن أن نفهم بشكل أحسن عملية شراء الأراضي من طرف المعمرين بين 1900 و 1914 و تحديث التجهيزات ولاسيما فيما يخص أعمال صنع الخمر، وفي المجموع فإن ما سمح بتطوير الملكية الاستعمارية واستصلاحها كانت القروض الموزعة والممنوحة بصفة حرة عند انطلاق زراعة الكروم ثم في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى.

كان من الصعب القيام بتوزيع هذا التمويل بين ما كان يعود إلى الموارد العمومية أو شبه العمومية لاسيما بفعل الاقتراضات الجزائرية المختلفة و الأعباء المفروضة على بنك الإصدار و ما كان بفعل رؤوس الأموال الخاصة القادمة من فرنسا وكذلك ما كان يأتي من الادخار المحلي، فإن الانطباع ظل بالرغم من الاعتراضات الاستعمارية يتمثل في أن زراعة ذات طابع فرنسي لم يكن يتوفر بصورة متناسبة لديها كل ذلك الرأسمال.

ب ـ القروض الزراعية

إن النجاح الباهر للفلاحة الاستعمارية بالجزائر في سنة 1914 كان مرده إلى معجزة القروض، و لكنه كان مرده أيضا إلى معجزة الكروم.[1]

الجدول رقم : 9 (دفع القروض بين 1900 إلى 1914) (حسب إحصائيات شارل روبير أجرون)

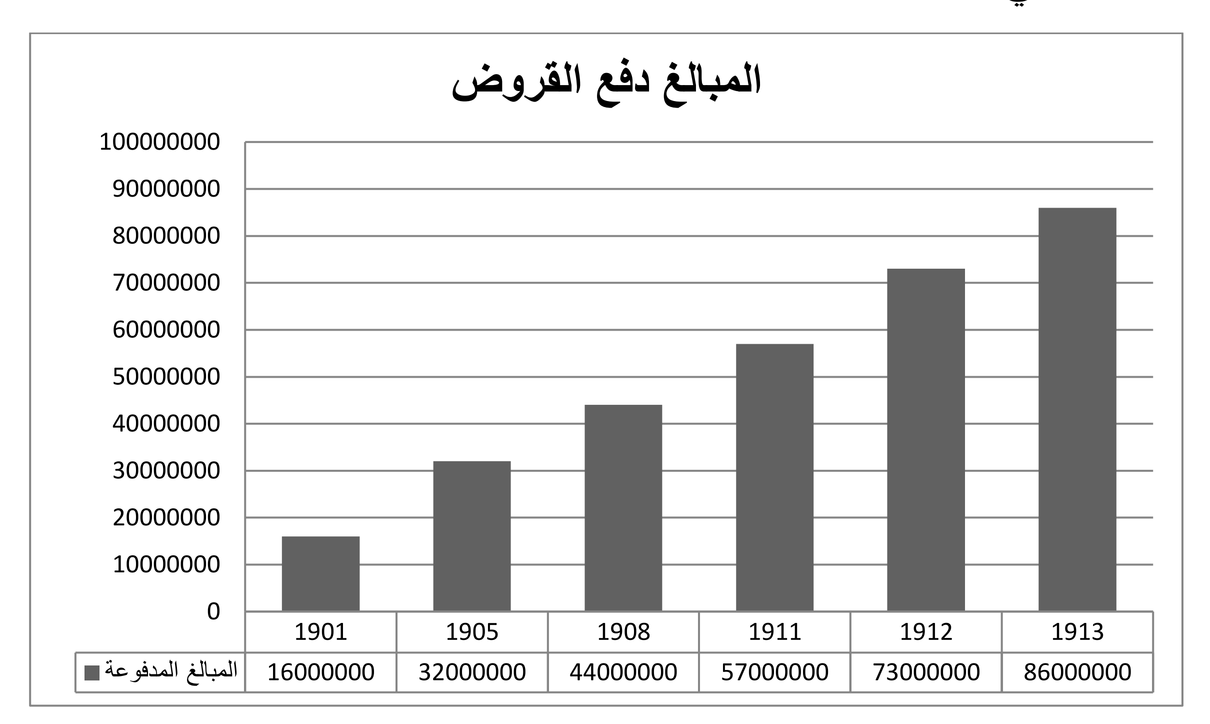
السنوات	المبالغ المدفوعة
1901	16 مليون فرنك
1905	32 مليون فرنك
1908	44 مليون فرنك
1911	57 مليون فرنك

[1] ـ شارل روبير أجرون، المرجع السابق ص 184

1912	73 مليون فرنك
1913	86 مليون فرنك

المصدر : شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 184.

تحويل إحصائيات دفع القروض إلى أعمدة بيانية حسب ما هو مبين في الشكل التالي:



كان الغرض من إنشاء هذه الشركة المالية هو تقديم العون للمستوطنين الأوروبيين بمنحهم قروضا مالية على المدى الطويل (10سنوات حتى 30 سنة) لتمكنهم من تحقيق مشاريعهم الاجتماعية والاقتصادية مقابل فوائد تتراوح بين 5.5 حتى 6 %، و للإشارة فإن عدد مقرات هذه الشركة بلغ 46 مقرا في كامل الجزائر خلال عام 1908، يضاف إلى هذه المؤسسات القرض الليوني و الشركة العامة ثم البنك الصناعي لإفريقيا في 1919 وهو الذي تحول بعد العالمية الثانية إلى بنك للمصالح.[1]

ولو افترضنا أن قروض الشركات المحلية للاحتراس ذهبت كلها إلى البورجوازية العقارية الجزائرية فإننا سوف ندهش من ضعف حجمها

[1] - عدة بن داهة، المرجع السابق، ج 1، ص 246

الإجمالي قياسا إلى حجم القروض الممنوحة من قبل الصناديق الأوروبية للاعتماد التعاضدي.[1]

قد استفاد المعمرون من القروض المالية التي قدمتها لهم المؤسسات المالية الخاصة قبل عام 1919 أكثر بكثير مما كانت تقدمه لهم الدولة في إطار الاستيطان الرسمي ومؤازرة للبنوك شرع القرض الفلاحي التعاضدي ابتداء من عام 1901 في تقديم أعظم الخدمات للكولون وذلك مقابل فوائد منخفضة.[2]

للمقارنة هاهي القروض الممنوحة من قبل صناديق الاعتماد الزراعي : 71 مليون عام 1925، 101 مليون عام 1926، 148 مليون عام 1927، 679 مليون عام 1934.[3]

الجدول رقم : 10 (تطور قروض الشركات المحلية للاحتراس) : الوحدة 10.00 فرنك

السنة	المعونات	القروض	1/2
1910	48	9.209	0.005
1915	596	19.791	0.06
1920	284	19.342	0.01
1925	224	22.376	0.01
1930	782	37.056	0.01
1934	303	24.309	0.01

المصدر :بارو (R.G.L. PARANT)، 1942، الشركة المحلية للاحتراس (La S.I.P) ص 54. انظر كتاب تكوين التخلف في الجزائر، بن أشنهو، ترجمة نخبة، راجعه عبد السلام شحاذة الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر ص 278.

[1] - بن اشنهو المرجع السابق ص 277.
[2] - عدة بن داهة المرحع السابق ص 256.
[3] - بن اشنهو المرحع السابق ص 278.

ثانيا : توسيع زراعة الكروم

إن رغبة فرنسا في زراعة الكروم بالجزائر كانت أحد العوامل الهامة وراء استحواذها على المزيد من أراضي الفلاحين لزرعها كروما، يحول عنبها إلى نبيذ و قد احتلت فكرة زراعة الكروم في الجزائر اهتماما متزايدا لدى القيادات السياسية الفرنسية في بداية الاحتلال.[1]

بدأت التجارب في قطاع زراعة الكروم بصورة منتظمة قبل 1880 غير أن الازمة الناتجة من جراء الإصابة بقمل النبات (فلوكسيرا) للكروم الفرنسية في سنوات 1880 ووضع الطرق في زراعة الكروم المتناسقة مع المناخ الجزائري قد جعل الإدارة تشجع على توسيع زراعة الكروم في المقاطعات الجزائرية.[2]

ا – تشجبع الكولون على زراعة الكروم

بصدور قانون 11 يناير 1851 الذي أعفى الصادرات الجزائرية إلى فرنسا من الضريبة، شجع الكولون على زراعة الكروم التي أصبحت مساحتها تقدر بـ 2.036 هكتارا عام 1854، منها في عمالة وهران لوحدها 1.020.39 هكتارا موزعة بالشكل التالي :

الجدول رقم :11 (المساحات المزروعة كروما في عمالة وهران (1854))[3] :

الدائرة	المساحة المزروعة كروما(ألف هكتار)
وهران	235
مستغانم	389.52
أرزيو	36.4

[1] - عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 188.
[2] - أندري نوشي و آخرون الجزائر بين الماضي و الحاضر ترجمة اسطنبولي رابح و منصف عاشور ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1884 ص 360.

[3] -MANQUENE(J), L'oranie et ses richesses agricoles, Oran 1930, p192.

معسكر	332
تلمسان	27.47
المجموع	1.020.39

مصدر الجدول رقم 11 :

Source : MANQUENE(J), L'oranie et ses richesses agricoles, Oran 1930, p192.

إن زراعة الكروم لم تتضرر من الأزمة بصفة جدية : فالمساحات المخصصة للكروم ما فتئت تتزايد اتساعا لاسيما في منطقتي **وهران** و الجزائر[1]، وفي الفترة المتراوحة بين 1900 و 1920 منحت الإدارة إلى المعمرين 200.000 هكتار وأغلب هذه المساحات تقع بداخل البلاد وراء التلال مثل "سرسو" جهة وهران، وتلك الأراضي تحوي الزراعات المختصة فالسواحل مثلا خصصت إلى الكروم والخضر في ضواحي المدن القريبة (وهران والجزائر و بجاية و عنابة)، كما أن السواحل المباشرة قد غطتها الكروم و الأشجار المثمرة (المدية و معسكر وتلمسان)، ففي الجملة كانت فترة ما قبل الحرب فترة خير للمعمرين فأعيدت غراسة الكروم[2]، و بين عامي 1920 و 1934 عرفت زراعة الكرمة توسعا مذهلا، و قبل 1930 خصوصا فإن هذا التوسع يرتد في أسبابه إلى تزايد أسواق التصريف إلى الارتفاع المطرد في الأسعار، ولقد حصل هذا التوسع بشكل مواز لعملية تركز متصاعدة في ملكية الأراضي المزروعة كرمة.[3]

الجدول رقم : 12 (التوسع السريع لزراعة الكرمة)[4]

العام	المساحة (هكتار)	الإنتاج (هكتوليتر)	التصدير (هكتو ليتر
1921	168.742	7.034.267	/

---

[1] - شارل روبير اجرون ، المصدر السابق ، ص 180

[2] - أندري نوشي الجزائر بين الماضي والحاضر ص ص 408 - 409

[3] - عبد اللطيف بن أشنوه المرجع السابق ص 164 - 165

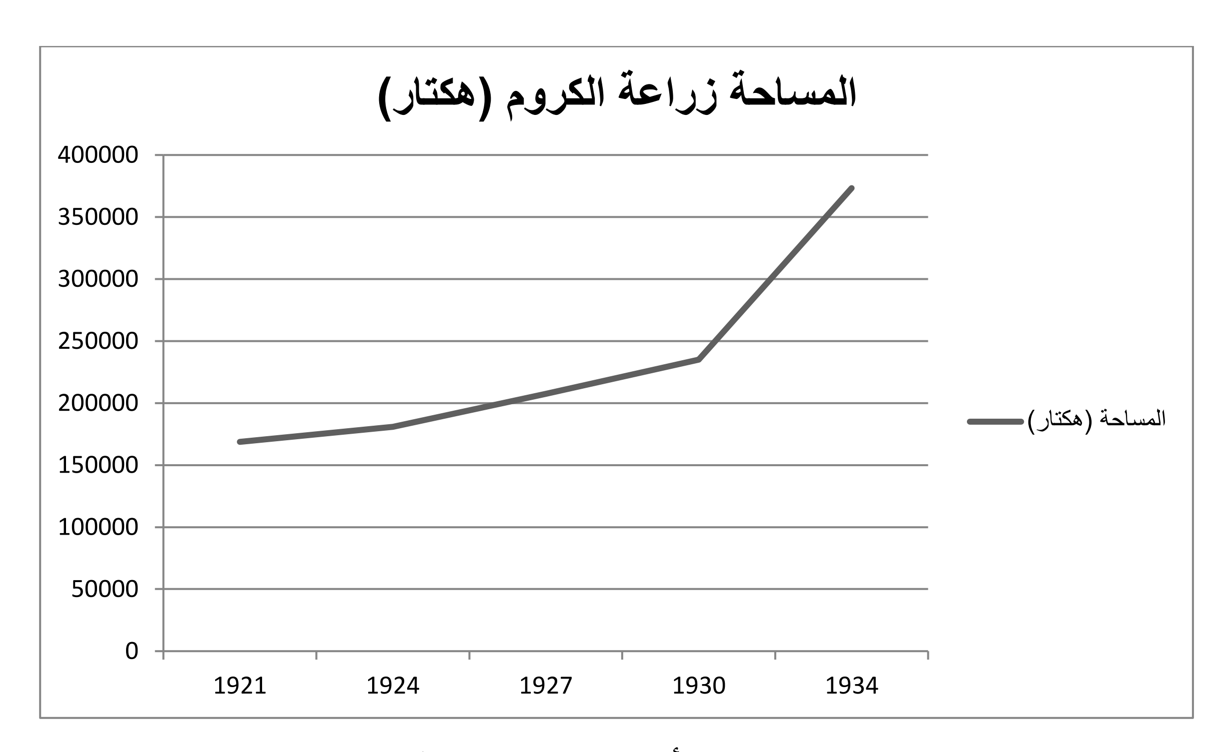
[4] - عبداللطيف بن اشنهو، المرجع نفسه، ص 165.

1924	180.757	10.141.589	7.394.048
1927	207.367	8.402.618	7.121.531
1930	234.916	12.821.141	10.939.434
1934	373.292	16.631.032	11.652.304

المصدر : عبد اللطيف بن اشنهو، تكون التخلف في الجزائر، ص164.

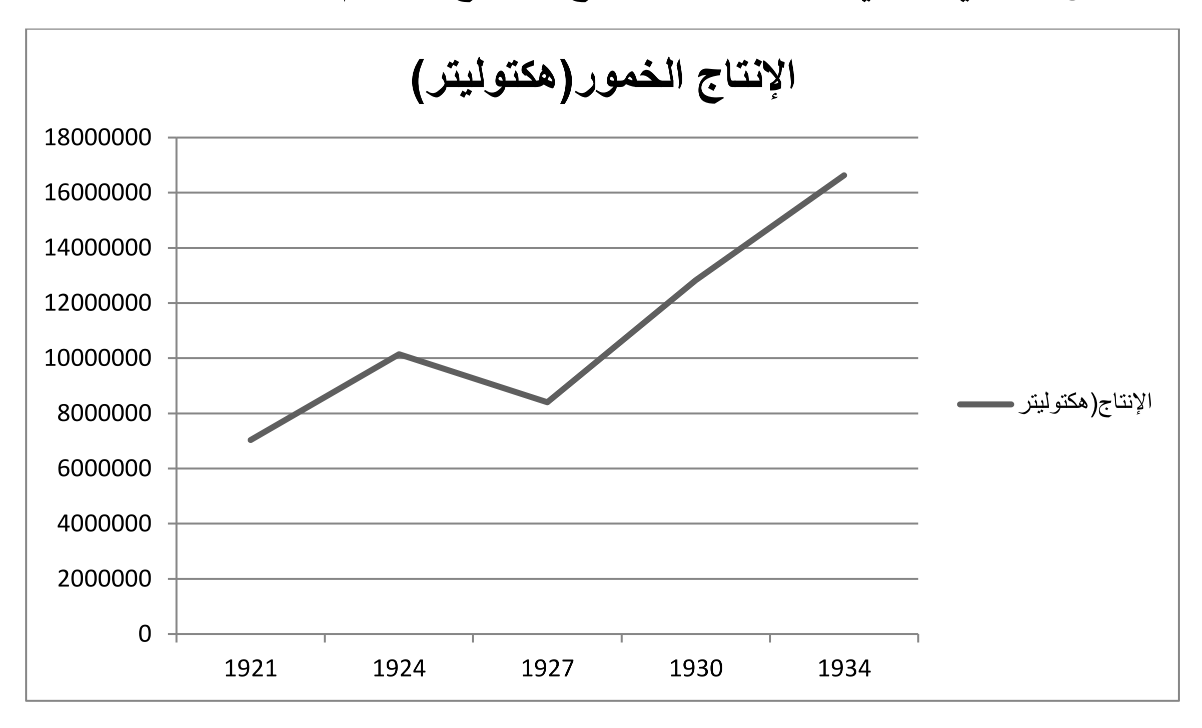
حولنا معطيات الجدول أعلاه إلى منحنيات بيانية مفصلة من خلال المنحنى البياني الأول الذي يحدد المساحة المخصصة لزراعة الكروم في الفترة الممتدة من 1921 إلى 1934من جهة ثم المنحنى الثاني خصصناه للتعرف على الإنتاج في تلك الفترة.

المنحنى البياني الأول : المساحة المخصصة للتوسع السريع لزراعة الكروم



من خلال المنحنى البياني الأول يتبين لنا التطور السريع في استغلال الأراضي لتوسيع نطاق زراعة الكروم ففي خلال 15 سنة (1921 إلى 1934) عرفت المساحات المخصصة لزراعة الكروم توسعا ملحوظا قدر بـ 373.292 هكتارا.

المنحنى البياني الثاني : مخصص للإنتاج السريع للكروم



أما فيما يخص الإنتاج فنلاحظ من خلال المنحنى البياني الموجود في الأعلى ارتفاعا مذهلا ففي خلال سنة 1921 لم يتعد الإنتاج سوى 7034.267 هكتولترا ليصل في نهاية سنة 1934 إلى ارتفاع معتبر قدر بـ 16.631.032 هكتولترا.

ب - تطور المردود (هيكتوليتر / هكتار) للكروم

بما يخص المردود إن الوضع كان مناسبا و أفضل مما كان عليه في فرنسا، حسب ما صرح به " بيرونيه " في كتابه زراعة الكرمة في شمال إفريقيا، 1950، ص 92 :

1928	1926	1924	1918
61.0	45.0	52.0	36.1

المصدر : انظر كتاب تكون التخلف في الجزائر لـ عبد اللطيف بن اشنهو ص 165.

ثالثا : تطور زراعة الكروم

"في سنة 1860 بلغت مساحة الكروم في الجزائر 4.632 هكتارا، تحتل فيها عمالة وهران مساحة تقدر بـ 2.124 هكتارا بإنتاج بلغ 9.926 هكتولترا من الخمور و5.703 قنطار من عنب المائدة, و من بعد ذلك بثلاث سنوات (1863) تطورت المساحة المزروعة كروما في كامل الجزائر إلى 10.273 هكتارا موزعة كالتالي :

- وهران :3.351 هكتارا.
- الجزائر : 4.158 هكتارا.
- قسنطينة : 2.764 هكتارا.

في نفس السنة (1863) بلغ الإنتاج بعمالة وهران لوحدها 29.834 هكتولترا من الخمور و 10.379 قنطارا من عنب المائدة".[1]

لاشك بأن زراعة الكروم في سنوات 1890 أصبحت بمثابة النبتة المعجزة التي أنقذت حسبما كان يقال الجزائر الاستعمارية من الكارثة الاقتصادية قبل أن تحمل إليها سنوات الرخاء و الازدهار.[2]

أ – اتساع مساحة الكروم

في سنة 1879 قدر دخل الهكتار الواحد من الكروم بأربعة آلاف فرنك مقابل 300 فرنك بالنسبة للهكتار الواحد من القمح خلال نفس السنة ، وهذا ما يفسر جشع الكولون الذين انهمكوا في توسيع المساحات المزروعة كروما على حساب الحبوب، و منذ 1880 أصبحت زراعة الكروم هي القطاع المهيمن على جميع النشاطات لاسيما في غرب البلاد, أما الفترة المحصورة بين 1880– 1890 فقد نشطت فيها عملية الاستيطان الحر و اتسعت فيها المساحات المزروعة كروما بشكل ملحوظ حيث انتقلت هذه المساحة من 30.482 هكتارا سنة 1881 إلى 110.042 هكتارا سنة 1890 أي بزيادة تقدر بـ 79.560 هكتارا خلال عشر سنوات ، فشجع ذلك على حركة الاستيطان و مضاعفة عدد الكولون المهاجرين إلى الجزائر ، حيث انتقل عددهم من 334.000 نسمة سنة 1876 إلى 364.257 نسمة عام 1901 من بينهم 121.343 نسمة في عمالة وهران، يوجد من ضمنهم 34.727 مجنسون ليرتفع

[1] - عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 194

[2] - شارل روبير اجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 185.

هذا العدد إلى 781.000 نسمة سنة 1912، و على الرغم من ظهور مرض الفلوكسيرا في الجزائر بضواحي سيدي بلعباس و تلمسان سنة 1885 و بوهران في 1886 و بسكيكدة في 1896 لوحظ تطور محسوس في زيادة المساحات المزروعة كروما و كذلك في كميات الإنتاج.[1]

الجدول رقم : 13 (تطور الكروم في الجزائر مساحة و إنتاجا (1881-1896))

الوحدة : المساحة بالهكتار- الإنتاج بالهكتولتر

السنة	المساحة المزروعة	كمية الإنتاج
1881	30.241	288.549
1882	39.766	691.335
1883	46.286	821.584
1884	56.006	890.899
1885	70.886	967.825
1886	79.049	667.948
1887	87.795	1.903.011
1888	103.408	2.761.178
1889	106.350	2.578.038
1890	110.042	2.331.686
1891	109.458	4.018.969
1892	111.879	3.002.079

[1] - عدة بن داهة المرجع السابق ص ص 195 - 196

1893	116.394	3.772.779
1894	114.877	3.642.479
1895	113.810	3.797.693
1896		4.050.000

المصدر: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، ج1 ص 197.

في الجزائر بأكملها فإن عدد مزارعي الكروم ما فتئ ينخفض : فمن سنة 1905 إلى 1908 انخفض عددهم من 16.000 إلى 13.500 و لم يصبحوا يمثلون إلا 11.500 في سنة 1913، و تسارعت وتيرة تركيز ملكية زراعة الكروم مع القضاء على كل من لم يحالفه الحظ بحلول أزمة في البيع أو انتشار داء الفلوكسيرا و كانت المزارع الجديدة التي أنشئت بفضل القروض تفرض على أصحابها جني محاصيل جيدة و بأسعار مغرية أيضا و في تواريخ محددة.[1]

قد وجدت ثلاثة أنواع من الخمور لكل منها ميزاتها الخاصة فنجد خمور السهول و الجبال و المناطق الداخلية يحصل عليها من عدة مناطق من العمالة أهمها: معسكر، سيدي بلعباس، تلمسان، سيق وغيرها، و على الرغم من الأزمات التي مرت بها زراعة الكروم في العمالة، فقد عرفت ازدهارا تدريجيا و تم تصدير حوالي 1.039.476 هكتلترا ما بين 1892 إلى 1901 شمل الخمر الأبيض والخمر الأحمر وجه إلى عدة موانئ فرنسية وهي: روان، سات مرسيليا، بوردو، الهافر، دانكارك، نيس، نانت و فاندرز.[2]

إن الخمر الأبيض و الخمر الأحمر قد تجاوزت قيمتهما المالية مليار فرنك، و قد تحكمت مجموعة من العوامل في تصدير هذه المادة أهمها: ارتفاع حجم الاستهلاك الداخلي و الحاجة إلى تصريف الإنتاج نحو فرنسا، و نظرا لوجود هذه المادة في السوق الفرنسي، فإن المشروبات الكحولية القادمة من الجزائر لاقت معارضة العديد من المنتجين في فرنسا، و لهذا فإن تصدير

[1] ـ شارل روبير اجرون المرجع السابق ص 188.

[2] _ Youcef (Djabari), La France en Algérie bilan et controverses, T2 OPU, Alger, 1995, pp 439-440.

هذه المادة كان لموانئ محددة و هي: نانت، شاربورغ، الهافر، روان، ودنكارك.[1]

ابتداء من عام 1900 عادت زراعة الكروم إلى نشاطها في الجزائر حيث استفاد المعمرون من خدمات المشاتل التي أنشأتها سلطات الاحتلال سنة 1902 في سكيكدة أولا ثم في أرزيو و الجزائر العاصمة و هو الأمر الذي أعاد للجزائر مكانتها في مجال تصدير الخمور باتجاه فرنسا التي سوق إليها 7.470.198 قنطارا فيما بين 1907- 1914 عبر موانئ الجزائر الرئيسية.[2]

مع سنة 1919 بدأ إنتاج الكروم يشهد زيادة مستمرة وذلك على الرغم من اتخاذ فرنسا لإجراءات تعمل على الحد من الاستمرار في زيادة إنتاج الكروم.[3]

كانت زراعة الكروم تمثل بصورة عامة الثروة الحقيقية للجزائر الأوروبية، و لقد قدر رجل الاقتصاد و. وليد في سنة 1911 قيمة زراعة الكروم بنسبة 44 % من مجموع الثروة العقارية الأوروبية، ومن 1900 إلى 1914، كان معدل الصادرات السنوي من الخمور يحقق ثلث القيمة الإجمالية للصادرات.[4]

حوالي العام 1910 قدم ف . وليد W. OUALID التقدير التالي للعقارات المملوكة و المستغلة من قبل المالكين الأوروبيين.

---

[1] - بختاوي خديجة، الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في عمالة وهران (1870- 1939)، أطروحة دكتوراه، إشراف بن نعيمة عبد المجيد، التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة وهران (2012/2011)، ص 256.

[2] - حمولة الخمور التي صدرت إلى فرنسا عبر الموانئ الجزائرية فيما بين 1907- 1914 هي كالتالي : الجزائر 4.750.301 قنطار، **وهران** 2.038.088 قنطار، مستغانم 317.868 قنطار، بجاية 128.880 قنطار، عنابة 102.047، سكيكدة 78.619 قنطار، **أرزيو** 37.909 قنطار، جيجل 16.486 قنطار. أنظر كتاب عدة بن داهة الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض الجزء الأول ص 198

[3] - عدة بن داهة المرجع السابق ص 198.

[4] - شارل روبير اجرون المرجع السابق ص 190.

الجدول رقم : 14 (العقارات المملوكة و المستغلة من قبل الملاكين الأوربيين)

نوع المزروعات	المساحة بهكتار	متوسط سعر هك	القيمة	القيمة الإجمالية %
حبوب	1.195.456	250	298.864.000	% 38
كرمة	**182.000**	2000	335.000.000	% 44
مزروعات صناعية	103.151	1000	103.151.000	% 13
زراعة البرتقال	10.750	3000	32.250.000	% 4
أراضي غير مزروعة	355.352	30	10.665.960	% 1
المجموع	1.846.856		799.908.960	% 100

المصدر : ف. وليد الغنى العقاري، 1910، ص221 ، انظر كتاب <u>تكون التخلف في الجزائر</u> لـ بن اشنهو عبد اللطيف ص 141.

"و فيما بين 1920- 1934 عرفت زراعة الكروم تطورا مذهلا يعزى إلى الأرباح التي حققها الكولون بسبب الارتفاع المستمر لأسعار الخمور، و للعلم فإن زراعة الكروم بمعسكر و ضواحيها كانت تكسو جميع التلال الغربية و الشمالية التي يزيد ارتفاعها عن 600 م عن سطح البحر، و معظم إنتاجها يوجه للتصدير عن طريق ميناء مستغانم نحو دول الاتحاد الفرنسي و العالم الخارجي، و إلى جانب معسكر وجدت في عمالة وهران مائة وثلاثون بلدية تطغى فيها زراعة الكروم على باقي المحاصيل الأخرى، و تتوزع فيها المساحات المزروعة كروما بالشكل التالي:

28 بلدية بحوزة كل منها مساحة مزروعة كروما تتراوح بين 2.000 حتى 5.200 هكتار.

23 بلدية بحوزة كل منها مساحة مزروعة كروما تتراوح بين 1.000 حتى 2.000 هكتار.

34 بلدية بحوزة كل منها مساحة مزروعة كروما تتراوح بين 500 حتى 1.000 هكتار.

29 بلدية بحوزة كل منها مساحة مزروعة كروما تتراوح بين 100 حتى 500 هكتار.

16 بلدية بحوزة كل منها مساحة تقل عن المائة هكتار.

و في سنة 1929 بلغت المساحات المزروعة كروما في عمالة وهران: 142.043 هكتارا بإنتاج قدر بـ 5.772.000 هكتولتر موزعة بالشكل التالي و الجدول الآتي يبين لنا تطور الكروم مساحة وإنتاجا في دوائر عمالة وهران (1929) :الوحدة (المساحة : هكتار/ الإنتاج : هكتولتر)

الجدول رقم : 15 (تطور الكروم مساحة و إنتاجا في دوائر عمالة وهران (1929))

الدائرة	المساحة المزروعة كروما	الإنتاج
وهران	63.961	2.890.000
مستغانم	32.865	1.400.000
سيدي بلعباس	23.092	676.000
تلمسان	12.941	498.000
معسكر	9.184	308.000
المجموع	142.043	5.772.000

المصدر :عدة بن داهة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الارض، ص 203.

يبين لنا الجدول النمط الاستغلالي للأراضي الزراعية في عمالة وهران خلال 1929 و يلخص لنا مقدار الزيادة في المساحة المزروعة كروما و كذلك كمية الإنتاج".[1]

في سنوات 1929-1935 تضاعف عدد مزارعي الكروم الأوروبيين فانتقل من 10.235 إلى 20.284 مزارعا بالرغم من تزامن ذلك مع تكثيف الملكيات و ذلك بتوسع الملكيات الكبيرة و الصغيرة.[2]

لقد استحدث يهود أثرياء مزارع كروم كبيرة في مناطق عين تموشنت و مستغانم بينما كان المسلمون أنفسهم يطورون كرومهم و لكنها لم تكن تمتد في سنة 1935 إلا على 20.000 هكتار أي 4.6 % من إجمالي مساحة مزارع الكروم وكان في منطقة مستغانم وحدها 13.800 هكتار يستغله قرابة 8.000 مزارع.[3]

النتيجة المستخلصة و محاولة لتبيان أسباب الزيادة المتواصلة في المساحة المزروعة كروما فيمكن إدراج أسبابها في استيلاء الكولون على مساحات واسعة من الأراضي و زرعها كروما لغرض تحقيق المزيد من الأرباح.

ب – الإنتاج الوافر للكروم و تصديره

نلاحظ هنا أن المساحات المزروعة كرمة و التي لا تغطي أكثر من 10 % من المساحة المستثمرة من قبل الأوروبيين، تمثل 44 % من قيمة العقارات، كما أن قيمة الأراضي المزروعة كرمة تتجاوز بـ 15 % قيمة المساحات المزروعة حبوبا، رغم أنها أصغر منها بسبع مرات، فضلا عن ذلك احتل تصدير الخمور مركزا متناميا بالنسبة إلى مجموع الصادرات الجزائرية (بآلاف الفرنكات) .

[1] - عدة بن داهة المرجع السابق ص ص 199-203
[2] - للمزيد من المعلومات حول توسع الملكيات زراعة الكروم مساحة و إنتاجا، انظر الملحق رقم 3و 4.
[3] - شال روبير اجرون المرجع السابق ص 794

الجدول رقم :16(الصادرات الجزائرية لمنتجات الكرمة)

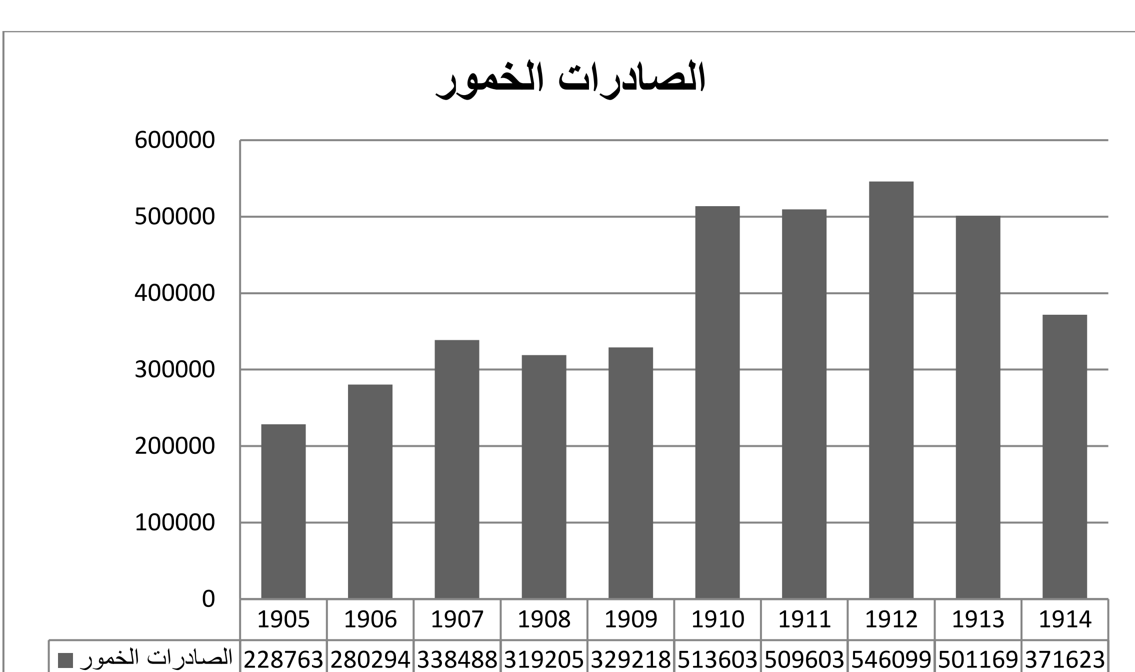
قيمة صادرات منتجات الكرمة	قيمة الصادرات الجزائرية	النسبة المئوية	السنوات
51091	228763	% 22.3	1905
58587	280294	% 20.9	1906
75964	338488	% 22.4	1907
81326	319205	% 25.5	1908
95512	329218	% 29	1909
214095	513603	% 41.7	1910
203475	509603	% 39.9	1911
235475	546099	% 43.1	1912
164166	501169	% 32.7	1913
97920	371623	% 26	1914

المصدر : عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، ص 142

لقد مثل تصدير الخمور خلال العشر سنوات المعتبرة في الجدول، وبتفاوت عام وعام ثلث قيمة صادرات الجزائر.[1]

[1] - عبد اللطيف بن اشنهو المرجع السابق ص142.

حولنا معطيات الجدول السابق إلى أعمدة بيانية :



من خلال الأعمدة البيانية يتضح لنا قيمة صادرات الخمور الجزائرية نحو فرنسا خلال العشر سنوات من سنة 1905 إلى سنة 1914 بتفاوت من سنة إلى سنة أخرى والتي أصبحت الزراعة المسيطرة خلال تلك الفترة و ما نتج عنها من وتيرة توسع الأراضي المزروعة كرمة و قد تطورت، وبدأ عدد المعمرين ينصرفون إلى زراعة الكرمة و يجنون أرباحا مذهلة.

ساعد عامل المصادفة الذي جعل المحصولين الفرنسيين اللذين سجلا عجزا في سنتي 1902 و1903، يمنحان زراعة الكروم الجزائرية سنوات الرخاء، فلقد ارتفع الإنتاج الخام للكروم إلى 372 مليونا في مدة ثلاث سنوات، أن الجزائر لم تصدر إلا 2.300.000 هكتولتر في سنة 1900، استطاعت أن ترسل إلى فرنسا 4.750.000 هكتولتر سنويا وذلك على مدى ثلاث سنوات وهذا شجع المعمرين على توسيع مساحات زراعتهم، حيث بلغت مساحات الكروم التي دخلت الإنتاج 179.950 هكتارا في سنة 1905، مقابل 122.000 هكتار قبل عشر سنوات.[1]

إن واقع القطاع الزراعي الذي يملكه المعمرون الأوروبيون والمتكون من قطاع الملكيات الكبيرة الممكنة، و إن الزراعة الرئيسية في هذا القطاع هي زراعة الكرمة التي عرفت انطلاقة كبيرة منذ سنة 1880لتحتل زراعة

[1] - شارل روبير اجرون المرجع السابق ص ص 185- 186.

الكرمة في سنة 1930 25000 هكتار وكانت تنتج 12 مليون (هكل) من النبيذ بينها مليونان للتصدير تبلغ نسبة صادرات المنتجات الزراعية لمجموع الزراعة (القطاعان مضافا إليهما منتجات الغابات) ما يعادل 85% من قيمة مجمل صادرات الجزائر بين سنة 1919 و 1928، كانت حصة كل من هذه المنتجات من مجموع الصادرات الزراعية.

الجدول رقم : 17 (النسب المئوية للصادرات الزراعية)

المنتجات	نسبة الصادرات الزراعية
نبيذ و خمور	%40
حبوب...	%15
منتجات الماشية	%15
تبغ، قطن، روح العطر	%8
خضار طازجة وفاكهة	%6
منتجات الغابات (حلفاء- فلين)	%5
زيت زيتون	%3
خضار مجففة و بطاطا	%3
المجموع	%100

المصدر : الهواري عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ص 158

انطلاقا من بنية صادرات المنتجات الزراعية، يمكن الاستنتاج بأن الزراعة متجهة نحو الخارج، إنها زراعة غير منخرطة في السوق الداخلية،[1] و من السهل جدا تبيان الطابع النموذجي الشديد لتصدير المنتجات الرئيسية :

[1] ـ الهواري عدي الاستعمار الفرنسي في الجزائر (سياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي1830-1960)، الطبعة الأولى ترجمة جوزيف عبد الله دار الحداثة، بيروت لبنان، 1983ص167-168

1– الخمر : نملك الإحصائيات التالية لصادرات الخمر بين 1919 و 1930 (بآلاف الهيكتوليترات)

الجدول رقم 18: (صادرات الخمر)

السنة	1919	1920	1925	1926	1927	1928	1930
الانتاج	6.230	7.034	10.141	8.041	8.402	13.600	2.821
التصدير	4.352	2.729	7.396	7.381	7.129	7.381	0.939
التصدير لفرنسا	4.113	2.419	7.129	6.141	6.946	7.258	0.836

المصدر :(النشرة الاقتصادية لبنك الجزائر وتونس رقم23) نقلا عن عبد اللطيف بن اشنهو تكون التخلف في الجزائر، ص 252.

تشكل هذه التبعية حيال التصدير[1]، و حيال التصدير إلى فرنسا بشكل خاص الحد الأساسي للتراكم في هذا القطاع، ففي فرنسا هاجم الاتحاد العام لمزارعي الكرمة عام 1908ـــ و هي جمعية كانت مؤسسة حديثا ـ مزارعي الكرمة الجزائريين و طالبت بإيقاف الزرع في الجزائر و بضريبة على الخمور الجزائرية المستوردة بحجة أن تكاليف الاستثمار في الجزائر أقل منها في فرنسا : كلفة الأجور أقل و ثمن الأرض أقل ارتفاعا، و طالب الاتحاد العام نفسه بعد أربع سنوات بتحديد كمية الخمور الجزائرية المسموح بدخولها إلى فرنسا بسبعة ملايين هيكتو ليتر معفية من الرسوم، وبتحديد حصة المزارعين الجزائريين، ويميز الصراع بين الطرفين، حيث يسيطر كبار مزارعي الكرمة على صغارهم.[2]

لكن هناك غير رأس المال الصناعي من يعنيه أمر النزاع :" كانت صادرات الخمر، خلال الثلاث السنوات الأخيرة أعلى من مجموع

[1] - حول هذا الموضوع كتب ليك (LECQ) نقلا عن اسنار(ISNARD) عام 1911 : " لا تكون زراعة الكرمة مزدهرة في الجزائر الا عندما تكون بائسة في فرنسا، ومما يؤسف له من وجهات نظر متعددة أن سعادة مزارعي الكرمة في الجزائر تنتج عن بؤس مزارعها في فرنسا، و عندما يكون المحصول وفيرا في فرنسا يعم الكساد على كل طرف من شواطئ المتوسط، مما يؤدي إلى بقاء الحالة الاقتصادية لزراعة الكرمة في افريقيا الشمالية دون انقطاع في توازن غير مستقر". انظر كتاب تكون التخلف في الجزائر ل عبداللطيف بن اشنهو ص 253.

[2] - عبداللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص 253.

الصادرات الأخرى المتوقعة بنسبة 72 %، يظن بأن هذا المستوى من صادرات الخمر سيغذي إلى حد بعيد حركة النقل البحرية ما بين الجزائر و الوطن الأم.

لكن ما يقارب نصف حمولة هذه الحركة، أي من 800.000 إلى 900.000 طن تتكون من خمر جزائري، و هذه الحمولة تمثل ما ينقل خلال 450 إلى 500 رحلة على سفن سعتها 1750 طن و بتعبير آخر، تعادل حمولة 15 إلى 20 سفينة من هذه السعة تعمل طوال السنة و مخصصة لنقل الخمر الجزائري إلى فرنسا، يشكل إذن مزارع الكرمة الجزائري مصدرا هاما لنشاط صناعة تجهيز السفن الفرنسية، وعندما أصبح مطروحا بدءا من عام 1927 تحديد أو إيقاف الزرع بادر مزارعو الكرمة في الجنوب الفرنسي إلى تطوير مزروعاتهم لدرجة كبيرة، وكذلك فعل الجزائريون، خالقين بذلك شروط تحقيق فائض الإنتاج.[1]

لقد عرفت الجزائر ازدهارا لم تشهده من قبل، مما حرك بعض الشعور بالغيرة لدى أوساط الفلاحين المختصة في الكروم في منطقة وسط فرنسا، و بدأ التفكير حينئذ في تحديد قصوى للخمور الجزائرية أو إحداث حقوق تعويضية، و في مواجهة هجمات الكونفدرالية العامة لزراع الكروم، انتظمت نقابة وقامت بمحاولة الرد على ومزاعم المزارعين في فرنسا، و دار الحديث في السياسة، و الجباية، و في الحدة الوطنية، و كان زراع الكروم الجزائريون ربما يعتزمون استغلال فرصة الأزمة التي تعرفها زراعة الكروم في فرنسا للظفر بالسوق الاستهلاكية الفرنسية لكن ما كان يجهله الزراع الفرنسيون هو التهديد الذي كان يشكله مرض الفلوكسيرا على زراعة الكروم بالجزائر، ففي سنة 1910، كانت 63 % من المساحات الإنتاجية مصابة، ولكن المعمرين عملوا على إنشاء زراعة كروم جديدة على مساحات وأراض جديدة، وبعد 1910 وعلى إثر الاعتماد على الغراس الأمريكية التي كانت تقاوم بصفة جيدة داء الفلوكسيرا و أظهرت إلى حد ذلك الوقت بطأ في المقاومة (بحيث لم تكن تغطي إلا 12.000 هكتار)، جرى استغلالها في ظروف جيدة و أصبحت المساحات من الكروم الجيدة تغطي 46.147 هكتارا سنة 1914.[2]

[1] - عبداللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص 254

[2] - شارل روبير اجرون، المرجع السابق، ص 187.

الأمر الذي أعاد للجزائر مكانتها في مجال تصدير الخمور باتجاه فرنسا التي سوق إليها 7.470.198 قنطارا فيما بين 1907 – 1914 عبر موانئ الجزائر الرئيسية، ومع سنة 1919 بدا إنتاج الكروم يشهد زيادة مستمرة، و ذلك على الرغم من اتخاذ فرنسا لإجراءات[1] تعمل على الحد من الاستمرار في زيادة إنتاج الكروم.[2]

لقد كان ازدهار أسعار الخمور والكحول القوي حافزا لزراع الكروم (بيع لفرنسا ما قيمته 930 مليون فرنكا من الخمور من 1915 إلى 1918) و ظهر أصحاب الثروات الباهظة في بضع سنين في أوساط صانعي العرق وتجار الجملة والمنتجين في قطاع الخمور.[3]

كانت بنية الصادرات في عام 1929 كما يلي من مجموع 29 مليارا هي إجمالي الصادرات :

خمور = 9.9 مليار أي 34%

حبوب = 3.1 مليار أي 10.7%

فوسفات و حديد 1541 مليونا أي 5.4%

إن إجمالي الصادرات الزراعية أو المناجم قدر بـ 15.5 مليارا أي 49.9 %

أي أن الخمور و الحبوب و الفوسفات و الحديد تشكل نصف الصادرات. [4]

تحويل الإحصائيات الجدول السابق (صادرات الخمر) بين 1919 و 1930 إلى منحنى بياني :

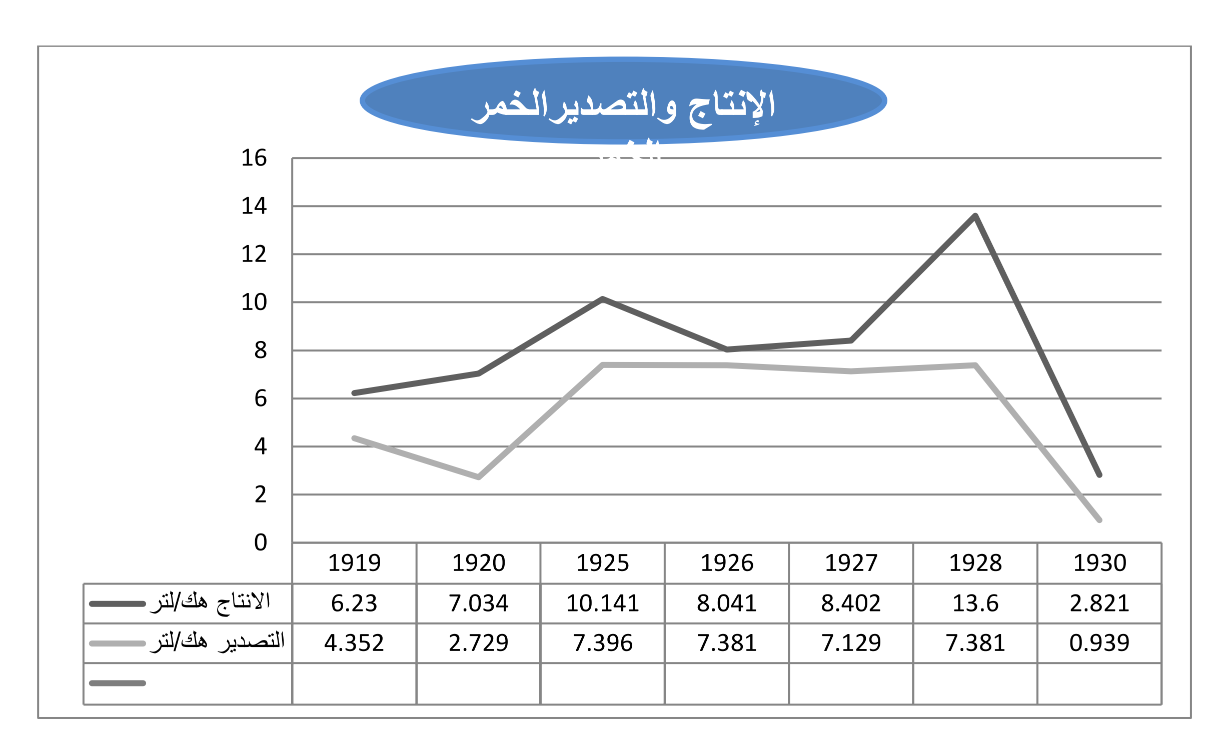
---

[1] - قد تحولت هذه الإجراءات إلى قوانين و مراسيم منها: قوانين 4 جويلية 1931 و 6 جويلية 1933، و 4 ديسمبر 1934، و مرسوما قانوني : 3 جويلية 1935 و 28 مارس 1936، لكن الكولون الذين أعادت إليهم زراعة الكروم الثقة بالنفس لم يعبئوا بهذه القوانين، فبدءوا يترعون إلى الاستقلال بالجزائر، و أبدوا رغبتهم في تسيير شؤونهم بأنفسهم برفض وصاية الحكومة الفرنسية عليهم. أنظر كتاب عدة بن داهة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض، ج1، ص 198.

[2] - عدة بن داهة، المرجع السابق ج 1، ص198.

[3] - شارل روبير اجرون المرجغ السابق، ص 438.

[4] - عبد اللطيف بن اشنهو المرجع السابق ص 259.



	1919	1920	1925	1926	1927	1928	1930
الانتاج هك/لتر	6.23	7.034	10.141	8.041	8.402	13.6	2.821
التصدير هك/لتر	4.352	2.729	7.396	7.381	7.129	7.381	0.939

من خلال المنحنى البياني يتضح لنا :

أولا من حيث الإنتاج :

بلغ إنتاج الخمر 6.230 هكتلترا في سنة 1919، وتضاعف الإنتاج وعرف قفزة نوعية خلال سنة 1928 حيث وصل الإنتاج إلى 13.600 هكتلترا من الخمر لكنه تراجع بشكل مذهل إلى 0.939 هكتلترا خلال سنة 1930.

ثانيا من حيث التصدير :

إذا كان تصدير الخمر في سنة 1919 بلغ 4.352 هكتلترا فإنه تراجع خلال السنة الموالية إلى 2.729 هكتلترا، و كما أنه عرف استقرارا نسبيا حيث تراوحت صادرات الخمر بين سنتي (1925– 1928) بمعدل 7.2 هكتلترا، لكنه سقط سقوطا حرا خلال سنة 1930 حيث وصل التصدير 0.939 هكتلتر.[1]

نستنتج مما سبق أن سبب هذا التراجع يعود إلى الأزمة الاقتصادية العالمية من حيث الإنتاج والتصدير التي عرفتها الأسواق العالمية للخمر وتكدس السلع و انهيار أسعار الخمر أدى إلى تخفيض الأجور وتسريح

[1] - للمزيد من المعلومات حول تطور زراعة الكروم و تصديره ما بين 1931إلى 1960، أنظر الملحق رقم 5.

العمال في كثير من القطاعات، مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين وبدأت البطالة تظهر تدريجيا، و تلوح بأزمة اقتصادية و اجتماعية في الآفاق في صفوف الشعب الجزائري بعمالة وهران.

جاء على لسان شارل روبير أجرون الازدهار الكبير لزراعة الخمور الجزائرية :" بعد فترة جمود امتدت من 1914 إلى 1923 توسعت مساحات الكروم المستغلة بلا توقف من 1924 إلى 1935، فارتفعت من 180.144هكتارا في سنة 1923 إلى 271.373 هكتارا في سنة 1930، و إلى 353.337 في سنة 1932، و إلى 399.512 في سنة 1935 (411.131 هكتارا في سنة 1939)".

إن هذه الدفعة الصاعقة للكروم و إنتاج الخمور الجارية التي ارتفع متوسط إنتاجها سنويا من 6.853.000 هكتولتر في الفترة من 1916 – 1920 إلى 18.371.000 هكتولتر في سنوات 1931 – 1935 تستحق من دون شك شرحا ودراسة، وكانت بفعل توسعها غير المنتظم ستطرح مشاكل صعبة من حيث التوازي مع زراعة الكروم الفرنسية، فبينما لم تتوسع مزارع الكروم في فرنسا إلا بنسبة 5% من 1929 إلى 1935 فإنها توسعت في الجزائر بنسبة 76 % في الفترة نفسها فتضاعفت المساحة المزروعة كروما في مقاطعة وهران ".[1]، فالأزمة الاقتصادية لم تكن شديدة الوطأة بشكل عام نتيجة وضع زراعة الكرمة، ففي هذا القطاع استمر نمو الصادرات بالحجم وبالقيمة نتيجة الوضع العام للعرض والطلب حتى عام 1933.[2]

الجدول رقم :19 (تطور صادرات الخمور (بآلاف الهكتولتر)): خمور مصدرة لفرنسا

السنة	1930	1931	1932	1933	1934	1935
خمور مصدرة	10836	12711	13209	14972	11553	10838
المجموع	10939	12778	13287	15047	11652	11005

المصدر : بن اشنهو عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر ص 321.

[1] - شارل روبير اجرون المرجع السابق ص 792

[2] - عبداللطيف بن اشنهو المرجع السابق ص 321.

لما كان ينبغي منع التوسع غير المحسوب لمزارع الكروم فقد زرع المستوطنون[1]بسرعة فيما بين سنة 1930 و 1932 ما يوازي ما كان موجودا منها، أي 170.000 كرمة عنب[2]، لقد كانت زراعة الكروم هي الثراء الأساسي للزراعة الجزائرية بلا جدال، وإن كانت تنتقد أحيانا إلا أنها كانت تمتدح أحيانا كثيرة، و كانت تؤمن ما بين الثلث والثلثين من الصادرات الجزائرية : أي 36 % في سنة 1920، و43 % في سنة 1930 و 66 % في سنة 1933، و 51 % في سنة 1938.[3]

انعكس هذا النمط الفلاحي في عمالة وهران و الذي تحول إلى خزان طبيعي لإنتاج الكروم و ترجع عوامل هذا التوسيع إلى الحوافز التي تمنحها الإدارة للمنتجين الأوروبيين مما زاد في اتساع المساحة من 213185 هكتارا سنة 1932 إلى 249156 هكتارا سنة 1935 في أراضي الغرب الجزائري.[4]

تشير الإحصائيات في عمالة وهران، إلى إنتاج 8262600 هكل من الخمور مقابل 6841700 هكل في عمالة الجزائر و 1626000هكل في عمالة قسنطينة.[5]

لقد كانت أسعار الخمور تتدنى منذ 1929 والمخزون يتراكم، وفي سنة 1934 حلت أخيرا الكارثة التي كانت أعراضها واضحة والتي تنبأ بها الملاحظون، وذلك بفعل محاصيل وفيرة في فرنسا 78 مليون هكتلتر والجزائر 22 مليون هكتلتر.[6]

رغم هذا التفوق الجهوي إلا أن زراعة هذا المنتج تعرضت إلى ضائقة تجارية عرفت بأزمة الخمور التي هي مظهرا من مظاهر الأزمة الدولية في عمالة وهران.

[1] - اعترف احد مندوبيهم الماليين يوم 15 يناير 1931 :" لقد غرس المزارعون شتلات كروم دونما اهتمام بمعرفة ما إذا كانت ستنمو أم لا، وذلك ليتم حسابها كي يجري تعويضها فيما بعد ". انظر تاريخ الجزائر المعاصرة لشارل روبير اجرون ص 794.

[2] - شارل روبير اجرون المرجع السابق ص 794.

[3] - شارل روبير اجرون المرجع السابق ص 802

[4] - ORAN REPUBLICAIN, 23 FEVRIER 1937.

[5] - TINTHON (ROBERT), L4 ALGérie AGRICOLE ET LA CRISE ECONOMIQUE IN REVUE S.G.A.O 1934, p 393.

[6] - شارل روبير اجرون المرجع السابق ص 798

عرفت أسعار الخمور هبوطا متتاليا من أكتوبر 1932 إلى 1934، حيث نزلت الأسعار من 13 فرنكا سنة 1932 إلى 9 فرنكات سنة 1933 و4 فرنكات سنة 1934.[1]

انطلاقا من عام 1933 بدأت أزمة قاسية في انخفاض عام لمبيعات الخمر وتفاقمت عام 1934 واستمرت حتى 1935، فقد هبطت الكميات المصدرة و كذلك قيمتها بصورة عميقة و هكذا هبط سعر الخمر من 190 فرنكا للهكتولتر عام 1933 إلى 98 هكل عام 1934 و80 هكل عام 1935 و هي أدنى مرحلة للأزمة.[2]

لقد تسببت أزمة الخمور في إحداث هزة مالية عنيفة مست مداخل و أرباح الكولون تعرض بعضهم للخسارة وأرغم البعض الآخر على ترك الأراضي والتوجه نحو المدن لتحول استثماراتهم نحو القطاع الصناعة والتجارة ويفسر هذا التحول في رأينا محاولة المنتج الأوروبي من أباطرة الخمور تجاوز محن الأزمة لإنقاذ التراكم الرأسمالي من الكساد و الجمود نتج عن مغادرة المعمرين لملكياتهم العقارية، و عودة الجزائريين إلى الريف لاسترجاع أراضيهم.[3]

إن الإنتاج الوفير و المحاصيل و التي سبق ذكرها، تسببت في أن كسرت السوق و سببت انهيار الأسعار، و كان الهكتلتر من النبيذ الأحمر ذي الـ 10.5 درجات يباع في مدينة الجزائر بـ 240 فرنكا في سنة 1928 وبـ 110 فرنكات في شهر مايو سنة 1930 و أصبح سعره 135 فرنكا في ديسمبر 1933 ولكنه انخفض إلى 95 في مايو 1934 وإلى 55 فرنكا في أفريل 1935، وكان المزارعون الذين يقدرون سعر التكلفة بـ 70 فرنكا يتجهون كما كانوا يقولون إلى الإفلاس، اضطر بعض من كانت عليهم ديون مرتفعة منهم إلى بيع أملاكهم بأسعار توازي نصف أسعارها الحقيقية لسنة 1932.[4]

تظاهر مزارعو الخمور ضد السلطات العمومية بعنف متناسين سنواتهم الجيدة و مسؤوليتهم الجماعية: فكانت المسيرات و المهرجانات و البيانات الملتهبة و التهديدات الموجهة للسلطات، و ما إن أسس دور جراس (Dor gères)" جبهة الفلاحين"في يوليو 1935 حتى انظم إليها المزارعون

---

[1] -TINTHON, IBID p 396.

[2] - بن اشنهو المرجع السابق، ص 322.

[3] -TINTHON, IBID P 421.

[4]- شارل روبير اجرون المرجع السابق ص 799.

بكثافة خصوصا في منطقة وهران مطالبين بمراجعة القوانين و المراسيم، و إعادة تثمين الأسعار فورا، و وقف نزع الملكية و المصادرات، و لأن دور جراس وافق على برنامج الجنوب لتنظيم السوق الفرنسية الجزائرية، فقد قطعت جبهات الفلاحين علاقتها مع حركته.[1]

بإمكاننا تحويل المعطيات التي جاء بها شارل روبير أجرون السابقة إلى جدول يمكننا تحليله بعد ذلك.

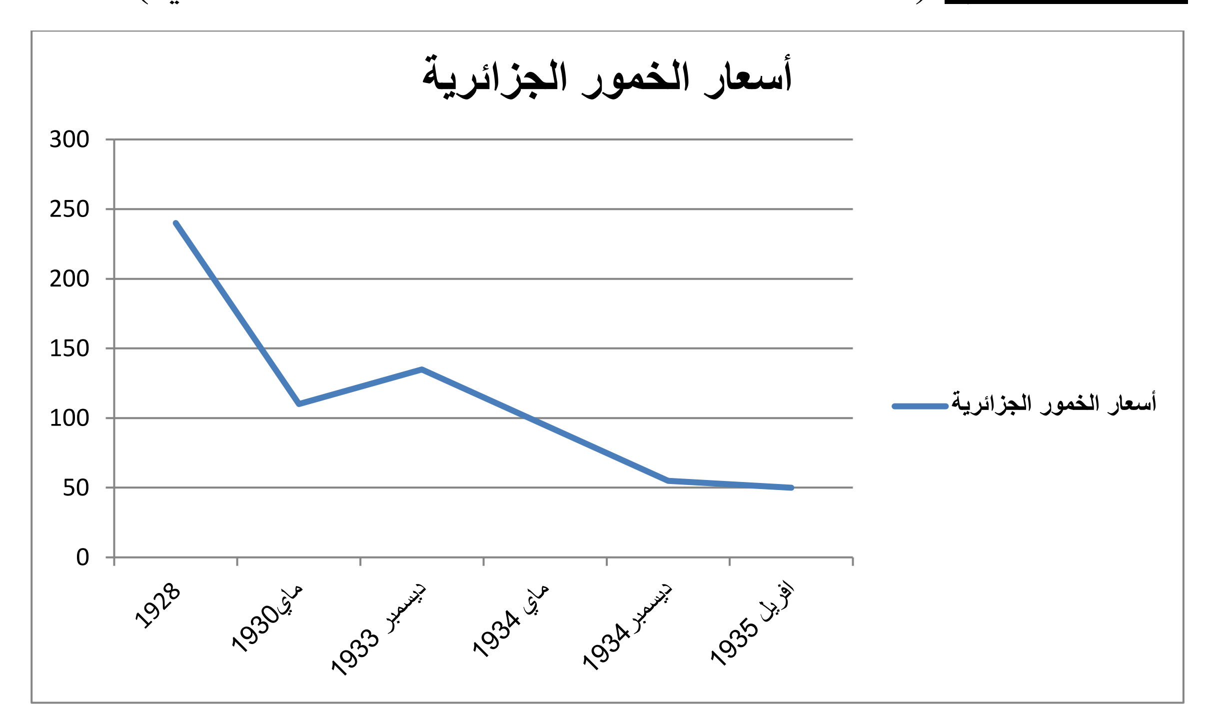
[1] - شارل روبيرأجرون، المرجع السابق، ص 799.

الجدول رقم : 20 (سعر الخمور في الجزائر) حسب إحصائيات أجرون (1928-1935)

السنوات	سعر الخمور
1928	240 فرنكا
1930	110 فرنكا
1933	135فرنكا
1934	95 فرنكا
1935	50 فرنكا

المصدر : شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 799.

المنحنى البياني :(تحويل إحصائيات الجدول السابق إلى منحنى بياني)



من خلال المنحنى البياني يتبين لنا سقوط حر لأسعار الخمور والتي ترجع في نظرنا إلى توسيع نطاق زراعة الكروم من طرف الكولون والذين تهافتوا على الاستثمار وتوسيع زراعة الكروم دون هوادة فنتج عنها ارتفاع في المحاصيل، ونظرا للإنتاج المرتفع لكميات الخمور إبان الأزمة

الاقتصادية لم يستطيع الكولون من تصدير منتجاتهم و حتى و إن صدرت تباع بأسعار منخفضة، فإذا كان سعر الخمر في سنة 1928 بـ 240 فرنكا للتر الواحد فإنها تراجعت خلال 5 سنوات إلى 50 فرنكا، مما يدل على عدم التوازن بين الطلب و العرض.

فالكولون كان همهم الوحيد هو الثروة دون مراعاة عواقب النكسات، فلقد أصابتهم الأزمة في الأعماق فيضطر الكثير منهم لبيع الأرض و التوجه إلى الاستثمار الصناعي أو التجاري بعد ما أصاب تجارة الخمور الكساد و انهيار الأسعار.

" طالت محاصيل 1935 فائقة الوفرة (76.1 مليون هكتولتر في فرنسا و 18.9 مليون في الجزائر) حالة الركود حتى مواسم 1936- 1937 الضعيفة، و مع ذلك فإن معاودة الأسعار صعودها قد تأكدت ابتداء من ربيع 1936 بـ 90 فرنكا للهكتولتر ثم 110 فرنكات في سبتمبر 1937".[1]

يقول أجرون أن أزمة اكساد الخمور خلفت آثارا بليغة استمرت حتى سنة 1938:"كانت أزمة الكساد قد انتهت و لكن آثارها بقيت حتى سنة 1938، و لقد خلخلت زراعة الكروم بقوة، و أثارت نوعا من تمركز المزارع بفعل اندثار المزارعين الذين كانت عليهم ديون مرتفعة، و ينبغي أن نذكر أيضا بأن الدولة كانت قد تصرفت بفعالية قوية، ليس فقط بإجراءات ملزمة كالوقف و التقطير و القطع الإجباري و لكن أيضا بتنظيم الديون، فلقد منحت قروض تقوية بلا أفضلية قيمتها 400 مليون ثم ارتفع الرقم إلى 600 مليون في ديسمبر 1935، و لقد جنبت هذه القروض قسما كبيرا من المستوطنين المتابعات القضائية".[2]

يمكننا أن نستخلص مما سبق بعض الملاحظات حول أسباب التوسعات المتواصلة في المساحات المزروعة كروما بالجزائر و خاصة عمالة وهران.
يرجع ذلك إلى استيلاء الكولون على مساحات واسعة من الأراضي و زرعها كروما لغرض تحقيق المزيد من الأرباح، و قد ساعدتهم على ذلك ملائمة التربة و المناخ لهذا النوع من الإنتاج، و استخدام الوسائل الحديثة.

[1] - أجرون، المرجع السابق، ص 799.
[2] - أجرون، المرجع نفسه، ص 800 .

تبقى أهم نتيجة تستخلص في الأخير من موضوع زراعة الكروم هي أن هذه الزراعة بالذات قد شكلت أحد العوامل الرئيسية و المتميزة في تطوير الاستيطان الفرنسي في الجزائر.

الفصـــــل الثالــــــــــــث

مظاهر الأزمة الاقتصادية وتداعياتها في عمالة وهران (1936 – 1947)

أولا – بداية الأزمة الاقتصادية و تبعيتها
أ – بداية الأزمة الاقنصادية
ب – تبعيات الأزمة الاقتصادية (الاضرابات العمالية)
ثانيا – آثار الأزمة الاقتصادية (التجارية و العقارية)
أ – المعاملات التجارية
ب – الملكية العقارية
ثالثا – نتائج الأزمة الاقتصادية على العمال الزراعيين
3 -1- البطالة
3- 2 - الهجرة
أ – الهجرة الداخلية
ب – الهجرة الخارجية
رابعا – مشروع بلوم – فيوليت و ردود أفعال الجزائريين
4 – 1 – برنامج حكومة الجبهة الشعبية
4 – 2 – المؤتمر الإسلامي الجزائري و مطالبه
4 – 3 – السياسة الاستعمارية في القطاع الفلاحي
4 – 4 – ظهور النقابات العمالية في عمالة وهران
أ – العمل النقابي في عمالة وهران
ب – انتشار الفروع النقابية
ج – تأسيس فدرالية الفلاحين بوهران
د – أثر الدعاية النقابية على العمال الزراعيين
ه – مساهمة العمال الجزائريين في الحركة المطلبية
خامسا – رد فعل الاستعمار ضد الحركة العمالية
5 – 1 – تأثير الاجراءات القمعية ضد الحركة العمالية
5 – 2 – موقف السلطات الاستعمارية المحلية من الحركة العمالية الجزائرية

تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية للأزمة الاقتصادية العالمية، فكان من الطبيعي أن تنتقل تداعيات الأزمة الدولية إلى بلدان أوروبا الغربية بحكم الروابط الاقتصادية الرأسمالية المشتركة.

أصبحت فرنسا من بين الدول المتضررة من هذا الانهيار الرأسمالي العالمي مع مطلع سنة 1930، و امتدت عواقب الأزمة وآثارها إلى الجزائر المستعمرة، فازدادت الأوضاع العامة فيها تدهورا وألقت بظلالها على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على القطاع الوهراني، كبقية المناطق الأخرى، في ظل الهيمنة الفرنسية على أرض الوطن.

اهتزت الجزائر التي كان اندماجها في دورات الاقتصاد العالمي ضعيفا، لواقع الأزمة الاقتصادية في عام 1929 بتأخر قارب ثمانية عشر شهرا، غير أن جميع القطاعات تأثرت بصورة متتابعة و أصيبت بالإنهاك و الوهن بشكل مستديم : و تداعى الاقتصاد الجزائري كله في 1934 – 1935، قبل أن ينتعش متأخرا في عام 1936، و مع ذلك خفف اندماج هذا الاقتصاد في السوق الفرنسية إلى جانب تدخل فرنسا من شدة الأزمة بصورة معتبرة.[1]

أولا – بداية الأزمة الاقتصادية وتبعيتها

ا - بداية الأزمة الاقتصادية

أصبحت الظروف الاقتصادية المتردية تشد اهتمام الكولون و المؤسسات الرأسمالية، بعد انهيار أسعار الكروم و الحديد و الفوسفات و مع استمرار الاستيطان و بالتحديد في عمالة وهران، الذي شكل ملاذا للمستوطنين في عهد الحكم الجمهوري، وجدت الحكومة العامة نفسها ملزمة لتهدئة الأوضاع، من هذا المنطلق استجابت لمطالب الكولون و كبار الرأسماليين في القطاعات المختلفة، من هنا قررت السلطات الاستعمارية الاحتفال بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، وشرعت في تطبيق المرسومين الصادرين في 15 مارس و25 أبريل 1929، يندرج هذا الاحتفال المئوي كما نراه في سياق محاولات التهدئة لامتصاص غضب المعمرين بعد نكسات الأزمة العالمية على مصالحهم الرأسمالية في الجزائر خاصة مستثمرات الكروم والحبوب و مناجم الحديد التي يعرف بها الغرب الجزائري على هذا الأساس تمكنت البورجوازية الكولونيالية من إنقاذ مصالحها من تداعيات

[1] - شارل روبير اجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المجلد الثاني، ترجمة المعهد العربي العالي للترجمة 2008ص 669.

الأزمة باستفادة القطاع الفلاحي من مرسوم 26 فبراير1930المتضمن إنشاء صندوق خاص بالاستيطان وفي سنة 1935 تم إنشاء الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي الذي يشرف على سير و مراقبة القروض الفلاحية في العمالات المستعمرة منها عمالة وهران، تأتي هذه الإجراءات في اعتقادنا لحماية استثمارات المنتج الأوروبي لاسيما الزراعية منها الخاصة بإنتاج الكروم والحبوب والزيتون واسعة الانتشار في العمالة الغربية ومن جهة أخرى وضعت الإدارة الفرنسية نظاما جبائيا قائما على التمييز بين الفرنسي في المتربول و المعمر الدخيل في الجزائر المحتلة تكشف إحصائيات سنة 1929[1]، هذا الأمر بوضوح : - الضريبة على إنتاج الأرباح الزراعية 12 %

- الضريبة العقارية 24 %

- الضريبة الصناعية والتجارية 15 %

- الضريبة على الأجور 12 %

تقابلها الضرائب المطبقة في الجزائر على النحو التالي :- الضريبة على إنتاج الأرباح الزراعية 3.5%

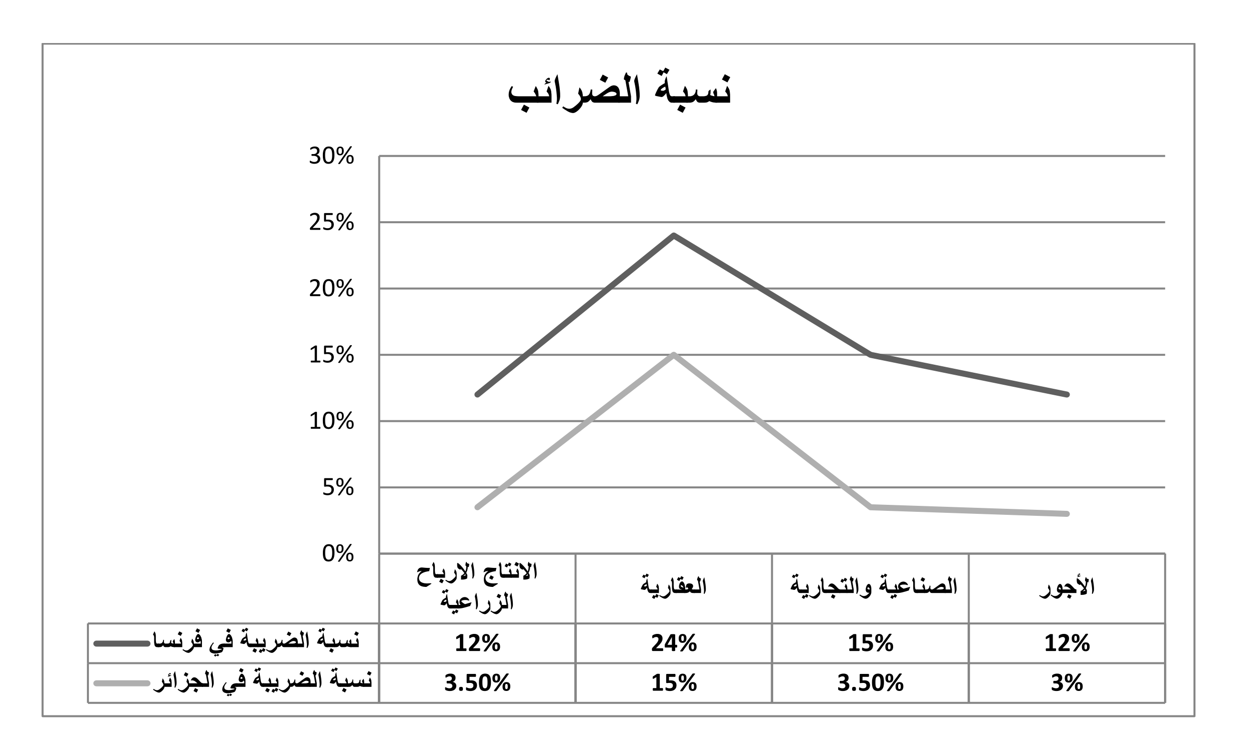
- الضريبة العقارية 15 %

- الضريبة الصناعية و التجارية 3.5 %

- الضريبة على الأجور 3 %

يمكننا أن نضع هذه الإحصائيات في شكل منحنى بياني:

[1] - قنانش (محمد) الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينات 1929- 1939، أطروحة ماجيستر، إشراف د/ إبراهيم مهديد، تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران 2007، ص ص 36-37.



من خلال المنحنى البياني يتبين لنا اختلاف في النسب المئوية بين الضريبة في فرنسا والضريبة في الجزائر وذلك يرجع إلى الإدارة الفرنسية التي وضعت نظاما جبائيا قائما على التمييز بين الفرنسي في المتروبول والمعمر الدخيل في الجزائر المحتلة كشفته إحصائيات سنة 1929 من خلال الجدول السابق الذكر.

في 1931، بدأت الجزائر تعاني من آثار الأزمة الاقتصادية التي كانت قد أصابت العالم قبل عامين، و قد سمحت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الفرنسية رغم ذلك للمعمرين بتسويق فائض إنتاجهم من القمح و الخمر في الأسواق الفرنسية، قاومت زراعة الكروم أطول مدة، لكن في 1933، أشارت عريضة كتبتها المندوبيات المالية إلى أن زراعة الكروم هي بدورها تعاني من أزمة فائض في الإنتاج، مثلها مثل باقي فروع الفلاحة، و قام المندوبون الماليون بالاحتجاج بقوة و أوقفوا أشغالهم معتبرين عواقب الإجراء المناقش في البرلمان الفرنسي مضرا :10ملايين هيكتولتر لم تبع، وهو ما يعادل نصف مليار فرنك فرنسي على الاقل، و البطالة بالنسبة لكثير من العمال.[1]

بسبب الهيكل الاقتصادي الخاص بالجزائر، لم تأخذ الأزمة بعدا كبيرا إلا في عام 1933 مع انهيار أسعار الخمور.[2]

[1] - محفوظ قداش تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939 ترجمة أمحمد بن البار الجزء الأول دار الأمة الجزائر 2008 ص 390-391.
[2] - عبد اللطيف بن اشنهو تكون التخلف في الجزائر ص 320.

قدر الأمين العام للمنطقة الاقتصادية الجزائرية في عام 1934 حجم الخسائر التي تكبدها البلد بفعل انهيار الأسعار بمبلغ 700 مليون فرنكا، أما بالنسبة إلى المعمرين الذين كانوا يمسكون محاسبة فإن أسعار بيع قمحهم كانت منذ 1933-1934 و أحيانا حتى منذ 1930 دون سعر التكلفة و كذلك كان الشأن فيما يخص الخمور في عامي 1934- 1935، و كان عليهم بذلك اللجوء إلى الاقتراض ورهن أراضيهم لعل الظروف تتغير يوما ما، و تعرض الفلاحون المسلمون المدينون هم أيضا إلى آثار الأزمة بشكل أعنف و أشد و تجسد انخفاض قدرتهم الشرائية، ظلت زراعة الكروم تدعم الاقتصاد الجزائري إلى غاية 1933 و هو التاريخ الذي بلغت فيه الصادرات من الخمور نسبة 66% من قيمة الصادرات الإجمالية مقابل 43% في 1930، وتفاقمت أزمة زراعة الكروم في 1934 و1935 حدة الكساد العام وسببت تنامي العنف بأشكاله المختلفة وسهلت في يوليو 1935 ظهور جبهتين للفلاحين،لم تعمرا وقتا طويلا إحداهما في منطقة وهران و الأخرى في منطقة الجزائر ولم تتردد الجبهتان في اللجوء إلى طلب مشاركة المسلمين في شن مظاهرات لإعلان غضب الفلاحين.[1]

قاومت زراعة الكروم أطول مدة، لكن في 1933 أشارت عريضة كتبتها المندوبيات المالية إلى أن زراعة الكروم هي بدورها تعاني من أزمة فائض في الإنتاج، مثلها مثل باقي فروع الفلاحة وبنقص في الاستهلاك، وكانت زراعة الكروم الجزائرية تهددها خاصة الإجراءات الجنائية التي كان ينوي القيام بها مزارعو الكروم في جنوب فرنسا لمواجهة منافسة الخمور الجزائرية وأمام رد فعل المنتخبين الفرنسيين، قام المندوبون الماليون بالاحتجاج بقوة وأوقفوا أشغالهم معتبرين عواقب الإجراء المناقش في البرلمان الفرنسي مضرا : 10 ملايين هكتولترا لم تبع، لقد تفشى البؤس في المدن، ولم يعد الحرفيون يجدون زبائن ، و ابتداء من 1932 نبه المنتخبون الإداريون لمأساة الفلاحين، و طلب المستشارون العامون لمدينة الجزائر من السلطات التفكير في الوسائل المالية التي من شأنها حماية البؤساء في السهول المرتفعة لمدينة الجزائر من الموت جوعا، وقد انتهت الوضعية المأساوية للجماهير الريفية في الأخير إلى إقلاق الرسميين، حتى الصحافة الأوروبية ، والأوساط الموالية للإدارة الاستعمارية اضطرت إلى استنكار الوضعية

---

[1] - شارل روبير اجرون المرجع السابق ص671- 672.

الكارثية للفلاحين الذين كانوا يتدفقون أكثر فأكثر على المدن وبدأ البؤس في جهات عديدة.[1]

تدهورت أحوال الفلاحين الفقراء بشكل ملحوظ، اضطرو إلى التخلي عن أراضيهم و التوجه إلى المدينة بسبب عدم قدرتهم على الاستفادة من المساعدات وتحت ضغط الأعباء الضريبية نلاحظ هذا التدني في نسبة المساعدات والقروض التي تمنحها الشركات المحلية للاحتراس للفلاحين (بملايين الفرنكات) .

الجدول رقم : 21 (المساعدات و القروض المقدمة من طرف الشركات المحلية للاحتراس)

السنة	1930	1931	1932	1934
انقاذات	782	575	431	303
قروض	37.129	35.427	14.418	24.309

المصدر : أ.س.بارنت، الشركات المحلية للاحتراس(s.I.p) نقلا عن عبد اللطيف بن اشنهو،تكون التخلف في الجزائر ص 328.

أما عملية استيفاء القروض فهي مجمدة كما يدل على ذلك الجدول التالي :الاستفاءات الجارية (بآلاف الفرنكات).

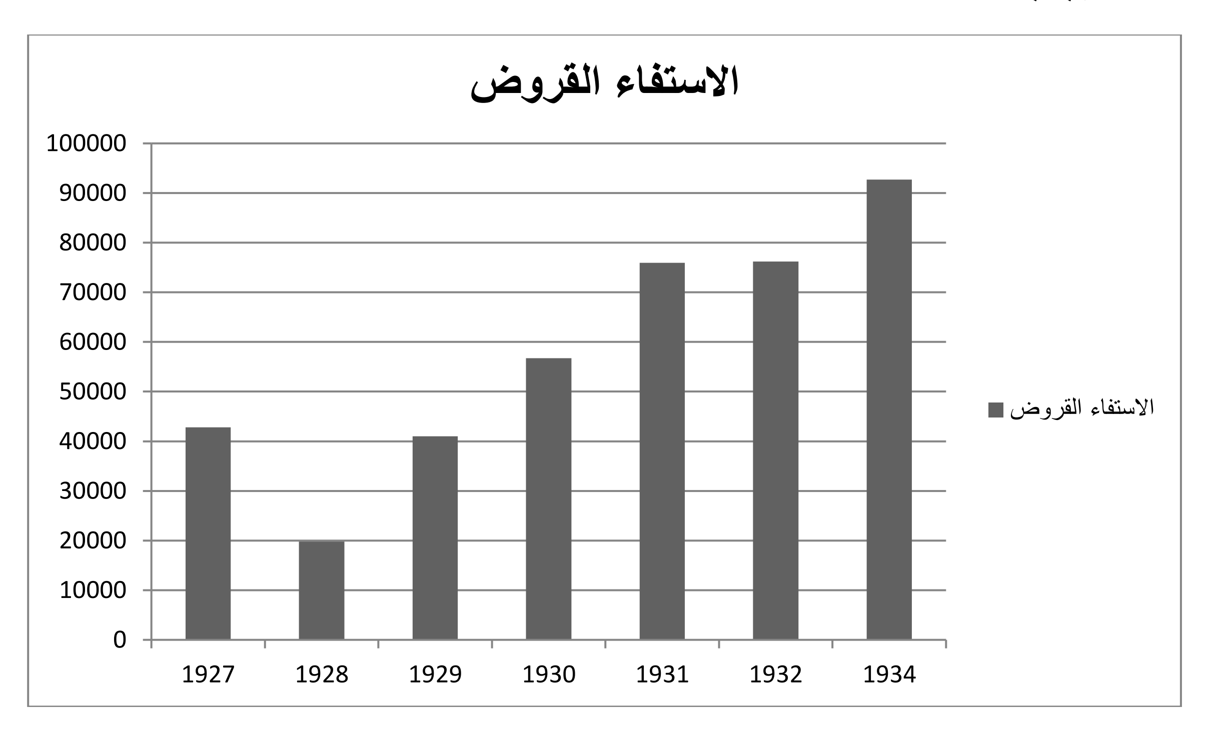
[1] - محفوظ قداش المرجع السابق ص 392

الجدول رقم :22 (استفاء القروض) (القيمة بآلاف الفرنكات)

1927	42.792
1928	19.775
1929	41.006
1930	56.733
1931	75.974
1932	76.223
1934	92.725

المصدر : أ.س.بارنت، الشركات المحلية للاحتراس، نقلا عن بن اشنهو، تكون التخلف في الجزائر، ص 329.

حولنا معطيات الجدول السابق (الاستفاءات الجارية بآلاف الفرنكات)إلى أعمدة بيانية :



نلاحظ من خلال الأعمدة البيانية رغم وجود سنة 1934 في قلب الأزمة إلا أن قيمة استيفاء القروض وصلت لأكثر من 92725 ألف فرنك محاولة من الشركات المحلية للاحتراس لتدعيم نشاطها.

هذا ما ذهب إليه د/ عبد اللطيف بن أشنهو عندما لاحظ أن 1934 في قلب الأزمة فـ 75 من الشركات المحلية للاحتراس من أصل 211 لم تستطع استيفاء أي قرض بينما كان هناك سبع عشرة منها قد جمدت أعمالها، كما أن تسعا وعشرين من الشركات المحلية للاحتراس لم تقم بأي عملية اقتراض...حصلت سنة 1933 محاولة من الشركات المحلية للاحتراس لتدعيم نشاطها تمثلت بإيجاد صندوق مشترك لها، إلا أن الوسائل المقدمة لهذا الصندوق كانت تافهة، إذ لم يتلق سوى 50 مليون فرنكا لدعم قدرته على تحمل أعباء عدم استيفاء الديون، 150 مليون فرنكا بشكل كفالة اقتراض.[1]

بينما تلقى صندوق القروض الزراعية العامل من أجل المزارعين الفرنسيين مبلغ 350 مليون فرنكا لدعم قدرته على مواجهة عدم استيفاء الديون.[2]

اضطرت فرنسا بعدما كانت قد اقتطعت إصدارات سندية طلبتها الجزائر إلى فتح اعتمادات مالية لمستعمراتها التي أصبحت تعاني عجزا في الموازنة رغم اقتراضات جديدة، إن الجزائر التي كانت مدينة لفرنسا بملياري فرنك اقترضت منها من 1930إلى 1936 مبلغا فاق 4 ملايير فرنكا على مدى ثمانية اقتراضات متتابعة وارتفع بذلك حجم المديونية إلى 6.358 مليون فرنكا في 1937 و تبعا لذلك ظل الجهد الجبائي ضئيلا، و سبق أن ذكرت لجنة المالية في المندوبيات المالية بضرورة اللجوء إلى الاقتراض نظرا إلى عدم كفاية التحصيلات في مجال الضرائب المباشرة (21 % من العجز في 1935 مقارنة بتقديرات الميزانية)، و سمح ذلك على الأقل بالمحافظة على الجزء الأكبر من الأشغال الكبرى على الرغم من العجز في الموازنة الذي بلغ 190 مليون فرنكا في 1935 و 170 مليون فرنكا في 1936، وفي هذه السنة الأخيرة رفعت الحكومة الفرنسية مساهمتها المالية المباشرة إلى 250 مليون فرنكا خصص منها 100 مليون للخدمات التي تعنى خصيصا بشؤون السكان الجزائريين.[3]

---

[1]- حصل كاكام (CACAM) و هو المؤسسة المركزية لصناديق الاعتماد التعاضدية على كفالة اقتراض قيمتها 250 مليون فرنكا و على هبة بلغت 270مليون فرنكا .انظر كتاب تكون التخلف في الجزائر لعبد اللطيف بن اشنهو ص ص 330.

[2] - عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق ص ص 329- 330

[3] - شارل روبير اجرون المرجع السابق ص ص 673-674

ب - تبعيات الأزمة الاقتصادية (الإضرابات العمالية)

عبرت الشغيلة الجزائرية في عمالة وهران عن رفضها للاستغلال الاستعماري مستخدمة مختلف الوسائل السلمية من خلال نشاطهم النقابي الذي تمثل في مشاركة الجزائريين في المظاهرات و حضورهم التجمعات التي تنظمها النقابات، و مشاركتهم في الإضرابات العمالية.

شارك الجزائريون في سلسلة الإضرابات العمالية في عمالة وهران قبيل الأزمة الاقتصادية سنة 1929، و هذا ما توضحه لنا التقارير الفرنسية ومن بينها إضراب 1926 الذي مس مختلف المهن في عمالة وهران، حيث قام الخبازون في هذه السنة بإضراب بتاريخ 20 أفريل 1926 في مدينة وهران، وقد انتهت في 26 أفريل من نفس السنة، وحددت مطالبهم الزيادة في الأجور بصفة فردية من طرف أغلبية أرباب العمل، وهذا التقرير بدوره أرسل منه نسخة إلى الحاكم العام في الجزائر لإطلاعه على الوضع.[1]

عرفت عمالة وهران إضرابات أخرى في سنة 1926 لعمال البراميل، بتاريخ 8 جوان 1926 مما أدى لاجتماع أرباب العمل الذين قرروا في لجناتهم تحديد مطالب العمال والتي تتمثل في : رفع شامل للأجور بحوالي 20 % و هذا ما اتفقوا عليه في الاجتماع النهائي على الساعة 45: 20 دون حوادث تذكر.[2]

كما قام العمال اليوميون الجزائريون في المزارع بإضراب بإبتداء من يوم 16 جويلية وانتهى إضرابهم في 17 جويلية من نفس السنة، دون حوادث تذكر.[3]

كما عرفت العمالة إخفاقا في العديد من الإضرابات، فمثلا، في سنة 1928 شهدت مدينة وهران إخفاقا لأربع إضرابات من ضمن 10 إضرابات ونجح إضراب واحد فقط، أما في سنة 1929 كل الإضرابات العمالية أخفقت في النهاية، ويمكن حصر المطالب في هذه السنوات بما يلي :- رفع الأجور.
- تطبيق نظام الأيام في اليوم 8 ساعات (إذ أن هذا القرار تم التصويت عليه منذ 1 ماي 1919 إلا أنه لم يطبق منذ ذلك التاريخ، ومن سلسلة الإضرابات التي شملت عمالة وهران، نجد 14 إضرابا يحوي 3888 مضربا، فيها 6 ناجحة و 5 مخفقة، تواصلت الإضرابات في عمالة وهران من طرف عمال الأحذية والتجاريين وعمال التعبئة والتفريغ، وقد توقفوا عن العمل في يوم 11

---

[1]-DAWO, la sous-série1F 274, gréve des ouvriers boulangers 1926, gréve des dockers 1923,
[2]- IBID, Grève des ouvriers Tonneliers.
[3]-IBID, Grève des auxiliaires journaliers indigène des chemins de fer.

ماي 1929 ثم استأنفوا الإضراب في يوم 28 ماي إلى غاية 11 جوان 1929، و تميزت هذه الحركة الاحتجاجية بعمال الموانئ في مستغانم و أرزيو وقد تم معاقبتهم آنذاك، وذلك بتوقيفهم في السجن (9 أوروبيين و 7 جزائريين) من بين أعضاء جمعية الإضراب.[1]

ذكرت التقارير الرسمية الفرنسية انطلاق إضراب في مدينة بني صاف بتاريخ 6 جوان 1929، حيث أضرب عمال التعبئة و التفريغ في ميناء بني صاف، و قد أعلنوا عن المطالب الآتية :

- تضامنهم مع أصدقائهم الوهرانيين .
- طالبوا بنفس الأجور أي 35 فرنكا فرنسيا لليوم بدل 2 فرنك فرنسي .

أما فيما يخص الوضع بالمدينة فهو مستقر لا مظاهرات، و خمدت الإضرابات .[2]

وفي تقرير آخر عن المدينة بتاريخ 7 جوان 1929، ذكر انطلاق إضراب آخر نظمه مجموعة من الجزائريين، في مرابط سيدي يوسف، التي تفاوضت مع السلطة الفرنسية على أساس إمكانية تواصل الإضراب إلى غاية تنفيذ مطالبهم، و أكدوا على أجر 35 فرنكا فرنسيا في اليوم، و هذه المطالب تخص عمال المناجم ».

كما أن اللجنة النقابية التي يترأسها السيد "نوال" (NOEL) و هو مدير المناجم في مقطع الحديد ببني صاف، و بعد نقاشها مع الحزب الاشتراكي تقرر أن يحضر إلى المدينة السيد "فيني" (Vigne) و السيد "(Joueaux) عن "الكونفدرالية العامة للشغل" (CGT)، من أجل التفاوض مع العمال في المناجم حول مطالبهم و هي كالتالي : - رفع أجور العمال[3].

- المساواة بين الجزائريين و الأوروبيين خصوصا فيما يتعلق بالمنح التي تعطى لفائدة العائلات.

انطلقت الإضرابات في المنطقة، بحوالي 1500 مضرب أغلبهم من الجزائريين عن الأوربيين، 1500 منجمين، منهم ما بين 3 أو 4 شباب ما بين 15 و 18 سنة،و في تقرير الشرطة الفرنسية عن دائرة تلمسان المبعوث إلى عامل عمالة وهران بتاريخ 10 جوان 1929، ذكر فيها أن الوضع مضطرب بالنسبة لعمال التعبئة و التفريغ (50 مضربا من حوالي 70 عاملا) و قد دامت

---

[1] - ثابتي حياة، أطروحة دكتوراه، المرجع السابق، ص 419.

[2]-DAWO, la sous – série 1 F, F1 (2) – 1 F 274, grève des dockers 1929.

[3] - للمزيد من المعلومات حول موضوع أجور العمال في عمالة وهران، أنظر الملحق رقم 16

الإضرابات فيه لغاية أوت، أما مقطع الحديد فكل شيء هادئ في هذه الفترة.[1]

جاء في تقارير الشرطة الفرنسية، أنه مساء 24 جوان 1929، على الساعة 11:00، قام الخبازون بإضراب مجددا بسبب منحة العمل و عددهم حوالي 150 مضربا. وهذا ظهر من خلال العريضة الموقعة من الكاتب العام للنقابة" بورقينيو"(Bourguignon) و الذي كان ضد تعسفات أرباب العمل في عمالة وهران و الذين يبيعون الخبز بثمن باهض أكثر من بقية المدن الجزائرية؛ لاسيما في تيارت التي كان الخبز فيها ذا نوعية رفيعة مقارنة مع وهران، و رغم ذلك كان أجر الخبازين 10 فرنكات فرنسية، و جاء في تقرير آخر بتاريخ 26 جوان 1929، أن الخبازين وزعوا مناشير ليفتحوا أعين السكان و يتركوا لهم الحكم حول الأوضاع السائدة، و في هذا اليوم تم نشر هذه المناشير في مختلف أنحاء عمالة وهران، و ذكروا أنه و بالرغم من انخفاض ثمن الفرينة ب 3 فرنكات و لكن ظل ثمن الخبز مرتفعا و لم ينخفض و في نهاية الجلسة صرخوا قائلين :" تحيا الإضراب" .[2]

تواصل إضراب الخبازين في هذه السنة، و جاء في تقرير بتاريخ 18 جويلية 1929، أنه في 17 جويلية على الساعة 19:20 اجتمع الخبازون المضربون، وأعلن"بورقينيو" عن مطلب المساعدة من المفوضيات، التي تتكون من "بويسو" (Bouyssou) و"قيريرو" (Guerrero) و" لوبز" (Lopez)،[3] و بعد ذلك جاء في تقرير بتاريخ 18 جويلية 1929 أنه اجتمع حوالي 250 عامل في تراموي الوهراني حول منحة العمل و طالبوا برفع الأجور و جددوا اجتماعهم و قالوا" يحيا الإضراب".[4]

تواصلت الإضرابات العمالية طيلة سنة 1930، و هذا ما توضحه التقارير الفرنسية لهذه السنة، بداية توضح رسالة مبعوثة من قائد الأمن العام في عمالة وهران إلى عامل العمالة، يخبره فيها ما يلي:« مرت ستة أيام على انطلاق الإضراب لعمال تراموي، و السلطات المحلية لم تفعل شيئا لوضع حد لهذا الاحتجاج الحالي، فماذا عسانا نفعل أمام تحرك النقابات »، و جاء كرد عليه أنها وعدت بدعمهم و إشراكهم في المجالس البلدية للتفاهم حول

---

[1] -DAWO, la sous – série 1 F, F1 (2) – 1 F 274, Grève des dockers 1929.
[2] -DAWO, la sous – série 1 F, F1(2) – 1 F 274, Grève des ouvriers Boulangers.
[3]-DAWO, la sous – série 1 F, F1 (2) – 1 F 274, Grève des ouvriers Boulangers.
[4]- IBID, Grève de tramways 1929.

مختلف القضايا التي تهمهم، و يواصل حديثه قائلا:« ما هي وضعيتكم اليوم ؟. فرد عليه: إن صديقنا "بن خودة قدور" في السجن » .[1]

صدرت أمرية عن الجمهورية الفرنسية بتاريخ 14 ماي 1931 تخص مدينة وهران، حول منحة العمل و قد نصت بنودها حسب البند الثالث على المناقشات السياسية و الدينية المسموح بها في جميع المحلات.[2]، أما بخصوص الإضراب في سيدي بلعباس، فقد كان يوم 30 جوان 1930 و عدد المضربين هو 200 إلى 220 بناء من 300 و 75 حفار الأرض من 130.[3]

و استمرت الإضرابات في عمالة وهران طيلة شهر سبتمبر 1930 فيما يخص عمال الفحم حيث وصل عددهم بتاريخ 11 سبتمبر 1930 حوالي 1235 مضربا (960 بطالا و295 عاملا)، و سبب الإضراب هو تخفيض في الأجور، و تواصل الإضراب لغاية 16 سبتمبر حسب الضابط المحلي[4]،كما تزايدت موجة الاحتجاجات في سنة 1933، حيث بعث عامل عمالة وهران تلغراما رسميا إلى الحاكم العام في الجزائر بتاريخ 29 جوان 1933 يخبره بتظاهر مجموعة مكونة من الجزائريين و الأوروبيين معا في سيدي بلعباس، من أجل تثبيت العمال.[5]

ثم بعث عامل عمالة وهران تلغراما آخر بتاريخ 30 جوان 1933، قائلا :« اندلعت مظاهرات من قبل الجزائريين في سيدي بلعباس و فرقتهم قوات الشرطة، و من مطالب العمال ما يلي:

- العمل في حدود 8 ساعات يوميا فقط.
- الحد الأدنى للأجر هو 25 فرنكا فرنسيا لحفار الأرض لكل من الجزائريين والأوروبيين.
- إمضاء عقد عمل جماعي للعمل ». [6]

و ظل الوضع مضطربا في سيدي بلعباس كما ورد في رسالة تلفونية بتاريخ 6 جويلية 1933 من نائب عام عمالة وهران، يقول فيها : « في هذا

DAWO, la Sous – Série 1 F, F1 (2) 1 F 274, Grève des 10 et 19 mai 1930 – tramways
[1] -oranais.

[2]-DAWO, la sous – Série 1 F, F1 (2) 1 F 273, Arrêté municipal du 13 mai 1931.

DAWO, la sous – Série 1 F, F1 (2) 1 F 274, Grève de sidi – Bel – Abbés. Rapports du commissaire de
[3]- Police et de la gendarmerie.

DAWO, la Sous – Série 1 F, F 1 (2) 1 F 274, Grève des Charbonniers du port septembre
[4]-1930.

DAWO, la Sous – Série 1 F, F 1 (2) 1 F 274, Grève de sidi – Bel – Abbés. Rapports du
[5]-commissaire de police et de la gendarmerie.

DAWO, la Sous – 1 F, F1 (2) 1 F 274, Grève de Sidi – Bel – Abbés 1933.
[6]- Rapports, télégrammes et messages au gouvernement général.

اليوم لم تسجل أية أحداث، ولا يوجد أي مظاهرات أو اجتماعات على المستوي المحلي، أما قمع هؤلاء المتظاهرين فتم من خلال سجنهم. [1]

هناك تقرير آخر حول الإضرابات في سيدي بلعباس بنفس التاريخ 6 جويلية 1933، يتحدث فيه عن أن المكتب يضم لجنة الإضراب، مثل الأيام السابقة و يترأسها "كانو" (Canot). أما " مولينا بيير" (Molina pierre) فهو كاتب النقابة الموحدة للبنائين، و هو أول من بدأ الكلام في الاجتماع، و أعلن أن رئيس البلدية رفض كل المظاهرات و منح 18 فرنكا للجزائريين و 20 فرنكا للأوروبيين بهدف واحد هو تفتيت وتشتيت المضربين. و بعدها أعطيت الكلمة للسيد "بن عياش" (Benaiche)، فبدأ حديثه قائلا :« الإضراب مريض إبتداء من اليوم، نجد الخضار و الخبز و القهوة و الشاي». و وجه نداء لجميع النقابات حول نقطة معنية :" اشتعلت النقابات بواسطة المظاهرات البلدية، التي لم تكن مكتملة الجوانب " و يطلب من المضربين القتال إلى النهاية، كي تكون مماثلة لباقي النقابات لاسيما البنائين ». و أضاف " بن عياش " قائلا :« يوجد الأموال من أجل الدرك و الشرطة و كل أجهزة القمع، و لكن لا يوجد دعم لفئة البطالين و العمال الزراعيين الجزائريين، بأجور قليلة ما بين 4 إلى 5 فرنكات في اليوم لـ 16 ساعة من العمل. [2]

شهدت مظاهرات سيدي بلعباس قمعا من السلطات الفرنسية لاضطهاد المتظاهرين و تفريقهم. [3]

تواصلت الإضرابات في سيدي بلعباس سنة 1933، حيث جهزت السلطة الفرنسية أعوان الأمن، و خاصة الدرك الذين زاد عددهم إلى 40 دركيا مسلحا و قاموا باعتقال (توقيف) العديد من المضربين و هذا زاد من قمع الجزائريين. [4]

وقعت في سيدي بلعباس كذلك مظاهرة سنة 1933 شارك فيها العمال العاطلون، وفي نفس السنة حدثت في تلمسان و مستغانم و عين تموشنت مظاهرات نادى أصحابها بسقوط فرنسا. [5]

---

[1]-DAWO, la Sous – 1 F, F1 (2) 1 F 274, Grève de sidi –Bel – Abbés. Rapports du commissaire de police et de la gendarmerie.

[2]-DAWO, la Sous – Série 1 F, F1 (2) – 1 F 274, Grève de Sidi – Bel – Abbés. 1933, Rapports, Télégrammes et messages au gouvernement général.

[3]-Le Semeur, 29 juillet 1933.

[4]-Oran matin, 03 Aout 1933.

[5] - أبو القاسم، سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1930 – 1945)، ج 3، ص 47.

زاد نشاط الحركات الاحتجاجية من خلال المظاهرات التي انطلقت في سنة 1934 في الغرب الجزائري و شملت المدن الآتية : (آرزيو - مستغانم – سعيدة) و تميزت بالعنف و طالب المتظاهرون بتحديد 8 ساعات من العمل، و منع توظيف اليد العاملة الأجنبية، خاصة المغربية و الإيطالية.[1]

طالب العمال الجزائريون بالمساواة، و بمناسبة 1 ماي 1934 تظاهر العمال والبطالون الجزائريون بجانب الأوروبيين و لكن اختلفت أهداف كلا الطرفين، إذ أن الجزائريين غرضهم التخلص من الهيمنة الكولونيالية، ولذلك ما بين 15 و 30 اجتمع العمال الجزائريون و الأوروبيون معا لتحقيق هذه النقطة وتظاهر منهم حوالي 2000 في وهران أغلبهم جزائريون و 2500 في سيدي بلعباس و حوالي 2000 في باريغو أغلبهم أوروبيون.[2]

تفاوتت نسبة الإضرابات من عمالة لأخرى ما بين 1930 – 1935، إنه لمن الإشارة هنا إلى أنه خلال هذه الفترة شارك المسلمون بأعداد كبيرة في الإضرابات التي نظمها العمال الأوروبيون والتي كانوا يشكلون فيها الأغلبية في معظم الأحيان وكانت هناك حتى إضرابات نظموها هم أنفسهم وتسمح لنا الإحصائيات وعروض الوضعية التي يقوم بها كل سنة الحاكم العام بملاحظة ذلك.[3]

الجدول رقم :23 (الإضرابات العمالية في الجزائر ما بين 1930 – 1935)[4]

السنوات	عدد الإضرابات	عدد المضربين	إضرابات ذات أغلبية مسلمة كبيرة
1930	14	2751	عمال ميناء الجزائر(1110)، عمال المخابز(51)، عمال الخرسانة بوهران(20)
1931	13	1641	450 عامل ميناء، 181 عامل خرسانة
1932	01	62	صانعو النعال بوهران
1933	12	1055	124 عاملا من الأهالي(...)، 320 عامل خرسانة
1934	09	5313	243 بناء ومساعد بناء من الأهالي في الجزائر، 3184 عاملا في العمران في وهران (أهم إضراب في السنة)، 976

[1]- Oran Matin, 26 Février 1934.

[2] - ثابتي حياة، المرجع السابق، ص 226

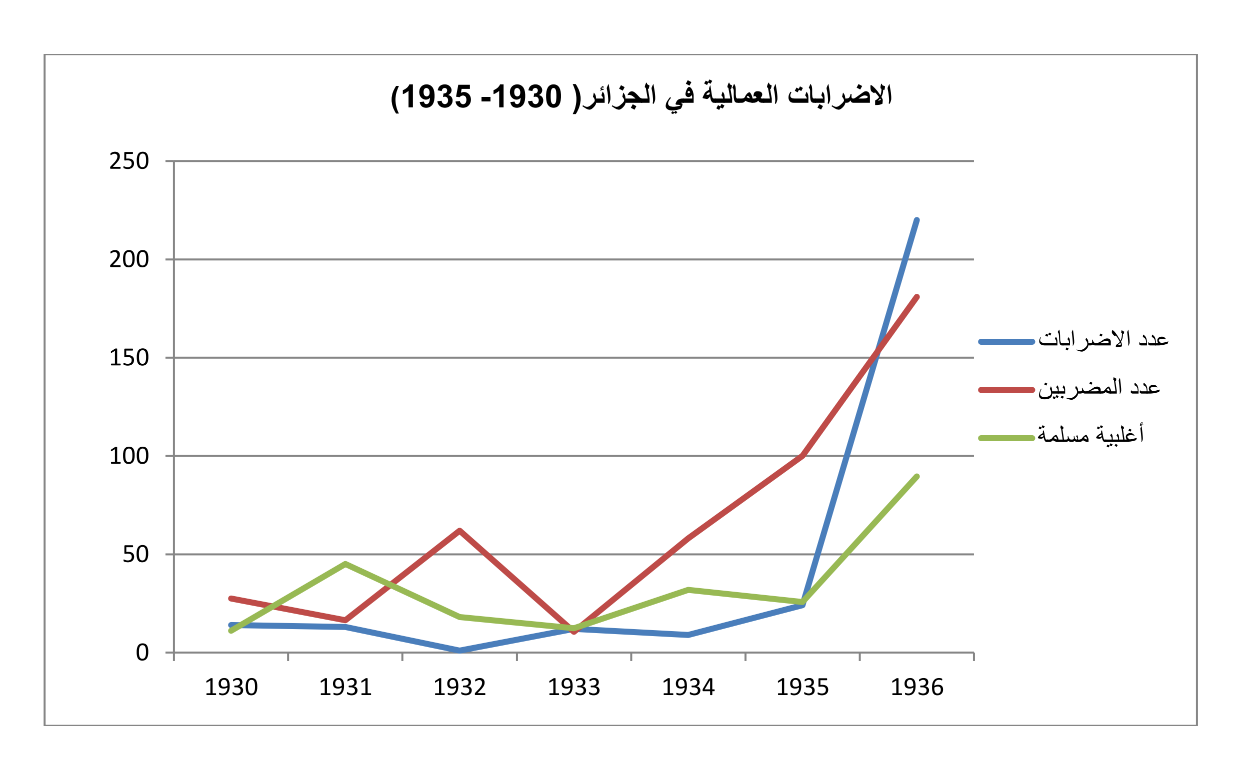
[3] - محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج 1، ترجمة أمحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر 2008،ص 395.

[4] - محفوظ قداش المرجع السابق، ص ص 438- 439 .

			عمال مناجم من الأهالي و 150 فلاحا من بين القسنطينيين)
1935	24	5816	عمال الخرسانة(1500في وهران،2563 في الجزائر، 800 في عنابة، 450 في سكيكدة). عمال خرسانة من الأهالي : 240 في بجاية، 450 في سوق أهراس، 135 في سطيف . فلاحون أهالي : 150في سان شارلي، 40 في القل، 20 في عين مليلة. أهالي بناءون ومساعدوهم 1200 في قسنطينة.
1936	220	عشرات الالاف	8959 عامل ميناء، 3000في العمران، 1837 عمال مناجم من أهالي ونزة، 2110 فلاح، 761 ورشات بطالين، 132 عامل نظافة بالبلدية..الخ.

المصدر : محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج 1، ص 395.

بإمكاننا تحويل معطيات وإحصائيات الجدول السابق إلى منحنى بياني :



من خلال المنحنى البياني، يتبين لنا أن الإضرابات تزايدت في الجزائر خاصة ما بين 1934 و 1935، وعرفت تزايدا بصفة خاصة في عمالة وهران سنة 1935 ولاسيما في قطاع البناء 1500 بناء و في الموانئ.

واصلت السلطة الفرنسية سياستها القمعية اتجاه الجزائريين، فصدر قرار " رينيه " في 30 مارس 1935 نسبة إلى وزير الداخلية، و احتوي القرار على ثلاث مواد، نصت المادة الأولى منه على ما يلي :« كل من يقوم بالإضطرابات و الاحتجاجات في الجزائر من خلال المظاهرات ضد القوانين الفرنسية سوف يتم سجنه من 3 أشهر إلى سنتين و تفرض عليه غرامة مالية تتراوح ما بين 500 فرنك فرنسي » .[1] و هذا القرار يؤكد على ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة على المتظاهرين ضد السلطة الفرنسية.[2]

و نظرا لتزايد موجة الإضرابات بين 1934-1935، صدر منشور وزارة الداخلية في 27 أكتوبر 1935، يعطي الصلاحية لرؤساء البلديات و عامل العمالة منع التجمعات التي يحدث عنها إضرابات.[3]

شهد شهر فيفري من سنة 1935 إضطرابات في الجزائر و مستغانم، ففي الأولى جرت مظاهرات عنيفة في الميناء و الشوارع قام بها عمال الموانئ احتجاجا على البطالة واشترك فيها على الأقل ثلاثة آلاف شخص.

أما في مستغانم فقد جرت مظاهرات ضد البطالة سادها الاضطراب و الفوضى وجرح خلالها رئيس البلدية و نائب الوالي و عقيد فرنسي. و صادفت هذه الاضطرابات في المدينتين زيارة وزير الداخلية الفرنسي السيد " رينيه "، الذي كان قادما لتفقد الأوضاع ومقابلة السيد " ابن جلول" الذي رفضه من قبل باريس.

و من بين الأسباب الأخرى التي ساعدت على تفاقم الاضطرابات، ارتفاع المستوى المعيشي، و زيادة الضرائب و غير ذلك.[4]

ظهرت جبهتان للفلاحين لم تعمر وقتا طويلان إحداهما في منطقة وهران و الأخرى في منطقة الجزائر، و لم تتردد الجبهتان في اللجوء إلى طلب مشاركة المسلمين في شن مظاهرات [5] لإعلان غضب الفلاحين.[1]

---

[1]- J.O.R.F, 05 Avril 1935.

[2]- J.O.R.F, 10 Décembre 1935.

[3]- ثابتي حياة، المرجع السابق، ص 427.

[4] - سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1930 – 1945)، ج 3، ص 53.

[5] - في هذا الشأن صرح أبو (Abo) رئيس بلدية (سيدي داود حاليا) الذي سبق أن كان قد هدد السلطات العمومية في عام 1934 على أعمدة جريدة L'Echo d'Oran :" إذا كنتم ترغبون في الفتنة، فإنها ستطالكم، و ستكون فتنة فرنسية – إسلامية"، يقف مرة أخرى مهلا للاستقالات الجماعية من البلديات الريفية و ممبتهجا لاستفحال العنف في المظاهرات، و أوضحت جبهة الفلاحين في منطقة وهران بأن الانخراط في صفوفها يعني أمر تجنيد و أمر قتال و هددت: سنسخر الجرارات و نستخدمها دبابات! و قام المعمرون و الفلاحون المنخرطون باستعمال القوة في

و مع حلول سنة 1936 لم تتوقف الحركات الاحتجاجية، لاسيما بعد مجيء الجبهة الشعبية للحكم، و ما ترتب عن ذلك. بل استغلت الحركة العمالية الفرصة لتطوير النقابات و تحقيق مطالبها و أهدافها.

يتضح لنا مما سبق أن عمالة وهران، عرفت العديد من الإضرابات و الاحتجاجات ضد التعسفات و القوانين الجائرة للسلطة الاستعمارية، و تمثلت في عدة مظاهر مختلفة كالضرائب و الأجور الزهيدة، تعبر عن تذمر العمال الجزائريين و الأوروبيين معا من اضطهاد العمال في العمالة.

ثانيا - آثار الأزمة الاقتصادية (التجارية و العقارية)

أ- المعاملات التجارية

انطلاقا من عام 1933 بدأت أزمة قاسية في انخفاض عام لمبيعات الخمر وتفاقمت عام 1934 واستمرت حتى 1935 فقد هبطت الكميات المصدرة وكذلك قيمتها بصورة عنيفة وهكذا هبط سعر الخمر من 190 فرنكا للهيكتوليتر عام 1933 إلى 98 عام 1934 و80 عام 1935 وهي أدنى مرحلة للأزمة وتكون سنة 1935 المرحلة الأكثر صعوبة في الأزمة بسبب تراجع تراكم رأس مال في كل القطاعات خاصة في قطاع زراعة الكرمة، وقد قدر تراجع المبيعات في الخمر بين عامي 1933 و 1934 بـ 60 %. [2]

إذا ما تذكرنا بأن التجارة العالمية كانت قد انخفضت بنسبة 61 % أثناء السنوات الأولى من الأزمة فإننا يمكن أن نقدر بصورة أحسن أن الأزمة التجارية الجزائرية كانت هينة بفعل اندماجها في السوق الفرنسية و الإمبراطورية.

إن التجارة العامة للجزائر التي كانت قد بلغت حوالي 10 ملايير فرنك في 1930لم تبلغ إلا 7.653 ملايين في 1932 و 6.201 ملايين في 1934 و 6.005 ملايين في 1935 غير أن الجزائر تمكنت من الاستفادة من الاتحاد الجمركي لرفع حصتها في السوق الفرنسية، حيث كانت الصادرات نحو فرنسا تمثل 64 % من مجموع الصادرات الجزائرية من عام 1920 إلى

الاعتراض على عمليات البيع القضائي و الحجز، و طالبوا بتجمع عام للديون و رفع مستوى الأسعار، و لم اقتنعت جبهة الفلاحين بأن الزراعة الجزائرية تتعرض إلى أزمة أعنف من الأزمة التي كانت تتعرض إليها الزراعة في فرنسا بفعل عدم التبصر العرقي للسكان الأهالي و التكاليف الباهضة في الميزانية، توجهت بوجه خاص إلى فرنسا لمخاطبتها: إن الدور الاجتماعي لفرنسا الاستعمارية لن يتم القيام به أبدا إذا أصبح السكان الجزائريون بسبب عجز المؤسسات الفرنسية غير قادرين على العيش من التراب الجزائري"، و اضطرت فرنسا، بعدما كانت قد اقتطعت إصدارات سندية طلبتها الجزائر- إلى فتح اعتمادات مالية لمستعمرتها التي أصبحت تعاني عجزا في الموازنة رغم الاقتراضات الجديدة". انظر أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة،ً 673.

[1] - شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، ترجمة المعهد العربي العالي للترجمة، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 673.

[2] - عبد اللطيف بن اشنهو المرجع السابق ص 322.

1929، و 81 % من عام 1933 إلى 1936ومع ذلك راحت الأوساط الاقتصادية الاستعمارية تشيع بأن كل مآسي الجزائر[1]، هي نتاج الاندماج الجمركي.[2]

ب - الملكية العقارية

شهدت المعاملات العقارية تطورا ملحوظا خلال الفترة الممتدة من 1919 إلى 1933، حيث قدرت نسبة الأراضي التي اشتراها الأوروبيون ب 352.897 هكتارا مقارنة بنسبة الأراضي التي اشتراها الجزائريون والتي قدرت بـ 252.325 هكتارا، فنجد الفارق بينهما هو 100.572 هكتارا.[3]

هنا نلاحظ أن نسبة الأراضي التي امتلكها الأوروبيون تزايدت مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى، في حين أن حجم أراضي الجزائريين ظل قليلا بسبب عدم قدرة كل الجزائريين على شراء الأراضي، ما عدا فئة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال.

قد أدى إتجاه نزع الملكية إلى نقل أراضي البايلك و جعلها تابعة لأملاك الدولة بحوالي 34.156 هكتار في عمالة وهران، و ساعد ذلك على إقامة سيطرة قوية على القبائل من قبل السلطة الفرنسية، و يظهر ذلك جليا ما بين عامي 1930 و 1938 حيث حدث تغير رئيسي في بنية الملكية .[4]

كما اقتحم المستوطنون ساحة التملك بواسطة شراء أراضي الفلاحين الجزائريين المفلسين، و بذلك تحول عدد كبير من صغار الملاكين الجزائريين إلى "خماسة "[5]، على أراضيهم و ذلك بعد أن خضعوا للربا . كما أن معظم الأراضي التي امتلكها المستوطنون كانت عن طريق القوة، أي سلب الأراضي عنوة من الجزائريين الفلاحين لتوسيع حجم ممتلكاتهم في

[1] - راحت كل الأوساط الاقتصادية الاستعمارية تشيع بأن كل مآسي الجزائر هي نتاج الاندماج الجمركي، وصرح رئيس نقابة زراع الحمضيات : "إن فرنسيي الجزائر يتساءلون إن كانوا سيعاملون معمله أحسن في المبادلات التجارية لو كانوا خاضعين لعلم بلد آخر"، وجرم رئيس الغرفة التجارية الجزائرية الجميع في 15 ديسمبر 1937 بدءا من شبه الاحتكار الكامل للواردات الفرنسية بسعر أعلى بكثير مرورا بالضريبة التي تقتطعها الصناعة الفرنسية على الجزائر، و وصولا إلى الجباية المفرطة و انتهاء بالقوانين الاجتماعية ذات الطابع الديماغوجي التي تثقل كاهل الصادرات الجزائرية، وكانت صحيفة "صوت المعمرين" (9 مارس 1938) مقتنعة أن "اندماج الاقتصاد الجزائري ضمن المنظومة الاقتصادية الفرنسية لا يعود عليها إلا بالأعباء". انظر تاريخ الجزائر المعاصرة، شارل روبير اجرون ص 675.

[2] - شارل روبير أجرون المرجع السابق ص 675

[3] - صاري (الجيلالي) و قداش (محفوظ) الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية (1900- 1954) الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، ترجمة عبد القادر حراث المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1987 ص 134.

[4] - تابتي حياة المرجع السابق ص 101

[5] - يمتلك الخماس أهمية في فئة الفلاحين، فهو مالك وعامل خماس في آن واحد، وله الحق في خمس الإنتاج.

الجزائر عامة وعمالة وهران بصفة خاصة على حساب مصالح الجزائريين السكان الأصليين لهذه البلاد.[1]

من هذا المنطلق تأثرت الوحدة العائلية في المجتمع الريفي بسبب هجرة صغار الفلاحين نحو المدينة بحثا عن حياة أفضل، و حتى في حالة إذا ما رجع بعضهم إلى أراضيهم فإنهم يصبحون مجرد عمال في مزارع المستوطنين و أمام هذا الوضع في الريف يضطر بعضهم لبيع أراضيهم و يتحولون إلى خماسين [2].

يحتل الخماسون ضمن الجماهير الكادحة موقعا خاصا، فهم أكثر عددا من العمال الزراعيين و يشكلون الشريحة الأكثر خضوعا للاستغلال الاقتصادي و السياسي من قبل البورجوازية العقارية، كما أن درجة استغلالهم الاقتصادي هي جد عالية.[3]

تعود حقيقة ارتفاع فئة الخماسين إلى انتزاع ملكية الفلاحين الجزائريين من قبل الطبقة البرجوازية، وبذلك يعيش الخماس كعامل إما لا يملك أرضا أو يملك أرضا اضطرته الظروف إلى استئجارها للخروج من أزمته المالية و تحسين وضعيته الاقتصادية و الاجتماعية.[4]

في فترة ما بين الحربيين العالميتين أصبحت الملكية العقارية الجزائرية الصغيرة في تدهور و بالمقابل نجد الملكيات الكبرى تنمو وتتوسع و هي الظاهرة التي عرفتها الملكيات الأوربية الصغيرة و انزوائها على حواف المدن الساحلية عموما، كما لوحظ تركيز لبعض الزراعات مثل زراعة الفواكه و الكروم حول مدن وهران و مستغانم و غيرها من مدن عمالة وهران.[5]

تواصلت عملية انتزاع الملكية العقارية بشكل أو بآخر، في عمالة وهران، لمميزات أراضيه الخصبة و لملائمتها للعديد من الزراعات التي جلبت أنظار المستوطنين لها، ما جعلهم يسعون للاستيلاء على أكبر حجم ممكن من الأراضي الفلاحية لاسيما أن السلطة الفرنسية تدعم مساعيهم

---

[1] - عوض (صالح)، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر من سنة 1830 إلى سنة 1962، الجزء الأول، ص 222.

[2] - DAWO. La Sous-Série 1F, F35-1F289, Rapport sur le kamessat en Oranie 1937.

[3] - بن اشنهو (عبد اللطيف) المرجع السابق ص 301.

[4] - ARCH, com. d’Ain T’émouchent, boite 1920-1955, Algérie. Question sociale économique. Démographique.

[5] - أطروحة دكتوراه مهديد (إبراهيم)، الجزائريون في القطاع الوهراني بين 1900و 1940، الجذور الثقافية الهوية الوطنية والنشاط السياسي تاريخ الحديث و المعاصر، إشراف أ.د. صم منور قسم التاريخ، جامعة وهران 1999 ص 225.

الاستعمارية الفرنسية، كي لا يتجرؤوا على منافستها أو الوقوف في وجه سياستها الظالمة .

فضلنا في دراستنا للملكية العقارية أن نختار ثلاثة نماذج عن بيع الأراضي و شرائها ، من أجل معرفة مدى الاختلاف و التشابه بين هذه النماذج خلال عملية بيع الأراضي الفلاحية من الأوروبيين إلى الجزائريين في دوائر عمالة وهران سنة 1938 .[1]

الجدول رقم : 24 (بيع الأراضي الفلاحية من الأوروبين إلى الجزائريين في دوائر عمالة وهران)

العمالة	الدوائر	ملكيات مساحة (هكتار)	ملكيات ثمن البيع (فرنك)	ملكيات ريفية المساحة (هكتار)	ملكيات ريفية ثمن البيع (فرنك)
وهران	وهران	1.474.218	367.133.700	996.657.000	206.167.790
	مستغانم	4.246.904	166.966.507	2.1650112.9000	258.832.705
	معسكر	2.124.290	100.709.365	623.185.480	61.984.180
	سيدي بلعباس	1.550.500	85.560.000	380.501.000	46.200.000
	تلمسان	1.847.600	173.390.240	326.650.700	118.293.110
	المجموع	11.243.512	893.759.812	4.492.107.080	691.477.785

Source : Annuaire Statistique de l’Algérie, 1938, pp 484-485

يتضح لنا من خلال قراءة هذا الجدول، أن الأوربيين كانوا يبيعون أراضيهم للجزائريين الذين كانت فرصة لهم لاسترجاع بعض الاراضي و لو حتى كان هناك ثمنا مقابلها، و لكن نلاحظ أن الثمن كان باهظا في الملكيات الحضرية مقارنة مع الملكيات الريفية ما يعني أن الأوروبيين كان هدفهم التوسع في الريف الجزائري و الاستحواذ على أراضي الجديدة، على عكس أراضي الحضر التي لم تمثل أهمية كبيرة لهم، ما داموا سوف يبيعونها بأثمان باهظة و يستغلون ثمنها في المقابل لشراء أراض أخرى في الريف.

[1] -Annuaire Statistique de l’Algérie, 1938, pp 484-485.

يظهر في الجدول التالي : عملية بيع الأراضي الفلاحية من الجزائريين إلى الأوروبيين في دوائر عمالة وهران سنة 1938 .[1]

الجدول رقم :25 (بيع الأراضي من الجزائريين إلى الأوروبين في عمالة وهران 1938)

العمالة	الدوائر	ملكيات مساحة	ملكيات ثمن البيع	ملكيات ريفية المساحة	ملكيات ريفية ثمن البيع
وهران	وهران	711.077	312.371.560	2.280.376.713	803.440.899
	مستغانم	1.180.849	36.258.280	5.459.469.845	1.130.661.400
	معسكر	39.0191	52.783.575	2.133.662.400	274.915.440
	سيدي بلعباس	496.800	24.280.000	214.150.200	29.840.000
	تلمسان	1.907.100	75.666.255	905.745.700	220.696.025
	المجموع	4.690.017	501.359.670	10.993.404.858	2.459.553.764

Source : Annuaire statistique de l'Algérie, 1938, pp 486-487.

تبين لنا هذه الإحصائيات الواردة أمامنا أن الأوروبيين بذلوا جهودهم لتوسيع ممتلكاتهم العقارية سواء الريفية أو الحضرية، و هذا بهدف بسط نفوذهم، و كي لا يكون محددا في مكان ما أو بشكل محدد لذلك نلاحظ تفاوتا في الأسعار حسب مساحة الأرض و المنطقة و كذلك القدرات المالية للمالك الجديد.

كما ارتفعت الملكيات الريفية عن الملكيات الحضرية مساحة و ثمنا، مما يؤكد الاهتمام بالريف من قبل الأوروبيين لما يحتويه من ميزات عديدة، تدعم تواجدهم بالجزائر و مصالحهم الاقتصادية بصفة خاصة، عملية بيع الأراضي الفلاحية من الجزائريين إلى الجزائريين في دوائر عمالة وهران سنة 1938.[2]

الجدول رقم : 26 (بيع الأراضي الفلاحية بين الجزائريين)

الدوائر	ملكيات حضرية	ملكيات حضرية	ملكيات ريفية المساحة (هكتار)	ملكيات ريفية ثمن البيع

[1]-Annuaire statistique de l'Algérie, 1938, pp 486-487.
[2]- Annuaire statistique de l'Algérie, 1938, pp 488-489.

وهران	المساحة (هكتار)	ثمن البيع (فرنك)		(فرنك)
وهران	3.751.048	292.746.057	3.178.487.783	315.100.815
مستغانم	4.496.163	166.652.700	5.462.521.966	419.919.239
معسكر	3.740.600	186.974.835	4.712.041.326	287.347.746
سيدي بلعباس	2.741.907	80.960.000	697.470.800	53.652.600
تلمسان	1.743.480	185.977.152	987.881.000	187.873.147
المجموع	16.473.198	913.310.744	15.038.402.875	1.263.893.547

Source : Annuaire statistique de l'Algérie, 1938, pp 488-489

نلاحظ من استقراء هذا الجدول أن نسبة الأراضي التي اشتراها الملاكون الجزائريون في الريف أكثر من الحضر، و ذلك حسب حاجة المالك لهذه الأراضي، و الموقع الذي يساعده، و الذي يكون قريبا من منزله و أعماله .

هكذا يتضح لنا من خلال الجداول الثلاثة أن عملية بيع الأراضي تختلف من فئة لأخرى في هذه السنة، و لكنها مختلفة أيضا في ثمن البيع، إذ أن الثمن لا يكون بالضرورة على أساس مساحة الأرض فقط، بل حتى نوعية الأرض، و كذلك موقعها، لأنه كلما كانت متواجدة في موقع مناسب يكون مردودها أحسن و تتوفر فيها حتى وسائل النقل الكافية، كما أن عمليات البيع كانت تتم في الأغلب بين الملاكين الأوربيين و الجزائريين، و أحيانا فيما بين الملاكين الجزائريين، لأن الفلاحين الجزائريين البسطاء يملكون أراضي ذات مساحة صغيرة، لا تكفي إلا لكسب القوت اليومي، و من هنا نكتشف أهمية دوائر عمالة وهران اقتصاديا للسلطة الفرنسية و الأوروبيين معا.

ثالثا- نتائج الأزمة الاقتصادية على العمال الزراعيين

3 -1 – البطالة

سبب انهيار الأسعار في الأسواق العالمية بطالة شديدة و تسريح العمال، و ازدادت هذه الظاهرة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية.

ذكرت جريدة صدى وهران سنة 1931" إن شركات استغلال المناجم اضطرت إلى تسريح عدد كبير من العمال، أما العدد الآخر تم توقيفهم مؤقتا".[1]

في مدينة وهران فقد طالبت جمعية البطالين سنة 1933 بتقديم منح لهؤلاء البطالين لتخفيف البؤس الذي يعانون منه وضمان الاستقرار للعمال.[2]

كتبت جريدة وهران الصباح (Oran – Matin) في 17 ديسمبر 1933 : "لم يصبح لصانعي أحذية البابوج والإسكافيين والخرازين (المطرزين) عمل يقومون به، فهم يتسكعون في الشوارع ليكشفوا للعيان منظر البطالة التعيس وعواقبه الوخيمة ". وفي تلمسان التي كان بها 200 عامل في دباغة الجلود في 1930 يشرف عليهم حوالي 20 رب عمل لم يبق منهم إلا النصف في 1938مع حوالي 30 إلى 40 عاملا ومن ضمن 90 صانعا لأحذية البابونج كان 45 منهم 45 يعانون البطالة، ولم يبق أكثر من 50 إسكافيا.[3]

كما أشارت الجريدة أن تدهور وضعية الجزائريين مست الريف أكثر منه المدينة.[4]

انتشر الفقر في جميع أنحاء عمالة وهران ما بين 1933- 1934 و اعتبر الجزائريون أول ضحايا في الريف، ما أثر على وضعهم المعيشي و أدى للمجاعة والحرمان، ما نتج عنه النزوح الريفي نحو المدينة بحثا عن القوت اليومي.[5]

قدم مكتب إعانات المسلمين العديد من المساعدات للعائلات الجزائرية حيث ساعدت حوالي 450 عائلة في تيارت سنة 1933.[6]

أما في تلمسان فقررت الحكومة العامة بالجزائر سنة 1934 توزيع حوالي 60.000 كلغ من الفرينة فقط على الجزائريين الذين تأثرت محاصيلهم

---

[1]- L’Echo d’Oran 16 avril 1933.

[2]- Le semeur 8 avril 1933.

[3] - شارل روبير اجرون المرجع السابق ص 670

[4]- Oran Matin 17 décembre 1932

[5]-Oran Matin 18 Janvier 1934.

[6]- Ibid. 18 Janvier 1934.

الفلاحية بفصل الشتاء و تضرر إنتاجهم جراء ذلك أي اقتصرت المساعدات على فئة معينة.[1]،

بينما في وهران استغلت السلطة الفرنسية أيام الأسبوع إبتداء من 13 فيفري 1934 إلى نهاية الشهر لتقديم المواد الغذائية للعائلات منها توزيع 2500 كغ من الخبز من بينها 1250مخصصة للجزائريين ما بين بطالين وعائلات كثيرة الأفراد.[2]

لقد حددت الحكومة الفرنسية 15 مليونا لإنقاذ الوضع الفلاحي للجزائريين وحمايته حيث صنفت 9 مليون فرنك فرنسي لصغار الفلاحين و6 مليون فرنك فرنسي لكبار العائلات الجزائرية.[3]

أمام تدهور المستوى المعيشي للجزائريين قرر المجلس العام لعمالة وهران الاجتماع وإيجاد حل سريع لهذه المسألة، إذ اقترح أعضاء المجلس بيع الفرينة بالجملة للجزائريين وبأثمان معقولة تمكنهم من شرائها.[4]

ومنذ 1932 كان 12 % من عمال مدينة الجزائر في بطالة، وتطلب الأمر فتح ورش العمل وتوزيع الحساء الشعبي وما فتئت البطالة التي كانت لا تحصى آنذاك إلا في المؤسسات التي تشغل أكثر من 20 عاملا وفي مؤسسات البناء تستفحل وتتفاقم حتى 1935، حيث بلغت نسبة عمال البناء العاطلين عن العمل في مدينة الجزائر آنذاك 77 %، وتسببت البطالة المكثفة والمستديمة في تدهور المداخيل.[5]

إن فترة 1932-1935 كانت فترة اضطراب جزائري كبير و صعوبات اقتصادية وتجاوزات استعمارية ومظاهرات احتجاجية من طرف المسلمين وتصلب الأحزاب السياسية الجزائرية، لقد تطور عدد سكان المسلمين بصفة محسوسة و مر من 5190756 نسمة في سنة 1932 إلى 6201144 نسمة سنة 1936 صار التهديد العددي واقعا بالنسبة لكل السكان الأوروبيين و نضيف إلى هذه الصعوبات الاقتصادية أن الجزائر بدأت منذ 1931 تشعر بمضاعفات الأزمة الاقتصادية، و صارت الوضعية الفلاحية منذرة بالخطر ابتداء من 1933 وقع فائض في الإنتاج العالمي ؛ الشيء الذي أدى إلى انخفاض الأسعار و هذا ما أدى إلى انهيار السوق الريفية في الهضاب العليا فاستحوذ

---

[1]- Ibid. 22 Février 1934.

[2]- Oran Matin, 5 Mars 1934.

[3]- Oran Matin 15 Avril 1934.

[4] - Ibid 24 Avril 1934.

[5] - شارل روبير اجرون المرجع السابق ص 760.

المضاربون على محاصيل الفلاحين بأسعار زهيدة، فاستوطن الفقر و البطالة في المدن و هددت المجاعة الفلاحين.[1]

إن تزايد البطالة منذ عام 1934 هو نتيجة الوضع في القطاعات التصديرية ذاتها و كل القطاعات المرتبطة بزراعة الكرمة : في محافظة وهران أوسع منطقة للكرمة نقص الملاك بمقدار 26.12 % أما في قسنطينة فقد هبط 14.70 % و في الجزائر 6.88 % لكن البطالة كانت أقل بروزا في الأرياف منها في المدن و ذلك بسبب العمل الموسمي، الواقع أن ركود الأرباح ثم تراجعها قد دفع إلى هبوط الاستثمار في قطاع البناء الخاص الأمر الذي زاد بدوره من البطالة، و بموازاة ذلك حاول الرأسماليون أن يواجهوا الأزمة بتخفيض كبير للأجور في الأرياف أكثر من المدن.[2]

الجدول رقم :27(حالة الأجور عام 1932)

الصنف	التعريفة الرسمية	التعريفة المستعملة
العمال الزراعيون المتخصصون	22.5 فرنكا	8 إلى 10 فرنكات
اليد العاملة الزراعية غير الماهرة	10.8 فرنكات	4 إلى 6 فرنكات
الأجر بالساعة في قطاع الجسور الطرق	1.3 فرنك	1 فرنك

المصدر : (هذه الأرقام مذكورة عند ج. ميليا (J.MELIA) " المصير المحزن للسكان الأصليين المسلمين في الجزائر". باريس 1936).نقلا عن بن اشنهو، تكون التخلف في الجزائر، ص 323.

لقد تفشى البؤس في المدن ولم يعد الحرفيون يجدون زبائن، في المدن لا أحد يشتغل، فصانعو البابوجات والإسكافيون والطرازون كلهم ليس لهم ما يفعلونه فنجدهم يتسكعون في الشوارع مقدمين مشهدا حزينا للبطالة وعواقبها الوخيمة، وكانت الوضعية أكثر تأزما[3] بكثير في الأرياف، حيث كانت المجاعة تهدد الفلاحين.[1]

---

[1] - محفوظ قداش جزائر الجزائريين ترجمة محمد المعراجي منشورات ANEP الجزائر 2008 ص ص 295-296.

[2] - عبد اللطيف بن اشنهو المرجع السابق ص ص 322- 323

[3] - وابتداء من 1932 نبه المنتخبون الإدارة عن مأساة الفلاحين وطلب المستشارون العامون لمدينة الجزائر من السلطات التفكير في الوسائل المالية التي من شأنها حماية البؤساء الأهالي في السهول المرتفعة لمدينة الجزائر من الموت جوعا، قد انتهت الوضعية المأساوية للجماهير الريفية في الأخير إلى إقلاق الرسميين بجدية، حتى الصحافة الأوروبية و الأوساط الموالية للإدارة الاستعمارية، اضطرت إلى استنكار الوضعية الكارثية للفلاحين الذين كانوا يتدفقون أكثر فأكثر على المدن وبدأ البؤس في جهات عديدة، فقد تأثرت على سبيل المثال القبائل كثيرا بكساد التين

لقد بدأ الغليان الاجتماعي مع نشاط البطالين الأوروبيين الذين حذا حذوهم زملاؤهم المسلمون فقد تمت الإشارة إلى مظاهرات هامة في 1934 و بعضها مثل التي وقعت في أرزيو وسعيدة و مستغانم وعنابة كان عنيفا جدا وقد طالب المتظاهرون بيوم عمل من 8 ساعات، وقاموا ضد توظيف اليد العاملة الأجنبية لاسيما تلك القادمة من المغرب وإيطاليا، وكان العمال المسلمون يتعلمون كيف يطالبون في إطار القانون وتظاهر بمناسبة أول ماي 1934 العمال والبطالون الأهالي بجنب زملائهم الأوروبيين.[2]

لم تسمح الظروف القاسية التي يحياها العمال في مزارع الكولون و ورشات العمل في ظل الاستعمار الفرنسي للنفوس بالصبر الطويل، وأمام هذا الوضع لم يبق من سلاح في أيدي العمال بمؤسسات الكولون سوى الإضراب عن العمل تعبيرا عن رفضهم لسوء معاملة الكولون لهم وعلى هذا الأساس سينشئون الفروع النقابية وينظمون الإضرابات عن العمل في مزارع الكولون.[3]

أدت أزمة البطالة التي عرفتها الجزائر بتأثير الأزمة الاقتصادية إلى ظهور مظاهرات وسط الجزائريين، ففي مدينة سيدي بلعباس تظاهر الآلاف من الجزائريين سنة 1935 مطالبين بالعمل لتوفير الغذاء لعائلاتهم.[4]

إن الوضعية الاقتصادية تتدخل بالطبع في مثل هذا الهيجان الشعبي، حيث يساهم انهيار أسعار المواد الفلاحية في عمليات نزع الملكية من الفلاحين المدينين ويتسبب اتساع نطاق البطالة في القطاعين الفلاحي والصناعي في انتشار البؤس واستفحال حدة الغضب، وكان ممثلو سكان الأهالي يطالبون بإلغاء عمليات نزع الملكية وتجميع الديون وتخفيض نسب فوائد القروض وإعادة تأسيس جنحة الربا ومضاعفة القروض الفلاحية.[5]

أما في مدينة معسكر فقد وضع رئيس بلدية معسكر السيد باسكال موسيل(Pascal musell) هذا التقرير الذي يوضح فيه وضعية البطالين في

وانهيار مؤشر الزيوت والصعوبات التي كانت تعيق الهجرة نحو فرنسا. انظر كتاب تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية محفوظ قداش الجزء الأول ترجمة أمحمد بن البار دار الأمة الجزائر 2008 ص ص 292- 293.

[1] - محفوظ قداش تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ترجمة أمحمد بن البار الجزء الأول دار الأمة الجزائر 2008 ص 392.

[2] - محفوظ قداش المرجع السابق ص 405.

[3] - عدة بن داهة المرجع السابق الجزء الثاني ص187

[4] - ثابتي حياة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالقطاع الوهراني 1929- 1954، أطروحة دكتوراه، إشراف مبخوت بودواية جامعة تلمسان 2011 ص 298

[5] - شارل روبير أجرون المرجع السابق ص ص 697-698

البلدية من خلال الإحصائيات الدقيقة وذلك في الفترة الممتدة من 6 إلى 15 فيفري 1936.[1]

لقد عانت عمالة وهران من ظاهرة البطالة ومن بين دوائره التي تأثرت بهذه الأزمة تلمسان، حيث جاء في مداولات المجلس البلدي بتلمسان في جلسة 23 أكتوبر 1940، أن عدد البطالين تزايد مابين 1940 و 1941 لاسيما في فصل الشتاء، كما جاء أيضا في جلسة 8 ديسمبر 1940 أنه لابد من تكوين لجنة إدارية أوروبية لدراسة وضعية البطالين و هذه اللجنة تتكون من رئيس بلدية تلمسان وستة أعضاء يساعدونه يتم تعيينهم من قبل محافظ العمالة و ينحصر دور اللجنة الخاصة في دراسة ظاهرة البطالة وعواملها وطرحها على المجلس البلدي لمناقشتها وإيجاد الحل لها، تواصلت أزمة البطالة سنة 1941 لذلك طرح هذا الموضوع مجددا في المجلس البلدي لتلمسان وعلى أساسه قرر المجلس تخصيص قرض بقيمة 100.000فرنك للتقليل من حدة الظاهرة ضف إلى ذلك اجتمع المجلس البلدي مرة أخرى في جلسة 2 ديسمبر 1942 واتفق أعضاؤه على مساعدة البطالين من خلال توفير مناصب عمل لهم.[2]

يتضح لنا من المعطيات السابقة، أن انتشار ظاهرة البطالة في صفوف المجتمع الجزائري وبالأخص القطاع الوهراني أثر على الفئة الشغيلة بشكل كبير أثناء ظهور الأزمة الاقتصادية من جهة وقبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية من جهة أخرى، مما اقلق السلطات الاستعمارية.

3 – 2 – الهجرة

لقد أدى عدم التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو البشري إلى خلق مشاكل ديمغرافية منها الهجرة و هي تعرف بأنها حركة انتقال السكان من مكان الأصل إلى مكان الوصول، أي أنها تشمل التغير في مكان السكن أو مكان الإقامة الاعتيادي إلى مكان جديد و مختلف و لذلك فهي تشكل أحد العناصر الأساسية للنمو السكاني، حيث تؤثر في حجم تراكيب السكان، وفي القدرة على نموهم العام.[3]

كان معظم الجزائريين يعيشون على الفلاحة سواء كانوا ملاكا صغارا أو عمالا زراعيين لدى المستوطنين الفرنسيين الأجانب، ولم تكن مساحة الأرض و لا بدائية الوسائل الفلاحية تسمح للفلاح الجزائري بالقيام بشؤون أسرته، بالإضافة إلى انخفاض مستوى المعيشة الذي كان يعاني منه

[1] - Le Réveil de Mascara 22 février 1936.
[2] - ARCH. Com. De Tlemcen D.C.M.T (1939-1940) La série H : Affaire militaire.
[3] - مقييس بشير، مدينة وهران دراسة في جغرافية العمران، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 144.

الفلاحون، ما أدى لكثرة الهجرات من الريف إلى المدينة من جهة، ومن الجزائر إلى فرنسا من جهة أخرى، طلبا للعيش و هروبا من وضع اقتصادي يسود فيه الفقر و الاستغلال.[1]

أ - الهجرة الداخلية

إن هجرة الجزائريين كانت مقتصرة على التنقل داخل البلاد قبيل الحرب العالمية الأولى وذلك من خلال الهجرة من الريف إلى القرية الصغيرة المجاورة أو المدينة الكبيرة لمن كان يبحث عن عمل، وهو ما يعرف بالهجرة الداخلية، وقد ظهرت بأشكال مختلفة :

- الهجرة الموسمية :

فيها يفارق الفلاح منزله في فصل من فصول السنة إلى منطقة داخل وطنه للعمل ثم يعود إلى منزله عند نهاية الفصل، مثل (هجرة سكان المناطق الجبلية في فصل جني العنب أو الحصاد إلى السهول المجاورة لهم).

- هجرة سكان الريف إلى المدينة :

أما هجرة الريف إلى المدينة فهي هجرة مستديمة في أغلب الأحيان، ولهذا شهد النزوح الريفي ارتفاعا لدى الجزائريين سنة 1932 في المدن شبه الساحلية كتلمسان ومعسكر، حيث وصلت النسبة ما بين 50% و70%، بينما قلت النسبة في المدن الساحلية كوهران و مستغانم بحوالي 40%، وكذلك عرفت سنة 1936 زيادة معتبرة لسكان المدن بعمالة وهران بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة.[2]

إن ظاهرة الهجرة الداخلية هي عملية نزوح الريفيين إلى المدن الأكثر غناء و التي يجد الريفي فيها العمل و سبل العيش، خاصة الكبرى منها و المناطق الصناعية مثل وهران و مستغانم، و لهذه الظاهرة أسباب منها:

- استئصال الريفي من جذوره و جعله فلاحا بدون أرض.
- سياسة التفقير، التجهيل و التنصير، التي اتبعتها الإدارة الفرنسية، حيث نجد 90 % من الأمية في الريف.
- استيطان المعمرين في الريف و استيلائهم على أخصب الأراضي الزراعية.

---

[1] - سعد الله، أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945) الجزء الثالث الطبعة الرابعة بيروت لبنان 1992،ص 40

[2] - أطروحة دكتوراه تابتي (حياة)، الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية بالقطاع الوهراني 1929- 1954 المشرف د. مبخوت بودواية التاريخ الحديث والمعاصر جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2010- 2011 ص303

- نزوح الريفيين لظروف الحرب العالمية الثانية مثال إلى مدن وهران، تلمسان، مستغانم، ففي وهران مثلا وصل عدد المهاجرين الجزائريين إلى 45 %.[1]

كانت الهجرة الداخلية في الغرب الجزائري في فترات معينة، حيث كان سكان الريف يهاجرون إلى المدن و مزارع المعمرين في مواسم الجني و الحصاد، بعد انتهاء الفصل يعود الفلاح إلى الريف، و هذا قصد الاستفادة من المحصول و ربح أجر من العمل يمكنه من سد رمق العيش، و هذا ما لاحظناه في كل من تلمسان و تيارت، باعتبارهما أكثر المدن نزوحا.[2]

إن هجرة الجزائري و نزوحه نحو المدينة لم تؤد إلى إنهاء مشاكله بل واجهته وضعية صعبة إذا لم تكن الحياة في المدينة سهلة و ميسورة، و إن تزايد نسبة التحضر لدى الجزائريين و توافدهم نحو المدن لم يكن ليقلق السلطة الاستعمارية، " على غرار ما أشار إليه تقرير إداري صادر على البلدية المختلطة – المكرة –C.M .La MEKKERA من ضرورة توقيف الهجرة الوافدة من المناطق الريفية القريبة إلى مدينة سيدي بلعباس باتخاذ حلول جذرية لمواجهة مشكلة الريف في الجزائر.[3]

الشيء الذي يؤكد تزايد فترة الهجرة و إسراعها و المغادرة المفاجئة لعائلات المحرومين باتجاه المدن هو أن زيادة سكان الريف كانت تدرك 1,5 مليون نسمة من 1936 إلى 1954، أي حوالي 32 % و بالمقابل ارتفعت نسبة عدد سكان[4] المدن إلى 98 %، إذ أن سكان المدن قاربوا 710,000 نسمة كزيادة، حيث أن نسبة الحضر كانت 12,9 % فقط سنة 1936، فاقتربت من 20 % سنة 1954، أي أن المجموع أصبح يمثل ما يقارب من خمس السكان.[5]

في عمالة وهران كانت الهجرات لا تزال متواصلة نحو المدينة خاصة، و ذلك على إثر إقامة جالية استعمارية كبيرة عبر أخصب الأراضي الزراعية بالمنطقة الغربية للجزائر، قد فاقت الزيادة بها أكثر من 15000 نسمة، و هذا ما أدى إلى نمو الأحياء القصديرية، و أظهرت بعض الدراسات

---

[1] - أطروحة ماجيستر قراوي نادية، دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة، إشراف سيفو فتيحة، جامعة وهران، 2010-2011ص 19

[2] - أطروحة ماجيستر، قراوي، المرجع السابق، ص 20.

[3] -Benjamin, Stora, Histoire de l'Algérie coloniale (1830- 1954), Alger, ENAL – RAHMA, 1996, p 106.

[4] - للمزيد من المعلومات حول موضوع عدد سكان عمالة وهران، أنظر الملحق رقم 2.

[5] - صاري، ج، ثداش، م، المقاومة السياسية 1900- 1954، الطريق الإصلاحي و الطريق الثوري، ط1، ترجمة بن حراث عبد القادر"سلسلة الجزائر في التاريخ"، رقم 5، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص ص 212، 213.

التي أجريت بالأحياء الأخرى لمدينة وهران و خاصة بالمدينة الجديدة، أن السكان المولودين خارج الحي كانوا يمثلون 46,98 % من سكان الحي، أي ما يقارب من النصف، و قد بقيت عمالة وهران تجذب إليها السكان من كل المناطق القريبة منها، و في حي البلانتار" PLANTTEURS" الواقع بوهران، و هو أفقر أحيائها على الإطلاق، أظهر سبر للآراء أقيم بمركز " حماية الأمومة و الطفولة" أن 7 نساء فقط من بين 100 امرأة اللائي استجوبن كن من مواليد مدينة وهران، و هذا ما يؤكد الأصل الريفي لبقية النساء.[1]
و لم تكن مدينة وهران هي المدينة الوحيدة التي كانت تشهد هذا الانتقال الكثيف إليها وإنما معظم المدن الجزائرية الهامة كانت تعرف نفس هذه الظاهرة، و في مدينة مستغانم كان حوالي 50 % من سكانها مهاجرون جدد، أما المدن التعميرية التي أنشئت من العدم، كمدينة" سيدي بلعباس، فإننا نلاحظ أن أحياء بكاملها تتركب من مهاجرين جدد، ومطرودين من أريافهم متردية الأوضاع.[2]
يمكن استيعاب هذه الظاهرة الكبرى للنمو الديمغرافي الكبير بالمدن من الإحصائيات[3].

الجدول رقم : 28 (النمو الديمغرافي الكبير بالمدن و الارياف الجزائرية)

السكان	1936		1948		1954	
	الأعداد	النسبة	الأعداد	النسبة	الأعداد	النسبة
المدن	720	% 12.9	1090	% 14.8	1430	% 18.2
الأرياف	48.50	% 87.1	5570	% 85.2	6410	%81.8
المجموع	5570	% 100	6660	% 100	7840	%100

المؤشر بـ 100 سنة 1948

المدن	66	% 100	131	
الأرياف	87	%100	115	
السوية	84	%100	118	

المصدر: (النتائج الإحصائية لإحصاء سكان الجزائر 1956).نقلا عن صاري ج، قداش م، الجزائر الصمود و المقاومة ص 249

[1] - صاري ج، قداش م، المرجع السابق، ص 215
[2] - صاري ج، قداش م، المرجع السابق، ص 215.
[3] - صاري ج، قداش م، الجزائر الصمود و المقاومة، ترجمة أوذاينية خليل، د.م.ج، الجزائر 2012، ص 249.

بيد أن هذا الاجتذاب امتد ليشمل كامل التل الوهراني مع مدى تأثير أوسع يصل إلى غاية بلاد القبائل و الجنوب، و الجدول التالي يبين تطور أعداد السكان الجزائريين بوهران[1].

الجدول رقم :29(تطور عدد السكان الجزائريين بعمالة وهران)

السنة	الأعداد	الزيادة	الحصة النسبية للسكان المحتسبين
1901	12.276	1963	% 12
1906	16.306	430	%15.3
1911	17.707	1401	%14.3
1921	18.569	861	%12.7
1926	25.764	7195	%17.1
1931	32.115	6351	%20
1936	46.177	14.062	%23.7
1948	82.247	35.070	%33
1954	97.895	15.648	%32.7

المصدر : (النتائج الإحصائية لإحصاء السكان الجزائر 1956).نقلا عن صاري ج، قداش م، الجزائر الصمود و المقاومة ص 250.

إن شقاء الفلاحين و تعاستهم مقابل غنى الأوروبيين و سيطرتهم جعلهم يهجرون مناطق تواجدهم و يلتحقون بالمدن الكبرى، واضعين فكرة الاستقرار النهائي بالمدن الكبرى علهم يرتاحون من ضغط الريف و قلة موارده لهم، و لكننا سنلاحظ بأن شيئا لم يتغير من واقعهم بل أن مأساتهم ستتضح و لن يستطيع الوافد الجديد الصمود أمام رفض المدن له.

ب - الهجرة الخارجية

عرفت حركة الهجرة نحو فرنسا بروزها الواضح في بدايات القرن العشرين، و كذا زيادتها التدريجية، مميزة أطوارا متمايزة بناء على عدد معين من العوامل، تظهر الإحصائيات الأولى التي تعود إلى سنة 1912، تواجد 4 إلى 5 آلاف جزائري في فرنسا، ألفان منهم في منطقة مرسيليا، يعملون في أحواض السفن، و في الحافلات الصغيرة، و ورشات البناء و كذا المنطقة الباريسية، سرع النزاع العالمي الأول هذه الحركة، لأن الأمر يتعلق قبل أي شيء باجتذاب نجم عن نداءات جلب اليد العاملة التي أطلقتها الأوساط الرسمية أثناء التعبئة العامة، في هذا السياق طرأ القانون الاستعماري المؤرخ في 15 جويلية 1914، الذي ألغى مرسوم سنة 1876 الذي أسس لرخصة

[1] - صاري ج، قداش م، المرجع السابق، ص 250.

السفر بالنسبة للجزائريين، خلال فترات الأعمال الحربية، سعت وزارة التسلح الفرنسية بشكل مستمر لتجنيد عمال من المستعمرات، و خاصة من الجزائر، بسبب القرب و أهمية هذه اليد العاملة، و هكذا فقد سجل 7444 دخولا لعمال جزائريين سنة 1914.[1]

تبين الإحصائيات وجود حوالي 100.000 جزائري جميعهم تقريبا يتواجدون في المعامل، بعد ذلك تواصلت المغادرات بوتيرة متزايدة، الجدول التالي يبين ما سبق ذكره:[2]

الجدول رقم 30:(هجرة العمال الجزائريين)

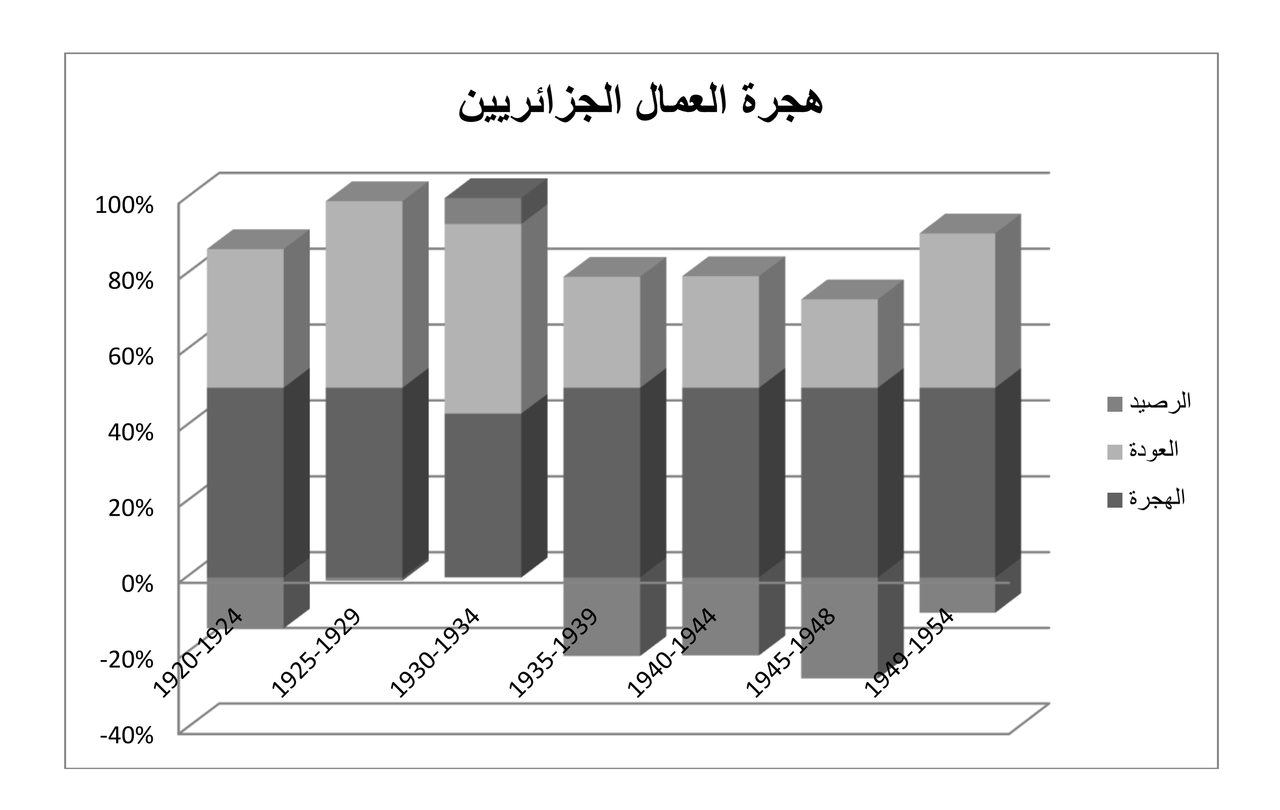
الفترات	الهجرة	العودة	الرصيد
1920 -1924	213.000	155.700	- 57.300
1925 -1929	177.600	174.700	- 2.900
1930 -1934	105.100	121.700	+ 16.600
1935 -1939	145.500	85.100	- 60.400
1940 -1944	34.000	20.000	- 14.000
1945 -1948	185.600	86.500	- 99.100
1949 -1954	763.500	621.300	- 142.200

المصدر: (نتائج إحصائيات تعداد السكان الجزائر، 1956، ص XIX)، نقلا عن صاري ج، قداش م، الجزائر الصمود و المقاومة ص 255.

بإمكاننا أن نحول معطيات الجدول السابق إلى أعمدة بيانية ثم التعليق عليها:

[1] - صاري ج، قداش م، الجزائر الصمود و المقاومة، ص 255.

[2] - صاري، قداشن المرجع السابق، ص 255



من خلال الأعمدة البيانية يمكننا أن نلاحظ ما يلي:

- إن الفترة الممتدة بين 1920 و 1924 تعتبر أول تدفق كبير للعمال الجزائريين بفرنسا بمجموع 213.000 شخص عاد منهم 155.700 شخص أي برصيد سلبي يبلغ(- 57.300 شخص)، و ترجع العودة المسجلة خلال هذه الفترة لروابط المغتربين مع الموطن الأم.
- في حين نلاحظ تباطؤا في وتيرة الهجرة خلال الفترة بين 1930 و 1934 بتوقفها نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 و هذا ما يفسره لنا الرصيد الإيجابي في هذه الفترة والمتمثل في 16.000 شخص.
- لكن قبل الحرب العالمية الثانية عرفت الهجرة ارتفاعا بلغ 145.500 شخص بين 1935 و 1939، و برصيد (- 60.400 شخص).
- تراجعت معدلة الهجرة خلال الحرب العالمية الثانية من خلال الإحصائيات و المتمثلة في 34.000 شخص، فيما وصل إجمالي العائدون إلى أرض الوطن 20.000 شخص، أي برصيد (- 14.000 شخص).
- مع نهاية الحرب عرفت الهجرة نشاطا و حيوية واسعة، و هذا بين 1945 و 1948، أظهرتها الإحصائيات بمقدار 185.600 شخص غادروا البلاد نحو فرنسا برصيد سلبي وصل (- 99.100 شخص).
- أما الفترة ما بين 1949 إلى 1954 فالإحصائيات تبين ارتفاع المهاجرين نحو فرنسا وبمقدار 763.500 شخص، لكن في نفس الوقت نلاحظ عودة

المغتربين إلى أرض الوطن وبمقدار 621.300 شخص، و برصيد سلبي (-142.200)، مما يبن لنا دور المهاجرين في النضج و الوعي بالمسؤولية إتجاه الوطن.

إن الحرب العالمية الأولى كان لها دور فعال في فتح باب الهجرة أمام الجزائريين إلى فرنسا، إذ تفاعلت عدة دوافع سياسية واقتصادية و اجتماعية و عسكرية، فأدت بالجزائري للهجرة نحو فرنسا، فمن الناحية السياسية، ظل قانون الأنديجينا مقيدا لحرية الجزائريين، حيث سقط العديد منهم ضحية المحاكمات الزجرية الظالمة في القطاع الوهراني سنة 1932، و هذا ما توضحه الإحصائيات الرسمية على النحو التالي : 41 غرامة كاملة، و 1389 عقوبة سجن في عمالة وهران .

أما من الناحية الاقتصادية ، فإن هجرة الجزائريين من بلادهم إلى فرنسا كانت وليدة الفقر والبؤس والبطالة بعد أن استحوذ الأوروبيون في الجزائر بمساندة السلطة الفرنسية على أخصب الأراضي الفلاحية . و قد وجدت فرنسا من مصلحتها أن يهاجر الجزائريون للعمل في بلادها و ذلك لعدة أسباب سياسية و اقتصادية في وقت واحد .

شجعت فرنسا هذه الهجرة كي تمتص العناصر الوطنية من جهة، وتقوم بتشغيلهم في المناطق القاسية من جهة أخرى. و كانت تهدف أن يتشبع الجزائريون بالروح الفرنسية، و بالتالي يتمكنوا من إدماجهم في المجتمع الفرنسي.[1]

هناك دافع اقتصادي آخر، يتعلق بانخفاض أجور العمل بالجزائر و ارتفاع الرواتب الشهرية بفرنسا . والسبب هو عرقلة عروض العمل، كما أن أجورهم كانت منخفضة و لا تغطي حتى نصف النفقات السنوية . أما مزايا الضمان الاجتماعي فلم يشرع في تطبيقها على العامل الجزائري إلا في شهر أفريل 1950 و الشرط الأساسي لذلك هو تحصل العامل على عمل دائم . و حتى العلاوات التي تمنح في الجزائر ضعيفة و لا تضاهي ما يمنح عادة في فرنسا للعامل البسيط هناك، و بالإضافة لذلك فإن كبر حجم الأسرة الجزائرية، جعل راتب الجزائري لا يكفي للحصول على الحاجات الأساسية، و لذلك تحتم على الكثير من الأفراد البحث عن عمل إضافي، و في حالة إذا ما فشلوا يشرعون في التفكير في الهجرة إلى الخارج من أجل تحسين وضعيتهم .[2]

---

[1] - تركي رابح، الشيخ عبد الحميد ابن بأديس - رائد الإصلاح و التربية في الجزائر ص ص 29-30.

[2] - بوحوش عمار، العمال الجزائريون في فرنسا (دراسة تحليلية) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر1974 ص ص 153-154.

أما الدوافع الاجتماعية، فيمكن إرجاعها إلى أن الجزائريين أصبحوا بعد الاستعمار والحروب المتوالية يشعرون بالمهانة، مما دفع بهم إلى الهجرة. ضف إلى ذلك، أن الزيادة السريعة في السكان تعتبر الدافع الكبير للهجرة، إذ أن هذا النمو أجبر العديد من الجزائريين على الهجرة لتوفير القوت لعائلاتهم، هذا عدا التعليم الذي يعتبر هو المؤهل الأساسي للحصول على أي عمل لائق داخل الجزائر، ولو أتيحت الفرصة لأكبر عدد ممكن من أبناء الجزائر في الصغر أن يتعلموا لما كانت هناك ضرورة للهجرة و البحث عن عمل في فرنسا .

أما الدوافع العسكرية، فهي تعود للحروب الطويلة التي خاضتها فرنسا في القرن العشرين خاصة من 1939 إلى 1945.

إن الحرب امتصت طاقات الشباب الفرنسي و تركت الاقتصاد الفرنسي يعاني من النقص الفادح في القوة البشرية التي تتطلبها التنمية الصناعية . لذلك عمدت المصانع الفرنسية إلى جلب العمال من الخارج و تشغيلهم لأنهم يعتبرون القوة الدائمة التي يمكن الاعتماد عليها في أيام الحرب و السلم لمواصلة العمل و الإنتاج".[1]

يتبين لنا مما ورد أن هجرة الجزائريين إلى فرنسا لم يكن الدافع إليها هو حب السيطرة، بل كان سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا و عسكريا، وهو البحث عن مصدر للعيش بعد أن سيطر الأوروبيون على مختلف المجالات في الجزائر، مما اضطرهم إلى الهجرة نحو فرنسا خصوصا مع مطلع القرن 20 م .

كان عدد المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا لا يزيد عن 6000 نسمة سنة 1912، ثم ارتفع العدد خلال الحرب العالمية الأولى إلى 80.000 نسمة، جلبتهم فرنسا لملء الفراغ في مصانعها. و بعد الحرب عاد بعض العمال المجندين إلى بلدهم، و البعض الآخر فضل البقاء في أرض المهجر لعوامل عديدة، و في سنة 1924 بلغ عدد المهاجرين حوالي 100.000 نسمة، ثم تناقص إلى 19.000 نسمة أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية التي اجتاحت أوروبا.[2]

انعكست الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 على الجزائريين و الأوروبيين معا خاصة في عمالة وهران، إذ ضيقت الخناق على الجزائريين بعد إصدار مرسوم فرض الضرائب في 11 جانفي 1929، إضافة لقرار

---

[1] - بوحوش المرجع السابق ص 164

[2] - حليمي عبد القادر علي، جغرافية الجزائر (طبيعية – بشرية – اقتصادية) طبعة 2 مطبعة الإنشاء دمشق سورية 1968ص 135.

الحاكم العام فيما يخص تحديد شروط الحج في 2 فيفري 1929 المطبقة على الجزائريين، وشملت آثار الأزمة أيضا الوضع الاجتماعي للمجتمع الجزائري، إذ تعرض العمال للبطالة بعد فقدانهم مناصبهم في عدة قطاعات لاسيما القطاع المنجمي الذي تضرر بشدة، لأن هذه المناجم صارت عاجزة عن التشغيل و الإنتاج بسبب الأزمة، ما أدى لتسريح العمال، فزادت معاناتهم جراء ذلك، و تدهور مستواهم المعيشي، فاضطروا للهجرة نحو فرنسا بحثا عن حياة أفضل. فهاجر الجزائريون نحو فرنسا بشكل واسع قبيل سنة 1929، و لكن مع ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929، تأثرت فرنسا خلال تلك الفترة، و كان له أثره الفعال على مستقبل العمال الجزائريين الذين هاجروا إلى فرنسا. ونتج عنه تدهور الوضعية الاقتصادية بفرنسا، ما أدي لإغلاق المصانع، و تسريح عدد كبير من العمال و خاصة تلك الفئة التي كانت غير حاصلة على مؤهلات فنية فرجع أغلب العمال الجزائريين إلى بلادهم .

هكذا انخفضت نسبة المهاجرين بسبب قلة فرص العمل، لدرجة أن عدد العمال الذين التحقوا بفرنسا في سنتي 1934 و1935 لا يصل إلى ثلث الذين هاجروا في سنة 1929. [1]

عادت حركة الهجرة نحو أوروبا و فرنسا على وجه الخصوص إلى طبيعتها مع حلول سنة 1936، و هذا ما يوضحه لنا الجدولان التاليان : هجرة الجزائريين من الجزائر إلى فرنسا سنة 1936 (الإحصاء حسب الأشهر).[2]

الجدول رقم : 31 (هجرة الجزائريين نحو فرنسا)

الأشهر	المغادرين	العائدين
جانفي	940	469
فيفري	944	667
مارس	1.720	513
افريل	2.356	569
ماي	1.996	655
جوان	1.472	423
جويلية	1.614	736
أوت	1.999	1.036

[1] - أطروحة الدكتوراه تابتي، المرجع السابق ص 308

[2] - Annuaire statistique de l’Algérie. 1936 p 161.

سبتمبر	2.704	1.280
أكتوبر	3.346	1.879
نوفمبر	5.644	1.911
ديسمبر	2.465	1.084
المجموع	27.200	11.222

Source : Annuaire statistique de l'Algérie. 1936 p 161.

هجرة الجزائريين من الجزائر إلى فرنسا (الإحصاء حسب الموانئ)[1]

المدن	المغادرين	العائدين
الجزائر	17.773	8.807
وهران	1.822	897
مستغانم	121	»
عنابة	370	86
المجموع	20.086	9.790

Source : Annuaire statistique de l'Algérie. 1936 p 161.

بطبيعة الحال فإن سياسة الشدة و القمع التي سلكها الاستعمار الفرنسي قد أرغمت الجزائريين سواء على الاعتصام بالجبال والدفاع عن حقوقهم من هناك أو الانتقال إلى أماكن بحثا عن العيش فكانت الهجرة غير منظمة لكن بلغت حدتها عندما أقر الاستعمار الفرنسي التجنيد الإجباري .

كانت الهجرة من أجل الذود عن العقيدة قد أصبحت منذ أمد بعيد سلاحا سياسيا في يد الجزائريين المسلمين و الحجة الأخيرة التي بقيت لدى شعب حرم من الوسائل المشروعة لإسماع صوته و دفع مشروع إقرار الخدمة العسكرية الإجبارية منذ عامي 1907 و 1908 بعدد من المسلمين الأتقياء إلى المغادرة للتملص من التجنيد وكان 140 شابا قد غادروا دائرة تلمسان آنذاك وتبعهم بعد ذلك آخرون في هجرتهم هذه في عامي 1910 و 1911 و أخذ النزوح من تلمسان أبعادا مقلقة و بالرغم من التعليمات الصارمة التي أصدرتها السلطات للتصدي لأي هجرة فإن 526 شخصا تمكنوا من مغادرة تلمسان و بلديات سبدو و الرمشي و ندرومة و تم القبض على آخرين.[2]

تغير الوضع بعدما فقد الشعب الجزائري أرضه و تحول إلى خماس أو عامل أجير بحثا عن لقمة العيش و أمام الظروف المعيشية القاسية بدأ البحث عن مخرج.[3]

---

[1] - Annuaire statistique de l'Algérie. 1936 p 161.

[2] - شارل روبير اجرون المرجع السابق ص ص 373- 374.

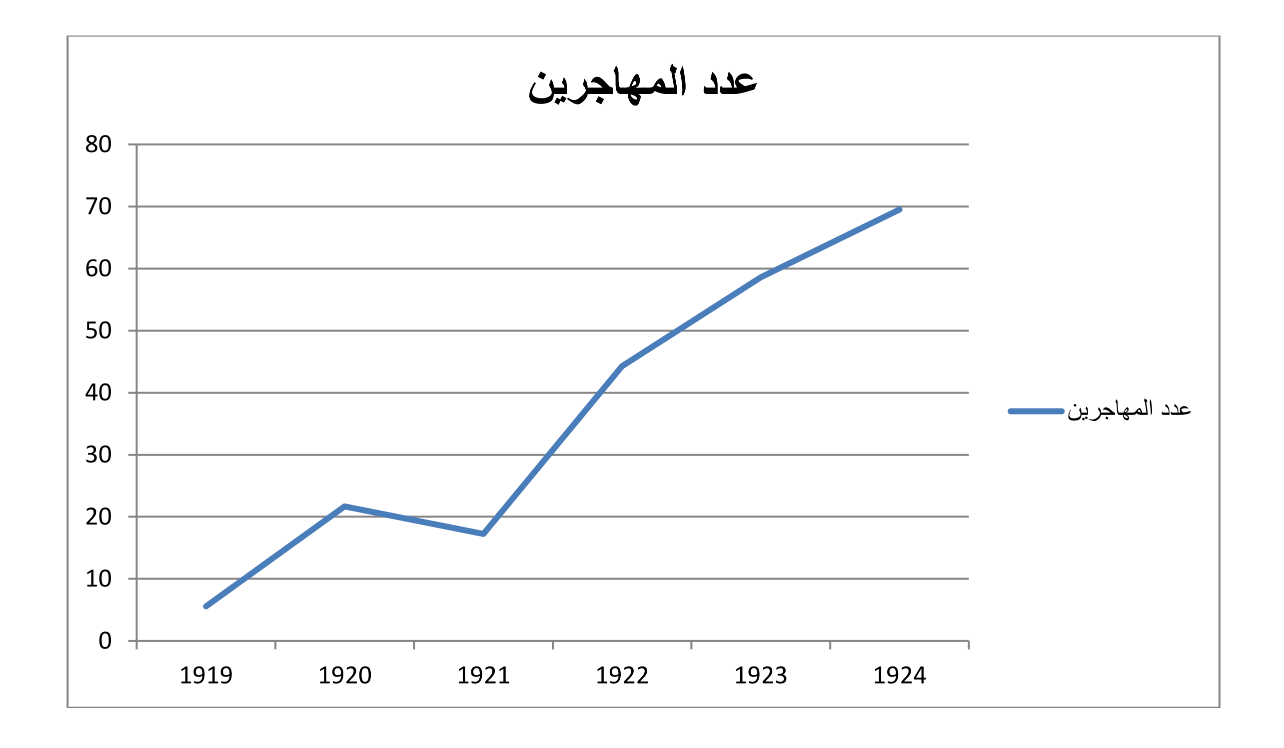
[3] - Dépêche oranaise 6 Avril 1925.

كما هو مبين في الجدول: حركة الهجرة الجزائرية في عمالة وهران.

الجدول رقم :32 (حركة الهجرة الجزائرية في عمالة وهران)

السنة	عدد المهاجرين
1919	5.568
1920	21.684
1921	17.259
1922	44.466
1923	58.586
1924	69.510

.**Source** : Dépêche oranaise 6 Avril 1925



المنحنى البياني يبين لنا ارتفاعا في حركة الهجرة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1919 إلى غاية 1924 فنجد أنها لم تكن تتعدى 5.568 خلال سنة 1919، حتى بدأت في الارتفاع لتصل في فترة محدودة لا تتعدى 6 سنوات أكثر من 69.510 خلال سنة 1924.

و يرجع هذا أولا إلى أمس الحاجة لليد العاملة من خلال ما واجهته فرنسا أثناء الحرب من صعوبات و للنهوض بالاقتصاد الفرنسي و رفع الإنتاج ومن جهة أخرى لإعادة ما حطمته الحرب.

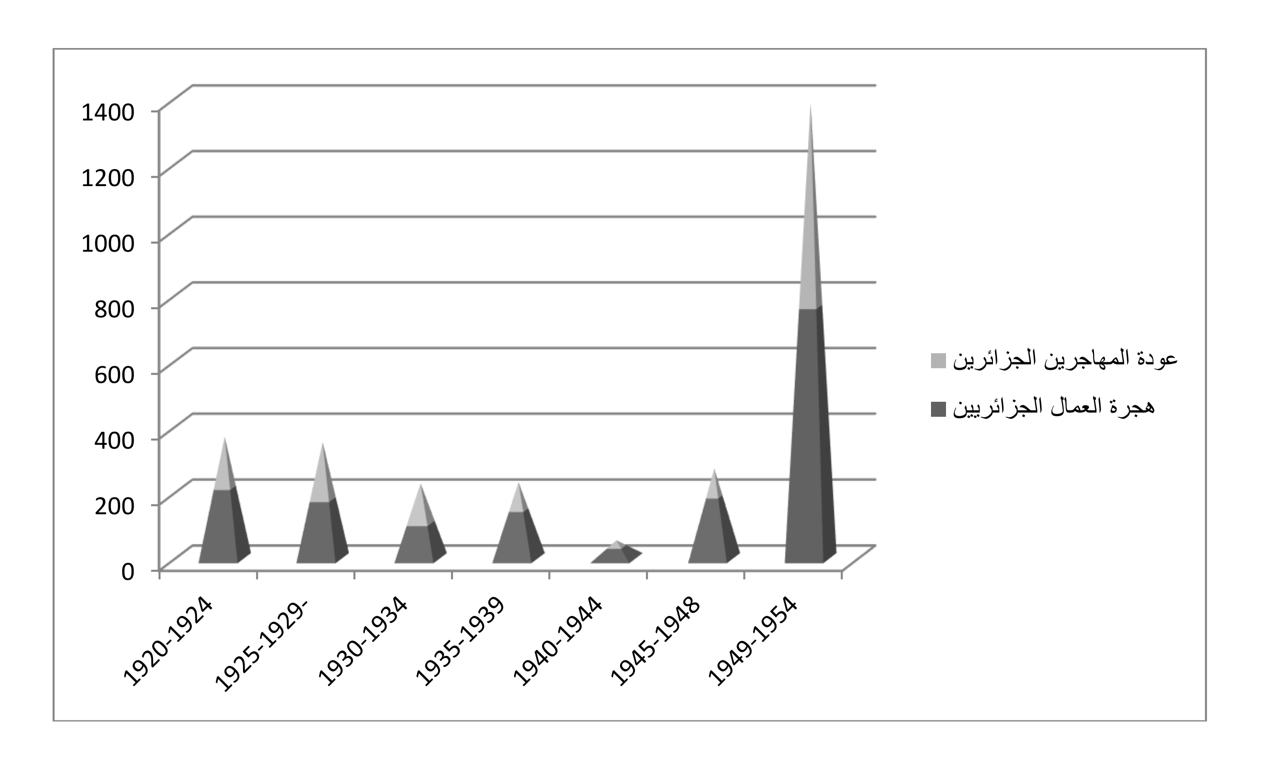
قد أخذت هذه الهجرة صفة جديدة دخلت في إطار سياسة فرنسا الجديدة الهادفة لإعادة بناء ما خلفته الحرب، ولهذا أقامت مكاتب خاصة في كل الجزائر وظيفتها تنظيم عملية الهجرة وتسهيلها وتقديم عقود العمل مع تحديد نوعية العمل لكل مهاجر،[1] وتواصلت المغادرات بوتيرة متزايدة، أذنت الفترة ما بين 1920- 1924 بأول تدفق كبير ما مجموعه 231.000 عاد منهم 155.700.

الجدول رقم : 33 (هجرة العمال الجزائريين)

الفترات	الهجرة	العودة
1924-1920	231.000	155.700
1929-1925	177.600	174.700
1934-1930	105.100	121.700
1939-1935	145.500	85.100
1944-1940	34.000	20.000
1948-1945	185.600	86.500
1954-1949	763.500	621.300

المصدر : (نتائج إحصائيات تعداد السكان، الجزائر، 1956، ص XIX). نقلا عن محفوظ قداش، جيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات، ص 255.
بإمكاننا تحويل معطيات الجدول السابق إلى أعمدة بيانية و التعليق عليها.

[1] - Dépêche Oranaise 6 Avril 1925.



من خلال الأعمدة البيانية تتضح لنا ملاحظتان الأولى حول ظاهرة الهجرة نحو فرنسا والثانية العودة إلى أرض الوطن :

أ- فبالنسبة لظاهرة الهجرة نحو فرنسا فيمكن إرجاعها إلى البحث المحموم عن منصب شغل في ظل الأزمات المتتالية التي تعرض لها الشعب الجزائري بصفة عامة و رب العائلة بصفة خاصة، كذلك كان الأمر بالنسبة لمن اضطروا للمغادرة للعمل في فرنسا وفي أمكنة أخرى للحصول على لقمة العيش لهم ولعائلاتهم، هذا ما جعل النسبة ترتفع، لكن هذا لا يمنع من أن نقول أن الاستعمار الفرنسي كان في أمس الحاجة إلى اليد العاملة خصوصا أثناء الحرب العالمية الأولى أو بعدها، فنجد خلال الفترة الممتدة من 1920إلى 1924 231.000 غادروا الجزائر و توجهوا إلى فرنسا، ثم انخفض إلى 34000 خلال الفترة (1940- 1944) وهذا راجع لاندلاع الحرب العالمية الثانية، وفي الأخير نجد فترة (1949-1954) ارتفع العدد وتضاعف ليصل إلى 763.500 ويرجع ذلك لإعادة بناء وتعمير فرنسا جراء ما خلفته الحرب العالمية الثانية.

ب - هجرة الجزائريين خارج الحدود لم تكن تمثل بشكل عام تخليا كاملا عن البلاد، سواء كانت هجرات نتجت عن التوغل الاستعماري أو هجرات نهاية القرن التاسع عشر أو خلال القرن العشرين، فإن الأمر تعلق في الغالب بظواهر لها دلالات كبيرة إذ أن المتغرب في جميع الحالات لم يكن تغربه نهائيا، بل كان يشكل فرصة للترسيخ مجددا في

الوطن الأصلي، ولم تكن هجرة دون عودة بل العامل ذهب من أجل تحسين مستواه المعيشي وذلك من خلال توفير لقمة العيش له ولعائلته.
و بعد ما تتحسن ظروفه الاجتماعية من خلال توفير بعض الأموال يمكنه الرجوع إلى أرض الوطن، والكثير منهم رجعوا إلى أرض الوطن واستطاعوا أن يشتروا الأراضي من المعمرين و الاستثمار فيها.
عرفت حركة الهجرة نحو فرنسا بروزها الواضح في بدايات القرن العشرين، و كذا زيادتها التدريجية، مميزة أطوارا متمايزة بناء على عدد معين من العوامل تظهر الإحصائيات الأولى التي تعود إلى سنة 1912.

رابعا : مشروع بلوم – فيوليت و ردود الأفعال الجزائرية

تمثل سنة 1936 سنة حاسمة على مستوى الجزائر ومنعطفا تاريخيا هاما لما اشتملت عليه من أحداث و تقلبات على الصعيد الوطني و العالمي وقد كانت الجبهة الشعبية التي تضم أحزاب اليسار الفرنسي قد نشرت برنامجها العام للدخول في معركة الانتخابات التشريعية.[1]

مع إعلان فوز الجبهة الشعبية اهتزت الجماهير الجزائرية لواقع مستقبل هائل ملؤه الأمل و الارتياح.[2]

فقد خيبت غرفة برلمان 1936 بدورها آمال شعوب المستعمرات و وجدت الحكومة المنبثقة عن الجبهة الشعبية ضالتها في مشروع بلوم- فيوليت الذي جعلت منه ميدانا مفضلا فيما يخص السياسة الأهلية الجزائرية، ولم يكن مجلس الجبهة الشعبية [3]كما كان منتظرا من قبل رأي أهالي المستعمرات غرفة مناهضة للإمبريالية.[4]

---

[1]- D.A.W.O, La série I, 4062 I7 réforme musulmane : Projet de loi saurin et Blum Violette (1937-1938).

[2] - شارل روبير أجرون المرجع السابق ص 709.

[3] - الجبهة الشعبية : حكومة فرنسية (1936) سميت باسم حكومة " الجبهة الشعبية" وشكلت نتيجة لانتصار القوى السارية منذ الدورة الأولى في انتخابات 1936 صار في وسع اليسار أن يعلن انتصاره تحت قيادة " ليون بلوم" زعيم الحزب الاشتراكي الذي كان لا يزال يحمل اسم " القسم الفرنسي للأممية العالمية SFIO وقد كان هذا الحزب هو المنتصر الأكبر آنذاك واستمر حكم هذه الحكومة سنوات قليلة وقطعته الحرب العالمية الثانية . انظر الجوند (مسعود)، الموسوعة التاريخية الجغرافية، عمان – فرنسا – لبنان – سن الفيل، القلعة 1999، ج 13،ص ص 374-376.

[4] - محفوظ قداش المرجع السابق ص 575.

أصبح مشروع فيوليت[1] المقدم لغرفة النواب في 1 جانفي 1937 سلاح المنتخبين المفضل وسلاح المؤتمر الإسلامي وكل مناصريهم وقد تم ابتداء من 5 جانفي استدعاء كل المنتخبين المسلمين والمندوبين الماليين والمستشارين العامين والمحلين وأعضاء الجماعات والغرف التجارية من أجل دراسة المشروع وإبداء رأيهم[2].

اجتمعت اتحادية منطقة وهران في 5 يناير 1937 في مؤتمر استثنائي ورفضت بطرقة حازمة جدا مشروع القانون الذي أودع مخالفة لرأي منتخبي شعب الجزائر :إن هذا المشروع من شأنه أن يؤدي إلى اضطرابات خطيرة ويتسبب في اندلاع الأحقاد بين الأعراق أو تأجيجها و يمكن أن يمثل خطرا مميتا للسيادة الفرنسية، و جلجل (Jingle) رئيس بلدية وهران معبرا عن الشعور العام السائد : "**هل نريد أن نبقى أسيادا أم لا نريد ذلك ؟**" تشكلت لجنة دفاع ضد مشروع بلوم – فيوليت و انتقل وفد عن رؤساء البلديات إلى باريس.[3]

لكن خلال اجتماع انعقد في 12 جانفي 1937 أعلن المنتخبون بحماس و دون تحفظ عن انضمامهم إلى المشروع الحكومي و صادقوا على قرار اعتبروا من خلاله صيغة التنفيذ المتضمنة في المشروع بمثابة الصيغة الوحيدة التي من شأنها أن تضمن لهم تمثيلا فعليا وتسمح لهم في الوقت ذاته بالحفاظ على السيادة الفرنسية التي يتمسكون بها بقوة[4]، وصادقت كل من اتحاديتي منتخبي وهران و قسنطينة، و قسمي مازغران و بلاد القبائل على لوائح مماثلة.[5]

وحسب ما جاء به شارل روبير أجرون :" ضاعفت جريدة صدى الجزائر (L'Echo d'Alger) الصحيفة اليسارية حملتها ضد مشروع فيوليت و لاسيما بالتركيز على المواقف المعادية له".[6]

[1] - بلوم ليون (1872- 1950) اشتراكي فرنسي، وزعيم الجبهة الشعبية، رئيس لحكومتها في 1936 ولد في باريس و اختار التيار الاشتراكي وهو أول رئيس حكومة يهودية اشتراكي في تاريخ فرنسا . انظر الجوند (مسعود) الموسوعة التاريخية الجغرافية ج 13 ص 319.

[2]- L'Echo d'Alger 5/01/1937.

[3] - شارل روبير أجرون المرجع السابق ص ص 733- 734.

[4] - L'Echo d'Alger 13/01/1937

[5] - Ibid (8-12-13-20/01/1937)

[6] - شارل روبير اجرون المرجع السابق ص 736.

لم تستجب حكومة الجبهة الشعبية لتطلعات المسلمين ولم تتخذ أي إجراء سياسي لصالحهم حقيقة تم تطبيق بعض القوانين الاجتماعية في الجزائر و ألغيت إجراءات التأشيرة للسفر إلى فرنسا و تم السماح للجزائريين بالمشاركة في بعض المسابقات.[1]

كان مشروع فيوليت قد دفن نهائيا دون أن يقدم الأوروبيون أدنى تنازل، وعندما اطمأنوا إلى مواقعهم راحوا يستخلصون دروسا وعبرا في غاية الخطورة للمستقبل، وفي الواقع وكما كان متوقعا، كان فشل مشروع بلوم – فيوليت قد مهد الطريق للحركة الوطنية الجزائرية.[2]

لقد تطرقنا إلى مشروع بلوم فيوليت لنبين أن الإصلاحات التي جاء بها الاستعمار الفرنسي لامتصاص الغضب و الاضطرابات التي حدثت هنا و هناك كانت كلها في صالح المعمرين في الأخير، بعد دفن المشروع أصبح نعمة لصالح المعمرين ونقمة على الجزائريين، لكنه أنار ضمائر الجماهير الشعبية لبناء نفسها من جديد ، فتعرضت الجماهير الشعبية الجزائرية بعدما فقدت مناصب شغلها ومورد معيشتها و تأزم أوضاعها الاجتماعية وتعرض الكثير من أرباب العائلات إلى البطالة المفروضة، فاضطروا للدخول في إضرابات أو الهجرة أو بيع أراضيها.

تحولت عمالة وهران إلى مستوطنات أوروبية واسعة شاهدتها دوائر العمالة و بلدياتها مكنت المعمرين الاستفادة من قوانين مصادرة الأراضي التي تحولت إلى ضيعات و مزارع لإنتاج الكروم و الزيتون . تنامت استثمارات الكولون الرأسمالية مع استيلاء الشركات الاستعمارية على الخامات الباطنية التي جعلت الجزائريين قوة منجمية منتجة في خدمة التراكم الرأسمالي الكولونيالي.

4 – 1 - برنامج حكومة الجبهة الشعبية

عرفت الجزائر سنة 1933، اضطرابات بسبب صدور منشورين ضد نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ففي السادس عشر و الثامن عشر من فبراير وقع السيد "ميشال" المنشورين المذكورين، و قد كان السيد "ميشال" يشغل منصب الشؤون الأهلية و الكاتب العام لولاية الجزائر العامة، و المنشوران عبارة عن تعليمات إدارية موجهة إلى رجال الأمن والسلطة

---

[1] - محفوظ قداش المرجع السابق ص 654.

[2] - شارل روبير اجرون المرجع السابق 757.

الفرنسية هدفها التضييق على العلماء و منعهم من أداء مهمتهم الدينية و من تعلم اللغة العربية بدعوى أنهم يقومون بأعمال مضادة للوجود الفرنسي.[1] و هذه الإجراءات أدت إلى مظاهرات في الشوارع لم تهدأ إلا عندما استعملت قوات الشرطة لقمعها بالقوة.[2] و في خضم هذه الظروف بدأ مشروع بلوم فيوليت يظهر في الأفق.

إن مشروع فيوليت هو اقتراح بقانون وضعه "موريس فيوليت" سنة 1933 و الذي كان حاكما عاما على الجزائر خلال العشرينات و هو ينتمي إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي[3]، و قد أصبح عضوا في مجلس الشيوخ و ساهم كذلك في الحياة السياسية الفرنسية لاسيما فيما يتعلق بالمستعمرات، و خصوصا الجزائر، كما أن الجبهة الشعبية في فرنسا قد عينته في سنة 1936 عضوا في حكومتها مختصا في الشؤون الجزائرية، و يحتوي مشروع فيوليت على ثمانية فصول و خمسين مادة.[4]

لقي هذا المشروع ضجة في كل من فرنسا و الجزائر، حيث رحب به دعاة الاندماج، في حين عارضه المستوطنون و ممثلوه في مجلس النواب الفرنسي و ينص هذا المشروع على منح الجنسية الفرنسية لبعض الفئات المدنية و العسكرية من الجزائريين و على منحهم بعض الحريات، إلا أنه و بعد نجاح الجبهة الشعبية في الانتخابات البرلمانية الفرنسية من أهم ما طرحته في الجزائر هو إحياء مشروع فيوليت.[5]

قد تبنى السيد "بلوم" رئيس الوزراء الفرنسي هذا المشروع حتى شاع عنه عندئذ "مشروع بلوم- فيوليت". أما "فيوليت" فقد دخل وزارة "بلوم"

---

[1] - Afrique Français (Bull), L'Algérie, avril 1933, pp 239-240.
Desparmet (J), « Les Manifestations en Algérie (1933-1934) », in (AF Bull), septembre
[2] - 1934, pp 537-547.

[3] - نشأ هذا الحزب في النصف الثاني من القرن 19 م و لعب دورا أساسيا في الحياة السياسية الفرنسية و الأوربية و شاركت مختلف الأحزاب الاشتراكية الفرنسية في الصراعات التي شهدتها الحركة العمالية الاشتراكية الغربية. و قد تأسس هذا الحزب في 1905 باسم "الفرع الفرنسي للأممية العمالية" SFIO، أي الأممية الثانية. و في تلك السنة توحدت عدة تيارات منها، أولا : الحزب الإشتراكي الفرنسي وشمل الاشتراكيين المستقلين، والناي : حزب فرنسا الاشتراكي الذي اعتنق الماركسية، وانضم الحزب الاشتراكي الفرنسي إلى الجبهة الشعبية التي قامت بين 1936 و 1937 والتي ضمت الاشتراكيين، الشيوعيين والراديكاليين والنقابين وعصبة حقوق الإنسان ومنظمات أخرى. انظر الخوند مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج 13، سن الفيل، القلعة، لبنان 1999، ص ص 342- 343.

[4] - سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1930- 1945)، ج3، ص 18.

[5] - الخطيب، أحمد، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها الإصلاحي في الجزائر، م.و.ك، الجزائر 1985، ص ص 242- 243.

بعنوان وزير دولة مكلف بشؤون الجزائر، و هدفه دمج الجزائر في فرنسا تدريجيا، كما أراد كسب النخبة الجزائرية في صفه.[1]

تمثل سنة 1936 سنة حاسمة على مستوى الجزائر و منعطفا تاريخيا هاما، لما اشتملت عليه من أحداث و تقلبات على الصعيد الوطني و العالمي، و قد كانت الجبهة الشعبية التي تضم أحزاب اليسار الفرنسي قد نشرت برنامجها العام للدخول في معركة الانتخابات التشريعية.[2]

إن حكومة الجبهة الشعبية قد أحيت مشروع "بلوم-فيوليت" بعدما قوبل بالرفض من البرلمان الفرنسي سنة 1935، و يمكن توضيح أهم بنود هذا المشروع حسبما يخدم دراستنا هذه كالآتي :

الفصل الأول: العمال الذين تحصلوا على وسام الشغل، و كتاب نقابات العمال المعنيين بصورة نظامية بعد مباشرة وظائفهم مدة عشر سنوات .[3]

الفصل الثاني: إن مجلس إدارة الجبهة الاقتصادية بالجزائر سيعين بإحدى دوراته التي ستعقب تطبيق هذا القانون مائتي تاجر (200) أو صانع، أو عامل، من كل عمالة في الجزائر، وعندما تمنح لهم الحقوق السياسية الممنوحة

بالفصل الأول من هذا القانون، بقرار من الوالي العام. و سيتم تعيين الغرف الفلاحية الثلاث بالجزائر، كل واحدة تحتوي على نفس الشروط و لنفس الهدف، مائتي فلاح (200) بالدورة الأولى من كل سنة من السنوات التي ستعقب تطبيق هذا القانون.

و إن مجلس إدارة الجبهة الاقتصادية بالجزائر سيعين على نفس الشروط آنفا خمسين تاجرا أو صانعا أو عاملا من كل عمالة، و إن الغرف الفلاحية الثلاث ستعين كل واحد على نفس الشروط خمسين فلاحا.

يتضح لنا من المعطيات السابقة أن أغلب مواد أو بنود برنامج بلوم-فيوليت هي تخدم مصالح الفرنسيين بالدرجة الأولى، كما أن باطنها يسعى للتفرقة ما بين النخبة الجزائرية و السكان الجزائريين، حيث ركز هذا

---

[1] - سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1930- 1945)، ج3، ص 30

[2] -DAWO, La Série I, 4062 I 7, Réforme musulmane : Projet de loi Saurin et Blum -violette (1937- 1938).

[3] -DAWO, La Série I, 4062 I 7, Réforme musulmane : Projet de loi saurin et Blum -violette (1937- 1938).

البرنامج في بنود الفصل الأول على ضرورة انتماء الجزائريين إلى السلطة الفرنسية بأي شكل سواء أكان عسكريا أو مدنيا ، فالأساس أن يكون لهم دور في خدمة فرنسا، أما الفصل الثاني فيخص الجانب الاقتصادي.

بدأت حكومة الجبهة الشعبية حملتها المضادة للإمبريالية و لسياستها التعسفية، ما جعل الجزائريين يعقدون آمالا على هذه الحكومة، أنها بدأت تطبق ما وعدت به، حيث أوقفت جزئيا العمل بقانون الأهالي، و طبقت بعض القوانين الاجتماعية مثل قانون الأربعين ساعة من العمل في الأسبوع، و دفع أجور أيام العطل، و كذلك السماح للجزائريين بالتنقل بين فرنسا و الجزائر.[1]

كما جاء في تقرير السيد "ويرتز" (Wirtz) إلى عامل عمالة وهران (مكتب إعانة المسلمين)، و هو نائب عن دائرة مستغانم، حيث علق على هذا المشروع، قائلا:« لابد من إعادة النظر في بنود هذا البرنامج كي تتلائم مع الجميع، لاسيما مع الفرنسيين و الأوربيين معا.[2]

كما أن رئيس بلدية عين تموشنت بعث إلى عامل عمالة وهران رسالة يحدثه فيها عن قضية تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي، قائلا:« إنها مسألة تشكل خطرا عليهم، و لابد من إعادة النظر قبل تطبيقها، خصوصا و أن الجزائريين أغلبهم من الفلاحين و العمال الذين يعملون لديهم، و بمنحهم مثل هذا الحق فسوف تتهدد مصالح الأوربيين و حتى الحكومة الفرنسية في العمال»، و نفس الشيء طالب به نائب عن دائرة سيدي بلعباس من عامل عمالة وهران و ذلك في 28 جانفي 1937.[3]

صدرت عدة مقالات لجرائد فرنسية استعمارية حول هذا المشروع، فمثلا في جريدة "وهران الصباح" (Oran Matin) ركزت على ضرورة فهم فحوى إدراج الجزائريين ضمن هذا البرنامج[4]، و نفس الشيء ورد في جريدة "الصغير الوهراني" (Lepetit oranais) حيث جاء على لسان رئيس بلدية وهران أن هذا المشروع لابد أن يخدم مصالح الأوربيين و أن تؤخذ آراؤهم بجدية.[5]

---

[1] - Front Populaire de l’Oranie, 15 janvier 1936.
[2] -DAWO, La Série I, 4062 I 7, Bureau de Bienfaisance musulmans (1942- 1943)
[3] - DAWO, La Série I, 4062 I 7, Représentation des indigènes au parlement.
[4] - Oran Matin, 05 janvier 1937.
[5] - Le Petit oranais, 06 janvier 1937.

أما جريدة "صدي وهران" (L'écho d'Oran) فقد ركزت في مقالتها على تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي حسب البرنامج الذي تخوفت من أن يمنحهم حقوقا تفوق بقية الأوربيين المتواجدين في الجزائر.[1]

يظهر لنا مما ورد أن الأوربيين بذلوا كل جهودهم لمنع الجزائريين من التمثيل في البرلمان الفرنسي، و قد نجحوا في ذلك، بدليل أن الجزائريين امتلكوا حق التمثيل في البرلمان ابتداء من سنة 1947 حسبما نصه الدستور في هذه السنة، لأن وصول الجزائريين إلى البرلمان يساهم في توضيح القضية الجزائرية و الدفاع عنها.

إن مشروع بلوم- فيوليت لم يخدم الجزائريين من الناحية الاقتصادية، لاسيما الفلاح الجزائري، بل بالعكس خدم الناحية السياسية أكثر، ولكن هذا ينطبق على من يقبل بشروط فرنسا للتحصل على الحقوق السياسية مثل الفرنسيين، و طبعا هذه الشروط ليست سهلة بل صعبة لأنها صارمة ومحددة.

أما "الأمين العمودي" فقد كان له رأي آخر مخالف للأوروبيين سواء في الوظائف العمومية أو في الجرائد الاستعمارية، حيث عبر عن ذلك في جريدة "الدفاع"(La défense) بتاريخ 15 أكتوبر 1937، قائلا:" إن المسلمين الجزائريين لا يمكنهم التخلي عن أحوالهم الشخصية تحت أي ظرف من الظروف، و أما عن حق الجزائريين في التمثيل في البرلمان الفرنسي فهو حق من حقوقنا، و نسعى لتطبيقه من خلال برنامج أو مشروع بلوم-فيوليت". قد جاء في رد جريدة " صوت الأهالي (La voix indigène) بتاريخ 29 أكتوبر 1937، كالآتي : " إن الأهالي الجزائريين لهم الحق في الاستفادة من مشروع بلوم-فيوليت".[2]

تميزت فترة حكم الجبهة الشعبية، بفكرة تأسيس شبكة من الجرائد تختلف عن تلك التي ظهرت منذ بداية الاستعمار وكانت ملكا للمستوطنين و ملاك مزارع الكروم أو المناجم، وتعود هذه المبادرة إلى شخصيات أوربية اشتراكية من وهران، اجتمعت وأسست أول جريدة وهي"وهران الجمهوري"(Oran Républicain) في أكتوبر 1936.[3]

-[1] L'écho d'Oran, 07 janvier 1937.

[2] Analyse de la presse indigène d'Algérie : bulletin mensuel de presse indigène (1936--1940), mois d'octobre, 1937, p 2.

[3] - Oran Républicain, 20 novembre 1936.

ظل مشروع بلوم- فيوليت بين مد و جزر إلى غاية سنة 1938 حين وضع السيد"دلادييه"(Dlade) رئيس الحكومة الجديدة حدا له، تحت ضغط المستوطنين بالجزائر، إلا أن هذا المشروع لم يكن المشروع الفرنسي الوحيد الذي طرح لحل مشاكل الجزائر خلال الثلاثينات، بل هناك على الأقل ثلاثة مشاريع أخرى منها مشروع "فيرنوت" ومشروع "كوطولي" نائب ولاية قسنطينة و مشروع" دور وكس" نائب ولاية العاصمة و لربما " نجم شمال إفريقيا" و"حزب الشعب الجزائري"، وحتى تحفظات" جمعية العلماء المسلمين" قد أدت إلى سحب كل هذه المشاريع من الميدان عشية الحرب العالمية الثانية.[1]

قامت السلطة الفرنسية بفرض إجراءات استثنائية مباشرة بعدما استقالت"حكومة بلوم- فيوليت" خلال مارس 1937، ثم عادت الحكومة إلى ما قبل عهد الجبهة الشعبية فأصدرت قوانين جديدة، ففي مارس 1938 صدر عن حكومة السيد" شوطان" قراران يضيقان الخناق على المسلمين الجزائريين، هذا عدا عن عقوبات ضد كل من يباشر التعليم العربي والديني من دون رخصة، كما أنها امتنعت عن منح الرخص، وضيقت عليهم السفر إلى فرنسا لاسيما العمال الذين اشترطت عليهم بطاقة الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي مع بقية الأوراق الضرورية.[2]

يتبين لنا مما سبق، أن الجبهة الشعبية لم تحقق طموحات الشعب الجزائري و خصوصا العمال، فلقد عرف عهدها اضطرابات داخلية من خلال الإضرابات العمالية استمرت آثارها إلى غاية 1939 وامتدت بعد ذلك، ومن أبرز هذه التطورات والاضطرابات انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري.

4 – 2 - المؤتمر الإسلامي الجزائري و مطالبه

شهدت الجزائر توترات و صراعات مع السلطة الفرنسية قبيل انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري، و من بين المواقف التي عاشها الجزائريون في تلك الفترة تهجمات على الكيان الجزائري، و هذا ظهر في مقال نشرته جريدة "Le Temp" تحت عنوان [قبل اجتماع اللجنة العليا للبحر المتوسط]، و أذاعته عنها جرائد الشمال الإفريقي اليومية الفرنسية في عددها الصادر في 21 فيفري 1936.

---

[1] - سعد الله أبو القاسم، المرجع السابق، ص ص 19- 20.

[2] - سعد الله، المرجع نفسه، ص 33.

المطلب السادس: تأسيس جمعيات لمساعدة الفلاحة و تشييد معاهد لتهذيب الفلاحين و تدريبهم على العمل.

المطلب السابع: توزيع الأراضي الحكومية غير المستثمرة على فقراء الفلاحين و العمال.

المطلب الثامن: إبطال العمل بقانون الغاب.

أما المطالب السياسية فهي العفو عن المجرمين السياسيين و توحيد الانتخاب بين الأهالي والفرنساويين في جميع النيابات المحلية و البرلمانية ، و تمكين جميع المنتخبين من ترشيح أنفسهم للنيابة و تعميم حق الانتخاب لكل مسلم جزائري و إعطاء المسلمين حق التمثيل في البرلمان.[1]

4 – 3 - السياسة الاستعمارية الفرنسية في القطاع الفلاحي

لقد أنشئت "الشركات الأهلية للاحتياط" بغرض حماية الفلاحين الجزائريين من الربا، و تقديم قروض مالية، إضافة لتطوير الأدوات الفلاحية، و أيضا تحصلهم على الضمان الاجتماعي، لذلك صدر قانون في 14 أفريل 1893 يسمح بإنشاء مؤسسات يطلق عليها إسم "الشركات الأهلية للاحتياط" (SIP) [Société indigène de Prévoyance]،[2] و حسب التقارير الفرنسية فإن هذه الشركات يعود إنشاؤها نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التي عاشتها البلاد منذ القرن التاسع عشر و إلى غاية القرن العشرين، لذلك تواجدت هذه الشركات على مستوى كل البلديات المختلطة في القطاع الوهراني، و قد عرف عنها سوء التسيير حيث أنها أجبرت سكان "دوار برقش" في عين تموشنت على كراء مساحة معينة من الأراضي تقدر ب 3220 هكتارا لإجراء تجارب زراعية عليها [3] توفر أرباحا للسلطة الفرنسية، إذ سعت لاستغلال كل العمالات الثلاث في الجزائر حسب أهميتها، فعمالة الجزائر و عمالة وهران استفادت منها من زراعة الكروم وأشجار الفواكه، أما عمالة قسنطينة فاستغلتها في الحبوب.[4]

---

[1] - البصائر، السنة الأولى، العدد 30،يوم الجمعة 12 جمادي الأولى 1355ه/ 21 جويلية 1936، ص 239.

-ARCH. Com d'Ain T'émouchent, Boite 1935-1958, SIP (société indigène prévoyance)
[2]

ARCH. Com d'Ain T'émouchent, Boit 1926-1942, Personnel communal, registre
[3] -divers.

Nouschi (A), l'Algérie Amère (1914-1994), paris, éditions de la maison des sciences de
[4] -Hamme, 1995, p70.

تميزت مدينتا وهران و معسكر بمؤسسات ذات طابع فلاحي أطلق عليها اسم "دار الكولون" (Maison du colon)، و هذه الدار تحتوي على مكاتب و غرف فلاحية ونقابات فلاحية و مكاتب للتأمين الاجتماعي، و كذلك قاعة واسعة للمؤتمرات إذ أن "دار الكولون" في معسكر افتتحت سنة 1932 لاحتواء المؤسسات الاستغلالية التي أنشئت بهدف حماية مصالح المستوطنين في عمالة وهران[1]، و مع سنة 1933 أصدرت الحكومة الفرنسية قانونا في 19 جويلية 1933 ينص على إدخال تعديل على "الشركات الأهلية للاحتياط"، وتغير اسمها "بالشركات الزراعية للاحتياط" (SAP)
[Société agricole de prévoyance]، و ذلك تبعا للفشل الذي عرفته "الشركات الأهلية للاحتياط".[2]

هدف الشركات الزراعية هو التقرب أكثر فأكثر من الفلاحين الجزائريين و تحسيسهم بدعم السلطة الفرنسية لهم في جميع الظروف، غير أن هذه الشركات الجديدة لم تلق قبولا و دعما من قبل المستوطنين لأنها تتعارض مع مصالحهم و مكانتهم في الجزائر.

إن رفض المستوطنين لإنشاء "الشركات الزراعية للاحتياط"، هو أن السلطة لن تكون بيدهم مثلما كانت في سابقاتها، حيث أن رئيس مجلس الشركة ينتخب بعدما كان يعين، وتولى جزائريون مسؤوليات محددة تابعة لقسم : (الحبوب- الكروم- العتاد الفلاحي...)، أي أن العمل مشترك بين الجزائريين و الأوروبيين في هذه الشركة بعدما كان مقتصرا على الأوروبيين فقط، ما شكل خطرا على موفق الأوروبيين.[3]

تواصلت أعمال " الشركة الأهلية للاحتياط" في سنة 1936، ولكن هذه المرة تدعمت مهمتها بالمشاركة مع الصندوق المشترك (Fond commun) من خلال أمرية صدرت عن الحكومة العامة في الجزائر بتاريخ 5 ماي 1936، تتضمن ثلاث مواد :

المادة1 : تحدد مشاركة " الشركات الأهلية للاحتياط" في الصندوق المشترك، في سنة 1936، بنسبة تقدر بحوالي 15% وهذه المشاركة سوف تعد في ميزانية سنة 1935، متضمنة كذلك الفوائد المترتبة عنها.

[1] - بن داهة (عدة)، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض، ص 173.
[2] -Nouschi (A), la Naissance du nationalisme algérien (1941-1954), p 51.
[3] - عدة بن داهة المرجع السابق ص 190

المادة2 : تدفع نسبة المشاركة أو الإعانة إلى الصندوق المشترك من خلال الشركات الأهلية للاحتياط، والتي تحدد في سنة 1936 بحوالي 50%.

المادة3 : استعداد الكاتب العام للحكومة لتطبيق مواد هذه الأمرية.

الجزائر، يوم 5 ماي 1936. الحاكم العام، توقيع : لوبو (Le Beau).[1]

ابتداء من عام 1936 بدأ إنتاج الكروم في التراجع، ليزداد تقهقرا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية التي شهدت ارتفاعا في درجات الحرارة، و تناقصا للأيدي العاملة، ولتأكيد عزمها على الاحتفاظ بمكانتها كمنتج أول للكروم عادت فرنسا إلى تجربتها لعام 1902 و التي أنشأت فيها مشاتل في كل من سكيكدة و أرزيو(وهران) و الجزائر، مكنتها من رفع إنتاج الخمور في الجزائر و تصدير كميات قدرها 140.000 هكتولتر إلى رومانيا سنة 1905، فأصدرت مرسوما في 22 مارس 1943، و قرار 22 أبريل 1943 يسمحان بزرع 1.200 هكتار كروما.[2]

و للإشارة فقد بلغ عدد المشاتل قبل نهاية 1946 تسعا و أربعين مشتلة خاصة بالعنب موزعة على العمالات الثلاث.[3]

و قد عبر الأستاذ "بن يمين ستورا" عما آل إليه الوضع جراء انتشار زراعة الكروم بقوله:" لقد تصدت الكروم للقمح و للماشية و للغابة و للنخيل، و لوثت المجاري المائية التي كانت ترمى فيها الفضلات الناتجة عن صناعة الكروم.[4]

في الجهات الغربية من الوطن اشتهرت هضاب معسكر المشرفة على سهل غريس بأنواع من الكروم الخاصة بالخمور الحمراء مثل : "Grenache"، و "Morastel"، و"Carignan" و أخرى خاصة بالخمور البيضاء مثل : "Faranah"، و التي تزيد درجة حموضتها عن 15° و التي كانت تسوق إلى أوروبا، خاصة إلى بلجيكا و سويسرا و ألمانيا.[5]

4 - 4 - ظهور النقابات العمالية

[1]-ARCH. Com d’Ain Témouchent, Boite 1935- 1958, SIP (société indigène prévoyance).

[2] - بن داهة، المرجع السابق، ج1، ص 200.

[3] - بن داهة، المرجع السابق، ص 200.

[4] - Benjamin STORA, Op, cit, p 47.

[5] - بن داهة، المرجع السابق، ص 200.

عرفت النقابات الثورية الفرنسية التي تهدف إلى التغيير الجذري للنظم الاقتصادية والاجتماعية و السياسية. تبحث في إيجاد صيغ توافق بين الرأسمال و شروط العمل، وأشكال الملكية، ينتهي ذلك إلى استقرار العمال و رفاهية المجتمع في منظور النقابيين الثوريين. تعد فرنسا الموطن الأول لنشأة النقابات الثورية المتعاطفة مع الاتجاهات اليسارية الاشتراكية منها و الشيوعية.

تطورت الحركة النقابية بفرنسا بعد مجيء الجمهورية الثالثة سنة 1870، التي وسعت مجال الحريات الأساسية على نقيض النظام الإمبراطوري السابق. و نالت حرية الرأي والصحافة و التنظيم النقابي نصيبا مشجعا، عندما أصدر البرلمان الفرنسي قانون فالداك روسو في 21 مارس 1884، الذي منح شرعية تأسيس النقابات المهنية و بورصات العمل لأول مرة .

بدأ الوسط العمالي و المهني الفرنسي يتهيكل بالتدريج، فتكونت الفيدراليات المحلية والولائية سنة 1885، انخرط فيها العمال ذوو المهن المشتركة . وتحولت هذه الفيدراليات إلى اتحاد وطني سنة 1886، وبعد سنة تلاها تأسيس بورصات العمل التي شملت نواحي فرنسا و دوائرها المختلفة، في شكل اتحاديات إقليمية سنة 1892، اتخذها العمال المحيط الأنسب للاجتماع و الاطلاع و الإعلام.[1]

بدأت النقابات الفرنسية تهتم بالشغيلة الجزائرية، محاولة جلب العمال الجزائريين والأوربيين داخل الحركة النقابية المطلبية ، و تجسد هذا التوجه النقابي الفرنسي بشكل ملحوظ بعد نهاية الحرب العالمية الأولى من قبل النقابتين، الكونفيدرالية العامة للشغل والكونفيدرالية العامة للعمل الموحد، و تعد هذه الأخيرة أكثر استقطابا للعمال الجزائريين بفضل موقفها التحرري المناهض للاستعمار الفرنسي . شهدت الجزائر المستعمرة خلال هذه الفترة حركة احتجاجية نشيطة من المسيرات و المظاهرات و الإضرابات، انطلقت في البداية من القطاع المنجمي في بني صاف سنة 1919 و عمال الموانئ بوهران سنة 1920، وأصبحت شاملة في كل العمالات سنة 1928 . عبر العمال الجزائريون و الأوربيون بهذه التظاهرات عن مشاعر التذمر رافضين مظاهر الاستغلال و الاستبداد التي طبعت حياتهم الاقتصادية و الاجتماعية

[1] - قنانش محمد الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينيات 1929، 1939 ، أطروحة ماجيستر، إشراف د . مهديد إبراهيم تاريخ الحديث و المعاصر جامعة سينيا وهران ص 2

المزرية، بينت هذه الحركات العمالية بوادر و بشائر حياة نقابية ناشئة، واعدت بالتغيير.[1]

أ- العمل النقابي في عمالة وهران

كانت عمالة وهران مثار اهتمام و تجاذب من قبل النقابات و الأحزاب اليسارية الفرنسية لما يحظى به من وزن ديمغرافي و مركز اقتصادي في غاية الأهمية . تولد عن موجة الاستيطان الواسعة نمو طبقة بورجوازية من الكولون يتحكمون في الرأسمال الكولونيالي الموجه لإنتاج الكروم و الحوامض في المزارع و أرياف العمالة الغربية .

أما في المدن، نشأت شريحة واسعة من المستوطنين الذين وجهوا مشاريعهم نحو الاستثمار الصناعي، و تحولوا إلى أصحاب شركات و مؤسسات منتجة و مصدرة للسلع المختلفة.

ساهم هذا النسيج الاقتصادي الكولونيالي في تشكل بروليتاريا حضرية صناعية في مدن العمالة كوهران و مستغانم و سيدي بلعباس، ونشوء بروليتاريا ريفية في مزارع مستوطنات الكروم و الحوامض و أشجار الزيتون .

سمح هذا الوضع الاجتماعي، الذي عرفه القطاع الوهراني بعد الحرب، في اعتقادنا، باتجاه النقابات الفرنسية إلى استقطاب الفئات العمالية في الغرب الجزائري سواء كانت أهلية أم أوربية.[2]

يبدو للمرء بكل وضوح مدى تطور الحركة النقابية في الجزائر، لاسيما في عمالة وهران التي احتلت مركز الصدارة من حيث تعدد التنظيمات النقابية فيها، مقارنة مع العمالتين الجزائر وقسنطينة وهذا يعود في رأينا إلى نضج و نمو الطبقة العمالية الجزائرية و الأوروبية التي وعت و أدركت أهمية العمل النقابي و فعالياته في الكفاح الاجتماعي والسلمي لسياسة المحتل، تفرعت النقابات عشية الحرب العالمية الأولى في القطاع الوهراني، حيث تم إحصاء 31 نقابة و 9500 منخرط في نقابات مهنية مختلفة، منهم عمال الطباعة والاسكافيين والحلاقين وعمال المطاعم والمقاهي والمشروبات الغازية، وشكل صانعو البراميل أكبر تنظيم عمالي لهم في عمالة وهران بسبب تطور زراعة الكروم وتحسن إنتاج الخمور في الإقليم الغربي.

[1] - اطروحة ماجستير قنانش، المرجع السابق ص 45

[2] - اطروحة ماجستير قنانش، المرجع السابق ص ص 45- 46.

عرفت الحياة النقابية نقطة تحول حاسمة في الغرب الجزائري حيث ظهرت مؤشراتها في مطلع القرن العشرين واستمرت إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، تميزت هذه الفترة بنمو سريع للتنظيمات النقابية :
30 نقابة سنة1901، و61 نقابة سنة 1911، و 82 نقابة سنة 1921.[1]

أما عن التنظيمات النقابية في عمالة وهران، فقد بدأت بوادرها مع أواخر سنة 1929، حسبما توضح لنا في تقرير مراسل من عامل عمالة وهران إلى الحاكم العام للجزائر، و الذي صنف فيه الوضع حسب المناطق الهامة في العمالة، وهي كالآتي :

- مدينة بني صاف : تتكون مجموعة عمال التعبئة والتفريغ في مدينة بني صاف من حوالي 100 عامل لهم نقابة خاصة، بل كانوا منضمين لعمال المناجم التابعة للكونفدرالية العامة للشغل، ثم بعدها بدأت تتشكل نقابة خاصة لعمال التعبئة والتفريغ بقيادة "دافو جول" (Davaux Jules) وهو كاتب مساعد رئيس البلدية والابن الأكبر لضابط الشرطة.

- مدينة أرزيو : لا تتوفر في الساعة الحالية على تنظيمات نقابية لعمال التعبئة والتفريغ في أرزيو وعددهم حوالي 80 عامل و كانت تميل إلى "الكونفدرالية العامة للشغل الموحد" ولكن لفترة قصيرة فقط.[2]

ب- انتشار الفروع النقابية

إن النقابات التي نشأت عام 1936 شهدتها أول مرة منطقة الجزائر العاصمة وكان عددها في البداية واحدا و عشرين فرعا نقابيا .

في عمالة وهران بذلت مجهودات كبرى في محاولة من مناضلي الاتحاد الجهوي لإنشاء فروع نقابية فلاحية لكن ثلاثة فروع نقابية _ فقط _ سجل تواجدها فعليا، واحد في حمام بوحجر، و اثنان في وهران .

شهدت الجهة الغربية من الوطن و لأول مرة سنة 1936 ميلاد ثلاثة فروع نقابية فلاحية : الفرع النقابي لحمام بوحجر و على رأسه المناضل الشيوعي سماحي نعيمي، والفرع النقابي لسفيزف (mercier la combe) وفرع سيدي بلعباس.[3]

---

[1] - قنانش محمد، المرجع السابق ص 47

[2]-DAWO, la sous- série 1 F, F1(2) 1F274, Grève des dockers 1929.

[3] - و من بين الفروع النقابية التي كان لها موفدون زراعيون يمثلونها لدى الاتحاد الجهوي لنقابات العمال الفلاحين خلال عام 1937 نذكر فرع سيق و المحمدية (Perrégaux)، و مستغانم، و مسرغين، و غليزان، و بلعباس، و مغنية، إلا أن موفدي هذه الفروع النقابية لم يكونوا فلاحين أو عمالا زراعيين و لكن مناضلين في الأحزاب أو معلمين من أمثال معباد (Perrégaux)، و« كانيزو ايدموند » (مسرغين)، و« جاك بول » (سيق)، وبوجمعة (غليزان) وبدل أن يدافع هؤلاء عن الفلاحين و عمال الأرض، فإنهم كانوا يبعثون برسل من الأهالي ينتمون إلى الكونفيدرالية العامة للعمال للقيام بالدعاية و جمع الاشتراكات من العمال مقابل تسليمهم بطاقات انخراط كما حدث مع العمال الزراعيين في عين تادلس و « بال كوت » (عين بودينار) ومع هذا فإن رغبة الفلاحين في التخلص من

تشير تقارير شرطة الاستعمار إلى انتشار الفروع النقابية لعمال الموانئ و عمال الأرض و إلى ازدياد المشاركين فيها، موضحة بأن الانخراط في النقابات التابعة للكونفيدرالية العامة للعمال (C.G.T) تسلك منحنى سياسيا يتفق و اتجاه حزب الشعب الجزائري، بدليل أن بطاقات المنخرطين في نقابة (C.G.T) كانت تحمل في ظهرها رسما ليد تشير سبابتها إلى الأعلى مع رسم لنجمة، و الرسمان من دون شك مستوحان من الرموز التي يستخدمها حزب الشعب الجزائري .

وقد لاحظت إدارة الاحتلال بأن الزعيم النقابي الجزائري « بادسي » (BADSI) يلازم منذ مدة بعض المثقفين الشباب من الغزوات من أمثال « مالتي » - موزع قسيمات الضرائب المباشرة – و الاخوة « بري » ، و يظهر أنه تخلى عن الخلية الشيوعية المحلية التي يرأسها معمان إيميل Màaman Emile والتي تتكون أساسا من عناصر إسرائيلية، ومعنى هذا أن النقابة قد تحولت إلى الدعاية لصالح الحركة الوطنية في بعض الدواوير التابعة لدائرة الغزوات كما هو الحال مع دوار أولاد زيري الذي كان يتولى نشاط الدعاية فيه لصالح حزب الشعب المعلم القرآني كباتي محمد ولد البشير.[1]

هكذا راحت الصفوف الطلائعية للفلاحين و للعمال الزراعيين توحد صفوفها و تسلك طريق النضال النقابي إيمانا منها بأن قوتها تكمن في وحدة الفلاحين والعمال الزراعيين و في رص صفوفهم و اتساع الرقعة الجغرافية لمجال نشاطهم ونضالهم.

ظلم الكولون دفعت بهم إلى الاخراط في النقابات والمساهمة باشتراكاتهم المالية فيها، وهذا ما تمت ملاحظته في كل من حمام بوحجر وعين تموشنت بداية عام 1937 حيث تسابق الفلاحون وعمال الأرض إلى الانخراط في الفروع النقابية وشراء البطاقات.

وابتداء من شهر مارس 1937 شهدت عمالة وهران نشاطا دعائيا كثيفا بفضل المجهودات التي بذلها السيد سعدون الأمين بالنيابة للاتحاد الجهوي للفروع النقابية، والذي نشرت له صحيفة (Oran Républicain) عدة مقالات تدافع عن العمال الفلاحين، وبإيعاز منه نظم الاتحاد الجهوي لنقابات الفلاحين خلال يوم 29 ماي 1937 وقفة تضامنية لصالح العمال الزراعيين.

و تأثرا بالدعاية نظم عمال معاصر الزيتون لناحية سيق تجمعا بمعمل كان يديره السيد برادعي لخضر العامل عند السيد« كريسبو » (CRESPO)، وأنشؤوا فرعا نقابيا يتألف من :

- برادعي لخضر : أمين عام (عامل عند كريسبو (CRESPO)).
- محمد محمد : أمين عام بالنيابة(عامل عند سيجارة(SEGARA)).
- دادو محمد : أمين الخزينة (عامل عند مارتيناز (MARTINAEZ)).

أفراد جيلالي : نائب أمين الخزينة (عامل عند كريسبو (CRESPO)).

وفي مدينتي مستغانم و مزغران شن عمال معاصر العنب إضرابا عن العمل خلال يوم 70 جوان 1937، تضامنا مع عمال ميناء مستغانم الذين توقفوا عن العمل في ذات اليوم. انظر عدة بن داهة الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962 الجزء الثاني طبعة خاصة وزارة المجاهدين الجزائر 2008 ص ص 197- 198.

[1] - عدة بن داهة المرجع السابق ص 199

وما كاد شهر جوان 1936 يحل حتى كانت الفروع النقابية للفلاحين و لعمال الأرض قد بلغت معظم المدن في الجهة الغربية من الوطن .
الجدولان التاليان يبينان عدد الفروع النقابية التي نشأت قبل جوان 1936 وبعده[1]:

الجدول رقم 34: (الفروع النقابية التي نشأت قبل جوان 1936) [2]

المدينة	عدد الفروع النقابية
وهران	29
مستتغانم	02
سيدي بلعباس	01
تلمسان	01
سعيدة	01
بني صاف	01
المجموع	35

المصدر : بن داهة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الارض، ج2،ص201.

الجدول رقم : 35(الفروع النقابية التي نشأت بعد جوان 1936)[3]

المدينة	عدد الفروع النقابية
وهران	31
حمام بوحجر	01
سيدي بلعباس	06
تلمسان	08
عين تموشنت	02
بريقو (المحمدية)	02
تيارت	02
غليزان	02
أرزيو	01
بوحنيفية	01
المجموع	56

المصدر : بن داهة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الارض، ج2،ص201.

[1] - بن داهة المرجع نفسه، ص 201
[2] - بن داهة المرجع نفسه، ص 201
[3] - بن داهة المرجع السابق، ج2، ص 201

إلى جانب هذه الفروع النقابية نشأت فروع أخرى فيما بعد في كل من سيق و مسرغين والغزوات ومغنية.

يتضح لنا من خلال هذين الجدولين أن مجموع عدد الفروع النقابية بعد جوان 1936 تزايد أكثر من قبل في مدن القطاع الوهراني، ما يدل على اهتمام الجزائريين بإنشاء نقابات وطنية للدفاع عن مصالح العمال الجزائريين.

ج- تأسيس فدرالية الفلاحين بوهران

"تأسست فدرالية الفلاحين بوهران في سنة 1937 تهدف إلى الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للفلاحين وتتميز الروابط فيما بينهم وضمان استمرارية هذه الفئة من خلال تكوين جيل جديد من الفلاحين الجزائريين القادرين على مواجهة الوضع ومواصلة نشاطهم الاقتصادي".[1]

د- أثر الدعاية النقابية على العمال الزراعيين

اعتمد الشيوعيون[2] في دعايتهم و في نشر أفكارهم عن طريق إقناع سكان القرى والمداشر بوجوب النضال ضد الكولون الذين اغتصبوا أراضيهم و أراضي آبائهم و أجدادهم ورسخوا في أذهانهم فكرة متى غادر الكولون البلاد فإن الأراضي الفلاحية ستقسم عليهم بعدل و إنصاف .

كما ساد الاعتقاد بأن الخلاص من الكولون هو الرمي بهم في البحر، و قد رفع المضربون عن العمل في مزارع الكولون بكل من مستغانم، و سيدي بلعباس، و تلمسان، وعين تموشنت شعار« الموت للكولون » خلال شهري مارس و أفريل من عام 1937[3].

و من الملاحظات الجديرة بالاهتمام فإن الإضراب عن العمل مس فقط مزارع الكولون الأوربيين، بينما لم تمس هذه الإضرابات الممتلكات

---

[1]-Oran Républicain, 15.08.1937.

[2] - مصطلح الشيوعية : لغة: كلمة"الشيوعية " في اللغة تأتي من كلمة مشاعية، مصدر صناعي من الشيوع، وهي مذهب يقوم على إشاعة الملكية، وأن يعمل الفرد على قدر طاقته، و أن يأخذ على قدر حاجته، و المشاعية هي في مفهوم الماركسيين والشيوعيين مشاعية الملكية للأرض و وسائل الإنتاج، ويرى الشيوعيون أن الشيوعية هي مرحلة تاريخية تتلو الاشتراكية، وحسب أدبيات الأحزاب الشيوعية فإن الفرق بين الشيوعية و الاشتراكية يتلخص بالشعارات التالية حيث أنه في النظم الاشتراكية، يكون لكل عمله و لكل حسب جهده، أما في العهد الشيوعي فيكون لكل عمله و لكل حسب حاجته. مصطلحا : بالإنجليزية : Communisme مشتقة من اللاتينية (communise, Common, univers al) و هي مصطلح يشير إلى مجموعة أفكار في التنظيم السياسي والمجتمعي مبنية على الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج في الاقتصاد، تؤدي بحسب منظريها لإنهاء الطبقية الاجتماعية ولتغير مجتمعي يؤدي لانتقاء الحاجة للمال ومنظومة الدولة.

وفي العلوم السياسية والاجتماعية هي إيدوليجية اجتماعية اقتصادية سياسية وحركة هدفها الأساسي تأسيس مجتمع شيوعي بنظم اجتماعي اقتصادي مبني على الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج في ظل غياب الطبقات المجتمعية والمال ومنظومة الدولة. انظر الموسوعة الحرة- ويكيبيديا - يوم 20 أوت 2016 على الساعة 10 صباحا و 13 دقيقة على موقع Google.

[3] - بن داهة، المرجع السابق، 205

الزراعية الكبرى و الوسطى للفلاحين الجزائريين، مما يجعلنا نؤمن بأن الإضرابات العمالية كان لها الطابع الوطني، و أنها ضد التعمير و الاستيطان من جهة، و ضد استغلال الكولون الفاحش للعمال الزراعيين من جهة أخرى، و على هذا الأساس تدرج هذه الإضرابات ضمن إطار الصراع بين المستعمِر و المستعمَر، أو كما يقال« بين الوطنية و التعمير » [1].

و في أعقاب هذه الإضرابات دعا رئيس دائرة سيدي بلعباس الكولون إلى تلبية رغبة العمال الزراعيين -الجزائريين- و تحسين أجرهم اليومي حتى لا تزرع فيهم بذور الثورة، كما دعا نقابات الفلاحين و عمال الأرض إلى الكف عن الدعاية السياسية، و التركيز في نشاطهم على الجانب الاقتصادي والاجتماعي الذي يدخل في صميم العمل النقابي.[2]

للإشارة فإن السلطات العسكرية تدخلت لحماية الممتلكات الزراعية للكولون، و مرافقة العمال بأربعة فصائل عسكرية تتبع للفرقة الخامسة عشرة للرماة السنغاليين (15 émé régiment de tailleurs sénégalais) تمركزت في ثلاث ضيعات هامة و بأحد المراكز التجارية.[3]

و بناء على معلومات قدمها أحد الوشاة من جيجل إلى إدارة الاحتلال مفادها أن العمال الزراعيين في بلدية الطاهير يقدمون منذ أسبوع على تسجيل أنفسهم للانخراط في نقابات الفلاحين و عمال الأرض .

و أن السيد مقيدش – معلم في الميلية – الذي يتولى رئاسة الفرع النقابي نيابة عن السيد« أوكيلي » (occuli) يزور الضيعات يوميا رفقة السيدين بوبزاري مختار و بن تشولاك من أجل تسليم بطاقات انخراط مؤقتة إلى العمال في انتظار بطاقات نهائية .

و حسب ما صرح به الواشي للإدارة الاستعمارية فإن هؤلاء النقابيين قد أكدوا للعمال وجوب معارضتهم للكولون و لأرباب العمل في حالة طلبهم لأيدي عاملة خارج إطار الفرع النقابي، و دعوهم لاستخدام القوة في حالة تدخل فرق الدرك الاستعماري، لأن مهمة رجال الدرك هي مساندة مطالب العمال و إبعاد المضربيين الذين لا صلة لهم بالنقابة، و أبلغهم بأن الإضرابات قد شملت قطاع الفلاحة في سكيكدة يوم 30 أوت 1937، وعزابة (jemmaps) يوم 03 سبتمبر 1937 [4].

---

[1] - مصطفى الأشراف، الجزائر الأمة و المجتمع، الترجمة من الفرنسية الدكتور حنفي بن عيسى، م, و.ط ، الجزائر 1983 ص 76.

[2]- بن داهة عدة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962 الجزء الثاني ص 206

[3] - بن داهة، المرجع السابق،ص 207

[4] - بن داهة، المرجع نفسه، ص 208,

خلاصة القول فإن سنة 1937 قد عرفت إضرابات عارمة للعمال الزراعيين في كامل الجزائر، و توضح لنا التقارير الإدارية الاستعمارية أن الأسباب الجوهرية لهذه الإضرابات تعود إلى انخفاض أجور العمال، و إلى تجاوزات الكولون و ظلمهم المتزايد للفلاحين الجزائريين الصغار، و إلى تقاعس الإدارة الاستعمارية في التدخل لإنصاف عمال الأرض، و إلى سلوكها سياسة عنصرية في تعاملها مع الأهالي مقارنة مع الأوربيين والفرنسيين، و هو الأمر الذي دفع بالعمال الزراعيين في زراية (zeraia) الواقعة على بعد عشر كيلومترات من مدينة ميلة إلى تنظيم إضراب عن العمل يوم 03 سبتمبر 1937 طالبوا فيه بمراجعة عقود الخماسين مع الكولون و رفع أجور العمال.

تزامنت مع هذا الإضراب أحداث وصفت بالخطيرة، تدخلت فرقة الدرك على إثرها و ألقت القبض على المضربين ؛ ثم أوقفت حافلة عسكرية كانت تقل مجندين فرنسيين من قسنطينة إلى فج مزالة، و دفعت بقوة المضربيين المقبوض عليهم لامتطائها، عند ما حاولت مجموعة من العمال الزراعيين تتكون من مائتي شخص اقتحام الحافلة و فك سراح المضربين بإنزالهم من الحافلة، تدخل رجال الدرك و المجندون لتفريقهم عن طريق ضربهم بالعصى و رشقهم بالحجارة و العصى، فكانت النتيجة إصابة ثلاثة مجندين فرنسيين و عشرة فلاحين جزائريين بجروح [1].

و بهذا السلوك يكون الفلاحون الجزائريون قد عبروا عن غضبهم و عن موقفهم بعدم الرضوخ للذل و لو أدى بهم ذلك إلى التضحية بأنفسهم في سبيل استرجاع حقهم، و الدليل على ذلك رشقهم لمجندين و لرجال درك حاملين لأسلحة حربية بالحجارة و بالعصي.

و تكشف لنا بعض المحاضر التي رفعها المسؤولون الإداريون المحليون إلى السلطات الاستعمارية العليا، أن فرنسا كانت تخشى من نتائج الإضرابات العمالية[2]، من انتشارها جغرافيا، و يفسر ذلك بما ورد في

---

[1] - بن داهة، المرجع نفسه، ص 209

[2] - و مع هذا، ظل العمال الزراعيون الجزائريون متمسكين بمطالبهم الخاصة برفع الأجور.

وفي محضر لسلطات الاحتلال بجيجل، و رد أن مناضلين وطنيين ثوريين ينشطون ببلدية جيجل المختلطة منذ شهر جويلية 1937، و أن مفوضي نقابة جيجل المنتسبين إلى الكونفدرالية العامة للعمل قد زاروا المستثمرات الفلاحية للفلين، و ورشة أشغال صرف المياه لوادي قصير، و مجموعة من المستثمرات الفلاحية الأخرى، و ذلك لغرض إقناع العمال الأهالي للانخراط في نقابات الفلاحين و عمال الأرض، بحيث لم سوى أيام قلائل على هذه الجولة حتى انفجرت ببلدية جيجل المختلطة سلسلة من الإضرابات العمالية مست بوجه أخص وادي قصير و بعض المستثمرات الفلاحية للفلين التابعة لقطاع الدولة و للخواص، و كذلك مزارع الكروم لبلديات جيجل، و قوس (Duquesnes)، و الأمير عبد القادر (Strasbourg) . و كان من آثار النشاط النقابي للعمال الفلاحيين في المنطقة، استقالة عدد كبير من المناضلين في الاتحادية الجهوية للمنتخبين المسلمين الجزائريين، ومن أعضاء

محضر الاجتماع العسكري الذي انعقد في 23 سبتمبر 1937 بالمدية و الذي يشير فيه محرره بأن الفلاحين بالمنطقة لا تظهر عليهم علامات الاستياء، و أن لا تخوف منهم في الظرف الحالي[1]، و نفس الإشارات تضمنها محضر اجتماع سلطات الاحتلال على مستوى مدينة الأصنام، على أن نواحي الأصنام يسودها الهدوء، وأن النشاطات الاستطلاعية المنجزة منذ شهر ضمن شعاع خمسين كيلومتر حول مدينة الأصنام يسودها الهدوء، و أن النشاطات الاستطلاعية المنجزة منذ شهر ضمن شعاع خمسين كيلومتر حول مدينة الأصنام تؤكد بأن الكولون و المستوطنين الأوربيين لم يطلبوا الحماية من العسكريين الذين يثير وجودهم حفيظة الفلاحين الجزائريين [2].

و في الاجتماع الدوري لسلطات الاحتلال بتيزي وزو المنعقد يوم 29 سبتمبر 1937 و الذي ينعقد مرة كل خمسة أشهر، أبدى المجتمعون تخوفهم من المناضلين الشيوعيين الذين يجوبون الأرياف و يحرضون الفلاحين الجزائريين على تنظيم إضرابات عن العمل في مزارع الكولون عند بداية عملية الجني القادمة .

و يذكر التقرير أن المحضرين على الإضراب كان يقودهم أناس غرباء و أجانب عن المنطقة، بدليل أنهم كانوا يختفون مباشرة بعد إنهاء زيارتهم للمداشر .

و قد نظم الكولون اجتماعا في ناحية تيزي وزو للرد على مطالب العمال الزراعيين الخاصة برفع الأجور فوصفوا العمال الجزائريين بالكسل، و الاقتصار في بذل الجهد، و نقص الخبرة مقارنة مع العمال الأوربيين الذين لهم القدرة على التحمل ؛ وضربوا مثالا على ذلك بالقول : بينما العامل

الجماعات البلدية جيجل المختلطة . و من أخوف ما كانت تخافه إدارة الاحتلال هو أن تؤول الفروع النقابية للفلاحين و عمال الأرض إلى تكوين جبهة دفاع موحدة تفضي إلى تنظيم إضراب شامل من شأنه أن يخل بالتوازنات الاقتصادية الزراعية الاستعمارية في الجزائر .

و عليه كانت فرنسا تترصد لحركات المناضلين في الأحزاب الوطنية، والمنخرطين في الفروع النقابية لاحتواء نشاطهم والحد من نفوذهم و سلطانهم، خاصة و أن سكان القرى لم يصبوا غضبهم في الفترة على الكولون و إنما كذلك على القياد الذين كانوا في خدمة الاحتلال الفرنسي، حيث مال الفلاحون في بعض الجهات إلى العصيان العنيف برفضهم الانصياع للقياد و الأغوات و قتلهم البعض منهم؛ فأربعة قبائل من أولاد خليف أبدت عدم اعترافها بسلطة الأغا صحراوي بن محمد، و ثلاثة قبائل من أحرار الشراقة أظهرت عداءها للأغا الذي عينته سلطات الاحتلال عليها، بينما سعت قبائل أولاد الزوية، و أولاد بوعافيل إلى خلق اضطرابات قلاقل للمتصرف الإداري، بحيث لم يبق للأغا أية سلطة على أولاد خالد الشراقة. انظر بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض الجزء الثاني طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر 2008، ص 210.

[1] ـ بن داهة، المرجع السابق، ص 210

[2] ـ بن داهة، المرجغ السابق، ص 210

الجزائري لا يتعدى جني ثلاثة قناطير من العنب يوميا فإن العامل الأوربي له من القدرة على جني سبعة قناطير يوميا[1].

فكان لابد للصحف الاستعمارية أن تعنى بالموضوع و ذلك بعد أن هزت إضرابات العمال الفلاحين و جدان محرريها، فاعتبرت صحيفة [2] « Oran Républicain »أن أهم النقابات العمالية، و أشدها خطرا على الوجود الفرنسي في الجزائر هي نقابة العمال الزراعيين، لأن معظم العمال في الجزائر ترتبط حياتهم بالنشاط الزراعي، و تبين الإحصائيات أنه ضمن ثمانية عمال يوجد سبعة في الزراعة وعامل واحد في القطاعات المتصلة بالصناعة[3]، فمثل هذا المقال يعتبر شهادة صريحة من الفرنسيين بأنفسهم على قسوة سلطات الاحتلال الفرنسي و الكولون في معاملتهم للأهالي الجزائريين، ومن خلال المطالب التي رفعها الفرع النقابي لفلاحي تلمسان إثر الجمعية التي حضرها أزيد من مائة وخمسين فلاحا من كل جهات تلمسان يوم 28 ماي 1938 إلى سلطات الاحتلال والتي اشتملت على النقاط التالية :

- رفع الأجر اليومي.
- تطبيق العطل الأسبوعية.
- الانتهاء عن السخرة المجانية التي يفرضها الكولون على العمال صباح أيام الأحد.
- منح الأولوية في العمل بمزارع الكولون للجزائريين قبل المغاربة لاسيما أثناء موسم قطف العنب، ومواسم الحصاد والدرس.

يظهر أن الفلاحين الجزائرين كانوا يتمتعون بنضج سياسي لما طلبوا أن تكون الأولوية لهم في خدمة أرضهم وأرض آبائهم وأجدادهم، وإن كان

---

[1] - بن داهة، المرجع السابق، ص 211

[2] - ذكرت هذه الصحيفة أن إنشاء الفروع النقابية للفلاحين ولعمال الأرض جاء استجابة لمطالب العمال الخاصة برفع الأجور، والاستغناء عن اليد العاملة المغربية - لاعتبار المغاربة كانوا يقبلون العمل في مزارع الكولون مقابل أجر يومي زهيد يتراوح بين 02 و05 فرنك، وهذا ما لم يقبله الجزائريون كما أشارت نفس الصحيفة أن عمال الأرض الجزائريين يشتكون من تمديد ساعات العمل اليومي، ومن البطالة الحادة، وكذلك من كلام السوء، ومن القسوة، ومن العنف الممارس ضدهم من قبل الكولون ومن قبل المتعاملين معهم، كما أنهم يشتكون أيضا من غياب القوانين الاجتماعية والضمانات في حالة وقوع حوادث، ومن عدم وجود هيئة رسمية لمراقبة أجور عمال الأرض. وكتبت قولا ينسب إلى الفلاحين الجزائريين بأن بعض الكولون يستقبلون العمال في مزارعهم بالطلقات النارية وتحت حماية رجال الدرك الاستعماري وذلك طبقا للقانون الخاص بالدفاع عن المستوطنين و ملاكي الأرض، وانتهى المقال الصحفي بجملة – أخيرة – مفادها أن قانون الأنديجينا والقوانين الاستثنائية كلها ضد عمال الأرض. بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ج 2 ص214.

[3]-Oran Républicain du 19/03/1938.

الكولون هم الذين يتمتعون بخيراتها، كما يظهر صراحة من خلال مطالبهم أنهم ليسوا أغبياء أو مغفلين يستغلون في السخرة كخدم أو عبيد دون مقابل، ومعنى هذا أنهم خلقوا أحرارا متساوين في الحقوق والواجبات مع المستوطنين، ومن حقهم أن يعيشوا فوق أرضهم – الجزائر – مع المعمرين على بساط الأخوة والمساواة.

وتأكيدا لمطالبهم أعلنوا الشروع في إضراب عن العمل ابتداء من يوم 06 جوان 1938[1].

هكذا نلاحظ أن متوسط نسبة العمال الجزائريين المنتسبين إلى الفروع النقابية خلال سنة 1938 قد بلغت 40.000 عامل من ضمن 100.000 عامل منخرط في الكونفدرالية العامة للعمال على مستوى العمالات الجزائرية الثلاث ، أي أن خمسي العمال المنخرطين في الفروع النقابية هم من الأهالي(الجزائريين) وهذا ما تم التصريح به أثناء المؤتمر الثالث للكونفدرالية العامة للعمال المنعقد بالجزائر العاصمة خلال يومي 03 و04 أفريل 1938[2].

واستمر عدد الفروع النقابية الفلاحية يتزايد سنة بعد سنة، ففي عام 1939 ظهر تجمع فلاحي يدعى « فدرالية الفلاحين لعمالة وهران » و اتخذ من غيليزان مقرا له تحت رئاسة السيد شمريق منور(CHEMRIK MENOUA) [3].

وقد أدى توسع حركة التنظيمات النقابية وتغلغلها في الأوساط الجماهيرية الحضرية والريفية إلى ظهور اتجاه جديد يدعو إلى ضرورة تحسين حالة العمال بما يستجيب لطموحهم، وكان من آثار هذه التنظيمات انتشار موجات من الغضب والسخط في صفوف العمال ووقوع حوادث.

إن إضرابات 1936 قد غيرت مجرى تاريخ الطبقة العاملة في الجزائر المستعمرة عموما وعمالة وهران خصوصا، لكونها عبرت عن ذاتية المجتمع بمقوماته البشرية الفاعلة، ومن ناحية أخرى هذه الحركة الاحتجاجية مكاسب ملموسة لصالح العمال.[4]

---

[1] - بن داهة، المرجع السابق، ص ص 215-216

[2] - بن داهة المرجع السابق، ص 216

[3]- بن داهة، المرجع السابق، ص 217

[4] - حققت الحركة الاحتجاجية مكاسب ملموسة لصالح العمال نذكر منها على سبيل المثال بعض انجازاتها :الاعتراف بالتنظيم النقابي من قبل العمال، تزايد عدد النقابات المهنية، تأسيس نقابات داخل المدن الصغيرة مثل نقابة عمال البناء في مدينة سيق، تحسين الأجور التي ارتفعت من 15 % إلى 50 % حسب تصريح نائب الوالي بتلمسان، زيادة أجور قطاع البناء في سيدي بلعباس من 8 إلى 10 فرنكات، تجدد حركة الإضرابات في 29 يناير 1937 التي مست العمال الزراعيين. أطروحة ماجستير قنانش محمد الحياة النقابية في القطاع الوهراني

ه- مساهمة العمال الجزائريين في الحركة المطلبية

تجسد نشاط النقابة الجزائرية في انخراط ونشاط العمال الجزائريين داخل الكونفدراليتين في الأرض المستعمرة، وقاموا بطرح مطالبهم و الدفاع عنها بالوسائل السلمية في التجمعات و المهرجانات و المظاهرات و الإضرابات . عكست هذه التحركات في رأينا الديناميكية العمالية التي تولدت عنها الحركة المطلبية و أعطت دفعة قوية و روحا جديدة للنقابة الجزائرية .

ظهرت بوادر هذه النقابية بشكل ملحوظ قبل الحرب العالمية الأولى، بنشأة أولى النقابات في القطاع الوهراني الذي شهد تطورا محسوسا حسب الوتيرة التالية: 30 نقابة سنة 1901، 61 نقابة سنة 1911 و 82 نقابة سنة 1921[1]. تدل هذه الأرقام في نظرنا، على إدراج العمل النقابي في الغرب الوهراني، الذي سيعرف حركية من قبل العمال ابتداء من نهاية العشرينيات إلى منتصف الثلاثينيات، و سيتخذ نضالا بروليتاريا[2] دؤوبا يرمي إلى استرجاع سيادة العمال و كرامتهم المهنية .

هـ - 1 - المظاهرات و التجمعات الكبرى

حاولت الشغيلة الجزائرية في عمالة وهران و بلدياتها المختلفة التعبير عن رفضها للنظام الاستعماري، مستعملة كل الوسائل السلمية المتاحة لها من خلال نشاطها النقابي الذي تمثل في مشاركة الجزائريين في المظاهرات و حضورهم التجمعات التي تنظمها النقابات و التيارات اليسارية الفرنسية .

قام الجزائريون بسلسلة من المظاهرات العمالية سنة 1934 و 1935 في المراكز الحضرية، من بينها مظاهرة جوان 1935 بمشاركة 15000 شخص في مدينة الجزائر . أما في وهران، فقد كان لها السبق في ذلك منذ 1934، حيث عبرت الحركة العمالية عن تضامنها مع هذه المظاهرات

خلال الثلاثينات 1929- 1939 إشراف د. مهديد إبراهيم تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2007 ص 95.

[1] - قنانش محمد، المرجع السابق، ص 62.

[2] - **مصطلح بروليتاريا** : البروليتاريا (Prolétariat) مشتقة من الكلمة اللاتينية (Prolétarius) معناها مواطن الطبقة الأقل.

و هو مصطلح طلع لأول مرة في البيان الشيوعي الذي كتبه كارل ماركس و فريدريك إنجلز. طبقة البروليتاريا حسب كلام ماركس هي الطبقة التي تسيطر على وسائل الإنتاج من الطبقة البورجوازية وتظهر بعد تحول اقتصاد العالم من الاقتصاد تنافسي رأسمالي لاقتصاد احتكاري.

يقصد ماركس بطبقة بالبروليتاريا التي هما الناس الذين لا يمتلكون أو لا يتحكموا بوسائل الإنتاج ويعيشوا من بيعهم لمجهودهم العضلي أو الفكري. انظر الموسوعة الحرة- ويكيبيديا- يوم 20 أوت 2016 على الساعة11صباحا على موقع Google.

بمساندة مطالب عمال سكة الحديد. تطور المسار المطلبي في مدن عمالة وهران بتصعيد الحركات الاحتجاجية التي ترجمتها إضرابات مدينة وهران، واد رهيو، بوحنيفية و سيدي بلعباس.[1]

دعت الأوضاع الاجتماعية و المهنية المتردية في أوساط العمال الجزائريين والأوربيين، إلى مضاعفة العمل النقابي و الكفاح المطلبي في مطاحن مدينة وهران التي احتضنت تجمعا كبيرا في بورصة العمل يوم 21 جويلية 1929، تم فيه طرح المطالب الرئيسية الآتية : تحديد مدة العمل اليومي ب 8 ساعات، ضبط معدل الأجور في جميع مطاحن عمالة وهران، تدل هذه المطالب في نظرنا، على تطور الوعي العمالي الذي كان المحرك الأساسي لوتيرة الحركة الاحتجاجية التي اشتدت حدتها منذ 1929 إلى غاية 1935، و ستشهد تصعيدا كبيرا في إضرابات 1936 بالغرب الوهراني .

استطاع العمال الضغط على الإدارة الاستعمارية، بتنظيم التجمعات التي نشطها عمال البناء و التسطيح و التبليط، و عمال المخابز في 5 جويلية 1933 بسيدي بلعباس، بحضور 1400 شخص من ضمنهم 50 امرأة و 300 عامل جزائري ، بدعم من الحزب الشيوعي الفرنسي .

استمرت التجمعات الجماهيرية إلى بداية الثلاثينيات، كان أبرزها التجمع الشعبي الذي نظم بمدينة وهران في شهر مارس 1930،حضره 400 عامل من قطاع سكة الحديد، وتحت إشراف مسؤولين عن الحزب الشيوعي الفرنسي لمنطقة وهران . لاحظنا في هذه التجمعات، أنها جسدت قوة جماهيرية فاعلة، و قاعدة شعبية صادمة، نشطها عمال قطاعات أكثر عرضة للابتزاز الاستعماري و أشد استغلالا للجهد العمالي، كقطاع سكة الحديد و البناء والمطاحن و هي فضاءات حيوية للاستثمار الاستيطاني في القطاع الوهراني . الظاهر في هذه التجمعات، أنها تعكس مدى التأثير الشيوعي الفرنسي في هيكلتها و توجيهها توجيها نقابيا مناهضا لإدارة الاحتلال.

ه-2 - هيكلة الجزائريين و صراعاتهم ضد الاستعمار

انخراط الجزائريين في النقابات، كان عاملا رئيسيا لتنظيم الحركة الإضرابية في القطاع الوهراني، بعد حصول العمال الجزائريين على حقهم النقابي سنة 1932 [2]. إن الدعم الذي قدمه الحزب الشيوعي الفرنسي للطبقة

[1] - جغلول عبدالقادر، تاريخ الجزائر الحديث – دراسة سوسيولوجية، ط3 ترجمة فيصل عباس، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ص 153.

[2] - سمير أمين، المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل داغر، د.م.ج، الجزائر 1981، ص 253.

العمالية، مكن من تأطير التجمعات الشعبية، وتشجيع الحركات الاضطرابية، فزاد هذا الأمر حرص العمال على الالتزام بطرح مطالبهم المهنية والاجتماعية على المؤسسات و الورشات الرأسمالية[1] . لم يكن الجزائريون يشكلون القيادات النقابية، لأن قانون الأهالي منعهم من ذلك، و إنما شكلوا القاعدة النضالية والشعبية للنقابية الجزائرية التي ستتولد عنها الحركات الاحتجاجية المناهضة لدواليب التراكم الرأسمالي.

تبرز قدرة الحركة الإضرابية في الغرب الجزائري، في مدى مواجهة الشرائح الاجتماعية للنظام الاستعماري، فكان من واجب العمال الانضمام إلى النقابات من أجل مكافحة مظاهر الاستغلال التي يفرضها عليهم أرباب العمل في الورشات و المعامل الصناعية المتواجدة بالمناطق الحضرية، و في المراكز المنجمية و المستوطنات الزراعية الخاضعة لسلطة الكولون .

على هذا الأساس، استطاعت الحركة الإضرابية في عمالة وهران و بلديتها ودوائرها، في رأينا، أن تتبوأ طليعة الجهد الوطني التحرري لكونها تحمل متغيرات اجتماعية وسوسيولوجية مبنية على دعائم عمالية، رامية إلى مكافحة البورجوازية الرأسمالية . و عليه، فإذا عدنا إلى الوراء، ندرك أن مدينة وهران كانت على مدى سنوات العصب الحي في تحريك الحركة الاحتجاجية، من خلال إضرابات العمال في مطلع القرن العشرين من قبل عمال شركة "باسطوس" (BASTOS) للسجائر سنة 1901، و عمال سكة الحديد سنة 1920، و الحمالين في ميناء وهران سنة 1922. توسعت موجة الإضرابات خلال عقد العشرينيات بالتحاق عمال النقل الحضري و المخابز و البناء و صانعي البراميل بنشاط الحركة العمالية ابتداء من سنة 1923 إلى 1928.[2]

الوزن الذي ميز هذه الانتخابات تحقق في كونها حركات اجتماعية منظمة ومهيكلة تحت قيادة نقابتي الاتحادية العامة للشغل و الاتحادية العامة للعمل الموحد، و عكست الطابع الجماهيري العمالي الذي تجاوب فيه العنصر الأوروبي مع العنصر الجزائري. نلاحظ في هذا الصدد التأثير البليغ للحركة

---

[1] - * - مصطلح الرأسمالية : نظام اقتصادي تكون فيه وسائل الإنتاج بشكل عام مملوكة ملكية خاصة أو مملوكة لشركات تعمل بهدف الربح، وحيث يكون توزيع الإنتاج وتحديد الأسعار محكوم بالسوق الحر والعرض والطلب. تعرف الرأسمالية (Capitalisme) كذلك بأنها نظام اقتصادي- اجتماعي تكون فيه معظم وسائل الإنتاج ملكية خاصة ويكون دافع الربح والمنفعة فيه محرك النشاط الاقتصادي.
و بحسب الحتمية التاريخية بحسب ماركس، فإن الرأسمالية هي ثمرة التطور الصناعي والنقلة النوعية في وسائل الإنتاج المختلفة في العصر الإقطاعي إلى الوسائل المتطورة في الثورة الصناعية والتي كانت فيها ظهور الرأسمالية فيها كأحد التبعات. انظر المعرفة يوم 20 أوت 2016 على الساعة 12 و 15 دقيقة على موقع الانترانت Google.

[2] - قنانش المرجع السابق ص ص 64 – 65.

الاحتجاجية المطلبية على قطاعات إستراتيجية زعزعت بها الطبقة البورجوازية التي تلقت 18 إضرابا سنة 1929، أدى إلى شل نشاط الموانئ و الصيد البحري و المناجم و المزارع و المخابز و معامل صهر الحديد و صناع الأحذية [1].

عرف الغرب الجزائري موجة من الإضرابات سنة 1929، التي تمثل في نظرنا نقطة تحول حاسمة في تاريخ المسيرة المطلبية العمالية، سواء كان ذلك على مستوى الجهوي أو الوطني: 14 إضرابا بمشاركة 3888 مضربا في عمالة وهران، و 22 إضرابا بمشاركة 2210 مضربين في عمالة الجزائر و 13 إضرابا شارك فيه 1720 مضربا في عمالة قسنطينة [2].

بناء على هذه المعطيات، تعد سنة 1929 بالنسبة إلينا مسيرة انطلاق الحركة الإضرابية التي وصلت إلى نقطة الأوج بمعدل 49,73 % من القوى العمالية المشاركة في الإضراب في القطاع الوهراني مقارنة مع بقية العمالتين، مما يبرهن على تطور الوعي العمالي و النضج النقابي لدى الشغيلة في الإقليم الغربي .

كشفت الإضرابات طبيعة المطالب الاجتماعية لفئات العمال، التي نستطيع تلخيصها في رفع الأجور وتحسين ظروف العمال والمواساة في الحقوق الاجتماعية بين الأوروبيين والجزائريين، وهذا ما لاحظناه سابقا في رسالة مطالب عمال مناجم الحديد في بني صاف أواخر أكتوبر 1929. [3]

ساهمت عوامل أخرى في تعبئة العمال و توسيع حركاتهم الإضرابية، في مقدمتها مهرجانات و تجمعات الحزب الشيوعي الفرنسي لدعم الحركة العمالية، زيادة عن نشاطاته الصحفية لمساندة مطالب الجماهير الكادحة . أخذ نفس الاتجاه الحزب الاشتراكي الفرنسي لدعم الحركة العمالية، زيادة عن نشاطاته الصحفية لمساندة مطالب الجماهير الكادحة. أخذ نفس الاتجاه الحزب الاشتراكي الفرنسي في مناصرته لقضايا الشغيلة الجزائرية و الأوربية في عمالة وهران حيث كتبت في هذا الصدد، جريدة المزارع (LE SEMEUR) : من أجل وهران الحرة، ذات السياسة الجمهورية، و تحيا الاشتراكية، و تحيا الوحدة العمالية !" [4]

من ناحية أخرى، تبنى حزب نجم شمال إفريقيا انشغالات العمال الجزائريين فأعطى دفعا قويا للمسيرة العمالية في الجزائر المستعمرة . جاء دعم النجم في

[1]- ANNUAIRE STASTIQUE DE L'ALGERIE, 1929, p 111.

[2] - قنانش، المرجع السابق ص 65.

[3]-ARCHIVES DE BENI-SAF BOITE N° 34, 1929

[4]-LE SEMEUR, 3 MARS 1934.

برنامجه الصادر في 18 ماي 1933 أكد فيه على تطبيق التشريعات الاجتماعية لصالح الفئة العمالية .

كما استفادت الحركة المطلبية أيضا من الوحدة النقابية التي حصلت سنة 1935 بين الكونفيدراليتين الفرنسيتين، مما دفع الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي السيد " موريس طوريز " إلى الإشادة بهذه العملية قائلا :" سمحت الوحدة النقابية للحركة العمالية، أن تأخذ فضاء واسعا في الجزائر".[1]

انتشرت أنباء عن تحرير وشيك في أوساط الجماهير الريفية وتضاعفت عمليات الاعتداء على المزارع الكبرى والغابات التابعة للدولة، غير أن المعمرين الأوروبيين الذين كانوا يهددون السلطات العمومية بالثأر والانتقام إن لم تتوقف حالة كساد قمحهم وخمورهم لم يكن يترددون في دعوة المزارعين المسلمين إلى الانضمام إلى مظاهراتهم، وكانت الجرائد تدعم حملات الاحتجاجات تلك بعناوين مثيرة ومهيجة : "ثورة الزراعة" وشوك اندلاع ثورة الفلاحين.[2]

ولم تظهر إلا في سنة 1936، شهدت هذه الفترة في فرنسا، وخاصة سنة 1935 إضرابات عديدة في القطاعات التالية : البناء، النسيج، المواد الغذائية، بلغ عدد الإضرابات 12 ألف إضراب، أما عدد المضربين فقد بلغ مليونين وقد مست هذه الإضرابات التي كان التأطير النقابي فيها ضعيفا مثل الحديد والصلب، النسيج، الصناعات الغذائية، أي نسبة المنخرطين في النقابات تتراوح فقط ما بين 3 % و 4 %.[3]

هناك دلائل تثبت بأن عمليات تخريب مزارع الكولون ظلت مستمرة دون انقطاع، ونظرا لطول الموضوع نكتفي بالإشارة إلى بعضها، إذ كثيرا ما رافقت الإضرابات العمالية أعمال شغب وعنف، كما حدث ليلة 04 سبتمبر 1937 حيث أحرق العمال المضربون خمسة أكواخ بضيعة "سبيتري"(spiteri)، وتبادلوا طلقات النار مع الحراس، وهو الأمر الذي استدعى تدخل الدرك الاستعماري، ورضوخ الكولون لمطالب عمال الأرض الذين كان عددهم في ناحية غرابة (Jemmaps) و زيت عمبة (Gastu) حوالي 2.300 عامل، واقتدى بهم يوم 28 أوت 1937 حوالي 350 عامل بمزرعة " دراوسة "(Daroussa) ببلدية بسباس(Randon)، فرضخ الكولون لمطالبهم، ولم تتخذ ضدهم أي إجراءات عقابية، لا عن الإضراب، ولا عن التخريب الذي لحق

---

[1]- OUZGANE, IBID, P 84.

[2] ـ شارل روبير اجرون، المرجع السابق، ص 696.

[3]- Front Populaire de l’oranie, 10 Avril 1935.

بالمزرعة وخلال شهر فبراير – مارس 1937 شهدت الجهة الغربية من الوطن سلسلة الإضرابات العمالية شملت تسعة مراكز استيطانية[1] في دائرة وهران وسيدي بلعباس ومستغانم، رافقتها أعمال عنف خاصة في سفيزف حيث غادر العمال الحقول والمزارع وشكلوا ثلاثة أفواج، بينما توجه الفوج الأول إلى الكولون لتقديم مطالب العمال، فإن الفوج الثاني قصد ضيعات الكولون لإجبار العمال على التوقف عن العمل، أما الفوج الثالث والمتألف من حوالي مائة عامل فقد جاب أفراده القرى القريبة من سيدي بلعباس، فكسروا العتاد الفلاحي وأضرموا النار في المستودعات، وفي أكوام الأعلاف، فكانت ضيعة" موديش"(M.MAUDUECH) رئيس بلدية عين البرد الأكثر تضررا و تخريبا، في سيدي بلعباس تراشق المتظاهرون المضربون عن العمل في حقول الكولون مع الدرك الاستعماري بالحجارة والعصي، فجرحوا خمسة عشر حارسا جمهوريا، وثلاثة من رجال الدرك من بينهم رئيس الفرقة.[2]

في هذا الصدد، تجددت الإضرابات في مدينة وهران فقد شهد المرسى الكبير بوهران إضرابا يوم 4 مارس 1937 وتم قمعه من خلال الدرك الفرنسي، ضف إلى ذلك شهدت المدينة إضراب عمال الري والبناء والمخابز، في الأسبوعين الأولين من شهر مارس 1937، والتحق العاطلون في مدينة سيدي بلعباس بحركة الإضرابات في 19 مارس 1937، وعرفت مدينة المحمدية إضراب عمال قطاع الري في أواخر شهر مارس وفي وهران أضرب العاطلون يوم 5 افريل 1937 وعمال المطابع في تيارت في أوائل شهر أفريل، وإضراب 500 شخص من عمال النظافة في مدينة غليزان في بداية ماي 1937، وعمال البناء في المالح يوم 17 جويلية بمشاركة 100 مضرب لمدة أسبوع، و جاء إضراب عمال المقاهي في تلمسان يوم 22 أوت 1937[3]، و أحدثت القضية ضجة كبرى في فرنسا وصرح أغلب المبعوثين الخاصين من الصحافة الباريسية أن السيادة الفرنسية سارت في خطر، و طرأت حوادث أخرى أكدت صحة تلك التنبؤات المتشائمة.[4]

خامسا - رد فعل الإستعمار ضد الجزائريين

---

[1] - المراكز الاستيطانية التي شهدت إضرابات عمالية هي على التوالي : بوسفر في 1937/02/11، تليلات 1937/02/13، زهانة "S’lucien"، سفيزف "Mercier- lacombe" 1937/03/02، زروالة " Deligny"، سيدي علي بوسيدي "Parmentier" و سيدي حمادوش"Les Tremles" 1937/03/08، عين البرد" Oued Imbert"، عين بودينار"Belle cote" 1937/03/14.انظر بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض الجزء الثاني ص 372.

[2] - بن داهة، المرجع السابق، ج2، ص ص 372-373.

[3] - اطروحة الدكتوراه، ثابتي حياة، المرجع السابق، ص 435.

[4] - شارل روبير اجرون، المرجع السابق، ص 697.

إن الامتداد النقابي إلى الجزائر المحتلة، و مستوى النضج الذي عرفته الشغيلة في عمالة وهران، و الإقبال الجماهيري على الانخراط في النقابات، كانت هذه التحولات جوهرية في نمو الحركة المطلبية في بداية الثلاثينيات.لم يرض هذا الجو السائد في الحركة النقابية السلطة الاستعمارية، التي قررت بشدة و حزم مواجهة هذه الحركة المتصاعدة بتطبيق إجراءات تعسفية و تشريعات قمعية تتدرج في اتجاه إرضاء الطبقة الرأسمالية الكولونيالية من الكبار المعمرين و أرباب العمل الأوربيين، الذين أتعبتهم في رأينا الحركة المطلبية و اليقظة العمالية.

5 -1- تأثير الإجراءات القمعية ضد الحركة العمالية

لم يخرج موقف الحكومة العامة عن إطاره المألوف في التعامل مع الواقع الجزائري، فسرعان ما شددت قبضتها الاستبدادية لقمع الجزائريين باستمرار.

يعد في تصورنا، قانون الأهالي[1]مصدر السياسة الاستعمارية الجائرة المسلطة على العمال الجزائريين. دفعت ثمن تداعياته الشرائح الاجتماعية و ازدادت قهرا و فقرا، مثلما هي حالة الفلاحين الجزائريين في أرياف قرى القطاع الوهراني، في هذا المجال سئم فلاحو منطقة تلاغ من البؤس و الحرمان، من جراء الضرائب المرتفعة المفروضة عليهم، و انهيار أسعار محصول الشعير . حرك وضعيتهم المزرية تدخل السيد"بن شنان" بإثارة معاناتهم داخل المفوضيات المالية في الدورة المنعقدة يوم 15 ديسمبر 1930 قائلا :" يعاني الأهالي في بلدية تلاغ من تدني أسعار الشعير، زيادة عن الديون و الضرائب التي أرهقت كاهلهم ." [2]

مضت إدارة الاحتلال في تنفيذ قوانينها الزجرية على الجزائريين الذين تعرضوا لمحاكمات جائرة أصدرتها المحاكم الاستثنائية الخاصة، مما زاد في سوء أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية في جميع دوائر عمالة وهران و بلدياتها ، في هذا الإطار عبر أعضاء المجلس البلدي لمدينة المحمدية يوم 17 يناير 1931 عن شدة اندهاشهم لبعض المحاكمات الزجرية الصادرة عن المحاكم الجزائية في حق الأهالي، في هذا الشأن طالب أعضاء المجلس إلغاء كل الأحكام القضائية وبالخصوص الأحكام الجنائية.[3]

[1] - إن كلمة الأهالي جاء بها الاستعمار و لقب بها السكان الأصليين للجزائر وهم الجزائريون حق، لهذا يجب علينا أن نحذر عندما نجد كلمة الأهالي فلابد علينا أن نغيرها و ننبذها لأننا جزائريون أحرار و لسنا أهالي كما يدعي الاستعمار الفرنسي، فلنا حضارة راقية قبل الاستعمار الذي حاول تدميرهاو لكنه فشل في نهاية المطاف.

A.W.O, PREFECTURE D'ORAN, RAPPORT DES DELEGATIONS FINANCIERES, [2]-1930, P 460.

[3]- BULLETIN DE L'AFRIQUE FRANCAISE, 1935, P 158.

أخذ أسلوب الإرهاق الضريبي بعدا آخر يندرج ضمن تعزيز السياسة القمعية وتوسيع شموليتها، بلغت قيمة الضرائب المفروضة على الفلاحين 3460696 فرنكا، فتدهورت حالة العمال الزراعيين بانتشار الفقر المدقع والحرمان الشديد في القطاع الوهراني، شدت هذه الوضعية الاجتماعية المأساوية انتباه الحاكم العام "جول كارد' (JULES CARDE)، الذي سارع إلى مراسلة الحكومة المركزية في باريس، طالبا إياها بالتدخل السريع لاحتواء المشكل بوضع مشروع قانون من شأنه يخفف الضرائب عن الأهالي.[1]

أما في تلمسان، فإن عمال الأهالي يتلقون أجورا زهيدة تتراوح بين 4 إلى 10 فرنكات مقابل 15 ساعة عمل في اليوم، هذه مشاهد أخرى في رأينا تعكس القمع الاجتماعي والاضطهاد العمالي القائم على استنزاف جهود اليد العاملة الجزائرية وطاقاتها، شدت هذه الحالة المتردية انتباه السيد طالب عبد السلام مندوب المفوضيات المالية الذي نقل المشكل إلى وزير الداخلية الفرنسي" مارسيل رينييى"(MARCEL REIGNIER) عند زيارته لمدينة تلمسان قائلا : " تتلقى اليد العاملة الأهلية في الجزائر أجورا منخفضة، ومدة العمل اليومي في هذه البلاد 8 ساعات مجهولة، دون إنصاف على الإطلاق.[2]

5 - 2 - موقف السلطات الاستعمارية المحلية من الحركة العمالية الجزائرية

اصطدمت الحركة العمالية في الغرب الجزائري كبقية عمالات الجزائر المحتلة بتحديات صعبة، كان أعنفها مخلفات الأزمة الاقتصادية العالمية التي انعكست آثارها على تدني أجور العمال و تسريح الأغلبية منهم في قطاع المناجم و خاصة المزارع.

في خضم هذه الظروف الحالكة تعاظمت عنصرية الكولون في وجه الأهالي (الجزائريين)، برفضهم لأية تسوية أو إصلاح يفضي إلى تعايش القوميتين المسلمة والأوروبية، استطاع المستوطنون أن يجهضوا مطالب العمال بضغطهم على المجالس البلدية و العامة، وعلى المندوبيات المالية العامة أيضا، تأكد هذا العداء للشغيلة الجزائرية بالغرب الجزائري، في تحالف شيوخ البلديات ضد مطالب العمال، قاد هذا التحالف شيخ بلدية وهران السيد"غابريال لامبير"(GABRIEL LAMBERI)، الذي أسس التجمع الوطني للنشاط الاجتماعي (R.N.A.S) في جوان 1936، انخرط فيه الثلثان من شيوخ بلديات عمالة وهران[3]، أدى هذا التحالف إلى تجنيد كل القوى

---

[1] - قنانش محمد، المرجع السابق ص 68.

[2]- A.W.O, RAPPORT DES DELEGATIONS FINANCIERES 1934, P 103.

[3]- AGERON, OP. CIT. p 374.

اليمينية ضد العمال الجزائريين، فبرز موقف الحزب الاجتماعي الفرنسي (P.S.F)، والحزب الشعبي الفرنسي (P.P.F) بزعامة"جاك دوريو"(JACQUES DORIOT)، حيث تمكن هذا الحزب من ضم لامبير شيخ بلدية وهران، "بلاط"(BELLAT) شيخ بلدية سيدي بلعباس إلى صفه، يمثل هذا الاتجاه اليميني جماعة الأوربيين والمعمرين المتعاطفين مع حركة فرانكو وموسوليني الفاشية.[1]

على هذا الأساس، يؤدي بنا الحديث إلى كون التحالف المذكور لا يتعدى في نظرنا سوى سند قوي للحركة الفاشية المعادية لأي توجه ديمقراطيي وإصلاحي في الجزائر المستعمرة، مما سيزيد من تعدي الكولون على حقوق الشغيلة ودحضهم لمطالب العمال، يتأكد هذا الموقف المناهض للحركة العمالية في مراسلة لامبير للحكومة الفرنسية التي رفض فيها تسوية ملف الأجور وفق العريضة المطلبية المسجلة سنة 1936.[2]

سادسا- النشاط التجاري

ظلت زراعة الكروم تدعم الاقتصاد الجزائري إلى غاية 1933 وهو التاريخ الذي بلغت فيه الصادرات من الخمور نسبة 66% من قيمة الصادرات الإجمالية مقابل 43 % في سنة 1930، وتفاقمت أزمة زراعة الكروم في 1934 و 1935 حدة الكساد العام، وسببت تنامي العنف باشكاله المختلفة و سهلت في يوليو 1935 ظهور جبهتين للفلاحين، لم تعمر وقتا طويلا إحداهما في منطقة وهران و الأخرى في منطقة الجزائر، و لم تتردد الجبهتان في اللجوء إلى طلب مشاركة المسلمين في شن مظاهرات لإعلان غضب الفلاحين.[3]

6 – 1 – انهيار أسعار الخمر

بدأت أزمة قاسية في انخفاض لمبيعات الخمر وتفاقمت عام 1934 واستمرت حتى 1935، فقد هبطت الكميات المصدرة وكذلك قيمتها بصورة عنيفة وهكذا هبط سعر الخمر من 190فرنك للهكتولتر عام 1933 إلى 98 هكتل عام 1934 و 80 هكتل عام 1935 وهي أدنى مرحلة للأزمة وتكون سنة 1935 المرحلة الأكثر صعوبة في الأزمة بسبب تراجع تراكم الرأسمال في

[1]- قنانش محمد، الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينات 1929- 1939 ، أطروحة دكتوراه، ص 71

[2] - DIEMERT (JEAN PHILIPPE), LE SYNDICALISME EN ALGERIE ET PLUS PARTICULIE DANS LA REGION ORANAISE (1919- 1939), D.E.S, PARIS, p83, A.W.O, COTE N°190.

[3] - شارل روبير اجرون المرجع السابق ص 672.

كل القطاعات خاصة في قطاع زراعة الكرمة[1]، وتصاعدت حدة القلق والغضب في أوساط الفلاحين الصغار جميعا، وقررت الإدارة بعد الكثير من التأخير في ديسمبر 1934 القيام بتخفيضات جبائية ومنح القروض لفك المديونية[2]،ومع توسع الأزمة سنة 1936 أنشئ صندوق القروض الزراعية الذي حصل على 400 مليون من مصرف الجزائر وذلك بشكل سلفة، كما حصل على مبلغ مماثل من المعمرين وكانت مهمة هذا الصندوق مزدوجة[3]، لقد جاءت هذه الإجراءات التطهيرية متأخرة جدا فقد كانت الخمور تتدنى منذ 1929 والمخزون يتراكم وفي سنة 1934 حلت أخيرا الكارثة التي كانت أعراضها واضحة والتي تنبأ بها الملاحظون وذلك بفعل محاصيل وفيرة في فرنسا (78 مليون هكتولتر) والجزائر (22 مليون هكتولتر) كسرت السوق وسببت انهيار الأسعار[4]،تدهورت أحوال الفلاحين الفقراء بشكل ملحوظ ويضطرون إلى التخلي عن أراضيهم والتوجه إلى المدينة بسبب عدم قدرتهم على الاستفادة من المساعدات وتحت ضغط الأعباء الضريبية، نلاحظ هذا التدني في المساعدات والقروض التي تمنحها الشركات المحلية للاحتراس للفلاحين.[5]

الجدول رقم : 36(المساعدات و القروض 1930-1934)

	1930	1931	1932	1934
انقاذات (مليون فرنك)	782	575	431	303
قروض (مليون فرنك)	37.129	35.427	14.418	24.309

المصدر : عبداللطيف بن اشنهو، تكون التخلف في الجزائر، ص 328

تظاهر مزارعو الخمور ضد السلطات العمومية بعنف متناسين سنواتهم الجيدة ومسؤوليتهم الجماعية :فكانت المسيرات والمهرجانات والبيانات الملتهبة والتهديدات الموجهة للسلطات، وما إن أسس دور جراس

[1] - عبداللطيف بن اشنهو المرجع السابق ص 322
[2] - شارل روبير اجرون المرجع السابق ص 672
[3] - عبداللطيف بن اشنهو المرجع السابق ص 337.
[4] - شارل روبير اجرون المرجع السابق ص 798
[5] - بن اشنهو المرجع نفسه ص 328.

"جبهة الفلاحين" في يوليو 1935 حتى انظم إليها المزارعون بكثافة خصوصا في منطقة وهران مطالبين بمراجعة القوانين والمراسيم وإعادة تثمين الأسعار فورا ووقف نزع الملكية والمصادرات ولان دور جراس وافق على برنامج الجنوب لتنظيم السوق الفرنسية الجزائرية فقد قطعت جبهات الفلاحين علاقتها مع حركته، وأطالت محاصيل 1935 فائقة الوفرة 76.1 مليون هكتولتر في فرنسا و18.9 مليون هكتولتر في الجزائر حالة الركود حتى مواسم 1936- 1937 الضعيفة ومع ذلك فإن معاودة الأسعار صعودها قد تأكدت ابتداء من ربيع 1936 بـ 90 فرنك للهكتولتر ثم 110 فرنكات في سبتمبر 1937، كانت أزمة الكساد قد انتهت ولكن آثارها بقيت حتى سنة 1938، وقد خلخلت زراعة الكروم بقوة وأثارت نوعا من تمركز المزارع بفعل اندثار المزارعين الذين كانت عليهم ديون مرتفعة[1].

طالب المعمرون من السلطة المركزية مجهود تقويم وحددوا لها أجلا مسمى و هددوا بعض البلديات بتوقيف سير كل المصالح البلدية و ألقى منتخبوهم خطابات جد عنيفة، ولم يكتف المعمرون بعمل ممثليهم : لقد نظموا أنفسهم فتأسست جبهة فلاحية للجزائر في وهران بتاريخ 18 جويلية 1935 ضمت 3000 مزارع وانضمت هذه الجبهة إلى الجبهة الفلاحية لدور جير وتبنت لائحة تطالب بإلغاء الشامل والفوري للقبول المؤقت للحبوب الأجنبية وتمويل المحصول ووقف عمليات الحجز و البيع و تأجيل الدفع الفوري و رفع منتجات الأرض[2].

---

[1] - وينبغي أن نذكر أيضا بأن الدولة كانت قد تصرفت بفعالية قوية، ليس فقط بإجراءات ملزمة كالوقف والتقطير والقطع الإجباري ولكن أيضا بتنظيم الديون، فقد منحت قروض تقوية بلا أفضلية قيمتها 400 مليون ثم ارتفع الرقم إلى 600 مليون في ديسمبر 1935 وقد جنبت هذه القروض قسما كبيرا من المستوطنين المتابعات القضائية، و كان البرلمانيون قد تحصلوا من رئاسة المجلس مباشرة على هذه الإعانة الاستثنائية، وهكذا فإنه إزاء الكروم الجزائرية "ذات الديناميكية الانتخابية القوية"(حسب تارديو)، هبت الدولة لنجدة زراعة الكروم التي كانت مع ذلك قد حققت أرباحا عالية جدا فيما بين 1920 و 1934 ولم تخضع إلا لضرائب ضئيلة، وقدر البروفيسور إيسنار(Isnard) المختص في زراعة الكروم الجزائرية، هذه الأرباح في حدها الأدنى بمتوسط سنوي قدره 500 مليون فرنك صافية في الفترة من 1927 إلى 1937، وقد تحصل على هذا الرقم انطلاقا من دراسات أجراها على حسابات شركات صناعة الخمور، ولن تتوقف تقديرات مقادير الأرباح من دون شك عن إثارة الدهشة وذلك عند مقارنتها بالمقادير المتواضعة جدا عند مؤسسات صناعة الخمور في الوطن الأم. انظر شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ص ص 799 800 .

[2] - انتقلت الجبهة الفلاحية إلى العمل مباشرة في أكتوبر 1935، وقام معمرون من منطقة وهران برمي الحبوب القادمة عن طريق القبول المؤقت في البحر وأرغموا التجار على رفض دخول الحبوب الأجنبية وفي نوفمبر 1935 طرحت الجبهة الفلاحية مطالبها مكافحة استيراد فرنسا لمنتجات أجنبية كانت تستطيع الجزائر توفرها : الأغنام – الدواجن – البيض، التبغ، الحمضيات، القمح الصلب، القمح اللين، وغيرها، وكان هذا التفضيل الإجباري سيعوض احتكار شهرة المصدر والأسعار المفروضة على الجزائر من قبل الصناعة الفرنسية : إعادة تقييم المنتجات الفلاحية الجزائرية مع الإنتاج والعمل على الاستقرار التقريبي للأسعار وقام المندوبون ـ بعد اجتماع هائل

6 – 2 – صادرات الخمور

شهدت التجارة تذبذبا بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، ولكن الوضع تحسن تدريجيا قبيل الحرب العالمية الثانية، و يظهر لنا ذلك من وضعية النشاط التجاري في عمالة وهران بين 1938 – 1939 :

- 1938 : تطورت وضعية التجارة في عمالة وهران سنة 1938 مقارنة مع سنة 1937، إذ أن صادرات الخمور التي قدرت سنة 1937 بـ 6.144.000 هكتوليتر، وصلت إلى 10.344.000 سنة 1938، أما الحبوب والمنتوجات أخرى فقد كانت ضعيفة في هذه السنة حيث أن الضعف بدأ منذ سنة 1920.

- 1939 : ظل إنتاج الخمور في المرتبة الأولى مقارنة مع إنتاج الحبوب في هذه السنة، وفي هذه الحالة تواصل النشاط التجاري في هذه السنة.[1]

إن صادرات القطاع الوهراني الموجهة نحو فرنسا في فترة الحرب وما بعدها هي:

الحبوب، الخمور، البقول، الفواكه، في حين نجد أن فرنسا كذلك تحتكر منتوجات معينة تتمثل في : (الفرينة- السكر- الصابون- التوابل- الأرز- اللحوم- الآلات- ووسائل النقل...وغيرها).[2]

كما عرفت موانئ عمالة وهران العديد من التعاملات البحرية مع موانئ فرنسية، حيث نجد أن كل ميناء يتميز بتصدير إنتاج معين، الخمور في مستغانم، فحم القنادسة في الغزوات (نمور)، خام الحديد في بنى صاف، الملح والحلفاء في أرزيو، و من هنا نجد أن العمالة تتميز بكثرة الموانئ ما سهل عليها التعامل التجاري مع خارج البلاد.[3]

قام ميناء أرزيو بتصدير و استيراد مختلف المنتوجات سواء الفلاحية أو الصناعية منها، وهذا ما توضحه لنا الجداول الآتية :

صادرات ميناء آرزيو خلال سنة 1946 في عمالة وهران.[4]

الجدول رقم : 37 (الكميات المصدرة عبر السفن)

في قاعة ماجيستيك بالجزائر ـ بالتظاهر أمام المندوبات المالية. انظر كتاب تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، محفوظ قداش ترجمة أمحمد بن البار الطبعة الأول الجزء الأول دار الأمة الجزائر 2008 ص 532

[1] ـ ثابتي(حياة)، المرجع السابق، ص 208

[2]- DAWO, la Sous – Série 10 H, 10 H 61, Questions économiques, administratif, commerciales et maritimes.

[3] ـ ثابتي(حياة)، المرجع السابق ص 208.

[4]- Chambre de commerce d’Oran, documents statistiques, 1946, p 41.

المنتوجات	الوحدة	الفرنسيين	الأجانب	المجموع
الملح	طن	9.650	7.079	16.729
الخمر	-	1.454	1.611	3.065
الحلفاء	-	440	8.733	9.173
الرمل	-	40	73.850	73.890
منتوجات مختلفة	-	40	"	40
براميل فارغة	-	240	"	240
المجموع	طن	11.864	91.273	103.137

Source : Chambre de commerce d'Oran, documents statistiques, 1946, p 41.

واردات ميناء آرزيو خلال سنة 1946 في عمالة وهران [1]:

الجدول رقم :38 (الكميات المستوردة عبر السفن)

المنتوجات	الوحدة	الفرنسيين	الأجانب	المجموع
البنزين	طن	10.281	4.547	14.828
البترول	-	"	4.218	4.218
الإسمنت	-	5.067	"	5.067
الكبريت	-	"	7.000	7.000
المجموع	-	15.348	15.765	31.113

Source : Chambre de commerce d'Oran, documents statistiques, 1946, p 41.

رغم محاولات التحديث و تطوير زراعة الكروم غداة الحرب العالمية الثانية، إلا أنه تراجع الإنتاج و التصدير.[2]

الجدول رقم : 39 (تطور زراعة و تصدير الكرمة)

السنة	المساحة بالألف هكتار	الإنتاج بالآلف هكتولتر	التصدير بالألف هكتولتر
1935 -1931	364	18.351	12.944
1940 -1936	393	16.070	12.235
1945 -1941	358	9.654	3.117
1950 -1946	332	11.751	9.436
1955 -1951	367	15.608	12.908

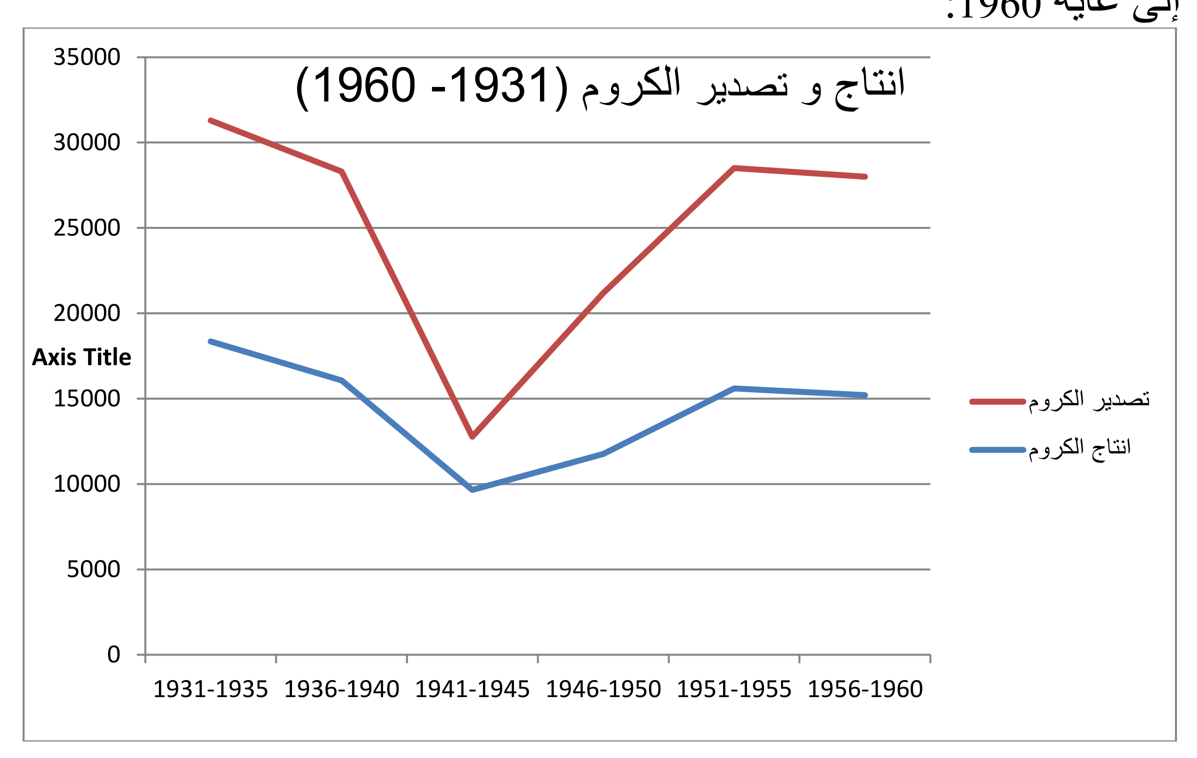
[1]- Chambre de commerce d'Oran, documents statistiques, 1946, p 41.

[2] - عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص 310

1960 -1956	350	15.200	12.800

المصدر: (نشرة رقم 28 لمصرف الجزائر و تونس، ص 48). نقلا عن عبداللطيف بن اشنهو، تكون التخلف في الجزائر، ص 310

المنحنى البياني يبين لنا إنتاج و تصدير الكروم خلال الفترة الممتدة من 1931 إلى غاية 1960:



شهد تراكم رأس المال ركودا، بشكل خاص على صعيد القطاع الفلاحي والصناعي، و ذلك عقب الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929، التي امتدت آثارها لسنوات طويلة، و أمام هذا الوضع رأت السلطة الفرنسية ضرورة النهوض بالاقتصاد في الجزائر وتشجيع الاستثمارات، من خلال تغيير السياسة الاقتصادية المتبعة و إدخال تعديلات عليها، تساعد على زيادة الأرباح و إرجاع الأمور إلى موازينها.[1]

و قد ورد في " موسوعة المصطلحات الاقتصادية " تعريف " الاستثمار" على أنه « عبارة عن تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية، و هو بهذه المثابة زيادة صافية في رأس المال الحقيق للمجتمع و تتكون عناصره من المباني و التشييدات والآلات و

Peretti (Jean Marie), (La Cris mondial et le monde rural traditionnel Algérien), in
[1]-R.A.S.J.E.P, Vol 11, n 02, décembre 1974, p 53.

التجهيزات و وسائل النقل و الحيوانات و الأرض و للاستثمار صور مختلفة :

1- **استثمار فردي:** عندما يوجه الفرد مدخراته أو مدخرات الغير إلى تكوين رأسمال حقيقي جديد.
2- **استثمار الشركات:** عندما تقوم الشركات بتكوين رأسمالي حقيقي جديد، وتمويله إما عن طريق الاحتياطات المكونة من الأرباح المحتجزة، و إما عن طريق القروض التي تحصل عليها الشركات.
3- **استثمار حكومي:** عندما تقوم الحكومة بتكوين رأسمالي حقيقي جديد إما من فائض دخلها على إنفاقها العادي، و إما من حصيلة القروض الأجنبية التي تحصل عليها من الهيئات أو الحكومات الأجنبية » .[1]

لقد اتبعت السلطة الفرنسية سياسة فلاحية محددة غرضها تطوير القطاع الفلاحي التقليدي، و بدأت تطبق هذه السياسة عشية الحرب العالمية الثانية، و كان هدفها كبح عمليات نزع الملكية الفلاحية و الهجرة الريفية من جهة، و من جهة ثانية حاولت دعم تراكم رأس المال الفلاحي. و وسائلها أولا الدعم المالي لعمليات التجهيز وستستفيد البورجوازية الزراعية منه بشكل واسع يساعدها على تنمية أرباحها بصورة باهظة[2]، وثانيا القروض حيث حصلت محاولة هدفها توطيد عمل " الشركات الأهلية للاحتياط " و " الصندوق المركزي"، لكن رفع الإمكانيات أدى إلى تقوية إمكانية عمل المقترضين الكبار وعمليات نزع ملكية الفلاحين الصغار بسبب الاستناد على المعايير المالية التقليدية، لذلك كلفت السلطة الفرنسية هذه الشركات بمنح القروض للفلاحين وتنظيم عملية توزيعها طبقا لعقود تمضى من الطرفين، واتبعت هذه الطريقة كي تعود الفائدة على هذه الشركات ثم فرنسا، لأنها مؤسسات حكومية، وكذلك لتمنع الاقتراض الفوضوي فيما بين الأشخاص الذي لا فائدة للدولة منه،كما أن هذا لا يعني أن دور الشركات لصالح الجزائريين بل جاءت لاستغلالهم بطريقة غير مباشرة لصالح فرنسا.[3]

[1] - حسين (عمر)، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، ص 23.
[2] - بن اشنهو، المرجع السابق، ص 349.
[3]-ARCH Com d'Ain Témouchent. Boite 1935 – 1958, SIP (société indigène de prévoyance).

و خلاصة القول من خلال ما سبق يمكننا أن نستنتج بعض الملاحظات حول تداعيات الأزمة الاقتصادية و ما نتج عنها:

- كساد تجارة رواج الخمور و تعرض الكولون للخسائر المادية
- بيع الأوروبين أراضي لصالح الجزائريين
- تصريح العمال و ظهور البطالة
- ظهور النشاط النقابي و التكتلات
- المظاهرات و الإضرابات العمالية
- الهجرة الداخلية و الخارجية للجزائريين
- السياسة القمعية ضد العمال الجزائريين
- النشاط الكثيف للحركة الوطنية الجزائرية

الفصل الرابع

العمال الزراعيون والطريق نحو الثورة التحريرية

(1954-1947)

أولا : انعكاسات الفكر التحرري في الجزائر

ا - تأثير العلاقات السياسية الدولية في نشاط الحركات التحررية

بدأت فكرة التحرير تظهر لدى مجتمعات العالم الثالث خلال القرن العشرين في كل من آسيا و إفريقيا بفضل عدة عوامل داخلية و خارجية، اختلفت تأثيراتها و تفاوتت من دولة إلى أخرى بحسب موقعها الجغرافي و وضعها الاجتماعي و الاقتصادي و رصيدها التاريخي بالإضافة و علاوة على مشاعر الاعتزاز التي حركتها الحركات الوطنية في كل من الهند و إندونيسيا و تركيا و مصر و غيرها بتضاعف جهودها و تواصل كفاحها ضد الاستعمار.

أولا – انعكاسات الفكر التحرري في الجزائر

أ- تأثير العلاقات السياسية الدولية في نشاط الحركات التحررية

في أي سياق سياسي و تاريخي تطورت وتيرة الأحداث و كيف كان تأثيرها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الأوضاع السائدة في الجزائر عامة، وعمالة وهران خاصة، بصورة إيجابية أو سلبية، ولفهم الأحداث لابد من معرفة الظروف المحيطة بالجزائر آنذاك، بل و ربما الرجوع إلى الوراء قليلا لسبر أغوار الأسباب العميقة و تحليلها و تمييزها عن ما هو موجود في الواقع.

و بالنسبة لأهم المستجدات المسجلة على الصعيد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية 1945 هو ذلك التغيير الحاصل في ميزان العلاقات السياسية الدولية لاسيما ببروز قوى عالمية جديدة.[1]

تجسدت في العملاقين :

- العملاق الرأسمالي المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية.

- العملاق الاشتراكي الشرقي المتمثل في الاتحاد السوفياتي ومنظومة البلدان الاشتراكية السائرة في فلكه.

فبعد أن سيطرت أكبر الإمبراطوريات الاستعمارية الأوربية على العالم أكثر من قرن و ربع قرن من الزمن هوت في دائرة الضعف بعد حرب مدمرة وشرسة، و في الواقع فإنه يمكن القول أن الأحداث التاريخية هي جدلية فالأسباب تكون لها دائما نتائج ولكن ليس بالضرورة أن تكون في السياق نفسه، فإن أفرزت الحرب العالمية الأولى قوة إضافية لكل من فرنسا

[1] - عبد الحميد، بخيت، المجتمع العربي الإسلامي، ج1، ط2، دار المعارف، مصر، 1961، ص 401.

وبريطانيا فان الحرب العالمية الثانية تركت هذين العجوزين الاستعماريين في وضعية اقتصادية وسياسية حرجة وتراجعت مكانتها السياسية مع بداية تحقيق الحركات التحررية لمطالبها وأهدافها المتمثلة في الحرية والاستقلال.[1]

قد زاد الضغط الاستعماري على البلدان الإفريقية التي كانت تئن تحت أبشع أنواع الاستعمار،كما بدأت موجة جديدة من التحرر بعد أن أصبحت الأوضاع المزرية في تلك البلدان عقب الحرب العالمية الثانية على جميع الأصعدة، اقتصاديا و سياسيا و اجتماعيا و ثقافيا.

فعلى المستوى الاقتصادي كانت هناك حالة استنزاف مستمرة للثروات الطبيعية والأيدي العاملة وتخريب الكثير من المنشآت الاقتصادية خاصة في البلدان التي كانت مسرحا لمعارك المتحاربين مثل مصر وليبيا، وعلى الصعيد السياسي كان هناك استمرار للأكاذيب الإصلاحية التي صاحبتها في الوقت نفسه أعمال قمع واضطهاد وتضييق الخناق على الحركات الوطنية في هذه البلدان بل والبطش الهمجي للآلة الاستعمارية الذي تجسد خاصة في مجازر 8 ماي 1945 بالجزائر وحوادث دمشق في نهاية الشهر نفسه.

ولم تكن الساحة الثقافية لتخرج عن هذه الحلقة الضيقة فالأمية والجمود الفكري هي السمة البارزة التي فرضتها سلطات الاحتلال وحاولت الاحتفاظ على استمرارها.[2]

إذن قد انتهت الحرب العالمية الثانية بتحولات مثيرة ومن ذلك سقوط أسطورة فرنسا التي لا تهزم إذ لم تستطع أن تصمد أمام ضربات النازية سوى أربعة عشرة(14) يوما[3] وقد اعترف بذلك الرجل القوي الجنرال شارل ديغول"Charles De Gaulle" عندما قال في مذكراته الخلاص:"قد داهمتنا القوة الألمانية الآلية ونحن نغوص بعنف في اضطراب مادي ومعنوي "[4].

ثم لم تعد فرنسا قادرة على إقناع العالم الذي تستعمره بأنها لازالت تلك الدولة القوية المهابة، وفي المقابل رأت الشعوب المستعمرة التي وقفت إلى جانبها وكل الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية ضد دول المحور أن من حقها التخلص من عبء وثقل الاستغلال والسيطرة التي طال أمدها، فهاهي كل

[1] - شلبي أمال، التنظيم العسكري للثورة التحريرية الجزائرية، أطروحة ماجيستر، المشرف د. عبدا لكريم بوصفصافة، تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 2006/2005، ص 276.
[2] - أمال، شلبي، المرجع السابق، ص 277.
[3] - سقوط العاصمة باريس كان يوم 15 جوان 1940./ انظر رمضان لاوند : الحرب العالمية الثانية، عرض مصور، ط18، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 2001، ص53.
[4] - شارل، ديغول، مذكرات الحرب"الخلاص" 1944- 1946، ترجمة خليل هنداوي و ابراهيم ترجانة، مراجعة أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1970، ص 418.

من الجزائر وسوريا تتقد فيهما جذوة الحرية في شهر واحد، ولكن الإدارة الاستعمارية لم تدرك حجم هذه التحولات وفضلت دائما خيار القمع الوحشي.[1]

كانت النتيجة مع ذلك كله استقلال بعض البلدان المستعمرة بعد الحرب العالمية الثانية مثل سوريا ولبنان في ديسمبر 1946[2]، وباكستان سنة 1947 وغيرها من الدول.

أما الهند الصينية فقد اشتعلت فيها نار الثورة منذ 19 ديسمبر 1946، و في سنة 1949 نجحت التورة الشيوعية في الصين و اعترف قائدها ماوتسي تونغ "Maotse toung" بالفيا تمنه" Vietminh" ودعمها ماديا ومعنويا، فاكتسبت بذلك الثورة الفيتنامية بعدا دوليا آخر زاد من شدة الضغط على فرنسا الاستعمارية ، ومن هنا سنرى أن الجيش الفرنسي سيمنى بأكبر هزيمة في ديان بيان فو " Dien bien fu" سنة 1945.[3]

حيث خسر مالا يقل عن 100926 رجلا ما بين قتيل وجريح أو أسير، أما الاحتياطي فكاد يكون مفقودا ولم تستطع وزارة الدفاع الفرنسية خلال خمسة أشهر إلا إرسال 879 رجلا إلى الهند الصينية ، كل هذه العوامل جعلت مونديس فرانس"Mandès Franc" رئيس الحكومة الفرنسية يوقع اتفاقيات جنيف[4] التي كرست الهزيمة السياسية و العسكرية لدولة عظمى أمام شعب صغير.[5]

هكذا أكد الشعب الفيتنامي إمكانية هزيمة قوات الجيش الفرنسي إذا توفر عنصر الإيمان بالقضية، ولقد اكسبت حرب الفيتنام الكثير من الخبرة للجنود الجزائريين الذين خاضوا غمارها في جميع الميادين، وخاصة في مجال حرب العصابات التي سيعتمد عليها الثوار فيما بعد لمواجهة جيوش كبار الجنرالات الفرنسيين المتخرجين من أشهر الكليات الحربية في العالم.[6]

---

[1] - مصطفى طلاس، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، ط1، دار الشورى، بيروت، لبنان، 1982، ص 36.

[2] - عبد الحميد، بخيت، المرجع السابق، ص 300.

[3] - بنيامين سطورا، مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898– 1974، ترجمة صادق عماري و مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص 203.

[4] - مؤتمر جينف امتدت أشغاله من 26 أفريل – 21 جويلية 1954 و خلص إلى العديد من النتائج أهمها انسحاب القوات الفرنسية نهائيا من الهند الصينية بعد احتلال دام أكثر من (70) سبعين سنة وتفكيك الاتحاد الفدرالي الفرنسي في الهند الصينية.

[5] - محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد و صالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994 ص 7-8 .

[6] - مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر، ط1، دار البعث قسنطينة، الجزائر، 1983،ص 55-56.

لقد هيأت التطورات السياسية في العلاقات الدولية الظروف الملائمة لنشاط الحركات التحررية في إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية، و من ذلك تأسيس هيئة الأمم المتحدة بعد الموافقة على ميثاقها يوم 26 جوان 1945 و التي حملت على عاتقها تجسيد مبادئ الحرية و المساواة من خلال هذا الميثاق و قد أعلن عن مبدإ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

كان أهم ما ميز الساحة العالمية، بداية ما عرف بالحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي و الغربي، و في إطار هذه الحرب ساهم المعسكر الشرقي أحيانا في تدعيم بعض الحركات التحررية عسكريا و سياسيا و ذلك بهدف إضعاف الخصم مثلما حدث في الهند الصينية و الثورة المصرية التي قامت يوم 23 جويلية 1952، كما أن المعسكر الغربي شكل هو الآخر حجر عثرة ضد من يقف في وجه الإمبريالية و التي اتخذت أساليب جديدة أكثر تنظيم، كما هو الحال في تكتل الحلف الأطلسي الذي تأسس يوم 4 أفريل 1949، وكذلك بعض المشاريع الاقتصادية ذات الطابع السياسي.

يمكن أن ننوه كذلك بأهمية الثورة المصرية في فسح المجال نحو أسلوب جديد للمقاومة بشمال القارة الإفريقية ضد فرنسا الحليف القوي لبريطانيا في الحرب، و باعتبار مصر البوابة أو الطريق الحيوي نحو المستعمرات البريطانية في القارة الأسيوية عبر قناة السويس علاوة على قيمتها الجغرافية الإستراتيجية فإنها ستمثل مركز الدعم الثورة الفلسطينية و الثورة الجزائرية من منطلق مبادئ ثورتها فيما بعد و استطاعت مصر بعد توقيعها معاهدة خروج بريطانيا من قناة السويس يوم 26 جويلية 1956[1]، و إعلان استقلالها بصورة نهائية.

هكذا إذن نجد أن الأحداث الدولية عقب الحرب العالمية الثانية قد شهدت تطورات سياسية و اقتصادية ملموسة و انتقل مركز القوى المتحكمة في العالم إلى دول جديدة تزعمتها الولايات المتحدة الأمريكية الممثلة للنظام الرأسمالي، و الإتحاد السوفياتي كقطب ثان ممثل للنظام الاشتراكي، و تراجعت القوى الاستعمارية التقليدية أمام الوعي الكبير الذي عرفته شعوب المستعمرات و حركاتها الوطنية بعد أن زجت في العديد من المعارك المدمرة واستنزفت إمكاناتها بطريقة بشعة و كانت أراضيها مسرحا للصراع و الحرب التي لم تكن تعنيها و مع ذلك أرغمت على المشاركة فيها، و إن كان قد ترتب عنها خسائر مادية وبشرية معتبرة فقد كان لها وجه إيجابي و هو قيام موجة الحركات التحررية في آسيا وإفريقيا ليفسح المجال أمام عهد جديد

[1] - عبد الحميد بخيت، المرجع السابق، ص 413.

يحترم فيه المبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، و مع ذلك لا يمكن إغفال ذلك التوجه الأمريكي الجديد في إطار ما يسمى بسياسة ملء الفراغ.

ب ـ الفكر التحرري عند الجزائريين

في كثير من الأحيان إن هذه الشريحة التي انتزعت منها الأرض تتشكل من الفلاحين والأجراء والخماسين، هؤلاء الذين تضاعف عددهم عشية اندلاع الثورة، وهذا مما زاد في أزمة الريف، وكان هؤلاء نواة الثورة نظرا لما تكبدوه من ظلم واستعباد وقهر ونتيجة تفكيك البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري، انقسم إلى قسمين، مجتمع يمتلك الأراضي في مناطق خصبة مهيأة مستغلة بوسائل حديثة، مدعمة بروؤس أموال كبيرة وغزارة الإنتاج موجهة نحو التصدير، ومجتمع آخر محروم من أرضه يتمركز في أراضي وعرة جبلية قليلة الخصوبة ، لا يملك الوسائل يبحث عن قوته اليومي للعيش فقط.

ب -1 ـ الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية لدى العمال الزراعيين

ا ـ التأثيرات الاقتصادية

من خلال انخفاض المستوى المعيشي و انخفاض القدرة الشرائية، وهذا الذي أثارته الجرائد الاستعمارية l'écho d'Oran سنوات 1945 – 1946 في مقالاتها اليومية حول موضوع الأمن الغذائي في فرنسا والجزائر وبعملية فإن الفلاح البسيط كان يعاني نقصا فادحا في غذائه اليومي عرضه إلى أمراض خطيرة كمرض التيفوس و مرض الأطفال، كما أنه تعرض إلى بطالة قهرية إجبارية نتيجة مصادرة أرضه التي كان يعيش عليها ودخله الفردي كان من أدنى المستويات، ومن بين المنافسات الحادة التي كانت تطرح في البرلمان هي حدة البطالة التي فاقت أكثر من 1000000 شخص على مستوى التراب الجزائري سنة 1955 جلهم من الريف.

ب ـ التأثيرات الاجتماعية

نتيجة هذه القوانين تفككت بنية القبيلة التي كانت نواة المجتمع وأساسه و انهار هذا النظام، لأن فرنسا تدرك أن القبيلة هي مصدر الخطر خلال القرن التاسع عشر، وأن الرابطة القبيلة إن ظلت تؤازرها القيم الروحية فإنها تقضي على الوجود الفرنسي في الجزائر، خاصة وأنه في المرحلة الممتدة ما بين 1945- 1954 هناك تأطير سياسي بإمكانه تنظيم هذه الآلية وتوجيهها نحو

الاحتكاك بالقوة ، لذا فإن هذه القوانين جردتها وشتتها من هذه الصفة، صفة الترابط، و زادت سياسة الحكومة الاستعمارية من تعميق مأساة هذا المجتمع من خلال تفقيره و تجهيله.

ج - التأثيرات النفسية

كان التأثير عميقا نتيجة هذه الإجراءات التعسفية وصار الفلاح الجزائري يعيش حالة ضيق، صار غريبا و أرضه تصادر منه بالقوة ، يشكو عجزه وضعف حاله وقوته، يشكو المعاناة والتخلص من الظلم والجور، فالتأثير النفسي كان كبيرا نتيجة سياسة الأرض المحروقة وتجويع الشعب التي طبقتها فرنسا خلال مرحلة 1945- 1954 تركت لدى الريف شعورا بالمهانة والذل، فلذا تعمق لديه المفهوم أن الأرض هي العرض.

د - التأثيرات السياسية

إن الأحداث التاريخية التي عاشتها الجزائر ما بعد 1945 تركت اعتقادا راسخا لدى الشعب بصفة عامة والفلاحين بصفة خاصة هو أن الحرية تؤخذ و لا تعطى ، فزاد بذلك حجم الحقد على الاستعمار وتكريس هذا الحقد في أرض الواقع من خلال القوة و العنف ضد غطرسة الاستعمار، فلذا كان الفلاح فقط بحاجة إلى قيادة تنظمه و تؤطره وتقوده إلى طريق الخلاص خاصة وأن الحركة الوطنية السياسية بعد 1946 اشتركت في مطالبها و حتى أساليبها، هذه الحركة كان نواتها الفلاحين والعمال والطبقة الكادحة على العموم، وترجم ذلك في أرض الواقع سنة 1954.[1]

ب -2 - وضعية الفلاح و الرعي

ا- وضعية الفلاح

إن تحليل وضعية الفلاح يجب أن تكون نقطة الانطلاق للتأمل في البنية الاجتماعية و الاقتصادية للجزائر في عهد الاستعمار و علاقة ذلك ككل بالوضع السياسي للجزائر.

الإنسان الريفي البعيد عن مواطن التفاعل الاجتماعي و السياسي و الثقافي، إذا عدنا إلى هذا الإنسان نجده أكثر تفطنا من سكان المدن، و ذلك نظرا للخطر الذي كان يهدده في وطنيته لذلك حارب بقوة السلاح خلال القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين" و ذلك لا يرجع إلى غريزة للمحافظة

[1] - أطروحة ماجيستر، سعد، طاعة، المسألة الزراعية في المشروع الاستعماري و موقف الحركة الوطنية والثورة الجزائرية منها 1945- 1962.

على الذات، و إنما أدرك أن الأرض هي المستهدفة و الامتزاج بين الدوافع القومية و الروحية و الأخلاقية، إن هذه الوطنية كانت بدون منازع ريفية المنشأ، متشبثة بالريف و الأرض".[1]

و في الفترة الممتدة ما بين 1946-1954 تفاقمت وضعية الفلاح أكثر فأكثر وذلك من خلال:

1 ـ نتيجة انتزاع و مصادرة الأراضي، صار الذين لا يملكون الأراضي سنة 1946 حوالي مليون و نصف و هم أجراء لدى الكولون أو يعملون كخماسين، حيث أصبح الفلاح يأخذ5/1 من الإنتاج، و اضطر للعمل في أرضه السابقة كخماس بدافع الفقر، و كان أجره زهيدا مقابل أكثر من 14 ساعة عمل في اليوم.[2]

2 ـ من حيث الدخل، انخفض الدخل الفردي و انعكس ذلك على المستوى المعيشي للفلاح الذي له عمل ثابت طوال أشهر السنة" فإن أجره اليومي الذي يزيد عدد العمل فيه عن 12 ساعة في أغلب الأحيان لا يزيد عن دينارين، و عدد كبير من العمال الزراعيين يزيد عن نصف المليون هم عمال موسميون يشتغلون ثلاثة أشهر في السنة في أحسن الأحوال، و هم لا يتمتعون بالحقوق الاجتماعية مثلهم مثل العامل الزراعي"[3]، و تشير تقارير الإدارة الفرنسية سنة 1955 أن اليد العاملة الأهلية في تضخم مستمر و هي غير خبيرة ، البعض منها اتجه نحو المدن و البعض الآخر ينتظر موسم الحصاد و أن الراتب المخصص لها يتحدد ما بين 300 إلى 250 فرنك شهريا".[4]

و الواقع أن مصادرة الأراضي و التوزيع غير العادل و استحواذ الكولون على خيرات البلاد أدى إلى ظهور بروليتاريا زراعية كادحة، ظروف معيشتها شاقة.

3 ـ ظهور البطالة و الهجرة الريفية: إن ظاهرة التشغيل في الفترة الممتدة ما بين 1946- 1954 ليست مرتبطة تماما بالتزايد السكاني بل مرتبطة بالنظام الزراعي الاستيطاني الاستغلالي والذي كان يسعى إلى أكبر ربح بأقل تكاليف، و ذلك من خلال إدخال وسائل الميكنة بكميات كبيرة مقابل تسريح عدد كبير من العمال الزراعيين و الذين كانت وجهتهم المدينة للبحث عن

[1] ـ الجيلالي صاري، الأرياف الجزائرية عشية الثورة، الثقافة العدد 83 السنة الرابعة عشر أكتوبر 1984.
[2] ـ سعد، طاعة، المرجع السابق، ص 21
[3] ـ جمال قنان، قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر (منشورات المتحف الوطني للمجاهد بدون تاريخ، ص 210.
[4] ـ سعد طاعة، المرجع نفسه، ص 22.

العمل و من هنا تكاثر سكان المدن و ازدادت حركة الهجرة نحو المدن الداخلية وأحيانا نحو الخارج و بطبيعة الحال إن انتزاع الأراضي و معدل الدخل الضعيف و البطالة لها انعكاس سلبي على الحالة السكينة و الصحية للفلاح، في سنة 1955 قدم تقرير إلى المجلس الاقتصادي و الاجتماعي" أن الكثافة السكانية المسلمة من جنس الذكور تحتوي على 2300000 رجل من بينهم 1850000 يقطنون الأرياف و حوالي 450000 في المدن ونجد من بين هؤلاء حوالي 300000 ألف بطال نشاطهم فلاحي".[1]

و نظرا للحالة السيئة التي أصبح يتخبط فيها نجد عددا كبيرا من أرباب العائلات قصدوا المدن بحثا عن العمل و بلغة الأرقام" نجد حوالي 50% يعملون أقل من 100 يوم وبنسبة 75% منهم يعملون أقل 290 يوما في السنة، و يقدر عدد العمال في القطاع الفلاحي القادرين على العمل حوالي 800 ألف لا يشتغلون بالقدر الكافي أو لا يشتغلون إطلاقا ونتيجة لذلك ازدادت ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة.[2]

4 ـ تفقير و تشريد الفلاح: سعت الإدارة الاستعمارية بإجراءاتها المتعددة إلى تفقير و تشريد الفلاح و لقد أوردت جريدة الجزائر الجديدة الشيوعية في مجمل مقالاتها الواردة ما بين 1947- 1949 م،" الظروف القاهرة التي كان يعيشها الفلاح فيما يخص الأجور و العمل الشاق الذي يقوم به طوال اليوم، خاصة و إذا كانت بجانبه عائلة كبيرة تنتظره لإغاثتها، ضف إلى ذلك فهو محروم من الإعانات الاجتماعية، فلذا كان من بين مطالب التيار الشيوعي التمتع بالإعانات العائلية و رفع الأجور و منح القروض و السلفات و الآلات الزراعية حتى يتمكن من تحسين وضعيته".[3]

" في إطار تفقير الفلاحين و عائلاتهم نجد" ما بين سنة 1950-1951م و حسب التعداد الزراعي العام لم تكن الزراعة الصغيرة التي لا تقل عن 10 هكتارات و التي تغطي تقريبا الملكيات الصغيرة و تعد 438 مزرعة، أي ما يساوي 2.500.000 شخص يحوز إلا على 20,9% من زراعات الحبوب، بينما تحوز الاستثمارات التي تزيد على 50 هكتارا على أكثر من 31,5% من زراعات الحبوب.

لكن ما يجب فهمه هنا هو أن تفقير الفلاحين المعدمين لا ينجم عن الضغط السكاني ونقص الأراضي ولكن لأن هاتين الظاهرتين قد تدخلتا في فترة دقيقة جدا : فترة بداية نمو أزمة تراكم رأس المال".[4]

[1] ـ طاعة، المرجع السابق، ص 22.

[2] ـ الجيلالي، صاري، الأرياف الجزائرية عشية الثورة، الثقافة العدد 83 السنة الرابعة عشر اكتوبر 1984

[3] ـ جريدة الجزائر الجديدة، شهر أفريل، ماي 1949.

[4] ـ عبداللطيف، بن أشنهو، المرجع السابق، ص444.

إن الأزمة الكبرى والحرب العالمية الثانية قد ضربت بشدة الفلاحين الجزائريين الفقراء بهبوط دخلهم النقدي و ارتفاع الضرائب وتدهور المستوى المعيشي و انتزاع ملكياتهم.

ب ـ وضعية الرعي

من بين التقارير الصحفية التي كانت توضح حالة الرعي في الجزائر ذلك التقرير الذي جاء بقلم محمود بوزوزو عنوانه "من وحي البرلمان الفرنسي"[1]، طرح فيه المظالم السياسية والاقتصادية و الاجتماعية ، فبالنسبة للوضعية الاقتصادية تعرض "للمشكل الفلاحي خاصة وضعية الرعي" التي ازدادت سوءا و تدهورا نتيجة الإهمال، و القمع الاستعماري وسياسة التفقير التي اتبعتها فرنسا.

لقد أصبح الريف ضحية للسلب و النهب و الاستغلال المستمر نتيجة القوانين المجحفة لتركيز الاستيطان، ونظرا للفاقة و الفقر التي عانى منها الفلاحون لفترة طويلة اضطروا إلى بيع ما تبقى لديهم من الأراضي و النتيجة إهمال تربية الماشية خاصة و أن الأراضي الرعوية في المناطق الهضابية و الاستبسية و الهوامش الصحراوية، تعرضت للنهب، وتم مزاحمة الرعاة في المناطق إنتاج الحلفاء و ذلك من خلال " إنشاء شركة إفريقيا لإنتاج الحلفاء سنة 1946 و كانت تجمع في منطقة La fontaine (حاليا عين الذهب جنوب تيارت) و تقوم هذه الشركة بنقل هذه المادة إلى معمل بالجزائر، و يعمل الجزائريون على نزع الحلفاء بسعر منخفض، و كان الإنتاج السنوي يقدر بـ 130 مليون طن و المداخيل تقدر بـ 2 مليار فرنك".[2]

و نتيجة هذا الاستغلال تعرض الرعاة إلى البطالة و بعضهم تحول إلى أجراء مؤقتين لنزع الحلفاء.

زاد في ضيق الرعاة " إغلاق مراعي الغابات، و فرض ضريبة باهظة لمجرد المرور فيها مما جعل هؤلاء الرعاة أمام خيارين، إما أن يدفعوا بقطعانهم نحو الجنوب حيث الأراضي الصحراوية أو الخضوع لنظام الأنديجينا".[3]

[1] ـ جريدة البصائر : 1947/10/27.

[2] -Les Associations Agricoles T : 01L'Oranie, L. Fouqué à Oran le : 27. oct. 1956 p 1025.

[3] ـ أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 81.

بالمقابل سعت الحكومة الاستعمارية إلى استحداث و تطوير طرق تربية الماشية الخاصة بالمستوطن من خلال مجموعة الإجراءات تحفز بها الكولون للزيادة في الإنتاج الحيواني بغرض تصديرها و بذلك المرسوم الذي ظهر " في 18 فيفري 1947م من قبل رئيس الحكومة المادة الثانية منه تنص على زيادة الإنتاج الحيواني و الغابي و توفير الوسائل الضرورية بغرض رفع الإنتاج، خاصة الأعلاف المقدمة للمواشي التي تستفيد منها التعاونيات الفلاحية التابعة للكولون".[1]

قد ساءت حالة الرعاة الجزائريين أكثر فأكثر ، " و أمام النقص في الأرض كان رد فعل الفلاح هو الإعراب عن إراحة التربة، و هكذا لم تكن الأراضي المتروكة للراحة ما بين 1950-1951 تتجاوز 62 % من الأراضي المزروعة و كذلك هجر الفلاح عادة تدجين الحيوانات لصالح زراعة الحبوب، و هدفه هو تأمين بقائه بزرع القمح و الشعير، و بإلغاء الأراضي البور لم يسمح الفلاح للأرض بالراحة، و بإلغاء التدجين فقد حرم نفسه من فعاليات أكثر تغذية".[2]

لقد قدمت الكونفدرالية العامة للفلاحة C.G.A تقريرا توضح فيه وضعية الماشية التابعة للجزائريين، و هذه الكونفدرالية للعلم يديرها الكولون، و التقرير جاء فيه :" أن المنتجات الحيوانية انخفضت بنسبة 25 % و بالمقابل ارتفاع عدد السكان و بالتالي الزيادة في الاستهلاك و الإنتاج لا يكفي لسد الحاجيات، فإنتاج اللحوم و الحليب انخفض انخفاضا مدهشا لتدهور تربية الماشية، هناك مرحلة فراغ، نقص في القطيع و زيادة في عدد السكان، فهناك حوالي 8 مليون رأس مقابل 9 مليون ساكن، و بالتالي انخفض معدل الاستهلاك الأهلي من هذه المنتجات فالمسلم لا يستهلك سوى 15غ من البروتينات سنويا لذا لا بد من إدخال إجراءات مناسبة".[3]

و هذا اعتراف ضمني من جريدة استعمارية "صدى وهران" L’écho D’oranبتدهور وضعية الماشية و حرفة الرعي بالجزائر و زيادة على انخفاض رؤوس الماشية من الأغنام والأبقار، هناك ارتفاع مذهل في أسعار المواد و المنتجات الحيوانية.

ثانيا- الدعاية و انتشار الوعي لدى العمال الزراعيون

---

[1] - Code de L’Algérie Annoté II 1947.

[2] - عبداللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص 443.

[3] - L’écho D’Oran, 26 février 1947.

بدأت معاناة المجتمع الجزائري قبيل الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث شهدت الجزائر أزمة حادة سنة 1928، أثرت بالدرجة الأولى على صغار التجار والحرفيين، و أدت للبطالة وتدهور وضعهم الاقتصادي معا، ومع ظهور الأزمة العالمية زاد الوضع سوءا. و مما زاد الأمر سوءا هو الاحتفال بالذكرى المئوية لاستعمار الجزائر في سنة 1930[1]. فكل هذه الظروف المتتالية أثرت على طريقة تفكير المجتمع الجزائري، لاسيما الجزائريين الذين يعانون من اضطهاد السلطة الفرنسية لهم، وهذا ما توضحه لنا التقارير الفرنسية الرسمية حول تقييم ذهنية الجزائريين في مختلف مناطق عمالة وهران.

لقد بعث رئيس بلدية مغنية المختلطة إلى عامل عمالة وهران، رسالة بتاريخ 09 جويلية 1933، يخبره فيها عن الأوضاع العامة في المنطقة، حيث ذكر:

"أن إخفاق الممثلين الجزائريين في المفوضيات المالية بتلمسان، فرع "بوكلي حسين"، أدت لانطلاق مظاهرات في تلمسان ووصلت إلى المنطقة بتشجيع من الشباب الجزائري الذي لعب دورا فعالا في التحضير لها و كذلك الفلاحون الذين شاركوا في هذه الحركة دعما لهم وأضاف قائلا: ولكن اتضح لنا من خلال تصرف الجزائريين ونشاطهم المباشر، أنهم يسعون لتحقيق مطالب معينة، أما بالنسبة لجماعة الفلاحين فكانوا هادئين، لأنهم لن يستفيدوا شيئا من هذه الفوضى، فوضعوا ثقتهم في الإدارة الفرنسية لتتكفل بتحسين وضعهم الاقتصادي "

أما المثقفون الجزائريون، فسعوا لدعم هذه المظاهرات، و إحداث اضطراب في المنطقة بغرض تحسين الأوضاع حيث شهدت المنطقة (مغنية) في تلك السنة إنتاجا سيئا أدى لارتفاع البؤس، ما زاد من معاناة الفلاحين الجزائريين مقارنة مع الأوروبيين، لذلك لم يطالب الفلاحون الجزائريون إلا بالحياة، وأكدوا على ضرورة الاهتمام بأوضاع الريف وطالبوا رئيس بلدية مغنية، أن يوفر لهم التأمين بالنسبة للقبائل التي تعيش في هدوء[2].

توسعت الدعاية الشيوعية بين أفراد المجتمع الجزائري، لاسيما الجزائريين، حسبما جاء في تقرير مراسل من رئيس دائرة تلمسان إلى عامل عمالة وهران بتاريخ 21 جويلية 1933، حيث زاد نشاط الشيوعيين في المنطقة، وقد ركزت على الوطنية الجزائرية، وتواجدت في تلمسان، ومما

---

[1]- Le Réveil de Mascara.22 Février 1930

[2]- DAWO, La série I, 4480 I 11, Etat d'esprit des indigènes.

جعل الجزائريين يثقون فيها أنها سعت لإصلاح وضعهم ومساعدتهم على الخروج من أزمتهم[1]،أما الوضع في تلمسان فقد تميز في سنة 1933 ببداية الدعاية الشيوعية فيها، أما سيدي بلعباس فقد عرفت اضطرابا في أوضاعها الاقتصادية، حيث أضرب العمال فيها بتاريخ 16 أوت 1933، وهذا حسبما جاء في تقرير 23 أوت 1933، وقد وضع قائمة مطالب لتحسين وضعهم، وطالبوا بتطبيق القانون بالعدل بالنسبة لثمن الحبوب، بينهم و بين الأوروبي، وركز التجار كثيرا على هذه النقطة التي تضايقوا منها كثيرا في تجارتهم، وفي نفس الفترة بدأت الدعاية الشيوعية تظهر في المنطقة و تنشر الأفكار النقابية و ضرورة إنشاء نقابات تدافع عن مصالحهم، كما شهدت معسكر هدوءا في 23 أوت 1933، مع بداية ظهور الدعاية الشيوعية في أوساط المجتمع الجزائري، وتزامنت مع مشكلة الحبوب في المنطقة، وفي مستغانم نشط المثقفون الجزائريون لإصلاح الوضع السياسي والاقتصادي معا، لاسيما مع معاناة التجار في المنطقة، فلم يجدوا مخرجا سوى إظهار مطالبهم في المجالس البلدية و العمالية.[2]

من خلال المعطيات سالفة الذكر يتبين لنا أن الدعاية لعبت دورا هاما في توعية المجتمع الجزائري للأوضاع الداخلية و لاسيما الخارجية، وهذا لا يقتصر على مجال محدد بل يمس مختلف المجالات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية وحتى الثقافية منها.

عرفت الجزائر قبيل الحرب العالمية الثانية مختلف أنواع الدعاية الخارجية للمعارضة الفرنسية، ولكن هذا لا يعني انعدام الدعم الداخلي، إذ نجد مثلما نشطت الصحافة الخارجية تحركت الصحافة الداخلية أيضا، من خلال نشاط الحركة الوطنية الجزائرية، فقد عرفت"جريدة البصائر" معنى الصحافة، كالتالي: "الجرائد مدارس متجولة في البلدان ليست محصورة بين جدران ولا يختص بها مكان وهي أوسع دائرة للإرشاد من كل دوائر التعليم، تهذب العامة وترتب أفكار الخاصة وتنهض الهمم القاعدة وتصلح الألسنة الفاسدة، وتقرب الأمم المتباعدة وهي سجل الأخبار ووعاء التاريخ وتقويم الزمن فأصل الصحافة شريف لأنه من قبيل الإرشاد... ولا وسيلة لتحقيق مقصد هذه المهمة إلا بتعميم التعليم وإذاعته في سائر الطبقات كلها، وأقله معرفة الكتابة والقراءة ليخرج الإنسان عن نطاق الأمية فيمكنه قراءة الجرائد والمجلات، ونظرا لضعف التعليم بإفريقيا الشمالية وعلى الأخص

---

[1]- DAWO, La sous- série F, F24, 1 F 284, Troubles antisémites : Mostaganem, Sidi.bel.abbés, Mascara, Tlemcen (1934-1935).

[2] - DAWO, La série I, 4480 I 11, Etat d’esprit des indigènes.

بالمغرب الأقصى كانت الحاجة إلى حرية الجرائد والمجلات أكثر إلى القراء والكتاب أكثر وأكثر".[1]

تواصل نشاط الجرائد الجزائرية في الجزائر باللغة الفرنسية، مثلما تزايدت الجرائد الفرنسية أيضا سنة 1938، مثل(صدى وهران – وهران الصباح... وغيرها)، وهي شكل من أشكال الدعاية الداخلية للحكومة الفرنسية، في وقت انتشرت فيه الدعاية الأجنبية في الجزائر لاسيما مع اقتراب الحرب العالمية الثانية.[2]

وفي هذا الصدد ذكرت جريدة" السريع الوهراني(La Dépêche oranais) مايلي« بدأ الإنقاذ الوطني في الجزائر مع حلول سنة 1940 وإلى غاية جوان 1942، لتوفير متطلبات الحرب الضرورية » .[3]

إن الأوضاع العامة في الجزائر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كانت متدهورة قبيل الحرب العالمية الثانية[4]، ثم تدخلت فرنسا في الحرب مع نهاية سنة 1939 عندما تقرر تجنيد قوات من فرنسا، و أخرى من مستعمراتها، من بينها الجزائر التي استغلت في هذه الحرب ماديا ومعنويا وبشريا[5]، وبعدما اندلعت الحرب دعي الشعب الجزائري للمشاركة فيها إلى جانب الحلفاء، وجرت الدعاية الفرنسية بأن هذه الحرب تحريرية وهولت خطر المحور وأهدافه، فجند من جند وتطوع من تطوع من الجزائريين، وخاضوا غمار الحرب كما خاضها إخوانهم التونسيون والمراكشيون في سبيل الدفاع عن الحرية البشرية المهددة، وقد سقط في ميادين القتال من الجزائريين عدد كبير، وسجن عدد منهم، وعاد الباقون من الجرحى والسالمين إلى بيوتهم في الجزائر.[6]

أمام هذا الوضع وجد الشعب نفسه مطلع سنة 1940م أمام تحديات جديدة في مقدمتها فراغ الساحة السياسية الجزائرية من أي تنظيم سياسي يمكن الالتفاف حوله ليعبر عن طموحاته، وكذا انفراد الإدارة الاستعمارية. ومع ذلك كان لتطورات الحرب العالمية الثانية أثر إيجابي على الجزائريين تمثل في بعث الحماس وتعميق الوعي الوطني في النفوس، وذلك نتيجة للأحداث المتسارعة التي ارتبطت بهذه الحرب، والآفاق الواسعة التي

---

[1] - البصائر، السنة الأولى، العدد 50، الجمعة 25 شوال 1355ه/8 جانفي 1937، ص 404.

[2]- DAWO, La série I, 4473 I 5, Presse indigène : Journaux interdites (1933- 1942).

[3] - Dépêche oranais, mardi 8 et vendredi 11 décembre 1942.

[4] -DAWO, La série I, 4477 I 10, situation politique et économique.

[5] - ARCH, com. De Béni-Saf, boite n° 01, Mobilisation.

[6] - المنار، السنة الأولى، العدد3، الجمعة 27 رجب 1370ه/ 4 ماي 1951م.

حملتها، والتي كان المد التحرري إحدى مظاهرها، خاصة بعد سقوط فرنسا أمام ضربات الألمان في جوان 1940م، والتي أدت إلى كشف الكثير من الحقائق، وسقوط أسطورة الجيش الفرنسي الذي لا يقهر والمعزز بالعناية الإلهية، بالإضافة إلى انتشار نداءات دول المحور المتكررة بتصفية الوجود الفرنسي في الجزائر، وتوج هذا التوجه في الضفة الأخرى بصدور الميثاق الأطلسي في 12 أوت 1941، عن الرئيسين روزفلت الأمريكي وتشرشل البريطاني باسم الحلفاء والذي يعد الشعوب بحقها في تقرير مصيرها.[1]

كان لنزول الحلفاء بالجزائر في 8 نوفمبر 1942 فرصة مشجعة لطرح قضية حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، خصوصا بعد تصريح الرئيس الامريكي روزفلت باسم الحلفاء" بأن حق الشعوب الكبيرة منها والصغيرة سيكون محترما في العهد الجديد".[2]

انتشرت الدعاية الوطنية في فترة الحرب وقد كانت تحث الجزائريين على رفض التجنيد من خلال الصحافة، ونشاط العديد من الشخصيات الهامة وسط الجزائريين، إلا أنه مع ظروف الأمية لم يستجيبوا لذلك[3]، وفي نفس الوقت ظهرت الدعاية الألمانية مع بداية الحرب ومن وسائلها الإذاعة والصحافة مع التأثير على السجناء الجزائريين، وكان لها أعوان في شمال إفريقيا، حيث أن الصحافة المغربية كانت تساعدها في حملاتها ضد فرنسا، ولها اتصالات مع جزائريين أمثال" السيد بلقاسم راجف" وهو عضو في حزب الشعب الجزائري وكان من المذيعين في الإذاعة الألمانية بباريس[4].

أثرت الإذاعة الألمانية على تفكير الجزائريين و زادت من وعيهم لاسيما راديو برلين، حيث كان من نتائجه في 12 مارس 1940 تزايد الاتصالات فيما بين الجزائريين على مستوى العمالات الثلاث حول وضعهم في الموانئ وظروف الحرب، وذكرت أن الجزائريين قالوا بأنهم مستعدون للموت جوعا في سبيل تحرير بلادهم من الضغط الفرنسي[5]، ومن أهم الموضوعات التي اهتمت بها الدعاية الألمانية هي :

- عدم اكتراث فرنسا بمسائل المسلمين في شمال إفريقيا.

---

[1] - عبد الكامل، جويبة، الحركة الوطنية الجزائرية و الجمهورية الفرنسية الرابعة 1946- 1954، وزارة الثقافة، الجزائر،2013، ص 25.

[2] - جويبة، المرجع السابق، ص ص 25- 26

[3]- DAWO, La Série I, 4473 I 5,presse indigène : Journaux interdites (1933- 1942).

[4] - مناصرية يوسف، وجهة نظر فرنسية في تقييم الوضع في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية، مجلة المصادر، العدد 8، الجزائر، ماي 2003، ص 142.

[5]- DAWO, La Série I, 4482 I 19, Emissions radiophoniques diverse.

- إبراز تفوق ألمانيا على فرنسا في جميع المجالات.

- اهتمام الدولة الألمانية بالمسائل الإسلامية.[1]

كما ظهرت الدعاية الإنجليزية خلال الحرب، وكان لها تأثير مباشر على الجزائريين خاصة الذين يعانون من مشكل التموين و ركود الأعمال، و تستعمل الإذاعة و الأعوان في ذلك، وجلهم من اليهود لتقاربهم مع الجزائريين على أثر الإجراءات الإضطهادية التي قام بها الماريشال" بيتان"، فجعلتهم في صف واحد و درجة واحدة من الاحتقار.[2]

تميزت نشاط عمالة وهران في شهر أكتوبر 1942 بتغير تفكير الجزائريين على إثر الحرب، حيث انصب تفكيرهم حول الوضعية الاقتصادية، و مشكلة التموين المتزامنتين معا مع ظروف الحرب، و مع اقتراب شهر رمضان و عيد الفطر المبارك، طالب مجموعة من الأعيان بإصلاح شامل للأوضاع في العمالة، أما عن نشاط جمعية العلماء المسلمين في هذه الفترة، فقد كان إصلاحيا من خلال دعم دار الحديث و جماعة الفلاح، أما الأحزاب الأوربية بدأت تنادي بالنقابات، وحينها نجد أن الحزب الشيوعي بدوره شجع على المظاهرات تعبيرا عن الوضع العام، و هي شكل من أشكال الدعاية المستعملة حينها[3]، و لم تقتصر الدعاية من خلال الصحافة والإذاعة فقط بالنسبة للدول الأجنبية، بل نجد على غرار الصحافة المكتوبة عرفت الجزائر أيضا الإعلام السمعي البصري، خلال فترة الاستعمار الفرنسي، وبهذا الخصوص يورد"محمد حمدان" أن البرامج الإذاعية قد بثت من الجزائر لأول مرة سنة 1925، و كانت تتم باللغة الفرنسية إلى غاية 1943 : « ...ونظرا لأهمية الإذاعة في التأثير في نشر المعلومات الخاصة بالنشاط السياسي للحكومة الفرنسية في الجزائر فإن السلطات الفرنسية بذلت جهدا للاتصال بالجزائريين الذين لا يفهمون اللغة الفرنسية حيث أنشأت سنة 1943 قناة باللغة العربية، ثم أنشأت كذلك قناة سنة 1948 تبث باللغة القبائلية » [4]، ضف إلى ذلك نشطت جريدة " صوت الأهالي " (La voix indigène) في نفس السنة و طالبت بمنح الحقوق السياسية للجزائريين حسبما ذكر السيد "زناتي"[5]، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية تبلورت فكرة التحرر لدى

[1] - مناصريه، يوسف، المرجع السابق، ص 144.

[2] - ثابتي، المرجع السابق، ص 377.

[3] - ثابتي، المرجع نفسه، ص 337.

[4] - بن بوزة صالح، وسائل الإعلام في الجزائر من ثورة التحرير إلى الاستقلال، مجلة الذاكرة، السنة 2، العدد 3 الجزائر، 1995، ص 144.

La voix indigène, 3 Aout 1943.

الشعوب منها الجزائر، و تزامن ذلك مع ظهور جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة.

كانت الدعوة إلى الوحدة العربية مطروحة ولم تتضح معالمها إلا خلال الحرب العالمية الثانية، وبذلك تأسست جامعة الدول العربية التي عقد ميثاقها بمدينة القاهرة (مصر) في 22 مارس 1945، أنشئت بمقتضاه كتلة عربية من مصر و العراق وسوريا و لبنان والمملكة العربية السعودية و اليمن وشرق الأردن، ونص في مادته الأولى على أنه يحق لكل دولة عربية مستقلة أن تنضم إلى الجامعة بمقتضى طلب يعرض على المجلس[1]، ومن أهدافها توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق الخطط السياسية بينهم، و النظر في شؤون الدول العربية ومصالحها، و المحافظة على السلام والأمن العربيين، لتحقيق التعاون العربي في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية و التعاون مع الجمعيات و المنظمات الدولية [2]، ومن مبادئها:

- صيانة استقلال الدول الأعضاء و سيادتها.
- احترام كل دولة عضو نظام الحكم القائم في الدول الأخرى.
- إمكانية أن تعقد الدول الأعضاء الراغبة فيما بينها في التعاون أوثق مما نص عليه الميثاق من الاتفاقيات.[3]

واجهت الجامعة العربية مجموعة من القضايا التحررية في الوطن العربي واعتبرت القضية الجزائرية واحدة منها، وفي الوقت الذي كانت فيه فرنسا تعمل مرغمة على تسوية قضيتي تونس والمغرب كانت الجزائر تستعد لحرب التحرير.

انتشر الوعي في الجزائر أكثر فأكثر بعد الدعاية الخارجية التي شهدتها من جهة وبعد توالي الوعود الكاذبة للحكومة الفرنسية من جهة أخرى، فبعدما أصبح تزوير الانتخابات مسألة مكشوفة تمارسها الإدارة دون وجه حق في كل مرة، وعندما تكاثرت الاعتداءات على الحريات المدنية والسياسية بالاعتقال ومصادرة الصحف وإغلاق المدارس تجاوبت مختلف الأحزاب

---

*- جامعة الدول العربية : هي هيئة عربية دولية، تضم الدول الموقعة على ميثاقها والتي تتكلم العربية على امتداد الوطن العربي، هدفها التعاون الإقليمي في إطار قومي. انظر الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج 2، ص 19.

**- دعا " مصطفى النحاس" رئيس وزراء مصر إلى مباحثات مع الحكومة العربية، لإنشاء هذه الجامعة، وهو من مواليد 1876 وزعيم الوفد المصري كما عين رئيسا سنة 1962، وتقلد عدة مناصب حكومية إلى أن وافته المنية سنة 1965. انظر الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ط3، بيروت، مركز الدراسات العربية 1995، ج6، ص 223.

[1] - عنان، محمد عبد الله، المذاهب الاجتماعية الحديثة، عناصرها السياسية و الاقتصادية و الدستورية، ط 2، دار الشروق بيروت، لبنان، 1980، ص 245

[2] - جواد، عبد العزيز، العالم العربي بين ثقل الخطاب و صدمة الواقع، ترجمة صالح بلحاج، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 89.

[3] - بشيري، أحمد، الثورة الجزائرية و الجامعة العربية، منشورات تالة، الجزائر، 2005، ص 16.

الوطنية وتيقظت لسوء الوضع ولضرورة التغيير، لاسيما بعد الانتخابات التشريعية المزعومة في 17 جوان 1951 حيث استنكرت الحركات الوطنية أساليب الضغط و التزوير وقرروا إنشاء لجنة لتكوين جبهة جزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها. وذلك سعيا في توحيد العمل، معتمدين على خمسة مبادئ هي :

1- إلغاء الانتخابات التشريعية المزعومة التي جرت 17 جوان 1951 والتي كانت نتيجتها في الواقع تعيين الإدارة أشخاصا لم يكلفهم الشعب الجزائري بتمثيله.
2- احترام حرية الانتخاب في القسم الثاني.
3- احترام الحريات الأساسية : حرية الضمير والفكر، والصحاف والاجتماع.
4- محاربة القمع بجميع أنواعه لتحرير المعتقلين السياسيين ولإبطال التدابير الاستثنائية الواقعة على مصالي الحاج.
5- إنهاء تدخل الإدارة في شؤون الديانة الإسلامية.

إن الموقعين أسفله يقررون توسيع الجبهة لشخصيات ومنظمات أخرى :

التوقيع :

عن العلماء :

الشيخ العربي التبسي، و الشيخ محمد خير الدين.

عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري :

الدكتور أحمد فرانسيس و الأستاذ قدور ساطور المحامي.

عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية :

أحمد مزغنة و مصطفى فروحي.

عن حزب الشيوعي الجزائري :

بول كاباليرو و أحمد محمودي.[1]

و في يوم الأحد 3 ذي القعدة 1370هـ/ 5 أوت 1951 انعقد في سينما دنيا زاد بالجزائر العاصمة الاجتماع العام الذي دعت إليه" اللجنة الإنشائية لتأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها "، وعينت المجلس الإداري

[1] - المنار، السنة الأولى، العدد 6، الاثنين 27 شوال 1370ه/ 30 جويلية 1951.

ويتكون من 30 عضوا فيهم ستة من كل حزب[1]، و هكذا ولدت هذه الجبهة على يد زعماء الأحزاب الوطنية، ورغم الخطب والإعلان عن برنامجها إلا أنها سرعان ما تخلت عن مواصلة الاجتماعات والعمل المشترك، وبذلك انتصرت السلطة الفرنسية التي واصلت سياستها القمعية وانتخاباتها المزورة.[2]

كان من شأن الغضب المتولد عن هذا التفاوت وغياب العدالة أن يجعل الجماهير الريفية الأكثر غلظة والعناصر الأكثر تسييسا في الوقت نفسه أكثر استجابة وتأثر بالأفكار الوطنية المتطرفة.[3]

يتبين لنا مما سبق أن هناك عدة عوامل تفاعلت فيما بينها وساعدت على انتشار الوعي داخل الجزائر، وساهمت في تغيير فكر الجزائريين عما كان عليه ما قبل الثلاثينيات، ما شكل خطرا وتهديدا للوجود الاستعماري في الجزائر، ولكنه في نفس الوقت أن تشكيل جبهة جزائرية للدفاع عن الحرية توضح لنا مدى تبلور فكرة التحرر لدى الجزائريين والأحزاب الوطنية بصفة خاصة، خصوصا بعد مجازر 8 ماي 1945و التي لم تكن بهذه الحماسة لولا هذه المجازر، إلا أنها فشلت في توحيد الجزائريين، ولكن نقول في الأخير بأن هذه الجبهة هي التي مهدت للثورة.

ا ـ تنظيمات الهياكل المحلية للريف الجزائري

إن مجموع التشريعات الاستعمارية سعت إلى القضاء على البنية الفلاحية التقليدية في الجزائر بشتى الطرق، وإدخال هذه البنية في إطار جديد يعتمد على الاستغلال و الاحتكار، والجزائر بإمكاناتها الفلاحية كانت مقصدا لمتشردي أوروبا الطامعين في أراضها و خيراتها.

و لقد شهدت الجهة الغربية من الوطن على سبيل هجرة واسعة لهؤلاء، وكانت معقلا للكولون في القرن الماضي و بداية القرن العشرين، من خلال توسع عملية الاستثمار والاستغلال الفلاحي، و الذين كانوا يحوزون على أراضي واسعة خصبة في الأقاليم الساحلية و السهول الداخلية و منطقة الهضاب التي كانت تربى فيها المواشي"أغنام، أبقار، خنازير" ضف إلى ذلك زراعة الكروم والحبوب(كمثال منطقة الرحوية)، إلى جانب هذا تقدم

[1] ـ المنار، العدد7، الأربعاء 13 ذي القعدة 1370ه/ 15 أوت 1951

[2] ـ سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي(1830- 1954)، ط1،دار الغرب الإسلامي بيروت، 2007،ج 10، ص 17.

[3] ـ شارل روبير اجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، من الانتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، المجلد الثاني، ترجمة المعهد العربي العالي للترجمة، 2008، ص 939

الوسائل الاستغلالية، كتطور العتاد الفلاحي و استخدام الوسائل الحديثة في المجال الزراعي، وتطور الأبحاث العلمية الزراعية، و التي كانت بتدعيم من الحكومة الفرنسية لصالح الاستيطان، و هدف فرنسا في ذلك، أن يزداد الكولون غنى (غنى مادي و اجتماعي)، على حساب الفلاحين الجزائريين الذين لم يكن لهم مكان في إطار هذه الإصلاحات و المساعدات المادية، بل تم تغييب هذه الشريحة الواسعة و التي سحقت تماما بفعل القرارات و القوانين والمراسيم التي صدرت في حقهم بحيث شجعت الكولون على الزيادة في حجم الاستغلال، وقرضت مساحة الأهالي و وسائلهم.[1]

و النتيجة حدوث صراع بين الطبقتين، طبقة صغيرة الحجم تريد الاستيلاء على ما تبقى و طبقة كبيرة الحجم تريد استرداد ما ضاع منها.

إن الأرض التي كانت مستهدفة، و كان الاستعمار دائما يبرر وجوده في الجزائر بوضع مرادفة مفادها" أن وجود فرنسا في الجزائر هو التعمير و هذاDEVEMY ROGER يؤكد على هذه الفكرة، إن المعمرين فعلوا للجزائر أشياء تجعلها امتدادا للتراب الفرنسي، و ليس لنا الحق في أن نفقد قرنا من المجهودات و العناء في مهمتنا".[2]

إن هذا التشبث بفكرة الجزائر فرنسية و عدم التفريط فيها و بسياسة الدمج هو الذي ركب عقدة للفلاح و جعله أكثر عنفا في مقاومته، و دائما الأرض هي مصدر و غاية ذلك العنف و حتى تقضي فرنسا على الأرض و الفلاح أدخلت تنظيمات أخرى.[3]

ا - 1 - البلدية

في إطار سياسة الدمج و التي من أهدافها تفكيك البنية الاقتصادية و الاجتماعية للريف و في إطار السيطرة على الأرض، كان الممثلون الجزائريون يعينون تعيينا فيها بعكس الأوروبيين الذين كانوا ينتخبون انتخابا مباشرا[4]، و ما كان عدد الممثلين الجزائريين ليزيد قانونا على ربع أعضاء المجلس و بموجب قانون 1919 أصبح بعض الجزائريين ينتخبون ممثليهم في

---

[1] - أطروحة ماجيستر، طاعة سعد، المسألة الزراعية في المشروع الاستعماري و موقف الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية منها 1945- 1962، تحت إشراف د/ فغرور دحو، جامعة وهران، 2004/2003، ص 28.

[2] - أطروحة ماجيستر، طاعة، سعد، المرجع السابق، ص 29.

[3] - أطروحة ماجيستر، طاعة، المرجع السابق، ص 29.

[4] - احمد، الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثراها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 32.

المجلس على ألا يزيد عددهم على الثلث و يحظر ترشيح أحدهم لرئاسة البلدية ".[1]

أما في المجالس البلدية المختلطة فالفرنسيون وحدهم ينتخبون نوابا عنهم، أما الأعضاء الجزائريون فيعينون تعيينا، وكانت العضوية محصورة في القياد إلى أن أدخل قانون 1919 رؤساء جماعات الدواوير في هذه العضوية.[2]

كما أنه هناك نوع ثالث من البلديات وهي مجالس البلديات الأهلية، تتواجد في المناطق الجنوبية وتتكون من ضباط عسكريين، وبعض الفرنسيين و القياد الجزائريين المعينين جماعيا من الحاكم العام، و هذا النوع غالبا ما نراه في المناطق العسكرية.

ومن خلال ذلك يلاحظ وجود ثلاثة أنواع من البلديات :

البلديات كاملة الصلاحيات تشبه في تنظيمها تماما البلديات الموجودة في فرنسا وهي آهلة بالأوروبيين تتمركز في المناطق الخصبة و حول المدن الكبرى، غنية بالثروة المائية والمناخ الملائم للنشاط الاقتصادي تتمتع بالمزايا و الدعم من قبل الولاية العامة، أما النوع الثاني من البلديات فهو المختلطة و التي فيها أقلية أوروبية و أكثرية من الجزائريين، أنشئت كذلك بجوار الأراضي الخصبة في الغالب اقتصادها يعتمد على الزراعة و عمادها العمال الزراعيون.

أما النوع الثالث من البلديات فهو ما يطلق عليه بالبلديات العسكرية،[3] بها أكثرية من الجزائريين موجودة في الهوامش الصحراوية، وفي الهضاب الداخلية يطبق عليها النظام العسكري.

وهذه الأنماط الثلاثة وظيفتها تبحث في الشؤون المحلية، الاقتصادية، الإدارية، الاجتماعية، وهو الهدف الظاهري منها، أما الباطني تفكيك وتهديم البنية القديمة للكيان الاقتصادي التقليدي و نظام القبيلة و تكريس الاستيطان.

إن الأنماط الثلاثة وتنظيمها الإداري كان هدفه إعطاء ميزة أكبر للمستوطنين إداريا، سياسيا، واقتصاديا، للإشارة فإن طبيعة النظام الاستعماري الفلاحي في الجزائر أثناء العشرينيات و الثلاثينيات اكتسى

[1] - الخطيب، المرجع السابق، ص 32.

[2] - الخطيب، المرجع السابق ص 33.

[3] - يورد أبو القاسم سعد الله" أن أصغر وحدة للتمثيل النيابي التقليدي هي الجماعة أو مجلس القرية ولكن الفرنسيين قد ألغوا هذا النظام منذ 1863". انظر أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول، الجزائر، 1983، ص 390.

طابعا استغلاليا وذلك بإنشاء " جماعة الفلاحة على مستوى كل بلدية مختلطة تقريبا و التي عادة ما كانت تعتمد على كراء الأراضي وتسخيرها للفلاحة (القمح- الشعير- الشوفان)"إلا أن هذا النظام سرعان ما فشل و ذلك لعدم توفره على وسائل حديثة و أن جل أراضيه كانت أحراشا أو جبلية.[1]

" لذا فالحركة الوطنية السياسية في الفترة الممتدة ما بين 1945-1954م و عبر مطالبها استهدفت إلغاء هذا التنظيم المجحف في حق الفلاح و تغييره ، فقد طرحت من خلال منابرها المكتوبة المسألة بإلحاح و أرادت التخلص من هذا النظام، فجريدة البصائر طرحت تقريرا تحدثت فيه عن المسألة. "مسألة الأحواز الممتزجة أو الكومين la commune mixte كما يقولون و هي تشمل الأغلبية العظمى من التراب الوطني الجزائري و لها نظام أشبه بنظم القرون الوسطى يحكم كل جهة منها" ألاذ مستر تور" حكما استبداديا مطلقا يعينه على ذلك جماعة القواد و الأغوات و الباش أغوات، و المحسوبية و الدالة والخدمات المقدمة للاستعمار هي التي تشرف وحدها على تعيين هؤلاء السادة، لا العلم و لا العمل ولا الإخلاص للصالح العام.

و هناك مسألة الميزانية العامة و ما أدراك ما هي، ميزانية الجزائر السنوية تزيد عن 32 مليار في السنة، ينفق أغلبها على جيش الموظفين و على مصالح الاستعمار الكبير، و قد أقر مبدأ القانون الأساسي للجزائر على أن يشرف المجلس النيابي الجديد على تنفيذها".[2]

و لقد حدد القانون الأساسي للجزائر سنة 1947 " الفصل العاشر منه"[3]دور هذه البلديات و بالتحديد البلديات المختلطة في مجموعة من المواد. مهام الهيئات و المجتمعات المحلية و البيئات الداخلية، فمثلا : المادة 48 تحدد الهيئات المحلية هي الأحواز (مدن، قرى، دواوير، و النواحي الأحواز الممتزجة) تبطل.

أما المادة 49 "الحدود و الأشياء و التجمع العرضي و تنظم الأحواز و النواحي يحددها القانون" و المادة51 "سيبطل النظام الخاص للأراضي الجنوبية و تعديل التخوم الأرضية بخلق أحواز و نواح لها نفس المزايا ما للوحدات الأخرى التي عينها القانون وحددتها المادة 49 من القانون المالي.

[1] - أطروحة ماجيستر، طاعة، سعد، المرجع السابق، ص 30.
[2] - جريدة البصائر: أفريل 1948.
[3] - جريدة الجزائر الجديدة: فيفري 1947.

المادة 51 البيئات المحلية تدير نفسها بواسطة المجالس المنتخبة بالتصويت العام المباشر و السري و هذه المجالس هي لناحية المجالس العامة و للأحواز المجالس البلدية أو الجماعة.
المادة 52 يكون عدد النواب البلديين و الجماعة مناسبا لعدد المنتخبين لكل قسم من المجتمعين الانتخابيين: و يكون لكل مجتمع انتخابي ممثل واحد على الأقل.
"و لقد طالب عمر أوزقان الأمين العام للحزب الشيوعي في المؤتمر الرابع للحزب بإبطال الأحواز الممتزجة و التراب العسكري لما لها من أداة تسلط و قمع".[1]

ا - 2 - القياد

أداة أخرى سلطتها الحكومة الاستعمارية على الشعب و بالتحديد جمهور الفلاحين حتى تستحوذ على القطاع الفلاحي و بالتالي مداخيل مالية أخرى إلى الخزينة الفرنسية من جهة و من جهة أخرى تثبيت الاستيطان.

لهذا الغرض أنشأ الاستعمار الفرنسي تنظيما جديدا داخل القرية و الدوار و البلدية، ففي القرن الماضي استحدثت ما يسمى بالمكاتب العربية للنظر في الشؤون الأهلية، و لما تغير الحكم من عسكري إلى مدني فتحت أبواب الجزائر أمام زحف الاستيطان الذي صار أكثر شراسة و توسع، و بذلك ألغيت هذه المكاتب.

امتاز الأوربي بالنهب في الحصول على الأرض من الجزائري بأي وسيلة، و يلتقي النظامان العسكري و المدني عند نقطة واحدة هي مصلحة فرنسا في الجزائر، " لذا في عهد المكاتب العربية منحت لبعض الجزائريين وظائف و ألقابا منها خليفة ، و باشاغوات، و آغا، و قايد".[2]

"و لم يستغن الاستعمار عن الفكرة في حد ذاتها لأنها وسيلة إتصال تسهل لهم المهمة لتحقيق أغراضهم".[3]

"و من الأغراض التي كلف بها القايد:

1 - مراقبة الأهالي و الفلاحين بصفة عامة في تحركاتهم و ضبط أسماء الفلاحين في كشوفات يحملونها و بالتالي ينوب مناب الشرطي الاستعماري في القرية أو الدوار.

---

[1] - جريدة الجزائر الجديدة: ماي 1947.
[2] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1983، ج 1، ص 390
[3] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص 89 .

2 - جمع الضرائب و الغرامات المالية الإلزامية التي كانت مفروضة على الفلاحين شهريا وفصليا و سنويا، و كان بذلك القايد نابا حادة ينهش بها عظم الفلاح فزاد ذلك في تفقيره و تجويعه و للعلم أن الضرائب المعمول به في الجزائر ليس كنظام الضرائب الموجود في فرنسا.

3 – إحصاء عدد الفلاحين و عائلاتهم داخل القرى و الدواوير و عامة الأرياف والتجمعات السكانية و البث في القضايا و المنازعات التي تكون بين الفلاحين و النظر في الشكاوى الحاصلة بالرغم من الأمية و الجهل الذي كان يعانيه القياد، إلا أنه كان يرافع في هذه القضايا في بيته، أو أمام الفلاحين، و النتيجة انتشار الظلم و التخويف و الإرهاب.

4 – جمع الأموال و المحاصيل الزراعية عنوة من الفلاحين خارج إطار الضرائب القهرية المفروضة، و تكون لصالحه و لصالح من يساعدوه في هذه المهمة".[1]

ا - 3 - الدوار

لتسهيل عملية الاستيطان القانوني أو الحر سعت الحكومة الاستعمارية إلى استحداث هيكل إداري آخر متمثل في الدوار[2]، ثم تم تشكيل الدوار و ينشد هدفين : تكوين الملكية الفردية و تشكيل الدوار على قاعدة بقايا القبائل مفككة".[3]

"و من الأمثلة على ذلك ما كان موجودا في الغرب الجزائري لأكبر الدواوير في الفترة الممتدة ما بين 1910 إلى غاية 1918 يوجد في معسكر دوار ديبلينو(حاسين)، دوار فرندة، و في منطقة مستغانم دوار مديونة، دوار زمورة، و في منطقة سيدي بلعباس دوار سيدي علي بن يوب".[4]

[1] - أطروحة ماجيستر، طاعة، المرجع السابق، ص 34.
[2] - الدوار: هو بلدية الأهالي يجمع السكان الجزائريين و هو وحدة إدارية ذات أبعاد تتراوح ما بين 20 إلى 100 كم طولا و ما بين 25 إلى 30 كم عرضا و مساحة الدوار تحدد بحوالي 800 كيلومتر مربع، و سكان الدوار يتراوحون ما بين 4500 إلى 6000 نسمة و استثناء يصل العدد أحيانا إلى 30000 نسمة، و الدوار يدفع ما معدله سنويا ما بين 2000 إلى 9500 فرنك من الضرائب و الغرامات المالية، و الدوار يفتقر إلى كل شيء مثلا المواصلات غير موجودة فالطرق ريفية عير معبدة، تنعدم المدارس و بالتالي انتشار الأمية في أوساط الفلاحين، نقص المياه الصالحة للشرب و التهيئة العمرانية أو الفلاحية، عدم وجود مستوصفات و مستشفيات و بالتالي تفشي الأمرض".
كذلك الدوار بالمنظور الاقتصادي : هو دائرة لحد ما إدارية، شكلها قرار مجلس L'entente : Aout 1935. الأعيان الذي استهدفت عملياته تفتيت القبائل لإزالة الحواجز امام بيع و شراء الأراضي. و لمعرفة المزيد عن تكوين الدوار. انظر عدة الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ص 79.
[3] - الهواري عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ترجمة جوزيف عبد الله، ط 1، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1983، ص 78.
[4] - طاعة، المرجع السابق، ص 36.

شهدت الدواوير الجور و الظلم و تدني المعيشة، بالإضافة إلى الفقر، هي علامات بارزة لوضعية الفلاح جراء هذا التنظيم و القوانين الجائرة مثل قانون الرعي، أجبر البدو الرحل بعد هلاك ماشيتهم دخول الدواوير، الذين غيروا من نمط حياتهم و الانتقال من حياة الترحال إلى حياة الإقامة الجبرية، فالإقامة في الدوار كان له الأثر السلبي على الفلاح الذي كان ينعم بالحرية و التنقل صيفا و شتاء بماشيته بحثا عن الكلأ في أماكن تواجد الكلأ و الماء.

ب ـ المسألة الزراعية في برنامج السياسة الاستعمارية

إن الاحتلال الفرنسي سعى منذ وجوده بالجزائر إلى السيطرة على الأرض بشتى الطرق و الأساليب و النتيجة المنتظرة لذلك هو رد الفعل العنيف للحفاظ على الأرض.

ب-1- دستور 20 سبتمبر 1947

ظهر هذا الدستور في Statut D’Algérie 1947/09/20 في عهد رئيس الجمهورية X. Auriol و رئيس الحكومة P. Ramadier و الحاكم العام بالجزائر Naigelen.[1]

"من جملة العوامل التي تركت فرنسا تصدر هذا الدستور، الجرائم البشعة التي قامت بها ضد الشعب في 8 ماي 1945، و تضييق الخناق على نشاط الحركة الوطنية، فلذا اتجهت نحو سياسة المراوغة والتي عرفت بها في مشاريع قد خلت أهمها مشروع بلوم- فيوليت 1935م، و أثناء صدور دستور 1947 كانت وضعية الفلاح على حالها المعهود والمطبوع بالبؤس و الاستغلال، فالفلاحون في الجزائر عموما لم تتغير أوضاعهم لا المادية و لا الاجتماعية، فأبشع أنواع الاستعمار ظلت تتمادى، والفلاحون و سكان البوادي على العموم تعرضوا منذ الاحتلال لأشد أنواع الاستغلال، فكانوا يعيشون الفقر و الحرمان، في مقابل ذلك الغنى الفاحش للكولون، إن فرنسا لم يكن لديها نية الإصلاح بدليل أن محتوى هذا الدستور الذي جاءت به الحكومة الاستعمارية لم يكن ليلقى قبول الشعب الجزائري و لا حركته الوطنية و محتواه كان يضم الفصول التالية :

" الفصل الأول في النظام السياسي.

الفصل الثاني في الحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

[1] ـ الجزائر الجديدة: نوفمبر 1947.

الفصل الثالث في المجلس الجزائري و الفصل الرابع في النظام التشريعي.

الفصل الخامس في الميزانية الجزائرية، و ضمتها المواد 30 و 31، 32، والمادة 33 و أهم ما جاء فيها تدخل ميزانية الأراضي الجنوبية في ميزانية الجزائر عند ابتداء مفعول هذا القانون.

الفصل السادس في الحكومة الجزائرية و الفصل السابع في السلطات القضائية و الفصل الثامن يخص ممثل الجمهورية الفرنسية والفصل التاسع في النظام الإداري، وأهم ما جاء في الدستور الفصل العاشر الخاص بالبيئات والمجتمعات المحلية وضم المواد التالية 48- 49- 50- 51- 52- 53- 54- 55".[1]

إن الفصول التي لها علاقة ببعضها البعض و تخص القطاع الفلاحي الفصل الثاني في الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية والفصل الخامس في الميزانية الجزائرية والفصل العاشر في البيئات والمجتمعات المحلية.

إن محتوى الدستور في هذا الفصول لم تأت واضحة فيما يتعلق بالجانب الفلاحي، و هذا الذي أعطى للكولون مكانة خاصة ضمن لهم أكثر تمثيل في هذه المجالس، ضف إلى ذلك نوعية المشاريع التي تستفيد من الدعم، و من القارير التي قدمها بنك الفلاحة و التجارة B.A.C أنه لا بد أن تتضافر الجهود الاقتصادية المادية و الجهود الاجتماعية المتاحة لدعم الكولون بغرض تحقيق أهدافنا السياسية.[2]

ب – 2 - السياسة الزراعية

ظلت الزراعة في الجزائر تمثل الفرع الاقتصادي الأكثر أهمية بمساهمتها بنسبة 40 % من الإنتاج، و تشغيلها لـ 80 % من الفئات النشيطة، و مع هذا هبط متوسط حصة الفرد من الحبوب المقدرة بـ 3.8 قنطار لمدة خمسين سنة (1905- 1955) إلى 22 قنطارا للفرد الواحد سنويا.[3]

رد الفعل هذا تكون نتيجة الوعي السياسي للفلاح بقضيته و المتمثلة في الأرض، وحتى تخفف الإدارة الاستعمارية من تعسف الكولون في معاملتهم للفلاحين، وأدواتهم في ذلك القياد هؤلاء الذين كانوا يتعاملون

[1] - الجزائر الجديدة جانفي 1947.
[2] - طاعة، المرجع السابق، ص 40.
[3] - بن داهة، المرجع السابق، ص 400.

بالرشوة والتسلط، أدخلت مجموعة إجراءات جديدة تمس قطاعات عديدة ومنها الزراعة.

"و في عام 1954 كان القطاع التقليدي للاقتصاد المعيشي يجمع حوله 5.200.000 جزائري، و يفسر انعدام التوازن في توزيع الأراضي الزراعية بين الفلاحين الجزائريين و المعمرين بالحقائق التالية:

- 25.000 مزارع أوربي نصفهم في القطاع الوهراني يستولون على 2.720.000 هكتار بمعدل 108 هكتارات للمزارع الواحد.

- 532.000 مزارع جزائري يستفيدون من 7.672.000 هكتار بمعدل 14 هكتارا للمزارع الواحد.

و هذا التجميع الكثيف للأراضي الزراعية بين أيدي الكولون آل إلى نتائج عادت بالنفع على كبار المعمرين الذين ازدادت مساحات أراضيهم اتساعا، حيث انتقل متوسط حيازة الكولون الواحد منهم من 89 هكتارا سنة 1929 إلى 108 هكتارا سنة 1952".[1]

فيما يخص المساحات الزراعية الاستغلالية الكبرى للأوربيين، فإن الأرقام الموالية كافية للتدليل على التمايز الواضح بين القطاعين الزراعيين الجزائري و الأوربي،فقد كانت الشركة الجزائرية تملك 70.000 هكتار، و الشركة الجينوفوازية 20.000 هكتار، و شركة الفلين بالقبائل الصغرى 50.000 هكتار، و للمعمر "دوسي"

(DUSSAIX)18.000 هكتار، و للمعمر"كريون"(CRILLON) 13.000 هكتار، و للمعمر"كالان"(CALAN) 6.000 هكتار، يضاف إلى ذلك تغطية الكروم لمساحة تقدر بـ 400.000 هكتار يمتلك الأوربيين نسبة 90 % منها، و قد مثلت لوحدها ثلثي الإنتاج الكلي للزراعة سنة 1953 بحيث بلغت مداخيلها 60 مليار فرنك من بين 140 مليار فرنك التي كانت تمثل القيمة الإجمالية لكامل قطاع الزراعة، إلا أن مليوني هكتولتر فقط من بين 18 مليون هكتولتر المنتجة في الجزائر كانت تستهلك محليا، لأن المسلمين الجزائريين لا يستهلكون الخمور.[2]

في حين بلغ إنتاج الكروم 58.500.000 هكتولتر سنة 1953 في فرنسا، فإنه لم يتجاوز 16 مليون هكتولتر في الجزائر، فأقلقت هذه الوضعية الكولون و

---

[1] - بن داهة، المرجع نفسه، ص ص 401- 402.

[2] - بن داهة، المرجع السابق، ص 403.

إدارة الاحتلال في الجزائر، و بدأ التفكير في التخلي عن إنتاج الخمور الرديئة باستبدالها بإنتاج أجود.[1]

ب- 3 ـ نفوذ المعمر و حرمان العامل الزراعي الجزائري

"إن الفترة الممتدة ما بين 1945-1954 تعتبر من أحلك الفترات التي مر بها الفلاح الجزائري ذلك نتيجة استمرارية عملية النهب و الاستغلال الاستعماري الاستيطاني و كما ذكر سابقا أن حوالي 60% من العائلات البدوية و الفلاحية تعيش فقرا مدقعا كاملا سنة 1948".[2]

"فالبرامج المختلفة المتعلقة بالنظام الفلاحي الأهلي إنما يقصد بها الخروج بالفلاحين من الطرق و الأساليب التي يستعملونها في فلاحتهم و هي في الغالب رديئة لذا لا بد من تدريبهم على أساليب جديدة" و نتيجة لهذا التباين الصارخ أصبح القطاع الزراعي ينقسم إلى قسمين:

"أ- قطاع أوروبي عنصري موجه نحو التصدير يمثل القاعدة الاقتصادية الأمامية للاقتصاد الاستعماري الرأسمالي، يحظى بالعناية و وسائل الدعم و الإسناد و كان الأوروبيون يمثلون 175 ألف نسمة يسيطرون على مساحة 23200000 هكتار حوالي 35% من هذه المساحة موجودة في عمالة وهران.

ب-قطاع تقليدي متخلف يعيش منه السواد الأعظم من الجزائريين محرومة من كل وسائل التطور و كانت معطياته سنة 1954 كالتالي: السكان حوالي 5000000 نسمة يملكون 5300000 هكتار موزعة على: 630730 مزرعة المعدل الوسطي لكل مزرعة 11 هكتارا، حوالي 70% لا يملكون سوى 18.5 % أي الأراضي الفقيرة و كان معدل الملكية سنة 1954 للجزائري في حدود 14 هكتارا و بالتالي ضعف في الدخل الفردي".[3]

تشير التقديرات أن 46 % من الفلاحين كانوا يعيشون البطالة، فمثلا " موسم الحصاد لسنة 1947 أشارت الإحصائيات أن حوالي 45 ألف بطال ريفي قدموا طلباتهم للبحث عن العمل اتجاه المصالح المختصة"[4]، و أن معدل الدخل الفلاح الجزائري لا يتعدى 120 ألف فرنك فرنسي سنويا، بينما الأوروبي يصل إلى 870 ألف فرنك فرنسي قديم، و نجد حوالي 7 مليون

---

[1] ـ بن داهة، المرجع نفسه، ص 404

[2] ـ شارل أندري جوليان، إفريقيا شمالي تسير، ترجمة النجي سليم، و آخرون، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1976، ص 56.

[3] ـ طاعة، سعد، المرجع السابق، ص 65.

[4] ـ طاعة، المرجع نفسه، ص 65.

فلاح كانوا يشعرون بالظلم و القهر و البطالة، و هناك جدول يوضح مجالات الاستغلال الزراعي التابع للكولون في الفترة الممتدة ما بين 1940- 1945.[1]

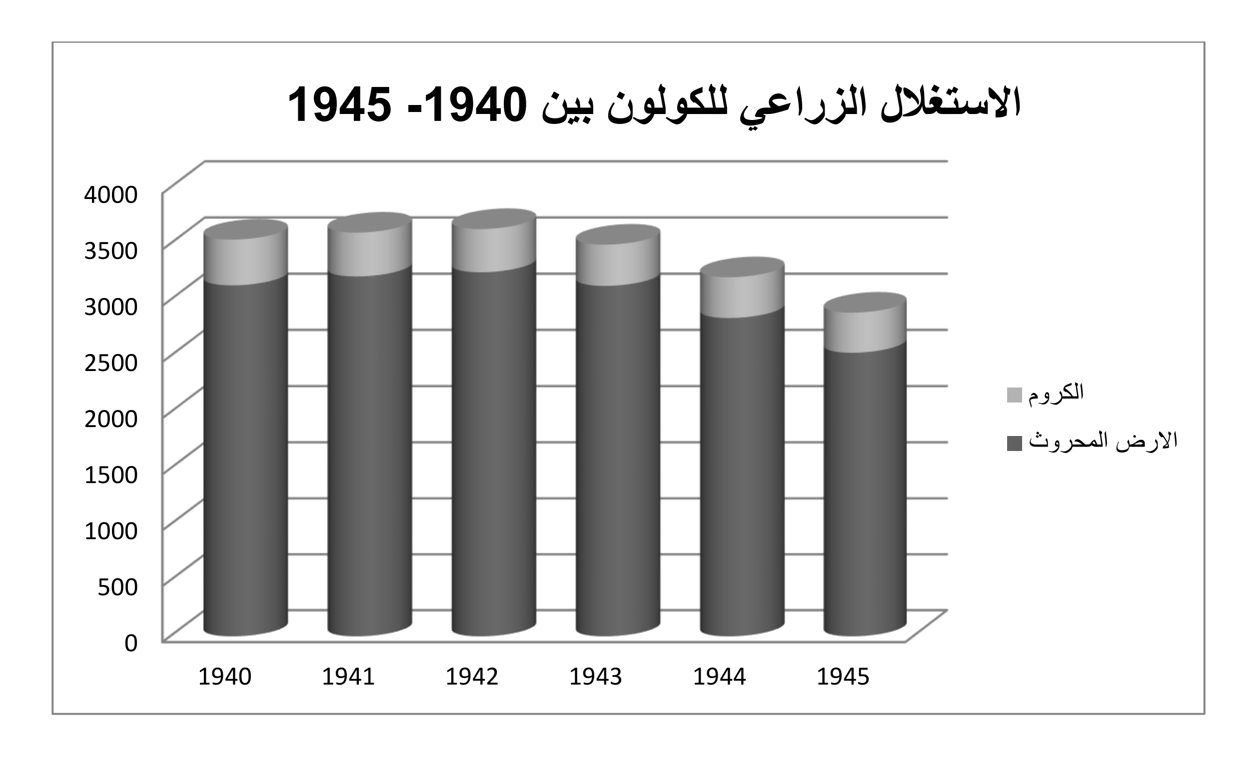
الجدول رقم : 40 (الاستغلال الزراعي التابع للكولون 1940- 1945)

السنوات	الأراضي المحروث	أراضي البور	المراعي	الكروم	الأراضي غير المنتجة	المجموع بهكتار
1940	3.131	2771	32000	407	-	38.579
1941	3.210	2580	32126	390	-	38.579
1942	3247	2617	32051	385	-	38.579
1943	3126	2651	32153	367	-	38.579
1944	2840	2934	31876	363	-	38.296
1945	2531	2394	39061	357	478	45.152

: Annuaire, Statistique, Premier Volume, 1939 – 1947, P 133.
Source

بإمكاننا أن نحول إحصائيات معطيات الجدول السابق إلى أعمدة بيانية و المتمثل في مجالات الاستغلال الزراعي التابع للكولون في الفترة الممتدة بين 1940 و 1945:

[1] - Annuaire, Statistique, Premier Volume, 1939 – 1947, P 133.



في مرحلة بعد الحرب العالمية الثانية ازداد نفوذ المعمرين مدعما بسياسة استعمارية استغلالية من خلال حصول الكولون على قروض كبيرة لتمويل المشاريع خاصة سقي الأراضي و تركيزها في يد فئة معينة من الكولون، و تطوير وسائل النقل(السكة الحديدية)، و تطوير الآلية و المعمرون طوروا وسائل الاستغلال من خلال تطوير الاستثمار في القطاع الزراعي و إدخال الوسائل الحديثة" و زادت مساحة الاستغلال لتصل إلى 46883 هكتارا سنة 1947م".[1]

و هناك أرقام معتبرة يقدمها بن جام ستورا" Benjamin Stora " حول ملكية الأراضي و ازدياد نفوذ المعمرين إلى غاية 1954 " ففي سنة 1900 كانوا يمتلكون حوالي 1.912.000 هكتار و في سنة 1920 حوالي 2.981.000 هكتار و في سنة 1940 حوالي 3.045.000 هكتار أما سنة 1954 حوالي 3.028.000هكتار".[2]

من خلال ما قدمه لنا بن جام ستورا حول ملكية الأراضي يتبين لنا الزيادة الواضحة لأراضي الكولون و توسعها على حساب الأراضي الفلاحين الجزائريين في الفترة الممتدة من 1900 إلى غاية 1954 اندلاع الثورة

[1] - Annuaire Statistique, Premier Volume, 1939- 1947, P 133.
[2] - Benjamin, S, Histoire de L’Algérie coloniale 1830 - 1954, ENAL, Alger 1996,p48

التحريرية الكبرى و التي أجبرتهم على الهجرة نحو حواف المدن بحثا العيش أو الهجرة الخارجية لإعانة عائلاتهم.

"و لقد جاء اعتراف أخر في الجريدة الاستعمارية L'écho D'Oran يوضح مدى شراسة القرارات الارتجالية التي مست القطاع الفلاحي و التي جاءت خدمة للكولون على حساب شريحة واسعة من الفلاحين البسطاء الجزائريين و قد تضمن هذا الاعتراف ما يلي: ...لكن وزارة الاقتصاد ما فتئت تستهدف بإجراءاتها التعسفية الموجهة ضد الفلاحة الأهلية الخاصة بالجزائريين، هذه الاجراءات أدت إلى حرمان عدد كبير من الفلاحين للإستفادة من المساعدات المادية، و تأكد أن السلطات العمومية تتجاوز الوعود العلنية، فهذا المكتب الكونفدرالي الفلاحي يقدم تقريرا جاء فيه أن قرارات مجلس الوزراء متضاربة و غير هادفة لإخراج الزراعة من وضعيتها الصعبة، فلماذا هذه الشراسة المستمرة ضد الفلاحة".[1]

و قد حولت هذه الأراضي من زراعة الحبوب إلى زراعة الكروم و الغرض تجاري استعماري، و من الأمثلة على ذلك : " زادت المساحة المستغلة في المجال زراعة الكروم، لصناعة الخمور زادت المساحة المستغلة في المجال زراعة الكروم، لصناعة الخمور إلى أكثر من 348 ألف هكتار في سنة 1947، في الوقت الذي ظهر فيه استغلال بشع للغابات و بلغ الاستثمار في المجال إلى أكثر من 217.958 طن ".[2]

إن الفترة الممتدة ما بين 1945 – 1954 فترة شرسة* ضد الفلاحة و الفلاحين الجزائريين مما زاد في نقمة هؤلاء ضد الاستعمار خاصة لما تدهور هذا القطاع الذي كان يعتمد عليه عدد كبير من الفلاحين، و أثر ذلك على المستوى المعيشي و الاجتماعي للفلاح و أصبح يعرف عند عامة الجزائريين بـ "عام الحريرة".

ثالثا ـ المسألة الزراعية في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية

[1] - L'écho D'Oran, 05 Mars 1947.

* ـ في إطار اعترافات غلاة الاستعمار للتهم الشرس ضد الفلاحة الجزائرية ها هو المستوطن Prudhomme يعلن اعتراف أخر في جريدة L'écho D'Oran بتاريخ 11 جوان 1947 جاء فيه :" نرجوا أن لا يكون فلاحو المقاطعة الوهرانية مستائين من الطريقة التي تسير بها المصالح الفلاحية للمقاطعات فلذا من الصعب الحصول على نتائج أفضل في القطاع الزراعي كإنتاج و مردود".

[2] - Annuaire Statistique, 1939 – 1947, p 145.

لذا اهتمت الحركة الوطنية السياسية في مطالبها بتحسين وضعية الفلاح و ذلك بالمطالبة بإلغاء قانون الغابات و نظام الانديجنا.

شكلت الأحزاب السياسية في الجزائر منذ نشأتها مع مطلع القرن العشرين الإطار التنظيمي والهيكل الرسمي للحركة الوطنية، فقد حاولت جاهدة تطوير نشاطها وتجديد برامجها بهدف استقطاب المناصرين لها، لتحقيق حد أدنى من المطالب بعد أن أصبح الوعي السياسي و اليقظة الوطنية يحركان الأوساط الجزائرية ويدفعانها إلى العمل لنيل مطالبها.

إن المسألة الزراعية و إن تعذر إخفاء دور المدينة فيها فإنها طبعت بالطابع الريفي إلى ابعد حد, فهي ريفية لأنها انطلقت من الأرض في نطاقها المحلي، ثم توسعت حتى شملت أراضي البلاد كلها، و كان الشغل الشاغل هو الاحتفاظ بالحقل و الملكية والأرض ، إن مسألة الأرض في المنظور الوطني هي قضية حياة أو موت بالنسبة للأمة أو الجماعة أو حتى الفرد.

إن الحركة السياسية التي ظهرت في الجزائر و إن اختلفت أفكارها و مضامين برامجها، فإنها اشتركت في طرح المشكل الفلاحي و دعت إلى التغيير و إدخال إصلاحات تمس هذا الجانب، و طالبت بتحسين وضعية الفلاح و قارنت وضعيته بوضعية المستوطن والغريب في الأمر أن الحكومة الاستعمارية كانت تدرك هذا الفارق الشاسع بين الفلاح الجزائري البسيط والمستوطن الناهب لثروات البلاد، "الفارق من حيث الوضعية والتنظيم".[1]

الحقيقة المرة "أن هوة الخلاف و الانشقاق بين الجزائريين الفلاحين و البورجوازية الفلاحية الأوروبية كانت نتيجة الصراعات السياسية على السلطة في فرنسا".[2]

في دوامة هذا التناقض وهذا الفارق وهذا الصراع وهذا النهب المتزايد للأراضي من قبل الكولون ظهرت الحركة السياسية المطلبية بعد

---

[1] - حسب تقرير قدمته الجريدة التابعة للدفاع النقابي الاشتراكي بقلم Spartacus حول المسألة الزراعية في الجزائر " أن الأراضي و منحها للفلاحين في شكل مجموعات قد خلق حاجزا كبيرا ضد اشتراكية الحقول و الاشتراكية حتمت عليها بسبب هذه الانتهازية الموجودة في فرنسا و الخاصة بتقسيم الأراضي أن تضحي بتطرفها الشيوعي لكي تحافظ على تنظيم ملاك الأراضي الخاصين و من هذا المنطلق تمكن الاشتراكيون من الوصول إلى السلطة و العكس تماما في الجزائر فإن الطبقة الفلاحية الكادحة منهم حتى المستوطنون و الذين كان لديهم اعتقاد شيوعي فقد استعملوا كدعاية إعلامية فقط للوصول إلى الولاية العامة". Demain, Journal Socialiste et de Défonce syndicaliste (Paris, (G. boudjarel), 21 Juin1919. انظر أطروحة ماجيستر، طاعة سعد، المرجع السابق،ص 49.

[2] - أطروحة ماجيستر طاعة، سعد، المرجع السابق، ص 49.

فشل ثورات لسوء التنظيم وضيق البعد الجغرافي والسياسي، بالرغم من أن هذه الثورات أظهرت عنفوان الفلاح و رفضه للاستعمار.

كان على الحركة الثورية أن تغير وسائلها و تجرب أسلوبا جديدا في المقاومة، والذي ساهم في ذلك اكتساب الجزائريين خبرة سياسية، و التأثر بالواقع السياسي العالمي والتأثيرات الإصلاحية القومية و ظهور طبقة مثقفة و كادحة و إن اختلفت مشارب ثقافتها.

هذه الحركة السياسية احتضنتها المدينة و احتوت طبقات متعددة البورجوازية المتوسطة الصغيرة العاملة الحرفية الكادحة كما اختلفت إيديولوجيات الحركة السياسية فمنها من تأثر بالأفكار الإصلاحية الشرقية و بفكرة القومية ، لذا صبغت بصبغة الإسلام والعروبة، و هناك "إيديولوجية ظهرت على أيدي العمال المغتربين فانطبعت بالصبغة العمالية و أصبحت تمثل الطبقة الشغيلة المهاجرة و تـأثرت بالجو العالمي الذي كان يسود أوروبا من أفكار تحررية"[1]، هذه الأحداث قد تركت أثرا، فوجود العمال كركيزة أساسية ثورية في الوقت الذي كانت فيه غيرها من الحركات السياسية تقوم على مثقفين و أصحاب المناصب و التجار.

هناك حركة سياسية تبنت إيديولوجية جديدة ظهرت في العالم كالإيديولوجية الشيوعية، هذه الحركة السياسية حملت هموم الشعب الجزائري بمختلف شرائحه فكانت مطالبها متعددة إصلاحية، سياسية، اقتصادية اجتماعية، ثقافية و تحدثت بطريقة أو أخرى عن وضع الريف و الزراعة في الجزائر و حملت برامج الحركة الوطنية مطالب الفلاح والريف و كانت بعض التيارات أكثر حضورا في هذا المجال و هي كالتالي:

3 - 1 ـ موقف التيار الاعتدالي(النخبة) من المسألة الزراعية

من بين فعاليات الحركة الوطنية قدمت كتلة المنتخبين بقيادة فرحات عباس و التي تحولت بعد 1946 إلى الإتحاد الديمقراطي للبان الجزائري جملة من المطالب تعالج المشكل الزراعي إلى الحكومة الاستعمارية تتضمن وضعية الفلاح و الفلاحة معا و كانت أكثر حضورا في المؤتمر الإسلامي

[1] ـ محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919 ـ 1939، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982، ص 34.

الأول لسنة 1936 و هي تقريبا محاور المطالب الفلاحية لهذا الاتجاه في الفترة المحددة ما بين 1930 إلى غاية 1938 و من بينها:

"1 - إصلاح وضعية الغابات بخلق تشريع قانوني يحمي الغابة من الاستغلال البشع و التحقيق في الملكية الأهلية و مساعدة الفلاحين ماديا.

2 - تقسيم المساعدة المالية الخاصة بالميزانية الجزائرية للزراعة و التجارة و ذلك حسب الحاجة.

3 - إنشاء جمعيات فلاحية و خلقها في شكل تعاونيات زراعية خاصة بالأهالي و مساعدة فلاحين علميا و ذلك بتثقيفهم في المجال الزراعي.

4 - توزيع الأراضي على الفلاحين خاصة المزارع الكبرى غير المستغلة بين الفلاحين البسطاء و العمال الزراعيين و منع كل حجز و ذلك بإيقاف القوانين التي تخص هذا الحجز و إلغاء قانون الغابات".[1]

و يورد يحي بوعزيز الإصلاحات الاقتصادية التي جاءت في مطالب المؤتمر الإسلامي لسنة 1936 على الشكل التالي:"1- تساوي الإجراء إذا تساوي العمل. 2- تساوي الرتبة إذا تساوت الكفاءة. 3- توزيع إعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة و الصناعة و التجارة والاحتراف على الجميع و على مقتضى الاحتياج دون تمييز بين الأجناس. 4- تكوين جمعيات تعاونية فلاحية و مراكز لتعليم الفلاحين. 5- الإقلاع عن انتزاع ملكية الأرض. 6- توزيع الأراضي الشاسعة البور على صغار الفلاحين و العمال الزراعيين"[2]، و من الملاحظ أن المؤتمر الإسلامي الأول اشتركت في مطالبه جميع فعاليات الحركة الوطنية، الإصلاحية الإدماجية، الشيوعية عدا الاتجاه الاستقلالي، طرحت مشاكل الفلاح و قدمت اقتراحات إلى الحكومة الفرنسية و كانت تتحدث عن موضوع انتزاع الأراضي و حماية الملكية الفلاحية في الجزائر وتطويرها.

و لقد قدم الاتجاه تقارير مختلفة إلى السلطات الاستعمارية تطالب بتغيير الوضع الفلاحي و مساعدة الفلاحين و منها التقرير الذي قدمه سراوى محمد صالح نائب مدير فيدرالية الفلاحين جاء فيه "بعض صغار الفلاحين يطمحون إلى الحصول على بعض المال لإكمال حملتهم الفلاحية و كميات

---

[1] - L'entente, 20 Décembre 1936.

[2] - يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه 1912- 1948 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 05- 91، ص 54.

من الحبوب، و أن العديد من الفلاحين يوجدون في حالة مزرية و هم على استعداد لدفع الضرائب و تسديد القروض المخصصة لهم".[1]

و يضيف : و لكون النية الحسنة متوفرة لدى الفلاحين فأرجو من السيد الحاكم أن يصدر الأوامر اللازمة إلى المصالح المعنية من أجل:

1_منح المهلة للفلاحين من أجل دفع الضرائب و تسديد القروض.

2_ تسديد القروض يكون مدفوعا كمادة خام و ليس نقدا بسبب الوضع الحالي للحبوب.

3_ إيقاف كل المتابعات سارية المفعول بها حاليا.

4_ دفع و في أقرب الآجال من طرف الشركات الاستعمارية و احتياطيا لثمن الحبوب المدفوعة إليها من أجل السماح للمعنيين بإنجاز أو تحقيق محصولهم.

5_ توجيه القروض الزراعية المخصصة للفلاحين الذين تضرروا من الإجراءات التعسفية ومن هذه الوضعية.

و نشرت جريدة Lentente في افتتاحيتها ليوم الخميس03 أوت 1939م" إن معاناة فلاحينا و مزارعينا تصل إلى أبنائهم الذين يعايشون مأساتهم اليومية، إن سبب البؤس و الشقاء الذي يعيشه الشعب الجزائر هو الاستعمار، لذا يجب تحويل أملاك الحبوس إلى الجزائريين و الأخذ بيد أهالي الفلاحين لتعلم الزراعة".[2]

و من خلال هذه الافتتاحية يلاحظ أن الاتجاه الاعتدالي الذي كان يقوده فرحات عباس كان مصرا على مطالبه المتعلقة بالشأن الفلاحي، فقد أظهر المشاكل الخطيرة التي كان يعيشها القطاع الفلاحي الخاص بالجزائريين في تلك الفترة.

و يقدم ابن جلول احتجاجا إلى الوالي العام جاء فيه: "بالرغم من الإمكانات الطبيعية المتوفرة خاصة في بعض النواحي كالهضاب العليا، إلا أنه بالرغم من ذلك فإن الفلاح لا ينتظر سوى المساعدة لذا نطلب من السيد الوالي العام توزيع القروض التي تحت تصرفه، وتسليم جميع القروض المطلوبة".[3]

---

[1] - L’entente, 11 Avril 1939.
[2] - L’entente, 03 Aout 1939.
[3] - L’entente, 13 Octobre 1939.

و ظلت مطالب هذا الاتجاه إلى غاية ما بعد 1946 تدور كلها حول تحسين وضعية الفلاحين و إصلاح قانون الغابات و توزيع الأراضي على الفلاحين الجزائريين و تعديل نظام الملكية.[1]

كما قدمت مطالب أخرى من بينها تطبيق القوانين الاجتماعية على جميع السكان الجزائريين[2]، و إصلاح التشريع الغابي و التحقيق في الملكية الأهلية و مساعدة الفلاحة.

3 – 2 - موقف التيار الشيوعي من المسألة الزراعية

منذ أن صار الاتجاه الشيوعي الجزائري حزبا سنة 1935، انفرد بمطالبه الفلاحية، وكان مصرا عليها لإيجاد مكان له بين فعاليات الحركة الوطنية و يفوز بأنصار جدد، و كان الحديث يدور حول وضعية الفلاح و مناقشة قضية الضرائب و قانون الملكية الزراعية وقانون الغابات و كانت الخطوة الأولى في المؤتمر الإسلامي 1936م، ثم الخطوة الثانية كانت عبر بيان فيفري 1943م، و شارك في تحرير هذا البيان الدكتور تامزالي رئيس القسم القبائلي في النيابات المالية و الدكتور فرانسيس أحمد نائب المجلس المالي[3] و قاضي قدور رئيس جمعية الفلاحين المسلمين و الدكتور لمين الدباغين، و السيد الحسين عسلة و كلاهما من حزب الشعب الجزائري و الشيخ العربي التبسي و الشيخ محمد خير الدين عن جمعية العلماء المسلمين، و الدكتور سعدان نائب بسكرة، و الذي أعطى الخطوط العريضة لهذا البيان فرحات عباس و لمين الدباغين.

و كان من مطالب البيانيين، منح الجزائر دستورا خاصا بما يضمن لها ما يلي:

"أ- حرية جميع السكان و المساواة بينهم بدون فرق جنسي و لا ديني.

ب- إلغاء الإقطاعية الفلاحية بإصلاح زراعي واسع النطاق يضمن الرفاهية و الرخاء لسواء الجماهير الفلاحية".[4]

و من بين المطالب التي قدمت جاء التأكيد على منح الجزائر دستورا خاصا بها يضمن حرية و مساواة جميع السكان بغض النظر عن العرق و

---

[1] - أطروحة ماجيستر، طاعة، سعد، المرجع السابق، ص 53.
[2] - الجيلالي صاري، محفوظ قداش، الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية 1900- 1954، ترجمة عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1987، ص 281.
[3] - محمد، خير الدين، المذكرات، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، ص 17.
[4] - محمد،خير الدين المرجع السابق ص 18.

الدين و بإنهاء الملكيات الإقطاعية واستبدالها بإصلاحات زراعية و مراعاة حقوق البرولتاريا الفلاحية.

و كان الاتجاه الشيوعي ينادي بمجموعة من الشعارات منها الجبهة الوطنية الديمقراطية الجزائرية، و الحرية و الأرض و القوت في إطارها جاءت مطالب هذا الاتجاه كالتالي:

إن سير الجزائر نحو الترقي يوجب إصلاحا عميقا يعطي الأرض لمن يخدمها من عمال الفلاحة و الخماسة و الفلاحين و هذا يعني في الحين:

" أولا- أن توزع الأرض على من لا يكتسبها :

أ- الأرض التي يجب افتكاكها من مساعدي العدو الفاشستي.

ب- الأملاك الكبيرة الحكومية و أملاك بعض البلديات.

ج- الأملاك الكبيرة التي تتجاوز مائة هكتار التي اشتراها غير الفلاحين منذ 1940م.

د- أملاك الشركات الكبرى (أنونيم) مثل كومباني الجيريان و سوسيتي جنيفواز.

ه-استعمال الأراضي التي أخصبها السقي حسب قانون مارتان.

ثانيا- سياسة جريئة و عادلة للسقي و توزيع البذور و العتاد الفلاحي بإنصاف و منح قرض للفلاحة و المعمرين الصغار المحتاجين".[1]

و في البرنامج الانتخابي للحزب الشيوعي الجزائري اهتم كثيرا بموضوع الأرض والفلاحة و قدم نفس المطالب الموجودة أعلاه مع إضافة مطلب آخر يتمثل في توزيع الآلات الفلاحة و الحبوب و البذور و القروض طويلة الأجل للفلاحين و المعمرين الصغار المحتاجين لحماية الملكية الصغيرة، نتيجة العمل المتواصل ضد المحتكرين الكبار.

و في ظل الشكاوى التي كان يقدمها التيار الشيوعي و التي تتحدث دائما عن تسلط المحتكرين و عن فساد النظام الزراعي الاستعماري، قدم أصحاب الحرية و الديمقراطية تظلما إلى الحكومة الاستعمارية يتحدث عن حق الفلاحين في خزانة الادخار للفلاحين الجزائريين يقول فيها :" أنه منذ 1893م لما تأسست هذه الخزانات إلى يومنا هذا لم يستفد منها الفلاح أي فائدة

[1] - الجزائر الجديدة شهر أوت 1946.

مع أنه كل عام يدفع غرامة إلى الخزناجي و منذ 1893 إلى غاية 1947 و لم تكن هناك أي مراقبة لا على الفائدة و لا على رأس المال مع أن المادة 15 لسنة 1914م تقول بأنه على أمين المال أن يحاسب في كل سنة على مداخيل هذه الخزانات و مصاريفها ، وبالتالي الفلاحون ضاعت أموالهم لذا يطلبون المحاسبة و من واجب الوالي العام نزع هذه الجمعيات من أيدي الحكام و وضعها تحت أيدي الفلاحين الذين يعرفون فائدة الفلاح.[1]

تحدث كثيرا الاتجاه الشيوعي عن وضعية الفلاح و الخماس و الوضعية التي يعيشها من تدني الأجور و المستوى الصحي و المعيشي و حرمانه من الحقوق المدنية و القوانين الاجتماعية و ظهر هذا جليا في المطالب التي قدمت في الحملة الانتخابية لسنة 1948 " لا يوجد إنسان في الجزائر ينكر الغلاء الفاحش و ارتفاع الأسعار للمواد الغذائية و هي مواد ضرورية، و يتفق جميع الناس ما عدا المستعمرين و أصحاب الأحواز الكبيرة على أن أجرة 130 فرنكا التي يأخذها خدام الفلاحة بعد عمل طول النهار لا تكفي لعيشه خصوصا إذا كانت بجانبه عائلة من 15 إلى 06 أفراد لا سيما و هو محروم من الإعانات العائلية و من القوانين الاجتماعية مع أن المستعمرين و التجار الكبار يربحون المليارات في كل عام هذا هو السبب في سوء حالة خدامي الفلاحة و في طلبهم لزيادة أجورهم".[2]

"وعليه:

1 – إبطال التفاوت الموجود في أجور خدامي الفلاحة بين العمالات وهران، الجزائر، قسنطينة.

2- تعديل الأجور حسب شروط المعيشة.

3- التطبيق العاجل لدفع الأجور حسب ساعات العمل.

3 حق التمتع بالإعانات العائلية.

5 – تطبيق مشروع التأمين الاجتماعي الذي كافح النواب الشيوعيون الجزائريون بجرأة لتطبيقه على الجزائر كما ألح الاتجاه الشيوعي على مساعدة الفلاحين ماديا و تقنيا والإسراع بالمساعدة المتعلقة بتوزيع البذور على الفلاحين الصغار، و قد طالب محمد حداد و هو عضو في الحزب الشيوعي بتوزيع هذه البذور بحيث ذكر أن كبار ملاك الأراضي الذين

---

[1] - الجزائر الجديدة شهر جانفي 1947.
[2] - الجزائر الجديدة شهر أفريل 1948.

يمتلكون الوسائل الضرورية قد أنهوا عملية البذر و المزارعون الصغار ينتظرون القروض و البذور حتى يتمكنوا من إتمام أعمالهم الفلاحية و في مناطق عديدة، كانت هناك ترجمة خاصة لقرار أوت 1946 الذي يخص التموين بالبذور، مرة بحجة أن الفلاحين يجب عليهم تقديم طلبات فردية، و مرة أخرى أن هذه الطلبات غير معتمدة، و كل هذا يناقض نص القرار".[1]

ولقد أوضح التيار الشيوعي كمية المشاكل التي تواجهها الزراعة و الفلاحين الجزائريين بصفة عامة، و هذا الذي بينه عضو الحزب الشيوعي شباح المكي" أن جملة القوانين أعاقت مسألة الري في الجزائر مثل قانون 1919 الذي منع حفر الآبار إضافة إلى الأجور الزهيدة[2]، و مما زاد مأساة الفلاحين هلاك الماشية، و عمل الاستعمار على تفكيك اتحاد الفلاحين".

و في البرنامج الانتخابي للحزب الشيوعي الجزائري في المجلس الوطني لسنة 1951 وتحت شعار إصلاح زراعي عاجل قدمت المطالب التالية:

"1 ـــ تعميم النفقات العائلية لتشمل الخماسين.

2 ـــ إعفاء الفلاحين الذين يملكون أقل من 5 هكتارات من الغرامات العقارية.

3 ـــ إقراض الفلاحين بالأموال و الحبوب لمدة طويلة و متوسطة من طرف جمعية الادخار الأهلي.

4 ـــ خفض أسعار القمح حتى يتناسب حال الفلاحين".[3]

و لقد قدم عضو الحزب الشيوعي تقريرا عن مجموعة Les S.I.P الخاصة بالادخار الفلاحي بأنها أداة في أيدي الإدارة الاستعمارية ففي البنية التنظيمية المعرفة بقانون 1895 وقرار 1936 الخاص بالممتلكات بحيث أن مجموعة Les S.I.P كان لها أدوار رئيسية:

1- تعاونيات بيع الحبوب و شرائها.
2- صندوق القرض الفلاحي.
3- مؤسسات و تعاونيات فلاحية.

---

[1] - Liberté, 02 Janvier 1947.

[2] - الجزائر الجديدة شهر جانفي 1949.

[3] - الجزائر الجديدة شهر أفريل 1951.

إن هذه المؤسسة لم تكن على الإطلاق منشغلة بوضعية الفلاحين و لا حتى بتسويق محاصيل 1946[1]، ولقد أكدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري على ضرورة الكفاح من أجل الحرية و الأرض و الخبز و اعتبرت المسألة الزراعية المشكل الرئيسي و ستطرح القضية بكل حدة، و هذا بالتنسيق مع حركة الفلاحين و ذلك من خلال المطالب التالية :

1- الكفاح داخل اللجان الشعبية من أجل التحسيس.[2]
2- ضمان مرتب لائق و دائم للفلاحين.
3- نصرة المشروع من أجل قضية الأمن الاجتماعي.

أما مطالب فيدرالية الفلاحين داخل الحزب كانت كالتالي:

1- نهاية التمييز و تحقيق المساواة.
2- مساعدة الفلاحين و مساعدة عائلات الفلاحين و تموينهم.
3- حرية الفلاحين بتجمعهم داخل نقاباتهم و حرية العمل و الأرض لمن يخدمها.[3]

3 – 3 - موقف التيار الاستقلالي من المسألة الزراعية

إن الاتجاه الأكثر حضورا على الساحة الوطنية و الأكثر طرحا للمسألة الزراعية التي كانت مادة خام في حملته الانتخابية و في برامجه هو التيار الاستقلالي.

فنجم شمال إفريقيا طرح المسألة الفلاحية منذ مؤتمر بروكسل 1927م و لقد تمحورت أراؤه في هذه المسألة حول:

"1ـ مصادرة الأملاك الزراعية الكبيرة للكولون و الشركات الإقطاعية.

2 ـ احترام الممتلكات المتوسطة و الصغيرة للفرنسيس.

3 ـ إرجاع الأراضي و الغابات التي أخذتها الدولة الفرنسية إلى الجزائريين.

4 ـ زيادة القروض الفلاحية إلى الفلاحين الجزائريين الصغار".[4]

---

[1] - Liberte, 2 Janvier 1947.
[2] - Liberté, 2 Juin 1947.
[3] - Liberté, 7 Mars 1947.
[4] ـ أبو القاسم، سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1983، ص 401.

و يعتبر برنامج 1933م أكثر وضوحا بالنسبة للمطالب ككل السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية و هي التي توضح أهداف هذا التيار تحت شعار الحكومة الوطنية الثورية و تعلقت مطالبه بشأن المسألة الزراعية في النقاط التالية:

"1 ـ التوسع في التسليف الزراعي لصغار الفلاحين و تنظيم الري.

2 ـ مصادرة الملكيات الكبيرة التي استولى عليها الإقطاعيون.

3 ـ احترام الملكيات الصغيرة و المتوسطة.

4 ـ مساعدة الفلاحين بقروض معفاة من الفوائد".[1]

كما قدم الاتجاه برنامجه في المجال الفلاحي بمناسبة زيارة وزير الداخلية" ريني " و من بينها:

" 1 ـ إلغاء الدوائر الممتزجة و القياد و إلغاء المحاكم الاستثنائية.

2 ـ إلغاء التعليم الفرنسي الخاص بالأهالي و التساوي في الرواتب للموظفين.

3 ـ القروض الفلاحية للأهالي".[2]

و قد حلل الاتجاه وضعية الزراعة في بيانه المؤرخ في 20 أوت 1935م تحت عنوان" ثورة الفلاحة"، فلاحة القطر الجزائري تحتضر" و جاء فيه" لقد اشتدت حالة الفلاحة بالقطر الجزائري قي هذه السنوات الأخيرة، بكيفية تفوق حد التصور، و ركدت سوقها و هبط سعر القمح الذي عليه المدار و المعول، فأصبح الفلاح كالقارب في وسط لجي تتقاذفه أمواج العوامل الفتاكة.

و إزاء هذه الحالة التعيسة أجمعوا أمرهم و تجاوبت نقاباتهم فعقدوا اجتماعات وقاموا بمظاهرات أعربوا أثناءها للحكومة عن مبلغ استيائهم من هذه الأزمة الخانقة و أعلنوا لها عن خطورة الحالة بأنها إذا هي لم تتداركها جرت القطر بأسره إلى هوة الإفلاس.

فإن استمرت السلطات العمومية على موقفها السلبي، إزاء حالة الفلاحة التعيسة، فندعو عدالة الشعب وهو بداء جد مزعج و تصريح مرعب يشعر بمنتهى الخطورة و على إثر هذه الصرخة...إن حالة الفلاحة الجزائرية تعيسة

---

[1] - أحمد، الخطيب، حزب الشعب الجزائري، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 159.
[2] - الأمة : 14 مارس 1935.

و إنكم تبيعون غلاتكم بضعفي ما كنتم في حين تشترون المواد اللازمة لحرث أراضيكم بستة أضعاف و تدفعون مغرما ثلاثة عشر ضعف، إن الإفلاس على أبوابكم، يجب علينا أن نعارض بمختلف الوسائل المعقولة كل سياسة ترمي إلى بخس حاصلات الأمر الذي لا يجر إلى الفلاحة سوى الخراب".[1]

ولما غير هذا الاتجاه حزبه أصبح أكثر وضوحا في المجال الزراعي و ناقش القضية التي يعيشها هذا القطاع و قدم البرنامج التالي:

"1 ـــ توزيع الأراضي التي هي حاليا في يد الدولة على الفلاحين بشكل ملكيات جماعية غير قابلة للمصادرة أو التصرف بها و معفاة من الضرائب لمدة عشر سنوات هي ضرورية للتجهيز.

2 ـــ التوسع في السلفيات الزراعية لملاك الأراضي بدون تمييز و دونما أي اعتبار آخر سوى حسن النية و الحاجة الحقيقية.

3 ـــ زيادة الأرصدة المخصصة للشركات الزراعية طبقا لحاجة الزراعة الأهلية و إسناد أمر تسييرها إلى لجان ينتخبها المزارعون بأنفسهم و يتولى رئاستها رئيس الجماعة بشأن العمال الزراعيين.

4 ـــ منح العمال الزراعيين الحق النقابي.

5 ـــ المراجعة الفورية لأجورهم و رفعها إلى حد الأجور التي تدفع في فرنسا على أعمال مماثلة.

6 ـــ إحداث مجالس قضائية في المراكز الفلاحية للبث في الخلافات بين أرباب العمل ومستخدميهم و القضاء على طريقة المساومة في الأجور المعمول بها في الجزائر بشأن تربية المواشي.

7 ـــ التحقيق من قوانين الغابات اتجاه مربي المواشي.

8 ـــ حق المرور في المناطق المرجية التي اعتبرتها الدولة بورا من المناطق الغابية.

9 ـــ تشجيع تربية الماشية بتقديم منح و تنظيم مسابق و إقامة معارض دورية.

---

[1] - الأمة : 20 أوت 1935.

10 ــ تخفيض الضرائب التي تثقل كاهل مربي الماشية من الجزائريين و تعيين طبيب بيطري في كل مركز زراعي يكون من جملة مهامه نشر التوصيات لوقاية الماشية من الأمراض".[1]

و في إطار حركة الانتصار قدم مجموعة من المطالب و من بينها:

" 1 - توزيع أراض على الفلاحين مع الإعفاء من الضرائب.

2 - تقديم قروض مالية لأصحاب الأراضي بدون تمييز عنصري.

3 - إلغاء قانون الغابات.

4 - مساعدة الفلاحين الجزائريين ماديا".[2]

و عبر الحملات الانتخابية و في المؤتمر الاستثنائي للحزب طرح جملة من القضايا المهمة على بساط المناقشة:

"1 - سياسة الوحدة، 2 - سياسة الانتخابيات، 3 - الكفاح من أجل الإصلاح.

و في النقطة الأخيرة أورد الحزب جملة من المطالب تمس القطاع الفلاحي و من بينها:

أ - توزيع الأراضي على الفلاحين.

ب - إصلاح النظام الغابي.

ج - رفع أجور العمال الزراعيين.

3 – 4 - موقف التيار الإصلاحي من المسألة الزراعية

بالرغم من أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كانت جمعية ذات طابع اجماعي إصلاحي إلا أنها خاضت في القضايا السياسية التي تهم البلاد خاصة القطاع الزراعي لما شاركت في المؤتمر الإسلامي الأول قدمت الجمعية مطالب جماعية اشتركت فيها مع مجموعة من التيارات و الأحزاب منها:

"1 - تساوى الأجر إذا تساوى العمل و تساوي الرتبة إذا تساوت الكفاءة.

---

[1] - الأمة : 27 أوت 1938.

[2] - L'Algerie libre, aout 1951.

2 ـ توزيع إعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة و الصناعة و التجارة و الاحتراف على الجميع و على مقتضى الاحتياج دون تمييز بين الأجناس.

3 ـ تكوين جمعيات تعاونية فلاحية و مراكز التعليم الفلاحي.

4 ـ الإقلاع عن انتزاع ملكية الأرض.

5 ـ توزيع الأراضي الشاسعة البور على صغار الفلاحين و العمال الفلاحين.

6 ـ إلغاء قانون الغابات".[1]

في الحقيقة لم تتضح مطالب الجمعية في الميدان الفلاحي بعد 1946 لكونها ركزت على الاهتمام بالقضايا الإصلاحية و الاجتماعية خاصة التعليم و هي ما تؤكده أهدافها الواضحة و الصادرة سنة 1947 بحيث اجتمع المجلس الإداري لجمعية العلماء المقرر في مركزه العام و نظر في المسائل التالية:

"1 ـ جريدة الجمعية (البصائر) و قضية المساجد و الأوقاف.

2 ـ حالة التعليم المكتبي و ما يجب أن يكون عليه و تحديد علاقة الجمعية بجمعيات المدارس.

3 ـ المعلمون و مراتبهم و واجباتهم و حقوقهم و البرنامج و لزوم توحيدها و طبعها.

4 ـ التعليم المسجدي و دوره و تنظيم صندوق التعليم العربي".[2]

هذه جملة الأهداف المختصرة لم يتضح فيها على الإطلاق وضعية الفلاحة و الفلاح على الأقل وضعية أطفال الفلاحين و تعليمهم لكونهم كانوا يعانون الأمية و معرضين لسياسة الفرنسة غير أنها و عبر جرائدها تناولت مشكلة الفلاحين و تعرضهم للضغط و المتابعة والبطش و الحقد الاستعماري، و من الملاحظات التي أبدتها تعرض أحد الفلاحين لتعذيب الشرطة في أحد الدواوير و لامت الأحزاب على موقفها السلبي:"إن فروع الأحزاب تزعم أنها ديمقراطية تدافع عن المظلومين كحزب البيان و انتصار الحريات و الحزب الشيوعي، هذه الأحزاب التي ملأت الأرض دويا و صياحا ساكتة غافلة متغافلة مالها لا تكلف فروعها بالاهتمام بما يجري في الجهات و

[1] ـ الشهاب: جويلية 1936.
[2] ـ البصائر: 1947/08/18.

النواحي من مظالم و اعتداءات حتى تكون على علم و تتولى الدفاع عن المظلومين المهانين و بذلك قد أدت مهمتها".[1]

كما كان لها موقف صارم اتجاه الإصلاحات التي جاءت في دستور الجزائر سبتمبر 1947م، و الذي رفضته رفضا قاطعا، لكونه يخدم الإقطاع و الكولون في الجزائر على حساب الشعب الجزائري و قضيته المتمثلة في الأرض.

كما أوردت مواقف أخرى من بعض القضايا كالميزانية العامة و وضع البلديات المختلطة و هي مسائل طرحها دستور 1947 "مسألة الأحواز الممتزجة أو لاكومين ميكست كما يقولون و هي تشمل الأغلبية العظمى من التراب الوطني الجزائري و لها نظام أشبه بنظم القرون الوسطى يحكم كل جهة منها حكما استبداديا مطلقا يعينه على ذلك جماعة القواد والأغوات و الباش أغوات و المحسوبية و الدالة و الخدمات المقدمة للاستعمار هي التي تشرف وحدها على تعيين هؤلاء السادة لا العلم و لا العمل و لا الإخلاص للصالح العام، وهناك مسألة الميزانية العامة و ما أدراك ما هي و ميزانية الجزائر السنوية تزيد عن 32 مليار في السنة ينفق أغلبها على جيش الموظفين و على مصالح الاستعمار الكبير و هناك مسألة فصل الدين عن الدولة و قد أقر مبدأ القانون الأساسي الجزائري على أن يشرف المجلس النيابي الجديد على تنفيذها".[2]

هذا التباين الصارخ الموجود بين فئة تملك بيدها الثروة و بين فئة كبيرة مسحوقة، هذا الجور و الظلم و الفارق الموجود كانت من الهموم التي حملها السياسي في مطالبه و احتوتها الحركة السياسية بمختلف اتجاهاتها و خصصت مساحة في مطالبها لوضعية الفلاحة و الفلاحين، وإيجاد حلول لمشكلة الزراعة مع الاستعمار و تورد جريدة Liberté لسان حال الحزب الشيوعي هذه الوضعية" كان الفلاحون الصغار يعملون باستمرار و بدون ملل قلبوا و حرثوا الأرض، و زرعوها شتاء و حصدوها صيفا، و بعد ذلك يطلب منهم مغادرة أراضيهم فحوالي 186 هكتارا أخذت من 173 مزارعا و الحجة في ذلك إعادة تقسيم الأراضي على ضحايا الحرب و الحقيقة أنهم يريدون بيعها، و منح القايد 30 هكتارا و حوالي 173 فلاحا و عائلتهم يرمون في الطرقات"[3].

---

[1] - البصائر : 1947/10/27.

[2] - البصائر أفريل 1948.

[3]-Archive – W.O- Liberté, 30 Juin 1946.

"و كان للمؤتمر الإسلامي الذي يعتبر الانطلاقة الأولى بتجمع الحركة الوطنية لمناقشة مشروع 1935م جولات عبر التراب الوطني سنة 1936 و طاف نحو عمالة وهران و بالتحديد نحو مدن وهران، سيدي بلعباس، و مستغانم، غيليزان، معسكر في الفترة الممتدة ما بين 1 أكتوبر إلى 10 أكتوبر 1936م، و كان أول زيارة للمؤتمر الإسلامي الجزائري نحو عمالة وهران داعيا إلى اجتماع و حضره 1000 شخص و قد بدأ الكلام باشا تارزي نائب عمالة وهران و الذي رحب بالحضور ثم أخذ الكلمة الشيخ الزاهوي عضو اللجنة التنفيذية و الشيخ العمودي و الشيخ البشير الإبراهيمي و عبد الحميد بن باديس على التوالي و قد نوه هؤلاء بالمجهدات المبذولة لإدراج مطالب الجزائريين، السياسية، الثقافية، الاجتماعية، و قد تحدث الشيخ العمودي عن وضعية الجزائريين خاصة الاقتصادية و الاجتماعية التي كانت في حالة متدهورة من فقر و تشرد و مجاعة و أمراض فلذا لابد من الإسراع لإيجاد حلول و قد تحدث كذلك عن وضعية الفلاحة داعيا الحكومة الفرنسية و الحاكم العام من خلال خطابه أن يتفهموا وضع الفلاح من أجل تقديم المساعدات المادية و التقنية و توزيع الأراضي على الفلاحين الجزائريين".[1]

قد تنقل الوفد إلى مدينة تلمسان و كان عنوان هذه الزيارة:" مطالب الأمة وتحدث في هذه الزيارة أيضا عن وضعية الفلاحة في الغرب الجزائري كما لاحظوا في هذه المنطقة مدى الفارق الموجود بين الفلاح الجزائري و المعمر من حيث الوسائل التقنية والإمكانات المادية التي يمتلكها الكولون و يفتقر إليها الجزائريون، و قد تحدث عن وضعية الخماس و العمال الزراعيين من خلال مطالبة بتحسين مستواهم المعيشي و رفع الأجور و كانت زيارات مماثلة في كل من معسكر، غليزان، و مستغانم".[2]

رغم الخطابات الاستهلاكية فقط فإن وضع الفلاح ظل على حاله و من هذه الخطابات، خطاب ايف شاتنيو الوالي العام"الذي تحدث عن وضع الزراعة و عن الإصلاحات حسب قرار 8 سبتمبر 1945 الداخل تحت قرار 8 مارس 1944 من حيث إلغاء جميع الامتيازات بين الفرنسيين الأصليين و الفرنسيين المسلمين في القطر الجزائري فوزع الاهتمام بشؤون المسلمين في شتى الإدارات المختصة و أما مهمة إدارة الإصلاحات فهي ترضي السكان المسلمين و تطورهم إلى الديمقراطية و تحسين حالتهم المعيشية و كونت لجنة عليا للإصلاحات تتألف من موظفين كبار و شخصيات خبيرة بالقضايا

[1] - البصائر 30 أكتوبر 1936.

[2] - البصائر: 30 أكتوبر 1936.

الجزائرية و كونت إلى جانب ذلك لجنة للفلاحة مهمتها إنشاء برنامج للإصلاحات الزراعية و السكن في البوادي".[1]

"و كان برنامج ايف شاتينو في المجال الزراعي يحتوي على:

1- حفظ الأراضي من عملية الانجراف.
2- تجفيف الأراضي الصالحة للحرث.
3- حفظ القرى من الفيضان.
4- بناء سدود جديدة.
5- ري سهول غيليزان".[2]

الذي يبين ذلك الفارق الكبير و الشاسع بين الفلاح الجزائري و المستوطن الأوروبي هي التقارير و الأبحاث التي كانت تقدمها الولاية العامة تحت عنوان" بحث في النظام الفلاحي الجزائري[3]، مع العلم أن التيار الإصلاحي سيكون له دور كبير" في بث روح الثورة لدى الشباب عبر المساجد و الخطب خاصة في الغرب الجزائري"، و هذا ما أكدته تقارير الإدارة الاستعمارية.[4]

من خلال ما عرض سابقا حول مطالب الحركة الوطنية بشأن مسألة الأرض و الزراعة يلاحظ أن الأحزاب التي كانت أكثر حضورا في هذا المجال الحزب الشيوعي الذي عالج الموضوع من منطلق إيديولوجي بحث، حيث كان يبحث عن أنصار جدد يؤمنون بهذه الفكرة، و خاصة أن هذا التيار لم يكن يريد إصلاحا معمقا بقدر ما دعا إلى المساواة، مثلا في الأجور و تحسين وضعية الفلاح، لكنه كان أكثر تنظيما من خلال مطالبه و عالج كل القضايا المتعلقة بالزراعة من غابات، مواش، الرعي، وضعية الفلاح و طالب من الحكومة الاستعمارية إدخال إصلاحات على أساس المساواة في هذه الجوانب، و كان التيار يبحث عن تكتيك سياسي ينافس به مطالب التيارات الأخرى لذا تقرب من الفلاحين ليجعل هذه الطبقة كوسيلة للحصول على مقاعد في البرلمان.

بينما التيار الاستقلالي كان أكثر واقعية في طرحه للمشاكل التي كانت تعاني منها الزراعة و هدفه الاستحواذ على شريحة عريضة تمثل المجتمع الجزائري في تلك الفترة لتحقيق جملة من الأهداف:

---

[1] - البلاغ الجزائري 11 جانفي 1946.
[2] - البلاغ الجزائري 6 جوان 1946.
[3] - البلاغ الجزائري أفريل 1942.
[4] - طاعة سعد، المرجع السابق، ص 62.

أ- كسب شريحة كبيرة من المجتمع و هي طبقة الفلاحين لزيادة نفوذه.

ب- منافسة الأحزاب خاصة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و أصحاب الحرية و الديمقراطية لكسب أصوات جديدة في النيابيات المحلية و البرلمان.

ج - بفضل التفاف طبقة الفلاحين حول الحزب سيتمكن هذا التيار من الضغط على الحكومة الاستعمارية لتحقيق مطالبه السياسية.

د - التقرب من هذه الفئة معناه تطبيق الإيديولوجية الثورية، خاصة و أن الفلاح بفطرته كان أكثر استعدادا للدفاع عن الأرض بالقوة، إذا استلزم الأمر ذلكن هذه الإيديولوجية التي أصبحت تؤمن بالكفاح المسلح كضرورة و حتمية بعد 1946 لتحقيق مطالب التيار و المتمثلة في الاستقلال.

رابعا – دعم العمال الزراعيين للثورة

إن الفترة الممتدة ما بين 1945- 1954 فترة شرسة ضد الفلاحة و الفلاحين الجزائريين مما زاد في نقمة هؤلاء ضد الاستعمار خاصة لما تدهور القطاع الذي كان يعتمد عليه عدد كبير من الفلاحين، أثر ذلك على المستوى المعيشي و الاجتماعي للفلاح كفرد.

إن وجود الكولون المائل على الأراضي الزراعية الخصبة لهو عامل أساسي في تفسير الموضوعية لإدراج المجاهدين ضمن مخططهم الإستراتيجي مسألة الأراضي الفلاحية، و قضية الكولون و ضرورة تنظيم الطبقة الفلاحية، و توجيهها لكونها طبقة اجتماعية تؤلف أزيد من 70% من سكان الجزائر.[1]

فعلى عاتق سكان الأرياف، و كاهل أبنائها ستلعب الأدوار الرئيسية للثورة التحريرية على المستوى العسكري، و بما أن حرب الجزائر هي حرب تحرير وطنية، فإنها حظيت بتأييد الفلاحين الجزائريين الذين ربطوا كفاحهم من أجل الأرض بالاستقلال الوطني.[2]

و للعلم فإن القسم الأكبر من المجاهدين كان من أصل فلاحي بحيث كان يقابل ستة من الفلاحين مدني واحد في أعداد صفوف جيش التحرير الوطني.[3]

---

[1] - عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، عالم المعرفة، عدد 71، الكويت، 1983، ص 22.

[2] - Mohamed, TEGUIA, L’Algérie en guerre, Alger, S.N.E.D.O.P.U,1988, p 169.

[3] - بن داهة، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص 422.

إن الحرب التي خاضتها الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي لم تكن سوى حرب من أجل تحرير الأرض و الفلاح و تخليصهم من أيدي المعمرين الأوربيين، و استرجاع السيادة الوطنية.

4 – 1 - العمال الزراعيون في صف التيار الثوري

بعملية إسقاط تاريخي فإن فكرة إنشاء منظمة سرية خاصة هدفها الثورة بالسلاح كانت فكرة قديمة "فلما لاحظ الجزائريون الاضطرابات في الإدارة الفرنسية في الجزائر عقب حوادث"كومون باريس" و سقوط الإمبرطورية الثانية، شرعوا في نهاية 1870م في تنظيم الشرطة الوطنية و نشر كلمة السر للثورة و قد بدأت لجان الثورة و الشرطة مهامها عزل القياد، جمع الضرائب، شراء الأسلحة، و ساهمت هذه الشرطة في دفع ثورة المقراني سنة 1870م.[1]

"هذه الفكرة تتجسد ميدانيا مع ظهور الحركة الثورية سنة 1947، بحيث حملت نفس الأهداف مع تغيير في الشكل و من جملة الأسباب التي أدت إلى ظهور هذا التيار:

1- فشل كل المشاريع الإصلاحية التي جاءت بها الحكومة الاستعمارية لتلبية مطالب الشعب الجزائري و منها مشروع ديغول الإدماجي 1944، و الذي أكد تمسك الحكومة الاستعمارية بفكرة الجزائر فرنسية.
2- مجازر 8 ماي 1945 و التي أوضحت للجزائريين و العالم ككل غطرسة الاستعمار و روحه العنصرية التي تسعى إلى كبح جماح التحرر و الاستقلال، فلقد اعتقدت الحكومة الاستعمارية بعد هذه الجرائم، أنها قضت على الروح الوطنية و الروح الثورية المكتسبة لدى الفلاحين مند القرن التاسع عشر و لكن الواقع أن هذه الجرائم زادت من صلابة سكان الأرياف و تمسكهم بالحرية والتخلص من الظلم الذي كان يعاني منه الفلاح.
3- توحد مطالب الحركة الوطنية التي كانت مختلفة الأفكار و الاتجاهات قبل 1945، هذه المطالب اشتركت في نقطة هامة و هي الاستقلال و إن اختلف الأسلوب و وسيلة الكفاح".[2]

---

[1] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص 50.

[2] - طاعة سعد، المرجع السابق، ص 80.

لقد أصبح العمل العسكري أكثر انتشارا بين الجماهير الشعبية في الريف و المدينة، و لقد لجأت المنظمة الخاصة في اختيار أعضائها من الذين لا يعرف عنهم المستعمر شيئا لتضمن لنفسها الاستمرار في العمل، و كانت المنظمة الخاصة منتشرة عبر التراب الوطني في المدن و الأرياف ، يقول السيد عمار بن عودة:" كانت منتشرة تقريبا في كل القطر الجزائري".[1]

" إن أنصار التيار الثوري المسلح لا يؤمنون بالنشاط السياسي، و لا يسيرون في فلك السياسة، فالفلاح و المواطن العادي أصبح يمقت العمل السياسي، و لا يطيق هذه الأساليب في معاملة الاستعمار فكانت السياسة تساوي الانتخابات و الاستعمار بطبعه يحب النقاش السياسي و لا يريد العراك المسلح.

كانت فلسفة هذا التيار لا تعتمد فقط على الجانب المادي في القتال و المواجهة لأن رواده يعرفون أن المعادلة غير متكافئة، فالاستعمار الفرنسي يفوق المنظمة السرية عددا وعدة، بل كانت تعتمد أكثر فأكثر على القوة المعنوية للمحارب، فهي سلاح حاسم في المعركة، و هي التي كانت تتوفر لدى الفلاحين و الذين كانوا بكثرة في هذه المنظمة، بل اعتمد عليهم و اعتبرتهم القاعدة الصلبة لها".[2]

بالإضافة إلى ذلك إن نفسية الفلاح[3]،كانت مهيأة للمقاومة، لأنه كان أشد عرضة لأخطار الاستعمار و حقده ، و هذا لا ينفي دور الحضر و أهل المدينة بصفة عامة في هذه المنظمة، بل أبرز قادتها.

لقد كان يمثل سكان الأرياف قوة بشرية أعطت دفعا كبيرا للحركة الثورية و ظل الريف القاعدة الأساسية للمنظمة السرية، لكونه ما زال يحافظ على توازنه البشري رغم الأمراض و القفر.

لقد كانت الحركة الوطنية السياسية تفاجئ كل مرة بحيث تجد إلى جوارها طاقة خلاقة تعمل جنبا إلى جنب معهم في الجبال و الغابات.

---

[1] ـ مصطفى عمار بن عودة" المنظمة الخاصة" مجلة الباحث، العدد الأول، المطبعة المركزية للجيش، جويلية 1982، ص 23.

[2] ـ طاعة، سعد، المرجع نفسه، ص 83.

[3] ـ أهل البدو أقرب إلى الشجاعة، يقول بن خلدون: "أهل البدو لتفردهم عن المجتمع و توحشهم في الضواحي و بعدهم عن الحامية و انتباذهم عن الأصوار و الأبواب قائمون بالمدافعة عن أنفسهم لا يكلونها إلى سواهم و لا يثقون فيها بغيرهم فهم دائما يحملون السلاح و يتلفتون عن كل جانب في الطروق و يتجافون عن الجوع إلا غرارا في المجالس و على الرحال و فوق الأقتاب (الرحل)، و يتوجسون للنبات و الهيعات و يتفردون في القفر و البيداء مذلين ببأسهم واثقين بأنفسهم قد صار لهم البأس خلقا و الشجاعة سجية يرجعون إليها متى دعاهم داع أو استنفرهم صارخ". انظر كتاب مقدمة بن خلدون، عبدالحمن بن محمد بن خلدون، تقديم محمد الإسكندراني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان،2006، ص 126 .

"بل نجد الريفيين هم الذين جلبوا النخبة السياسية إلى الجبال بعد سنة 1947م، و آووهم بعد ذلك، فالحركة الثورية كانت ناضجة إلى حد بعيد، اكتسبت رصيدا ثوريا منذ القرن التاسع عشر و كان ينقص هذه الحركة فقط التنظيم و الإمداد، فلذا اهتمت المنظمة الخاصة بتدريب الريفيين و تنظيمهم من خلال تكوين الأجهزة التالية:

1- قيادة الأركان و تتكون من منسق رئيس الأركان و مدرب عسكري.
2- مسؤولون على مستوى العمالات.
3- الاتصال بالمكتب السياسي للحزب فكان يتم من خلال شخص واحد و هو لحول حسين.
4- تقسيم العمالات إلى مناطق فالجزائر قسمت إلى خمس مناطق، و قسنطينة إلى أربع مناطق و عمالة وهران منطقة واحدة".[1]

و بسرعة اندمج الريفيون في هذا التنظيم نظرا للتكوين الفطري الموجود لديهم بالرغم من أنهم لا يعرفون القراءة و الكتابة مما شجع الفلاحين إلى الاندفاع في صفوف المنظمة الخاصة.

"و للدخول في التنظيم السري لابد من توفر مجموعة من الشروط منها:
- التجنيد المحدود.
- العضو المجند يجب أن تتوفر فيه: شروط الإقناع، و السرية، و الخدمة غير محدودة.
- العضو المجند لابد أن يمر بامتحان و طبيعة الامتحان لا تستوجب بالضرورة أن يكون الممتحن يعرف القراءة و الكتابة".[2]

كان الهدف من وراء ذلك كله هو الإعداد المنظم و الدقيق للعمل المسلح وضرورة الإيمان به و السلوك الحسن الذي يجب أن يتصف به المناضل الفلاح و الشجاعة المتوفرة لديه.

الذي زاد من اندفاع العمل الثوري بعد 1947 هو إيمان الفلاح الراسخ بضرورة نيل الاستقلال، و هذا هو بالفعل الذي نجده عند الفلاح فالتكوين المعنوي موجود يرتكز على الشجاعة و الإخلاص و حسن السلوك و الصبر و النفور من المستعمر و الثبات من أجل الحرية.

---

[1] - حباشي عبد السلام، مداخلة حول حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، مجلة الباحث، العدد الثاني، المطبعة المركزية للجيش، الجزائر نوفمبر 1984، ص 17.
[2] - طاعة، المرجع السابق، ص 84.

"إن المجتمع الريفي بنظرته الفطرية و محافظته على التقاليد كان ينتمي إلى حركية منظمة بالرغم من محاولات الاستعمار تفقيره و تجهيله و تجريده من محتواه الحضاري، كل هذا زاد في عنفوانه للحفاظ على الأرض، عن طريق الخصال الحميدة و منها التعاون الاجتماعي و التكافل و هذه أهم ميزة للحركة الثورية المسلحة و كان دافعا نحو التطور لاسترجاع الأملاك".[1]

قد كان لسكان الأرياف نشاط كبير داخل المنظمة الخاصة على كافة الأصعدة رغم الأمية و نقص الثقافة السياسية، كان يتوفر لديه الكره الشديد اتجاه الاستعمار رغم الجهل، يقول ابن طوبال: " عندما كنا في الحركة العسكرية راجعنا دروسنا الأدبية والعسكرية عدة مرات و حفظناها و تدربنا عليها تدريبا نظريا و تطبيقيا فأولئك الذين لم يكونوا يقرءون قد حفظوا دروسهم".[2]

لسكان الأرياف دور آخر داخل المنظمة و هي حراسة المجندين في تنقلاتهم و لقاءاتهم ليلا و نهارا، و هذا المناخ هو الذي مهد لهذه الحركة الثورية في جميع المناطق الجبلية و الأرياف للنشاط و أدى إلى انتشار الأفكار الوطنية بسرعة فائقة.

" من الأحداث ذات الدلالة البالغة في الجهة الغربية التي يجب تسجيلها و التنويه بها انضمام الفلاحين إلى لجان محلية ثم تشكيلها خاصة في سبدو (تلمسان) و مسعد (جلفة) هذه اللجان ستكون النواة الأولى لجبهة الدفاع عن الحرية في 27 جويلية 1951، و عند ملاحقة الاستعمار لأفراد المنظمة الخاصة فر الكثير منهم إلى الجبال و الغابات".[3]

من النشاطات الهامة التي قامت بها المنظمة الخاصة و تكلمت عنها وسائل الإعلام الاستعمارية، أحداث 1948 الهجوم على " مقلع الرخام بفلفلة"[4]، و" الهجوم على بريد وهران"[5]، هذه من أبرز النتائج العسكرية التي حققتها المنظمة السرية و يظهر فيها ذلك التماسك الذي حدث بين الجانب العسكري و السياسي في خلق قواعد خلفية نضالية في الريف.

---

[1] - طاعة، المرجع نفسه ، ص 84

[2] - لخضر بن طوبال، "المنظمة السرية"، مجلة أول نوفمبر، العدد 55، الجزائر، 1982، 55

[3] - جيلالي صاري، "الأرياف الجزائرية عشية الثورة"، مجلة الثقافة، العدد 83، الجزائر، 1984،

[4] - مصطفى عمار بن عودة، "المنظمة السرية"، مجلة الباحث، العدد الأول، ص 24.

[5] - أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام و تطور الثورة التحريرية الوطنية الجزائرية 1956- 1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص 49.

يقول محمد تقية:" لتفادي أخطاء انتفاضة 1871 التي راح ضحيتها الآلاف من العائلات، كان التواصل موجودا منذ هذه الفترة و تفادي هذه الأخطاء التي تخص الجانب التنظيمي بحيث كانت المبادرة من الأرياف، المبادرة الثورية قبل السياسيين"[1]، و كان الفلاح البسيط الذي أنهكته الظروف المعيشية و الاجتماعية، مسلوب الأرض، يعيش الضيق والحرمان، يمتلك وسائل ثورية متعددة جابه بها الاستعمار داخل المنظمة الخاصة و منها الشعر الشعبي داخل الأسواق الأسبوعية التي كانت تجري في الدواوير بالقرب من المدن، فكانت تحدث التبادلات التجارية و حتى الثقافية بحيث كان للمداح دور كبير في نشر الدعاية و الوعي الثوري، ومن الكلام المأثور الذي يقوله المداح في نشر الدعاية و الوعي الثوري، حسب ما صرح لي به بعض المجاهدين على رأسهم عبابو بهيليل من منطقة البيض**:" لي يسكن يسكن الجبال لماها، و لي يصحب يصحب الرجال إذا عرف معناها".**

كان هذا الشعار رسالة و تعبئة للجماهير الشعبية حتى تتمكن من الالتفاف حول الثورة و الثوار، كما لا يفوتنا أن ننوه بدور المداح الذي لعب دورا بارزا في نشر الدعاية والوعي الثوري في الأسواق الأسبوعية من أجل تعبئة و توعية الجماهير الشعبية، و كيفية الاتصال لمن أراد الانضمام إلى صفوف الثورة و الثوار، و يعتبر هذا الشعار وسيلة من وسائل الاتصال و الالتحاق بالثورة و الثوار، خصوصا لأصحاب الأرياف التي تنعدم عندهم وسائل الاتصال، إلا من خلال الالتقاء الأسبوعي في الأسواق الأسبوعية لاقتناء حاجياتهم من المئونة و متطلبات الحياة، و تجدهم يلتفون حول المداح و هو يقدم لهم بعض الحكايات من جهة، و من جهة أخرى تجده ينشر الدعاية بشيء من الحيطة و الحذر خوفا من جواسيس الاستعمار الفرنسي التي تتجسس هنا و هناك.

4 – 2 - العمال الزراعيون وقود الثورة

إن هذا المنحى لا يقصد منه التوطئة للزعم بأن عبء الثورة السياسي و العسكري بكل ما يمثله من معاناة و قهر و اضطهاد كان الحمل ذاته بالنسبة لكل شرائح المجتمع الجزائري، لأن الجموع العريضة من الفلاحين و العمال البسطاء التي كان دورها سلبيا في قيادة الثورة و توجيها على المستويين السياسي والعسكري[2] كانت في الحقيقة الوقود الذي استمر في الاشتعال إلى

[1] - طاعة، المرجع السابق، ص 86.

[2] - Mohamed TEGUIA, L’Algérie en Guerre, OPU, Alger, 1988, pp 120 – 123.

تحقيق الاستقلال، و كانت أيضا الضامن الأساسي للرهان الصعب الذي خاطرت به المجموعة الثورية الأولى في نوفمبر 1954.[1]

لكن التسليم بهذه الحقيقة لا يجب الزعم بأن الثورة التحريرية كانت ثمرة لجهد الفلاحين و الريفيين البروليتاريا بتعبير ماركسي بمفردهم، لأن تلك الجماهير المهمشة و المضطهدة لم تكن في مستوى يؤهلها إلى أن تتحول إلى حركة تحرير محكمة التنظيم و التأطير دون أن تمتلك نخبة ثورية تشرف على قيادتها و توجيهها.

إن الثورة التحريرية كانت وليدة لمبادرة مجموعة قليلة تنتمي أصولها الاجتماعية إلى الشريحة الأكثر تضررا من الواقع الاستعماري في غالبيتها، و لكن الثورة لم تبق طويلا حكرا على تلك المجموعة الريفية في جذورها و الحضرية في تجربتها السياسية في صفوف التيار الاستقلالي[2]، و تعد هذه الشريحة من النخبة[3] الثورية التي كانت صنيعة تجربة الثورة نفسها نموذجا لتباين الأصول الاجتماعية داخلها، و لم يتقاطع أفرادها فيما بينهم سوى في عدم امتلاكهم لانتماءات سياسية معلنة إلى التيارات التقليدية للحركة الوطنية، فقد ضمت هذه المجموعة عناصر تنتمي إلى طبقة الفلاحين الريفيين الفقراء و العمال الأجراء البسطاء، ولم يبق من سبيل أمام المجاهدين يجب اتباعه سوى سياسة الأرض المحروقة كما يقال**" آخر الدواء الكي"**، و هذا بعد أن أصبحت المطالبة باستعادة الأراضي من الكولون إلى أصحابها الشرعيين أمرا مستحيلا، بل و خرقا لقوانين الاستيطان.

يورد محمد حربي بأن الفلاحين و سكان الأرياف هم وقود الثورة من خلال التعبئة الشعبية، خلافا للأحزاب التقليدية التي كانت تعتمد على سكان المدن و تتجاهل الأرياف وفي هذا الصدد يقول:" كما أنه بإشراك الفلاحين و سكان الريف في عمليات حرق مزارع المعمرين[4]، تكون الثورة قد خاضت

---

[1] - عبد النور، خيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه، إشراف د. حباسي شاوش، جامعة الجزائر،2005/2006، ص 31

[2] - خيثر، المرجع نفسه، ص 32.

[3] - مفهوم النخبة كمصطلح : تشير دراسة حديثة للباحث الإيطالي جيوفاني بوزينو إلى أن نمط النخبة مشتق من فعل لاتيني هو ELIRE المشتق من Elierez و هذا الفعل كان مستخدما في القرن 12 و يعني الانتخاب و الاختيار، ثم أصبح لفظ النخبة يحمل الدلالة على الإشارة إلى عناصر مميزة في مجال ما أو في مجتمع ما، فيقال"نخبة الفرسان"و"نخبة العلماء" و"نخبة الجيش"أو "نخبة المجتمع" بشكل عام. انظر Giovanni, Busions, élites et élitismes, collection approches, casbah éditions, 1998, Alger, p 03.

[4] - للمزيد من المعلومات حول موضوع حرق مزارع الكولون، أنظر الملحق رقم 13 و 14.

تكتيك التعبئة الشعبية خلافا للأحزاب التقليدية التي كانت تعتمد أساسا على سكان المدن و تتجاهل الأرياف و إسهامها في النضال القومي".[1]

عن طريق حرق المزارع زعزعت جبهة التحرير و جيش التحرير الوطني اطمئنان الكولون و هددت وجودهم، و انسجاما مع هذا النهج فإنه من الممكن تسمية عمليات حرق مزارع الكولون " بثورة المزارع"، و قد فوجئ الكولون بهذا النوع من رد الفعل، يقول في هذا الشأن عدة بن داهة :" كان من الصعب إلى حد ما القيام بدراسة جدية في غياب السندات الوثائقية اللازمة، و قلة الشهادات الحية، و عدم وفرة الكتابات التي تناولت الموضوع تاريخا و تحليلا، و بتفصيلات كافية و واسعة، فإنه على هذا الأساس سنتخذ المنطقة السادسة من الولاية الخامسة، نموذجا لهذه الدراسة الخاصة بعمليات حرق مزارع المعمرين، و على وجه الخصوص، ناحية معسكر، و هذا بالنظر للعثور على وثائق متنوعة ومختلفة المصادر"[2]، أما المزارع التي ألحق بها المجاهدون أذى فهي مزارع الكروم.[3]

نزلت مزارع الكروم مساحتها من 396.000 هكتار سنة 1954 إلى 362.000 هكتار سنة 1962 و هو الأمر الذي نتج عنه هبوط في إنتاج الخمور، كما هبط عدد زراع الكروم هو الآخر من 32.952 مزارعا سنة 1954 إلى 32.141 مزارعا سنة 1961، و هذا خلافا لمحصول الحبوب الذي لم يلحقه الأذى الذي لحق بالكروم و يعزى تناقص المساحة المزروعة كروما، و كذا التناقص الملحوظ في كميات إنتاج الخمور إلى العمليات التخريبية التي نفذها الفلاحون الجزائريون تحت حماية فصائل جيش التحرير الوطني.[4]

و في هذا الشأن يوضح لنا محمد قنطاري في مقال صحفي في جريدة " **الجمهورية الأسبوعية**" يذكر فيه ما يلي:" و إثر العمليات الهجومية التي استهدفت ثلاثين مركزا استعماريا فيما بين 1 و 4 أكتوبر 1955 بغرب البلاد

---

[1] - محمد، حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، ص 66.

[2] - من بين هذه المصادر: محاضر الدرك الاستعماري- جرائد استعمارية جهوية و محلية(... – Echo d'Oran Avenir de Mascara – Oran (Républicain) و شهادات حية لمجاهدين شاركوا في عمليات حرق المزارع و اغتيال بعض غلاة الكولون.انظر عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، الجزء الثاني، ص 435.

[3] - ويظهر ذلك جليا في العمليات التي نفذها المجاهدون و الفلاحون الجزائريون في الناحية الشرقية من المنطقة الثانية يوم 5 جويلية 1955 المصادف للذكرى 125 لاحتلال فرنسا للجزائر، و الذي ألحق فيه المجاهدون خسائر بمزارع الكولون تمثلت في التالي : تخريب 70 مزرعة- قطع 40 هكتارا من أشجار الكروم- قطع 40 هكتارا من أشجار الحوامض- إتلاف أكثر من 700 هكتار من القمح و الشعير. انظر أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954- 1956، المتحف الوطني للمجاهد، وحدة الطباعة رويبة، الجزائر،ص 217.

[4] - بن داهة، المرجع السابق، ص 436.

تمكن المجاهدون من تخريب عدد من الجسور و الطرقات و أعمدة الكهرباء و الهاتف، و مزارع المعمرين و مؤسسات اقتصادية إستراتيجية".[1] "و حسب تصريحات الكولون لمصالح الدرك الاستعماري، فإن العمال الزراعيين هم الذين قادوا المجاهدين و دلوهم على المزارع المستهدفة، و في أغلال (de Malherbe) وجهت التهمة إلى اثنين من طلبة الكتاتيب هما: السيدان بوبريس محمد، ومؤمن محمد سي بوترفاس".[2]

يظهر أن الكولون الذين ربطوا علاقات عمل جيدة مع عمالهم- في منطقة عين تموشنت- قد شعروا بالانخداع، فزال وهمهم و غرورهم فجأة في شهر ماي 1956 عندما بلغهم الأمر بأن أخلص عمالهم هم الذين اقتلعوا جذور الكروم، وقطعوا أشجار الزيتون، و قادوا الثوار المسلحين إلى الضيعات التي تم حرقها.[3]

أما منطقة معسكر، فبحكم التواجد المكثف للكولون بها، و بحكم شهرتها بإنتاج الخمور ذات الجودة العالية و الحموضة المرتفعة (13°-16°)، فإنها ستكون من دون شك مجالا لعملية" حرق المزارع"[4]، أما الخسائر المادية فكانت جسيمة، إن النيران التي لم تخمد إلا بعد عشرين ساعة كاملة، قد أتت على تدمير الضيعات الأربعة عشر(انظر الملحق رقم 13 و 14).[5]

من الأمثلة البارزة أيضا عن حرق المزارع في ناحية معسكر، فإنه ليلة 15 ديسمبر 1956 ضمن شعاع يمتد من 2 حتى 4 كلم شمال شرقي" سان ايبوليت"(المامونية) تمكن المجاهدون من إلحاق خسائر بـ 14 مزرعة للكولون (انظر الملحق) في ظروف مماثلة.[6]

"إن الثورة الفلاحية هي الدافع الأساسي للثورة الكبرى، و بغض النظر عن الطبقات الاجتماعية الأخرى خاصة السياسية الموجهة، و البورجوازية الصغيرة، و الحركة العمالية فإن هؤلاء الفلاحين لما انفجرت الثورة، اندفعوا فيها و كان ذلك عاملا مهما في استرجاع حقوقهم الضائعة".[7]

[1] - محمد قنطاري، الفاتح أكتوبر 1955، استئناف الهجوميات الكبرى ضد القوات الفرنسية بالقطاع الوهراني، الجمهورية الأسبوعية، العدد284، من 1994/09/27إلى 1994/10/03، ص ص 12- 13.
[2] - بن داهة، المرجع السابق، ج2، ص 448.
[3] - L'Echo d'Oran, 08 Mai 1956.
[4] - بن داهة، المرجع السابق، ص 449.
[5] - بن داهة، المرجع السابق، ج2، ص 452.
[6] - بن داهة، المرجع السابق، ج2، ص 452.
[7] - Mohamed, TEGUIA, L'Algérie en Guerre, p 157.

" قد أخذت الأمور تتطور بسرعة في كل مكان، و لم يعد عالم الريف الجزائري معزولا، و أضحى الفلاحون أشد انتظارا و تطلعات و مراقبة للأحداث و إنصاتا لها و أخذ بعضهم يتدرب".[1]

أما اختيارهم لضرب مزارع الكروم، فذلك لأن تجارة الخمور – تصديرا – كانت تمثل القلب النابض للاقتصاد الزراعي الاستعماري في الجزائر، و تدر على الكولون أمولا طائلة.

في الأخير يمكننا أن نقول بأن ثورة المزارع أخذت بعدا ثوريا في الجزائر إبان حرب التحرير، و قد مكنت و لو بجزء بسيط من تحقيق الأهداف المرجوة منها حيث حملت المواطنين الجزائريين إلى الاعتراف بالثوار، و التخلص من عقدة الخوف، و أجبرت الاستعمار على تجنيد أكبر قوة من العساكر لحراسة الضيعات و المؤسسات الزراعية و مراقبة الطرق و المواصلات، أما الكولون فقد أدى الانحطاط المعنوي بالبعض منهم إلى التوقف عن النشاط الزراعي، و هكذا كانت ثورة المزارع أحد أهم العوامل الرئيسية التي مهدت السبيل إلى الاستقلال، كما ألحقت خسائر فادحة بمزارع الكروم للكولون من جهة و من جهة أخرى انهار الاقتصاد الاستعماري المبني على تصدير الخمور.

لقد منحت السلطات الاستعمارية المستوطنين جميع الامتيازات و التسهيلات اللازمة لنجاح مشاريعهم في الوقت الذي لم يعمل شيء قط من هذا القبيل للفلاحين الجزائريين، وهكذا أهمل أمر الفلاحين الجزائريين و تركوا لمصيرهم البائس فلم يحصلوا على المساعدات الكافية من المصارف و لا الاعتماد من البنوك،كما كان العمال الزراعيون البسطاء عشية الثورة التحريرية الكبرى، مازالوا يعانون الظلم و القهر، و الفقر المدقع، و انتزاع الأراضي منهم، و حالتهم الاقتصادية و الاجتماعية الصعبة نتيجة الدخل الضعيف و قلت الأجور والساعات الطويلة في العمل بمزارع الكولون، كلها أسباب دفعت بالعمال الزراعيين إلى الثورة، ناهيك عن السبب الجوهري و المتمثل في الأرض المسلوبة.

---

[1] - الجيلالي صاري، "الأرياف الجزائرية عشية الثورة"، مجلة الثقافة، العدد 83، ص 203.


الخـاتمـة

الخاتمة

إن دراسة الأسباب المختلفة تسمح لنا بتوضيح دور كل العوامل المدروسة و نفي كل الادعاءات التي طرحت في الفترة الماضية، فالاستعمار الفرنسي في الجزائر هو استعمار استيطاني و هو يعد من أخطر أنواع الاستعمار على الإطلاق و ذلك لانتهاجه سياسة اغتصاب الأراضي من الفلاحين الجزائريين، و لتحقيق أهدافه أصدرت الإدارة الاستعمارية ترسانة من التشريعات العقارية الجائرة في حق الشعب الجزائري.

- تحويل العديد من الفلاحين إلى عمال موسميين (أجراء)، و إثقال كاهلهم بالضرائب.

- القضاء على الزراعة المعيشية (القمح)، و استبدالها بالزراعة النقدية (أي زراعة الكروم).

- ضخم إنتاج الكروم أدى إلى أزمة في الجزائر.

- تدهور الأوضاع الاقتصادية أدى إلى تفشي ظاهرة البطالة و تدني أجور الفلاحين الجزائريين مقارنة بأجور المستوطنين.

فمن غير الممكن أن نرجع مدى زراعة الكروم بالجزائر و تعميمها إلى الأمراض التي تعرضت لها مزارع الجنوب الفرنسي. في الحقيقة إن الكروم كانت متواجدة في الجزائر حتى قبل 1830، غير أنه في ظل الاستعمار، انهارت زراعة الكروم بالجزائر بسبب تحويلها إلى خمور نفرها الجزائريون و إن كانت فقط تستعمل كغذاء فقط، فإن الاستعمار الفرنسي، كان من بين الدول المستهلكة و المصدرة للخمور، ولما تعرض الكروم الفرنسي لداء الفيلوكسيرا خلال الثمانينات من القرن الماضي طور زراعة الكروم بالجزائر.

لقد كان الوقت مكرسا لتطوير زراعة الكروم بالجزائر منذ أن أتى وباء الفيلوكسيرا على مجموع الكروم الفرنسية و اضطرت فرنسا إلى استيراد كميات من الخمور الأجنبية أو صناعة خمور اصطناعية.

لم يستطيع زراع الكروم الجزائريون توسيع زراعتهم بسبب انعدام الاعتماد المالي، في حين نجد زراع الكروم الأوروبين طوروا إنتاجهم بشكل عجيب زراعتهم للكروم وإنتاج الخمور، و ذلك من خلال الحصول على الأدوات اللازمة لصناعة الخمور.

إن زراعة الكروم لم تزدهر في الجزائر إلا باقترانها مع المال. إن تطور الاستعمار الزراعي تقريبا لم يتطور إلا بفضل القرض. إن المعمرين عرفوا ضرورة استخدام القروض منذ استقرارهم. إن المعمرين الجزائريين كانوا متعطشين إلى القروض بقدر ما كانوا محتاجين إلى الأراضي. تشجيع المعمرين على توسيع مساحاتهم لزراعة الكروم.إن المعمرين أبرموا الصفقات العقارية.

يحق لنا أن نتساءل عما إذا كانت الظاهرة تتعلق فقط بنفسية المعمر أم إذا لم تكن الظروف الطبيعية و التاريخية هي التي ساهمت في إيجاد هذه الظاهرة.

ما سمح بتطوير الملكية الاستعمارية و سياستها، كانت القروض الموزعة و الممنوحة بصفة حرة عند انطلاق زراعة الكروم. إن النجاح الباهر للفلاحة الاستعمارية بالجزائر كان مرده إلى معجزة القروض، ولكنه كان مرده أيضا إلى معجزة الكروم. لقد وجد القرض في زراعة الكروم الدعم والركيزة، إن زراعة الكروم بالجزائر أنقذت الاستعمار الفرنسي من كارثة اقتصادية حقيقية. ازدهار إنتاج الخام للكروم و ارتفاعه ،كانت زراعة الكروم تمثل بصورة عامة الثروة الحقيقية للجزائر الأوربية. زراعة الكروم حققت ثراء لأكبر عدد من المزارعين الأوربيين.

كانت زراعة الكروم مربحة كذلك بالنسبة إلى عدد كبير من الأجراء و العاملين.

- انهيار أسعار الخمور جراء الأزمة الاقتصادية.
- ضربت الأزمة بقوة العمال الأجراء في الزراعة.
- انهار مستوى أجر العمال الزراعيين.
- تحول الفلاحون الجزائريون إلى عمال موسميين في مزارع الكولون.
- ألحقت الأزمة ضررا أكبر بالفلاحين الجزائريين.
- اضطر الجزائريون إلى بيع عقاراتهم لمواجهة الديون.
- سارعت هذه الأزمة في وتيرة هجرات المجتمع الريفي الجزائري.
- تسببت الأزمة في نزوح كثيف لسكان الأرياف في اتجاه المدن.
- تكونت في ضواحي المدن تجمعات قصديرية محرومة من مرافق الحياة.
- تحول نمط الحياة بالنسبة للبدو الرحل(تغير الخيمة بالبيوت القصديرية" القربي").
- مع انعدام القروض لجأ الفلاحون إلى الربا و ضاعفت الأساليب الربوية عمليات الحجز العقاري.

- تعرض الاقتصاد الجزائري إثر أزمة الكروم إلى حدة الكساد العام.
- قلق الكولون على أمنهم و مزارعهم.
- تنامي العنف بأشكال مختلفة.
- شن مظاهرات لإعلان غضب الفلاحين.
- تعرض الجزائريين إلى الموت جوعا.
- انضمام الجزائريين إلى النقابات العمالية.
- الهجرة الداخلية و الخارجية بحثا عن لقمة العيش.
- الوعي لدى العمال الزراعيين بالمهمة الوطنية.
- التخلص من الخوف خصوصا سكان الأرياف.
- انضمام الكثير من العمال الزراعيين في صفوف الحركة الوطنية و بمختلف اتجاهاتها.
- المشاركة في الإضرابات العمالية و المطالبة بالحقوق.
- استفادة الجزائريين من الحربين العالميتين الأولى و الثانية من خلال المشاركة فيهما.
- أصبح العمال الزراعيون النواة الأولى لوقود الثورة الجزائرية من خلال المشاركة في تخريب مزارع الكولون.

إن السياسة الاستعمارية و مشاريعها المسخرة في زراعة الكروم بالجزائر لم تكن وليدة الصدفة، بل سخرت كل إمكانياتها المادية و البشرية لإرساء هذه المشاريع الاقتصادية، فإنه من غير المعقول بأن نرجع زراعة الكروم بالجزائر إلى الأسباب الاقتصادية كما يدعي الكولون، فمن خلال ما سبق نستنتج أن :

- النشاط الاقتصادي خاصة الكروم عاد بالفائدة على الكولون، و جلب الضرر للسكان الأصليين.
- نفوذ الكولون على الصعيد السياسي بسبب دورهم الاقتصادي في تنمية التجارة.
- أليست القروض المقدمة تمنع العوامل السياسية في انتشار و توسيع زراعة الكروم بالجزائر؟
- أليس الاستيلاء على أخصب الأراضي سببا سياسيا ؟
- أليس تسخير الطاقات البشرية و تقديم الدعم لها سببا سياسيا ؟
- أليست القوانين و التشريعات الاستعمارية سببا سياسيا ؟
- أليست الشركات المساهمة سببا سياسيا ؟
- أليس اعتماد الاقتصاد الاستعماري الفرنسي على مداخيل تصدير الكروم سببا سياسيا ؟

من هنا يمكننا أن نقول بأن الازمة الاستعمارية حملت في طياتها بوادر فشلها، حيث عجز الاستعمار الفرنسي سنة 1954 في إيجاد حلول لمشاكل صنعها بنفسه حين انتزع الأراضي الخصبة من أصحابها، وتوزيعها على المعمرين، وشجع زراعة الكروم في الجزائر و خاصة عمالة وهران منذ سنة 1880، صنع حينها فئة العمال الزراعيين أو الفلاحين بدون أرض، لقد كانت سياسية اقتصادية استعمارية تخدم الاستعمار و الكولون على حد سواء، و قد شكلت أحد العوامل الرئيسية و المتميزة في تطوير الاستيطان الفرنسي بالجزائر، فلولا تطور زراعة الكروم ما كان هناك تطور في الاستيطان .

نستنتج أن زراعة الكروم بالجزائر عامل رئيسي في عملية الاستيطان، وكان هذا الأخير من أهم المشاريع الاستعمارية للبقاء في الجزائر.

ما قدمناه في الموضوع سالف الذكر لدليل على ذلك، فالتشريعات و القوانين الموضوعة تحت تصرف الكولون من أجل تطوير زراعة الكروم و توسيعها ، و القروض المقدمة بدعم الاستعمار للكولون، لدليل كاف و شاف، و يوضح أن أزمة زراعة الكروم سياسية اقتصادية بحثة.

إن الخسائر التي تكبدها الاستعمار الفرنسي و خصوصا الكولون في مزارعهم جراء حرب المزارع من طرف العمال الزراعيين الذين كانوا وقود الثورة و نواتها الأولى في تفجيرها ، لدليل على فشل السياسة الاستعمارية في الجزائر و يعود الفشل في شراسة القوانين والتشريعات التي كانت تخدم الكولون على حساب السكان الأصليين، و تجريدهم من كل الحقوق، و انتزع أملاكهم بقوة القانون الوضعي ظنا منها البقاء للأبد، لكن ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة، لقد عاش الجزائريون سنين الجمر و العذاب، و لكن صبروا على الأذى و الهوان، و المذلة، ولكن لم يرضخوا للإغراءات و المساومات، وما تعرضوا إليه من مجاعات و مصائب، و لكن في الأخير يقال:" إن الأزمة تلد الهمة"، و بالفعل صدقت المقولة في صفوف العمال الزراعيين من جهة، و كل شريحة المجتمع الجزائري الذي يؤمن بالتضحية من جهة أخرى، و الذين كانوا نواة التيار الثوري و وقود الثورة التحريرية الجزائرية الكبرى في الفاتح نوفمبر 1954.

يمكن القول أن السياسة الاستعمارية الزراعية فيما يتعلق بأحلام المستقبل و احتمالاته البعيدة الرامية إلى الاستيطان الأبدي في الجزائر، و التي ظلت تراود الكولون، قد تحطمت كلها على صخرة الواقع، إذ عجزت القوات الاستعمارية: إدارة، و جيشا، ومستوطنين عن توقيف المد التحرري الجزائري.

إن ثورة المزارع قد حققت الأهداف المرجوة منها حيث حملت جميع الشريحة الجزائرية مسؤولية الاعتراف بالثوار، و هكذا كانت ثورة المزارع أحد أهم العوامل الرئيسية التي مهدت السبيل لقيام ثورة الفاتح من نوفمبر.

كانت دراسة أهم الحقائق والمظاهر والنتائج المسجل حول العمال الزراعيين والأزمة الاستعمارية في عمالة وهران قد أوصلتنا إلى معرفة الأسباب الحقيقية زراعة الكروم وتطورها والاستفادة منها من خلال القوانين العقارية المجحفة والتجاوزات المختلفة للاستعمار المصمم على الهيمنة والإخضاع، و رد على الادعاءات الكاذبة التي أرجعت زراعة الكروم في الجزائر الأسباب الاقتصادية، رغم كل ما قدمنا في هذا الموضوع المتواضع من خلال تحليلنا وربط الحقائق التاريخية حول الموضوع، من أسباب حقيقية ومظاهر و نتائج، فإن موضوع البحث لازال مفتوحا للنقاش و بمنظور آخر!

الملاحق

الملحق رقم: 1

العنوان : لمحة عن الضرائب العربية

(1845-1899)

قائمة بأسماء الضرائب العربية

لم يشرع الأهالي(الجزائريون) في دفع الضرائب العربية نقدا إلا بدءا من السنة 1845، (بموجب الأمر الملكي بتاريخ 17-1-1845، المادة2). وهي أنواع:

1- الحكر(كراء أراضي العزل).
2- العشر(ضريبة الحبوب).
3- الزكاة (ضريبة الأنعام).
4- الأوسة (ضريبة كانت تدفعها قبائل الصحراء وألغيت حوالي 1858).

ولا وجود للزمة ضمن هذه المجموعة بالرغم من وجودها في تلك الفترة،وبالأخص في ولاية قسنطينة وعند بعض القبائل في جنوب المقاطعات الأخرى.وهذه الضريبة التي لا توجد لها أسس ثابتة،والتي تتغير من قبيلة إلى أخرى تدفع في الوقت الحاضر، ولزمة النخيل. Lezma des Feux بأشكال ثلاثة: اللزمة القارة، اللزمة البيتية.

ومن المناسب إضافة إلى كل هذه الضرائب العربية، ضريبة الرأس الخاصة بالقبائل الكبرى المعروفة كذلك باسم اللزمة، والتي فرضت بقرارمن الماريشال "ران دون" بتاريخ 18جوان 1858.

والجدول الآتي يقدم لنا بيانا بمختلف الضرائب العربية التي يخضع لها المسلمون والإسرائيليون غير المتجنسين بالجنسية الفرنسية بالأراضي المدنية والعسكرية في الولايات الثلاث.

الأراضي	ولاية وهران	ولاية الجزائر	ولاية قسنطينة
	الزكاة	الزكاة	الزكاة
المدنية	العشر	العشر	العشرة
العسكرية	"	العشر	الحكر
	"	لزمة القبائل	الحكر
	"	الكبرى " "	اللزمة الثابتة
	"	" " "	اللزمة البيتية
	"	" " "	لزمة النخيل
	الزكاة	"	الزكاة
	العشر	الزكاة	العشر
	"	العشر	الحكر
	اللزمة الثابتة	العشر	اللزمة الثابتة
	اللزمة الثابتة	اللزمة الثابتة	لزمة النخيل
		لزمة النخيل	

المصدر : عبد الحميد زوزو، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1900)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص ص 117-118.

<u>**الملحق رقم : 2**</u>

العنوان : عدد سكان عمالة وهران

(1948 -1954)

الدوائر	الأوروبيين	الجزائريين	المجموع	الأوروبيين	الجزائريين	المجموع
وهران	242371	388088	630459	232083	324622	556705
معسكر	21590	226085	247675	22114	245097	267211
مستغانم	34912	369189	403201	36406	417418	453824
تيارت	12956	208926	221882	12556	206209	218765
تلمسان	29725	320792	350517	27636	347904	375540
س-بلعباس	41026	146138	187164	44066	162561	206627
ع الصفراء	885	22429	23314	916	19249	20165
بشار	4907	46373	51280	4715	37095	41810
البيض	636	52217	52853	528	61832	62360
مشرية	435	37218	37653	364	38899	39263
تندوف	13	20899	20912	50	22175	22225
الساورة	-	-	-	88	21261	12349

<u>Source :</u> G.G.A, Annuaire statistique de l'Algérie 31 Octobre 1954, op, cit p p 12 -17.

الملحق رقم : 3

العنوان : تطور الكروم مساحة و إنتاجا في الجزائر (1896 – 1881)

السنة	المساحة المزروعة	كمية الانتاج
1881	30.241	288.549
1882	39.766	691.335
1883	46.286	821.584
1884	56.006	890.899
1885	70.886	967.825
1886	79.049	667.948
1887	87.795	1.903.011
1888	103.408	2.761.178
1889	106.350	2.578.038
1890	110.042	2.331.686
1891	109.458	4.018.969
1892	111.879	3.002.079
1893	116.394	3.772.779
1894	114.877	3.642.479
1895	113.810	3.797.693
1896		4.050.000

المصدر: عدة بن داهة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض، الجزء الأول، ص 197.

الملحق رقم :4

العنوان : تطور الكروم مساحة و إنتاجا في دوائر عمالة وهران 1929

الدائرة	المساحة المزروعة كروما	الإنتاج
وهران	63.961	2.890.000
مستغانم	32.865	1.400.000
سيدي بلعباس	23.092	676.000
تلمسان	12.941	498.000
معسكر	9.184	308.000
المجموع	142.043	5.772.000

المصدر: MANQUENE(J), L'Oraine et ses Richesses agricole, Oran, imprimerie Heinz – frères, 1930, pp 193 – 194.

الملحق رقم :5

العنوان : تطور زراعة الكروم و تصديرها

1960-1931

السنة	المساحة (ألف/ هكتار)	الإنتاج (ألف/ه.لتر)	التصدير(ألف/ه.لتر)
1935-1931	364	18.351	12.944
1940-1936	393	16.070	12.235
1945-1941	358	9.654	3.117
1950-1946	332	11.751	9.436
1955-1951	367	15.608	12.908
1960-1956	350	15.200	12.800

المصدر : عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، ص 310.

الملحق رقم :6

العنوان : الفروع النقابية التي أنشئت قبل جوان 1936

عدد الفروع النقابية	المدينة
29	وهران
02	مستغانم
01	سيدي بلعباس
01	تلمسان
01	سعيدة
01	بني صاف
35	المجموع

الفروع النقابية التي نشئت بعد جوان 1936

عدد الفروع النقابية	المدينة
31	وهران
06	حمام بوحجر
08	سيدي بلعباس
02	تلمسان
02	عين تموشنت
02	بريقو(المحمدية)
02	تيارت
02	غليزان
01	ارزيو
01	بوحنيفية
56	المجموع

المصدر: عدة بن داهة " الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض"، الجزء الثاني، ص 201.

الملحق رقم : 7

العنوان : مراسلة من راهب تليلات إلى أسقف وهران (29مارس1868)
أرشيف أسقفية وهران

صاحب السيادة :

لي الشرف أن أبعث لكم هذه التفاصيل التي تجهلونها حسب اعتقادي مثلما تجهلها السلطة العليا. لقد عملتم الكثير من أجل هؤلاء العرب المساكين ولقد ساعدتم المحتاجين عندما كانت الموت تشاطرهم. عندما كنتم منهمكين في هذه الأعمال الخيرية تركوكم تجهلون ما يقع داخل البلاد، منذ شهرين استقبلت كل أسواق الجهة اليهود الذين أتوا للقضاء على جثامين العرب الذين مازالوا في القبائل.

منذ شهرين والعرب الذين لم يصلوا بعد إلى حالة التسول يأتون ليبيعوا الأساور والحلقات والدبابيس وهي أغلى حلي تكسبه العربية : من الأشياء المذكورة المتخذة من الذهب والفضة، وكانت مدفوعات اليهود لا تتجاوز نصف القيمة من وزن الحلي وبسبب الحاجة الملحة كان العرب يقبلون ما يدفع لهم كمقابل.

لماذا لم تنشأ مؤسسة للقرض وتعطي التسهيلات ؟ لماذا لم تبلغ السلطات المحلية السلطات العليا بذلك الأمر لتجد حلا. كل شيء يدل على أنهم يريدون الإفلاس الشامل لهذا الجنس.

يا صاحب السيادة إن الأمر لم يتم إلى هذا الحد. ماذا سيقع في الداخل إننا نلاحظ أن محاصيل الشعير قليلة. إن العربي يحتاج فتقدم له تسبيقات بـ200 من الفائدة . إنهم يعطون للعربي 5 فرنكات شريطة أن يدفع عند الحصاد ما قيمته 15 فرنكا من الشعير على الأقل ولا تمنح هذه التسبيقات إلا للناس المعروفين الذين يمكنهم استرجاع ما أخذ.

إن السلطات المحلية لا تجهل هذه العمليات و لكنها لا تريد إبلاغ السلطات العليا بما يقع، إنه لمن المؤسف أن نقول يا صاحب السيادة إن الجزء الكبير من الثروات التي اكتسبت في هذه البلاد تأتي من مثل هذا ...(غير مفهوم) و الذي يصف بالسرقة حسب ما أظن إنهم يريدون إفلاس العرب و كل شيء يدل على ذلك بينما يريد المسؤولون في المناصب العليا أن يرجعوا لهم الحياة في الوقت الذي يريد البعض الآخر أن ينزع عنهم آخر ريشة و آخر زفرة.

إن عظمتكم تهتم بما يجري في الجزائر وتسرع لمساعدة البؤساء و تريد أن تصل إلى هدف معين وهو أن ترى هذا المجتمع سعيدا مزدهرا ولكن لن نصل إلى هذه النتيجة ما لم نجد وسيلة لقمع أصحاب الربا وهم داء هذه البلاد بالنسبة للعرب وكذا الأوروبيين. بأي وسيلة نريد أن نجعل العربي متحضرا إذا كان يتعامل في صفقته التجارية مع الأوروبيين أو اليهود و يدفع أكثر من مائة بالمائة من الفائدة ...(دون الفائدة)؟

الإمضاء غير واضح

المصدر : الجيلالي صاري، الكارثة الديمغرافية1867 - 1868، صz 389-390

الملحق رقم : 8

العنوان : إنتاج الحبوب عند الفلاحين.

السنة	القمح اللين 100هـ	مليون قنطار	المردود قنطار/ هكتار	القمح الصلب 100هـ	مليون قنطار	المردود	الشعير 1000 هـ	مليون قنطار	المردود	المجموع 1000 هـ	مليون قنطار
1862-61				761	2.281	3.5	1088	3.896	3.6	1850	6.720
1863-62	2.97	0.013	4.3	936	5.664	6.5	1219	8.873	7.2	2158	14.550
1864-63	13.80	0.107	7.7	999	4.214	4.2	1195	5.798	4.8	2209	10.119
64-1865	10.27	0.051	5	982	4.234	4.3	1071	555.5	5.1	2064	9.841
65-1866	7.31	0.017	2.3	910	4.948	3.2	1070	3.867	3.6	1988	6.833
66-1867	7.93	0.023	2.9	842	1.821	2.1	1195	1.869	1.5	2060	3.913
67-1868	6.03	0.025	4.1	505	3.188	6.3	679	5.809	8.5	1209	9.023
68-1869	14.71	0.078	5.3	571	3.514	6.1	823	5.061	6.1	1408	8.653
69-1870	8.85	0.054	6.1	612	4.036	6.5	845	6.282	7.4	1468	10.373
70-1871	12.92	0.050	3.9	653	2.767	4.2	914	3.404	3.7	1594	6.225
71-1872	20.64	0.133	6.4	673	3.227	4.3	776	5.594	7.3	1500	9.005

المصدر : الجيلالي صاري، الكارثة الديمغرافية(1868-1867)، ص 240.

الملحق رقم:9

العنوان :إنتاج الحبوب والمساحات المزروعة في العمالات الثلاث.

السنة	المقاطعة	القمح الصلب		المردود قنطار / هكتار	الشعير		المردود	الشعير	
		1000هـ	1000ق		1000هـ	1000ق		1000هـ	1000ق
1864-65	الجزائر	209	585	2.7	295	1135	3.9	504	1720
	وهران	122	507	4.1	264	1166	6.3	386	1673
	قسنطينة	651	3141	4.8	512	2753	5.3	1163	5894
		982	**4234**	**4.3**	**1071**	**5555**	**5.1**	**2054**	**9287**
1865-66	الجزائر	218	346	1.5	259	543	2.9	477	799
	وهران	129	371	2.8	276	829	3.1	405	1200
	قسنطينة	562	2230	3.9	543	2494	4.1	1105	4724
		910	**2948**	**3.2**	**1070**	**3877**	**3.6**	**1989**	**6723**
1866-67	الجزائر	203	341	1.6	316	655	2	520	996
	وهران	96	112	1.1	276	307	1.1	373	419
	قسنطينة	542	1367	2.5	613	897	1.4	1144	2264
		842	**1821**	**2.1**	**1195**	**1869**	**1.5**	**2037**	**3679**
1867-68	الجزائر	146	880	6	189	1403	7	336	2283
	وهران	42	196	4.7	105	1636	14(؟)	147	1832
	قسنطينة	315	2110	6.7	384	2770	7.2	699	4480
		505	**3188**	**6.3**	**679**	**5809**	**8.5**	**1181**	**8995**
1868-69	الجزائر	176	884	5	230	1272	5.5	407	2156
	وهران	69	270	3.9	190	1169	6.1	259	1439
	قسنطينة	325	2359	7.2	401	2620	6.5	727	4979
		571	**3514**	**6.1**	**823**	**5061**	**6.1**	**1394**	**8574**
1869-70	الجزائر	173	970	5.6	274	1605	7	400	2575
	وهران	765	432	5.7	212	1353	6.3	289	
	قسنطينة	362	2633	7.2	405	3323	8.2	768	5965
		612	**4036**	**6.5**	**845**	**6282**	**7.4**	**1458**	**10316**

المصدر : الجيلالي صاري، الكارثة الديموغرافية ص 242.

الملحق رقم : 10

العنوان :الصادرات لأهم المواد الفلاحية

السنة	الحبوب	المواشي	المجموع	النسبة بالمقارنة مع الصادرات	مجموع الصادرات
1860	6.5	11.81	18.31	37	49.000
1861	9.5	11.61	21.11	44	47.800
1862	3.5	8.44	11.94	29	40.200
1863	11.5	31.94	43.44	64	66.900
1864	31.4	37.44	48.48	45	108.000
1865	18.5	38.94	57.44	57	100.500
1866	6.9	36.48	43.38	46	92.700
1867	1.7	40.80	42.50	40	97.161
1868	15.1	26.10	41.20	41	103.069
1869	19.2	21.55	40.75	39	110.951
1870	10.7	17.58	28.28	21	124.456

المصدر : الجيلالي صاري،الكارثة الديموغرافية ، ص 248.

الملحق رقم : 11

العنوان : هجرة شعب بقلم الراهب بورزي

"لم يكن شهر أوت 1867 قد تم بعد حتى بدأ الوباء يبسط رداءه المأتمي على كامل التراب الجزائري وكان منذ ذلك الوقت في النواحي الجنوبية قد نفذ مخزن الحبوب من المخازن وأكلت آخر حبات الشعير والقمح والأرض الجافة في هذا الفصل وتحت شمس محرقة لا تعطي أي نبتة أو حشيشة للاستهلاك وأما مواطنوهم الأغنياء الذين يحافظون على مبادئ الكرم المنشودة في القرآن لا يهدون لهم إلا القليل".

"في حالة مأساوية كهذه فإن هؤلاء البؤساء صاروا يفرون من هذه النواحي غير المضيفة ويديرون وجوههم نحو آفاق أكثر سعادة، ووجهوا خطاهم نحو أمكنة أقل جفافا ونحو قلوب أرحم دون كسوة تقيهم من الأمطار المتقطعة و دون زاد بدءوا يسيرون في صمت وحزن عبر الأدغال التي تقطع سيقانهم وأرجلهم الحافية".

لا يكسب الرجال إلا العصا التي لا تفارق أبدا العربي والتي تستعمل في غالب الأحيان كسلاح، أقول إن هؤلاء الرجال يمشون دون مبالاة بالتعب ودون حاجات تربطهم بعائلتهم وهم محرومون من كل شيء.

النساء المثقلات بالأطفال منحنيات على ظهورهن كالقردة ينسحبن وهن متعبات يتبعهم الأطفال النحل المتضررون جوعا.

إنهم يتقدمون كلهم بصعوبة وبطء والعطش الحار يفتك بهم تحت السماء الحارقة، لا تطفئ ظمأهم إلا بعض البرك الراكدة والساخنة التي كانوا يجدونها بسعادة في طريقهم لتغليط الجوع الذي يعذب أحشاءهم من الصباح إلى المساء، كانوا يتناولون جذور بعض النباتات ويأخذون بعض الحشائش التي يجدونها تحت أقداهم ويأكلونها بشراسة، مع الأسف فإن الأطفال يرضعون ثدي الأم الجاف نتيجة الحرمان الطويل.

تحت الحر الشديد لنصف النهار كانوا يرقدون تحت ظل بعض الأشجار أو النخيل في انتظار نسيم خفيف يبرد عليهم حر الطقس المشتعل، وعند اقتراب الليل يرقدون على الأراضي العارية ملفوفين ببرانسهم القبيحة، لا غطاء لهم إلا الندى الكثيف أو بعض أغصان الزيتون البري في هذه المناطق، وهم ينظرون متأملين بروز أشعة الشمس متحملين الجوع دون شكوى أو زفرة.

تتهاطل الأمطار في بعض المرات وتعوم على السهوب والأودية.

مبللون حتى العظام يطلب هؤلاء البؤساء بعض الحنان من ذلك التراب المبلل طالبين النوم الذي هجرهم من شدة الجوع، أما في الثلج فتتجمد أعضاء هؤلاء البؤساء من شدة البر القارص والمفاجئ.

كانوا يصلون هكذا من النواحي حول المراكز الأوروبية، منهمكين وعراة تقريبا كالظل، إنهم ليسوا برجال أو نساء أو أطفال إنهم هياكل عظمية "أي مشهد مؤسف ومؤلم هذا الذي يتراءى للأبصار من كل النواحي.

" في قسنطينة كانت عربية مسكينة تحمل فوق ركبتها طفلين تريد إرضاعهما لكن حالة الفقر والثديين العاريين كانت تغلط آمال الطفلين لأن الأم ليس لديها حليب، في هذا الوقت بالذات مرت امراة فرنسية دفعتها مشاعر الأمومة فأرضعت كلا الطفلين من ثديها لأنها كانت هي أيضا أما، ياله من تواضع !ياله من عمل بشري ! إنها لم تمتلك نفسها أمام هذا المشهد وأدارت وجهها نحو الحائط وأرضعت الطفلين تحت أنظار العرب المعجبين.

وفي وهران كان طفل يموت على ثدي أمه التي حاولت وجود أي شيء يرجعه للحياة، لقد جفت عيون الأمومة لقد بحثت تلك الأم العربية مثل اللواتي كنا بكثرة في المدينة تتسول وتطلب الإغاثة، كان على وجهها علامات الجوع وثيابها إن كانت هناك ثياب، مقطعة ولا تكفي لستر عورتها، كانت الدراهم تتساقط عند طلبها ولكنها جاءت في وقت متأخر، لا فائدة لإرجاع الحياة للطفل.

المصدر : الجيلالي صاري، الكارثة الديمغرافية ص ص377-378-379.

الملحق رقم :12

العنوان :تطور تجارة الحبوب (القمح الصلب، الشعير و السميد)

السنة	الصادرات				استرادات (السميد)	الرصيد
	القمح	الشعير	السميد	المجموع		
1854	78633	33062	3727	115422	1448	113974
1855	87774	17010	4158	104784	679	104105
1856	64271	27629	800	91900	1593	91307
1857	26377	3538	207	30122	4220	25902
1858	35453	1847	2575	39881	4380	35500
1859	18246	3585	706	22537	14071	8466
1860	28127	5497	1078	34702	6735	27967
1861	17967	23194	1954	43115	3885	41950
1862	12738	3079	714	16531	2727	13804
1863	22935	23656	24495	71086	3780	67306
1864	61422	59753	5316	126491	119	126372
1865	39482	31595	6039	77229	203	77026
1866	19622	5095	2281	26998	4335	22663
1867	4992	581	1289	6862	14734	7872
1868	33540	24091	4234	61865	13133	48735
1869	21711	49866	7395	78972	7160	71812

باستثناء السنة الوحيدة وهي سنة 1867 التي حصلت على نقص هين بأقل من 8.000 طن فإنه يلاحظ فائض كبير في موازنة الحبوب، وتواصلت صادرات الحبوب (القمح و الشعير) والدقيق بالتحديد لكن بتأرجح مع أوزان أثقل من ذي قبل و خلال سنة 1868 و بعد الكارثة.

المصدر : الجيلالي صاري الكارثة الديمغرافية ص ص 256-257

الملحق رقم :13

العنوان : **الخسائر المادية التي تعرضت لها مزارع الكولون ناحية معسكر**

تدمير الضيعات الأربعة عشر:

1- تعاونية " ليليو " للخمور.
2- ضيعة "كمبرورسو".
3- ضيعة "أورش".
4- ضيعة "باتانا".
5- ضيعة "دودان".
6- ضيعة "إيدور اد شاران".
7- ضيعة " كلود شاران".
8- ضيعة "فارناند شاران".
9- ضيعة "بير استر".
10- ضيعة " راديسيتش".
11- ضيعة "سانتون".
12- ضيعة "كاليبوتان".
13- ضيعة "بيمونت".
14- ضيعة "العقيد شوفاسي".

المصدر: عدة بن داهة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ج2،ص 452

الملحق رقم : 14

العنوان : أصحاب المزارع الأربعة عشر
التي تعرضت للتخريب بضواحي المامونية"سان ايبوليت"

1- كومار اوجين .
2- كاندو ديكومس.
3- ديكروي ميرجان.
4- ماتي الفراد.
5- لوريت بارت.
6- فونيل راوول.
7- فورنيل أنتوان.
8- ميشال بيك.
9- ألبرتيني مارسال.
10- عريغوار سبفيرين.
11- غريغوار جيلبارت.
12- الإخوة مبير.
13- مار غرتورا هنري.
14- مارتي جوزيف.

المصدر : عدة بن داهة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ج2،ص 452

الملحق رقم :15

العنوان :توزيع السكان الجزائريين في القطاع الزراعي خلال سنة 1901

ملاكون	إجمالي: رجال، نساء، أولاد 1.768.000	النسبة المئوية من السكان الزراعيين % 54.7	اليد العاملة 620.899	النسبة المئوية بين السكان العاملين % 54.7
مزارعون	107.499	%3.3	37.455	% 3.3
خماسون	998.935	%30.98	350.715	%30.98
عمال	356.128	%11.02	151.108	% 11.02
المجموع	3.230562	% 100	1.116.177	% 100

المصدر: Charles- Robert AGERON, Les Algériens musulmans et la France 1871- 1919, T2, P 266.

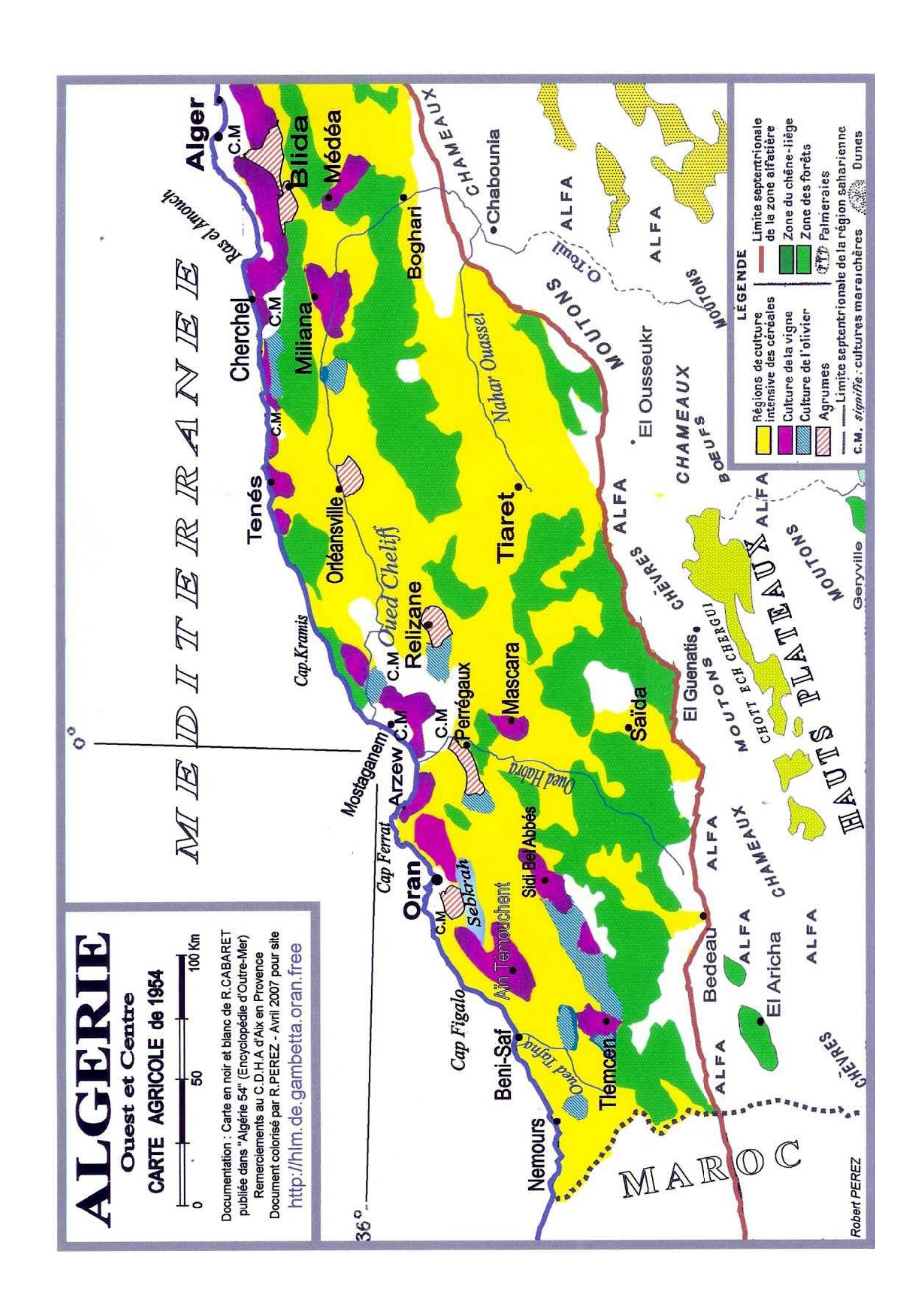
الملحق رقم :16

أجور العمال الزراعيين في عمالة وهران
1913 – 1930

السنة	الأوروبيون	الجزائريون
1913	6 إلى 8 فرنك فرنسي	2.5 فرنك فرنسي
1920	10 إلى 12 فرنك فرنسي	5 إلى 6 فرنك فرنسي
1930	16 إلى 18 فرنك فرنسي	13 إلى 14 فرنك فرنسي

المصدر : عبداللطيف بن اشنهو، تكون التخلف في الجزائر، ص 301

الخرائط



<u>الخريطة الزراعية للجزائر 1954</u>

قائمة المصادر والمراجع

اولا - مصادر البحث

الأرشيف المحفوظ (دور الأرشيف)

مديرية الأرشيف لولاية وهران

Direction des Archives de la wilaya d'Oran :

- Les Sous-Séries :

*** La Sous – Série 1F : Sureté Générale 1832 – 1957.**

*** 1F 273 à 1 F 291 :** Mouvements sociaux (1894-1949)

- F 1 (1) – 1 F 273 :

- Troubles antisémites des 4 et 5 mai 1925, Attitude de la police.
- Bourse de travail d'Oran : Fermeture le 31 juillet 1929, Réouverture le 5 septembre 1929.
- Bourse de travail (fermée le 17 mai 1930).
- Arrêté municipal du 13 mai 1931 (Réouverture).
- Bourse du travail 1928-1936.

F1 (2) -1 F 274 :

- Grève des ouvriers Boulangers 1929.
- Grève des ouvriers Boulangers 1926.
- Grève des dockers 1923.
- Grève diversses 1926.
- Grève des auxiliaires journaliers indigènes des chemins de fer
- Grève des ouvriers tonnaliers.
- Grève de sidi – Bel – Abbés 1933.

. - Rapports du commissaire de police

Rapports de la gendarmerie. -

- Divers documents se rapportent à la grève (Terrassiers, Boulange, Carreleurs).- Correspondance avec la sous – préfecture.
- Rapports, télégrammes et messages au gouvernement général.

- F2 (2) – 1 F276 :

- participation des indigènes à des mouvements sociaux 1936.
- Activités socialistes à Béni – Saf 1935.Sfissef et Descartes.
- Mouvement dans les ports 1935.

- F24 (3) – 1 F 284 :

- Propagande communiste dans les milieux indigènes musulmans 1936 – 1942.

- Troubles Antissémites : Mostaganem, Sidi – Bel – Abbés, Mascara, Tlemcen, 1934 – 1935.

-F31 (1) – 1F 286 : Affaires Musulmans, département d'Oran.
- Déclaration sociétés secrètes 1941-1942.
- Commune d'Ain Témouchent.
- Déclarations relatives aux associations secrètes 1941.

- F35 – 1F 289 :
- Grève des ouvriers agricoles 1933 -1937.
- Rapport sur le kamessat en oranie 1937.
- Enquêtes et khemessat 1937.
- Passeports et consulats 1863 – 1920.

- F35 – 1F290 :
- Renseignements généraux enquêtes et surveillances.

* **<u>La Série I :</u> Affaires Musulmans.**

*** I 1 à I 14 :** Affaires Politiques (1837-1961).

- 2260 I 1 : Centre d'information et d'études (C.I.E).
- Organisation judiciaire civile et pénale en Algérie : régime des terres.
- Question religieuse : culture – mosquée (1933 – 1946).
- Note sur l'étoile Nord – Africaine (1936).
- La presse indigène en Algérie (Exposé par le capitaine Wender).

- 4476 I 4 :
- Situation des indigènes (1937- 1944).
- Grève Tiaret (5 Janvier 1942).
- Douaires (1942).
- Affaires des propriétés : Saida (1942).

- 4473 I 5 :
- Partis politiques musulmans (1938 – 1943).
- Presse indigène : Journaux interdites (1933 – 1942).
- Fédération des élus (1937- 1938).

- 4062 I 7 :
- Mouvements syndicaux (1932-1944).
- Bureau de bienfaisance musulman (1942-1943).
- Réforme musulman : Projet de loi saurin et Blum violette (1937-1938).
- Représentation des indigènes au parlement.

- Réforme musulmane : Ordonnance du 7 mars 1944 : citoyenneté des français musulmans.

- 4475 I 9 : Surveillance politique des indigènes.
- Etat d'esprit (1935).
- Parti du peuple algérien : ordre général (1937-1944).
- Centre d'information – renseignement (1939-1942).

- 4477 I 10 : Bulletin de renseignements du C.I.E :
- Situation politique et économique.
- Etat d'esprit 1942-1944.
- Parti politique : Ou lamas, PPF, Fédération fellah (1942-1944).

- 4480 I 11 :
- Etat d'esprit des populations musulmans : divers (1937- 1944) : Tiaret – Mostaganem – sidi.Bel.Abbès – Mascara – Tlemcen.
- Surveillance des indigènes Oran (1937- 1944).

***** I 15 à I 17 : Communes mixtes (1899 – 1958).

- 4479 I 15 : Affaires concernant les communes mixtes :
- Saint Lucien - Maria - Cas saigne - Sebdou.
- Cachrou - Aflou - Nadrouma - Tiaret.
- Renautl – Ain Témouchent – Mina.

*** I 18 à I 25 :** Presse et enseignement (1903 – 1961).

- 4064 I 18 : Enseignement.
- Ecoles coraniques - oranie (1929 – 1931).

- 4482 I 19 : Affaires musulmans.
- Propriété indigène.
- Dissolution de la société agricole (Djamât et Fellah).
- Emissions radiophoniques divers.

- 2261 I 21 : Presse.
- Presse Ech – cheab (Analyse renseignements 1937).
- Presse Oran Républicain renseignement-découpages (1937–1961).
- Presse El Maghreb El Arabie (Analyse citation 1937).
- Presse El Quifaq (Analyse 1939 – 1940).
- Presse La voix indigène (Analyse 1940).
- Presse El Maghreb El Arabie (1947 – 1949).
- L'étoile Algérienne (1943 – 1949).
- Direction générale des affaires indigènes.

- 6986 I 23 : Publications.
- Journaux et publications (1948- 1955).

* **- Autres Sous – Série (3 R – Hydraulique - Irrigation)**.
* 3 R 1 à 26 : Sources (Réglementation des eaux, concessions, irrigations, alimentation en eau potable 1838- 1945).
- 3 R 12 à 18 : Sources – Arrondissement de Tlemcen.
3 R 12 – Oued Mimoun – Ben Sme il (1820- 1913).
3 R 15 – Tlemcen (1850- 1900).
* 3 R 78 à 100 : Prises d'eau.
3 R 89 – Oran, Sidi Bel Abbés.
3 R 97 – Tlemcen, Sidi Bel Abbés.
* 3R 118 à 129 : Barrages.
3 R 118 – Barrages de : Ain Arba, Ain Fekan (1860 – 1939).
3 R 124 – Barrages de Béni- Bahdel (1928- 1942).
3 R 125 et 126 : Barrages de Bouhanifia (1930- 1953).
3 R 128 – Barrages l'Oued El Abed, Oued Fergoug, Oued Froba, Oued Isse, Oued Kheir, Oued Khelouf, Oued Malah, Oued Mekerra, Oued Riou (1860 – 1926).
* 3R 130 à 200: Syndicats.
3 R 158 – Syndicat d'irrigation de la plaine de Marnia- syndicat d'irrigation de Mascara 1905 – 1952.
3 R 183 – syndicat des eaux de Saida 1870 – 1930.
3 R 190 – Syndicat des eaux de Tafna 1926 – 1952.

أرشيف البلديات

- Les Archives communales :

Archives communales d'Ain Temouchent :

- Boite 1930 - 1950 : Bureau bienfaisance d'Ain Temouchent.
- Boite 1920 - 1930 : Statistique.
- Boite 1925 – 1938 : Délégations financière.
- Boite 1930 – 1950 : Ravitaillement des populations.
- Boite 1905 – 1936 : Historique journaux.
- Boite Archive historique, 1911 – 1962 : colonisation.
- Boite 1912 – 1939 : Bureau de bienfaisance musulman.
- Boite 1910 – 1940 : Bureau de bienfaisance européen.
- Boite 1920 – 1962 : syndicats.
- Boite 1928 – 1952 : Les mouvements sociaux d'Algérie.

- Boite 1920 – 1955 : Algérie, question sociale économique, démographique.
- Boite 1940 : Statistiques industrielle – sociétés coopérations.
- Boite 1935 – 1958 : SIP (Société indigène de prévoyance).

2- * **Archives communales de Béni – Saf** :

- Boite n° 28 : Chômage 1945 – 1956.
- Boite n° 41 : Paysannat.
- Boite n° 46 : Evénement d'Algérie.
- Boite n° 50 : Journal officiel de l'Algérie.
- Boite n° 67 : Chômage 1951 – 1952.
- Registre des délibérations.

3 - Archives communales d'El Malah :

- Boite n° 22 : Exode des indigène.
  - Circulation des indigènes.
- Boite n° 35 : Chômage et main d'œuvre.
- Boite n° 60 : Evolution économique et sociale des populations de l'Algérie.

4 - Archives communales d'Oran :

- Boite n° 05 : Affaire indigéne.

5 - Archives communales de Tlemcen :

- Délibérations du conseil municipal de Tlemcen.

المصادر المطبوعة

- Annuaire oranais (Société de l'annuaire général de l'Afrique du Nord, au capital de 500.000 francs), 44 année, commercial – industriel – administratif – minier – agricole viticole – vinicole – paris, publié sous le haut patronage du ministère des affaires étrangère, 1927.
- Annuaire Officiel des abonnés aux réseaux Téléphoniques, service des postes des télégraphes et des Télèphe, République Française – gouvernement général de l'Algérie, imprimerie Constantin, 1929.
- Assemblée Financières Algériennes – session extraordinaires de novembre 1929, n°1, Alger, ancien imprimerie Victor hantez, 1929.
- Chambre d'Agriculture d'Oran, procès – verbaux des séances de novembre 1929 à mars 1932.

- Conseil général du département d’Oran, Rapports du préfet et procès – verbaux des délibérations – session ordinaire d’avril 1945 (Note sur la situation économique d’Oran au 15 avril 1945).
- Exposé des Travaux de la fédération des syndicats Agricole de l’oranie, exercice 1932 et 1938.
- Journal officiel de la République Farçais.
- Livre d’or des officiers des affaires indigènes 1830 – 1930, par le commandant R, Peyronnet, T2, notices et biographies, (Gouvernement général de l’Algérie – commissariat général du centenaire), Alger, pet G. subirons, 1930.
- Conseil général (Rapports du préfet sur la situation du département d’Oran), (1950 – 1954 – 1955- 1956).
- Conseil général (Exposé du préfet, Rapports du préfet, état des vœux), (1949).
- Exposé de la situation générale de l’Algérie, (1936 – 1946 – 1952).

المنشورات الحكومية

- Analyse de la presse indigène d’Algérie : Bulletin mensuel de la presse indigène (1936 – 1942) – (1947).
- Annuaire statistique, Premier Volume 1939- 1947. - Annuaire Statistique de la l’Algérie (1929- 1954).
- Journal officiel de la république Français (1929 – 1954).
- Journal officiel de l’Algérie (1929 – 1954).
- Bulletin de l’association des cours industrielle d’Oran (1935 – 1936).
- Chambre d’Agriculture d’Oran (1929 – 1954).
- Chambre de commerce d’Oran (1929 – 1954).
- Conseil général du département d’Oran (1929 – 1954).
- Documents Algériens – Série Economie – service d’information du cabinet du gouverneur générale de l’Algérie, 15 Juin 1955, n° 116.
- Assemblée Financières Algériennes (1929 – 1954).
- Expose des Travaux de Fédération des syndicats agricoles de l’Oranie, Exercice 1938.
- Expose de la situation générale de l’Algérie (1929 – 1954).

ثانيا- مراجع البحث

1- المراجع باللغة الفرنسية

- ISNARD (Childebert), La vigne en Algérie, Etude géographique, volumes 1 et 2 Paris : Editions oplorys-jean ; louis gap, 1947(p 273 ,542).

- AGERON (Charles robert) - Histoire de l'Algérie contemporain, T1 et T2 (1830-1871, 1871-1954) Paris 1979.

- AGERON (Charles robert) « - Les Algériens musulmans et la France 1871-1919, T2, puf, paris.

-BENACHENHOU (Abdellatif) : Formation du sous-développement - en Algérie. Essai sur les limites du développement du capitalisme en Algérie. 1830-1962.Essai, Imprimerie commerciale de l'Entreprise, Alger, 1978, (394 p).

- Benjamin, Stora, Histoire de L'Algérie colonial (1830- 1954), Alger, ENAL- RAHMA 1996.
- Djabari(Youcef), La France en Algérie bilan et controverses, T2 OPU, Alger, 1995.

-MESLI (Med-Elyes) : Les origines de la crise agricole en nationalisation Algérie,(du cantonnement1846 à la de1962),éd-Dahleb,Alger,1996.(226 p).

-MEGHREBI(Abdelghani):La paysannerie algérienne face à la colonisation, ENAl, Alger, 1973.

BOURDIEU (p) et SAYAD (Abd el Malek) : le déracinement. (la crise de l'agriculture), éd de minuit,paris,1964 .(227 p).

-FREMAUX (Jacques), De la conquête de l'Algérie à la Guerre d'Algérie, éd.Economica, 2002.

- Haddadien (Zahir) : HISTOIRE DE LA PRESSE INDIGENE EN ALGERIE DES ORIGINES JUSQU'EN 1930 ENAL ALG2RIE 1983.

- SARI (Djilali), LA dépossession des fellahs (1830-1962) S.N.E.D ALGER 1977.

-Lacoste (Yves), noushi André L'Algérie passé et présent Edition sociales Paris 1960.

-Burzet (Abbé), Histoire des désatres de l Algérie 1866-1867-1868 Imprimerie centrale Algérienne Alger 1869 (112p).

- Henni (Ahmed), La colonisation agraire et le sous-développement en Algérie ENAG Réghaia Algérie 2009 (246p).

- Nouschi (André), Correspondance du docteur A. Vital avec I. Urbain (1845-181874) Imprimerie E. Imbert Algérie 1958(217p).

- Manquene (J), L'oranie et ses richesses agricole, Oran : imprimerie Heinz – frères. 1930.

- Mohmed(Tegua), L'Algérie en Guerre, OPU, Alger, 1988.

-POUYANNE (M) ; La Question Agraire en Algérie (thèse éditée), Alger, 1901.

- PIQUET (Victor):l'Algérie Française, un siècle de colonisation1830-1930, Paris 1930.(413 p).

2 – المراجع باللغة العربية

- الأشرف (مصطفى):الجزائر،أمة و مجتمع،ترجمة ح/بن عيسى،م.و.للكتاب،الجزائر،1983.
- أحمد توفيق المدني كتاب الجزائر المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار (ANEP) الجزائر 2010 (510 ص).
- الخطيب، أحمد، حزب الشعب الجزائري، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

- نايت بلقاسم، مولود قاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخرجا على غرة نوفمبر، ط1، دار البعث قسنطينة، الجزائر، 1983.
- بن داهة عدة الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962 الجزء الأول و الثاني طبعة خاصة وزارة المجاهدين الجزائر 2008 .
- بقطاش (خديجة)، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871، الطبعة الأولى، منشورات دحلب، الجزائر 2007،(218ص).
- بوحوش(عمار)، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،2005،(624ص).
- بوضرساية (بوعزة)، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830- 1930، الطبعة الثانية، دار الحكمة،الجزائر 2012،(408ص).
- بوعزيز(يحي)، موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الهدى، الجزائر، 2004، (800ص).
- بوعزيز(يحي)، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007،(143ص).
- بوعزيز(يحي)، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه 1912 – 1948، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- زوزو (عبدالحميد) نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1900)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984،(257ص).
- عيساوي (محمد)، شريخي(نبيل)، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري1830-1871،الطبعة الأولى، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011،(191ص).
- سعدي(عثمان) الجزائر في التاريخ الطبعة الأولى، دار الأمة، الجزائر، 2012 (861ص).
- سعيدوني (ناصر الدين) الجزائر منطلقات وأفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، الطبعة الثانية، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، (519ص).
- سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، الجزء3، الطبعة الرابعة، بيروت لبنان1992، (302ص).
- سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي (1830- 1954)،ط1، ج 10، دار الغرب الإسلامي بيروت، 2007، (685 ص).
- مياسي (إبراهيم)، مقاربات في تاريخ الجزائر1830-1962، الطبعة الأولى، دار هومة، الجزائر، 2012،(311ص).

- جلالي بلوفة عبد القادر حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الخروج من النفق في عمالة وهران الطبعة الثانية نوميديا وزارة الثقافة الجزائر 2013 (392 ص).
- جويبة، عبد الكامل، الحركة الوطنية الجزائرية و الجمهورية الفرنسية الرابعة 1946 – 1954، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013.
- تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن بأديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، الطبعة 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981،(379 ص).
- أثار السياسة الاستعمارية و الاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830 – 1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 الجزائر، 2007، 141 ص.
- طلاس مصطفى، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، طبعة الأولى دار الشورى، بيروت، لبنان، 1982.
- عنان، محمد عبدالله، المذاهب الاجتماعية الحديثة عناصرها السياسية و الاقتصادية و الدستورية، طبعة الثانية، دار الشرق، بيروت، لبنان، 1980.
- قنان، جمال، قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.
- بشيري، أحمد، الثورة الجزائرية و الجامعة العربية، منشورات تالة، الجزائر، 2005.
- قنانش (محمد)، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919 – 1939 الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1982.
- العقون بن إبراهيم (عبدالرحمن)، الكفاح القومي و السياسي – من خلال مذكرات معاصر، الفترة الأولى 1920 – 1936، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984،(476 ص)

المقالات باللغة العربية

- بورغدة (رمضان) " أضواء جديدة على المجاعة وتداعياتها على المجتمع الجزائري في أواخر الستينات من القرن19"، مجلة الحوار الفكري، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، السنة الثالثة، العدد الخامس، أوت2003، ص ص: 135-141.
- بوعزيز(يحي) "سياسة نابليون الثالث تجاه الجزائر من خلال أقواله ورسائله 1852-1870"، مجلة الثقافة، وزارة الإعلام والثقافة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 50، مارس- أفريل 1979، ص ص: 13-33
- بن بوزة صالح،" وسائل الإعلام في الجزائر من ثورة التحريري إلى الاستقلال"، مجلة الذاكرة، السنة 2، العدد 3، الجزائر، 1995، ص ص 142- 143 - 144.
- مناصرية يوسف، "وجهة نطر فرنسية في تقييم الوضع في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية"، مجلة المصادر، العدد 8، الجزائر، ماي 2003، ص ص 138- 140.
- عبد المالك خلف التميمي، "الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي"، مجلة عالم المعرفة، عدد71، الكويت، 1983، ص 22.
- مصطفى، عمار بن عودة، المنظمة الخاصة، مجلة الباحث، العدد الأول، المطبعة المركزية للجيش، الجزائر، جويلية 1982,
- حباشي، عبد السلام، مداخلة حول حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، مجلة الباحث، العدد الثاني، نوفمبر 1984,
- لخضر، بن طوبال، المنظمة السرية، مجلة أول نوفمبر، العدد 55، الجزائر، 1982,

- جيلالي، صاري، الأرياف الجزائرية عشية اندلاع حرب التحرير الوطنية، مجلة الثقافة، العدد 83، سبتمبر – أكتوبر 1984، الجزائر.
- كريم ، ولدالنبية : « الشركات الأهلية للاحتياط (S.I.P) في الجزائر 1893 – 1962»،دار الكنوز للنشر و التوزيع ،المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية ،العدد 6/ جوان 2013.ص - ص79-86

الصحافة باللغة العربية

إن الصحافة الوطنية الجزائرية – متوفرة لدى مديرية المحفوظات بولاية وهران.

- **البصائر**: كانت تصدر هذه الجريدة في الجزائر ما بين 1935 و 1956، و ظهرت البصائر أول ما ظهرت سنة 1935، و البصائر بصائران اثنتان: أولى و قد كان يديرها في السنتين الأوليتين "الطيب العقبي": و في سنة 1937 عين"مبارك الميلي" بقرار من المجلس الإداري لجمعية العلماء مديرا و محررا للبصائر خلفا للعقبي. و قد ظل "مبارك الميلي" مديرا لها طوال سنتين اثنتين، حتى توقفت عن الصدور إبان الحرب العالمية الثانية،فالبصائر الأولى عاشت سنوات خمسا فقط، أما البصائر الثانية، و هي أطول عمرا، فإنها صدرت في 25 جويلية 1947، و قد ظل "الشيخ البشير الإبراهيمي" مسؤولا عن إدارتها إلى أن توقفت في سنة 1956، بعد أن إبتعد المسؤولون عنها، و قد كان الشيخ الإبراهيمي لاجئا في المشرق العربي، نتيجة حتمية البطش الاستعماري الفرنسي بهم.(سنوات 1936 – 1947 – 1948).
- **الشهاب**: هي من أشهر مجلات المغرب العربي، أنشأت سنة 1925، كانت تصدر بإسم" الشيخ ابن باديس" في قسنطينة، و لكنها جريدة ناطقة بإسم " جمعية العلماء المسلمين الجزائريين"، كانت أسبوعية ثم لم تلبث حتى صارت شهرية إلى أن توقفت في سنة 1939، (جويلية 1936).
- **المجاهد**: كانت أقوى وسيلة إعلامية لدى جبهة التحرير الوطني خلال فترة الثورة التحريرية، و قد ظهرت إلى الوجود جريدة المقاومة الجزائرية في شهر جوان 1956، لتخلفها "المجاهد" و التي أصبحت اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، و تولى "رضا مالك" مسؤولية هذه الجريدة إبتداءا من شهر جويلية 1957 إلى غاية الاستقلال.صدرت بطبعتين واحدة بالعربية و الأخرى بالفرنسية منذ سنة 1957.
- **المغرب العربي**: جريدة أسبوعية، صدرت بوهران، حيث أقامت لها مطبعة خاصة بها، و ذلك في شهر ماي 1937، يديرها و يحرر أغلب فصولها الشيخ " حمزة بكوشة"، كانت تصدر باللغة العربية ما عدا بعض الأعداد

الخاصة التي صدرت بالفرنسية، و كانت خطة الجريدة إصلاحية وطنية و مؤيدة للشيخ"البشير الإبراهيمي"، توقفت عن الصدور في أواخر سنة 1937.

- **المنار**: جريدة سياسية- ثقافية- دينية- حرة، صدرت سنة 1951، و قد كان يديرها السيد" محمود بوزوزو"، و هي نصف شهرية مؤقتة (السنة الأولى- الثانية- الثالثة).(العدد 6 – العدد 7).
- **الوفاق**: جريدة أسبوعية، أصدرها "الشيخ محمد السعيد الزاهري" من مدينة وهران، حيث صدر العدد الأول في 23 مارس 1938، استمرت في الصدور إلى غاية سنة 1940، اعتبرت هذه الجريدة لسان حال كتلة الجمعيات الإسلامية لعمالة وهران، كانت شديدة الأيبد بجانب حكومة الجبهة الشعبية.
- **البلاغ الجزائري** : أفريل 1942- 11 جانفي 1946- 6 جوان 1946
- **الجزائر الجديدة:**(1946 – 1951)**.**

المقالات و الصحافة باللغة الفرنسية

Articles :

- Nouschi (André), « Le serre de certains chiffres croissance urbaine et vie politique en Algérie », in études Maghrébines, T11 paris : P.U.F 1964, pp 199- 210.

- Peretti (Jean Marie), « La Crise mondiale et le monde rural traditionnel Algérien », in R.A.S.J.E.P, vol 11, n°4, décembre 1974.

- Desparmet (J), « La Manifestation en Algérie (1933- 1934) », in (AF. Bull) 1934, p p 537- 547.

-Tinthoin (robert). « L'Algérie agricole et la crise économique »in revue s.q.a.o 1934 pp 393-420.

Ouldennebia (K) : « Lois Foncières et état civil en Algérie Coloniale », In revue Maghrébine des études Historiques / Édité par le ,Tunis ,pp 115 – 126. Fondation TEMIMI, n°137, Mars2010

Ouldennebia (K) : « Histoire du Tessala dans la longue durée : Du IIème siècle jusqu'au début du XXème siècle », In revue OÙSSOUR / Académique review by Historical research « Sources and Biographies pp ,,University Oran 1.ISSN 1112-4237, n° 30-31 July-December 2016 21 – 61.

Presse :

- السريع الوهراني (Dépêche le Oranais) جريدة يومية فرنسية، تدافع عن مصالح المستوطنين في الجزائر (1929 – 1954).
- صدى وهران (L'Echo D'Oran) جريدة فرنسية، أنشئت في 12 سبتمبر 1844، تولت إدارتها طيلة هذه الفترة عائلة"بيري" إلى غاية يوم توقيفها في 17 سبتمبر 1963، من طرف السلطات الجزائرية المستقلة، اكتسبت هذه الجريدة أهمية كبيرة في غرب البلاد و وصل نفوذها إلى شرق المغرب حتى مدينة فاس، و مثلت أول جريدة استعمارية في الجزائر من حيث رقم سحبها الذي وصل إلى 7500 نسخة يوميا (1929 – 1954).
- الجبهة الشعبية للقطاع الوهراني (L'Oranie Populaire)، جريدة أسبوعية تأسست في جويلية 1935، توقفت عن الصدور في سنة 1936، بعد ما حلت مكانها جريدة (وهران الجمهوري)، (1929 – 1954).
- وهران الجمهوري (Oran Républicain)، جريدة يومية فرنسية، تأسست في أكتوبر 1936، و تعتبر لسان حال الجبهة الشعبية بأحزابها اليسارية المختلفة، ساندت السياسة الاستعمارية في سنة 1937 (1929- 1954).

- وهران الصباح (Oran Matin)، جريدة يومية فرنسية، تأسست في سنة 1932، ناطقة باسم أحزاب اليمين للسكان الأوروبين، رئيس تحريرها " غزاز ألفريد (Alfred Gazez)، عارض السياسة الفرنسية خاصة مشروع بلوم فيوليت.
- الوهراني الصغير (Petit L'Oranais)، جريدة يومية فرنسية، تأسست بمدينة وهران و تنتمي إلى الاتحاد اللاتيني و الحزب الجمهوري الحر، (1929 – 1954).
- إفاقة معسكر (Réveil de Mascara)، جريدة أسبوعية، تأسست في سنة 1880، مديرها هو رئيس بلدية معسكر الراديكالي" مؤزولي باسكال" (Pascal Mozoli)(1929 – 1954).
- المزارع (Le Semeur)، لسان حال الحزب الاشتراكي، وهران 1929 و 1933(1929 – 1954).

-Afrique Français (BULL), L'Algérie : Avril 1933.pp 239 – 240.
- Oran Matin, 17 Décembre 1932.18 Janvier 1934.22 Février 1934.5 Mars 1934.15 Avril 1934. 24 Avril 1934.
- Oran Républicain, 23 Février 1937.
- L'Echo d'Oran, 16 Avril 1933.
- L'Echo d'Alger 13/01/1937 – (8-12-13-20/01/1937).
- Dépêche oranaise 6 Avril 1925.
-Le Réveil de Mascara 22 Février 1936.
- le semeur, 8 Avril 1933.
- le semeur, 3 mars 1934.
- Front Populaire de l'Oranie, 10 Avril 1935.
- L'entente, (20 Décembre 1936, 11Avril 1939, 03 Aout 1939, 13 Octobre 1939) .
- Liberté : 1947
- L'Algérie libre, Aout 1951.

الرسائل و الأطروحات الجامعية

- ولدالنبية (كريم): الجزائريون و الإدارة المحلية الاستعمارية في عمالة وهران 1866-1947 تحت إشراف الدكتور محمد مجاود تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس الجزائر السنة الجامعية 2005-2006(490ص).
- حجازي (مصطفى) :الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية بمنطقة سيدي بلعباس 1849-1962 جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس السنة الجامعية 2011- 2012
- قنانش(محمد) : الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينات 1929-1939 تحت إشراف الدكتور إبراهيم مهديد تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران السنة الجامعية 2007
- تابتي حياة : الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية بالقطاع الوهراني 1929-1954 إشراف مبخوت بودواية قسم التاريخ و الآثار تلمسان 2011
- قراوي نادية: دور الريف الغرب الجزائري في مسار الثورة، إشراف د. سيفو فتيحة، جامعة وهران 2011/2010.

- مهديد إبراهيم، الجزائريون في القطاع الوهراني بين 1900- 1940، الجذور الثقافية للهوية الوطنية و النشاط السياسي، التاريخ الحديث و المعاصر، إشراف أ.د. صم منور، قسم التاريخ، جامعة وهران، 1999,
- شلبي، أمال، التنظيم العسكري للثورة التحريرية للجزائر، إشراف د. عبد الكريم بوصفصافة، التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة باتنة، 2006/2005.
- خيثر، عبد النور، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954- 1962، إشراف د. حباسي شاوش، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- بختاوي خديجة، الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في عمالة وهران (1870- 1939)، إشراف بن نعمية عبد المجيد، التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة وهران(2011- 2012).
- طاعة سعد, المسألة الزراعية في المشروع الإستعماري و موقف الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية منها 1945 – 1962, إشراف د.فغرور دحو، التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة وهران (2003 – 2004).

_ Diemert (jean Philippe), Le syndicalisme en Algérie et plus partculiérement dans la région Oranaise 1919 – 1939, D.E.S, Paris, A.W.O, coté n° 190, (129 p).

-DJERBAL (Daho) : Processus de colonisation et évolution de la propriété foncière dans les plaines intérieures de l'Oranie(subdivision de Mascara et de Sidi-Bel-Abbes- 1850-1920) ,Thèse de 3ºcycle en histoire,parisVII. Sd, (360P). CRIDSSH-Oran.

société et acculturation;L'ORANIE TOUATI (lahouari) ; Economie, COLONISEE,1881-1937, tome I et II . DOCTORAT 3° cycle en Histoire,université de NICE,1984.(468 p).

ثالثا : المصادر و المراجع المترجمـة

- بنيامين سطورا، مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية الجزائرية 1898-1974، ترجمة صادف عماري و مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.
- شارل، ديغول، مذكرات الحرب "الخلاص"1944- 1946، ترجمة خليل هنداوي، وإبراهيم ترجانه، مراجعة أحمد عويدات منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1970
- أجرون (شارل روبير) الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919 الجزء الأول مترجم م. حاج مسعود و أ. بكلي دار الرائد للكتاب الجزائر 2007 (1021ص).
- أجرون تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954 المجلد الثاني الطبعة الأولى ترجمة المعهد العربي العالي للترجمة دار الأمة الجزائر 2008 (1018ص).
- جوليان (شارل أندري) تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار 1827- 1871 المجلد الأول الطبعة الأولى ترجمة المعهد العربي العالي للترجمة دار الأمة الجزائر 2008 (847ص).
- صاري (الجيلالي) الكارثة الديمغرافية 1867- 1868 الطبعة الأولى ترجمة عمر المعراجي المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار رويبة الجزائر 2008 (436ص).
- عدي (الهواري) الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830- 1960 الطبعة الأولى ترجمة جوزيف عبد الله دار الحداثة بيروت لبنان 1983 (220ص).
- بن اشنهو، عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر ترجمة نخبة من الأساتذة دققه وأشرف عليه د. محمد يحي ربيع ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1979 (509 ص).
- غرانميزون (أوليفيي لوكور) الاستعمار الإبادة تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية الطبعة الأولى ترجمة نورة بوزيدة دار الرائد للكتاب الجزائر 2007 (423ص).
- صاري (جيلالي)، قداش (محفوظ)، الجزائر في تاريخ المقاومة السياسية 1900 – 1954، ترجمة عبدالقادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.
- قداش (محفوظ) جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830- 1954 ترجمة محمد معراجي المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر والإشهار رويبة الجزائر 2008 (404ص).

قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919 – 1951) الجزء الأول و الثاني ترجمة أمحمد بن البار دار الأمة الجزائر 2008 (1445).
- قداش (محفوظ) و صاري الجيلالي الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962 الطبعة الأولى ترجمة أوذاينية خليل ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2012 (335ص).
- نوشي (أندري) وآخرون الجزائر بين الماضي و الحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح و منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1984 (427ص).
- سمير أمين، المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل داغر،ديوان المطبوعات.ج، الجزائر 1981.
- جغلول، عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديث- دراسة سوسيولوجية، الطبعة الثالثة، ترجمة فيصل عباس، مراجعة: خليل أحمد خليل، بيروت، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع مع الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، (262 ص).
- مهساس، أحمد، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة الحاج مسعود، محمد عباس، منشورات الذكرى الأربعون للاستقلال، الجزائر.
- حربي، محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد، صالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994.
- جواد عبد العزيز، العالم العربي بين ثقل الخطاب و صدمة الواقع، ترجمة صالح بلحاج، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
- **نوشي** (أندري)،**برنيان** (أندري)،**لاكوست** (إيف) : الجزائر بين الماضي والحاضر- **ترجمة** إسطنبولي(ر) ومنصف عاشور،د.م.ج-الجزائر 1984.

الفهرس

فهرس الجداول

الرقم	عناويـــــــــــن الجـــــــــــداول	الصفحة
01	مبالغ إعادة الحسم في بنك الجزائر	37
02	توزيع الأراضي وفق القرار المشيخي	43
03	القبائل التي خضعت للقرار المشيخي	43
04	المساحات المزروعة من طرف الكولون 1863	44
05	43 قبيلة في عمالة وهران التي مسها القرار المشيخي	45
06	مراكز الاستيطان (1836 – 1860)	50
07	التطور السريع للمساحات الزراعية للمعمرين	52
08	الجيل الأول للسدود المائية في الجزائر	57
09	دفع القروض بين 1900 – 1914	76
10	تطور قروض الشركات المحلية للاحتراس	78
11	المساحات المزروعة كروما في عمالة وهران	79
12	التوسع السريع لزراعة الكرمة	80
13	تطور الكروم في الجزائر مساحة و إنتاجا (1881 – 1896)	84
14	العقارات المملوكة و المستغلة من قبل الملاكين الأوربيين	87
15	تطور الكروم مساحة و إنتاجا في دوائر عمالة وهران	88
16	الصادرات الجزائرية لمنتوجات الكرمة	90
17	النسب المئوية للصادرات الزراعية	92
18	صادرات الخمور	93
19	تطور صادرات الخمور (المصدرة لفرنسا)	98
20	سعر الخمور في الجزائر	101
21	المساعدات و القروض المقدمة من طرف الشركات المحلية للاحتراس	109
22	استفاء القروض (القيمة بآلاف الفرنكات)	110
23	الإضرابات العمالية في الجزائر 1930 – 1935	118
24	بيع الأراضي الفلاحية من الأوربيين إلى الجزائريين في دوائر عمالة وهران 1938	124
25	بيع الأراضي الفلاحية من الجزائريين إلى الأوربيين في دوائر عمالة وهران 1938	125
26	بيع الأراضي الفلاحية بين الجزائريين	126

27	حالة الأجور عام 1932	130
28	النمو الديمغرافي الكبير للمدن و الأرياف الجزائرية	136
29	تطور عدد السكان الجزائريين بعمالة وهران	136
30	هجرة العمال الجزائريين	138
31	هجرة الجزائريين نحو فرنسا	143
32	حركة الهجرة الجزائرية في عمالة وهران	144
33	هجرة العمال الجزائريين	146
34	الفروع النقابية قبل جوان 1936	164
35	الفروع النقابية بعد 1936	165
36	المساعدات و القروض (1930 – 1934)	182
37	الكميات المصدرة عبر السفن (صادرات ميناء آرزيو)	185
38	الكميات المستوردة عبر السفن (واردات ميناء آرزيو)	186
39	تطور زراعة الكرمة و تصديرها	187
40	الاستغلال الزراعي التابع للكولون (1940 – 1945)	221

فهرس الأطروحة

العناويـــن	الصفحة
المقدمـــة	أ إلى ط
المدخـــل	1 إلى 27

الفصل الأول : الأسباب الحقيقية لزراعة الكروم في عمالة وهران (1880 – 1914)	الصفحة
اولا : أزمة الكروم بمرض الفلوكسيرا	29
ثانيا : صناديق القروض و دعوة الشركات الخاصة	33
أ – القروض الأهلية	35
ب – الشركات الأهلية للاحتياط (S.I.P)	35
ج – الشركات الزراعية للاحتياط (S.A.P)	39
ثالثا : القوانين العقارية و انتقال الملكية	39
3 – 1 – القوانين العقارية	39
3 – 2 – انتقال الملكية	49
رابعا : مشاريع السياسة الاستعمارية الفرنسية	55
4 – 1 – المشاريع الاجتماعية	55
4 – 2 – المشاريع المائية	56
4 – 3 – توظيف العمال الزراعيين	60
4 – 4 – استغلال العمال الجزائريين في الحرب العالمية الأولى	63
4 – 5 – آثار المشاريع السياسة الاستعمارية على وضعية الجزائريين	65

الفصل الثاني : تطور زراعة الكروم بعمالة وهران (1914 – 1936)	الصفحة
أولا : الصناديق الجهوية للقرض الفلاحي و القروض الزراعية	68
أ – الصناديق الجهوية للقرض الفلاحي	69
ب – القروض الزراعية	73
ثانيا : انتشار زراعة الكروم	78
أ – تشجيع الكولون على توسيع زراعة الكروم	79
ب – تطوير مردود هكتار الكروم	83
ثالثا : تطور زراعة الكروم	84
أ – اتساع مساحة الكروم و زيادتها	84

ب – الإنتاج الوافر للكروم و تصديره	90

الفصل الثالث : مظاهر الأزمة الاقتصادية و تداعياتها (1936 – 1947)	**الصفحة**
أولا : بداية الأزمة الاقتصادية و تبعاتها	106
أ – بداية الأزمة الاقتصادية	106
ب – تبعات الأزمة الاقتصادية (الإضرابات العمالية)	113
ثانيا : آثار الأزمة الاقتصادية التجارية و العقارية	122
أ – المعاملات التجارية	122
ب – الملكية العقارية	123
ثالثا : نتائج الأزمة الاقتصادية على العمال الزراعيين	129
3 – 1 – البطالة	129
3 – 2 – الهجرة	134
أ – الهجرة الداخلية	134
ب – الهجرة الخارجية	138
رابعا : مشروع بلوم ـ فيوليت و ردود الأفعال الجزائرية	149
4 -1 – برنامج حكومة الجبهة الشعبية	152
4 – 2 – المؤتمر الإسلامي الجزائري و مطالبه	158
4 – 3 – السياسة الاستعمارية في القطاع الفلاحي	159
4 - 4 – ظهور النقابات العمالية في عمالة وهران	162
أ – العمل النقابي في عمالة وهران	163
ب – انتشار الفروع النقابية	164
ج – تأسيس فدرالية الفلاحين بوهران	168
د – أثر الدعاية النقابية على العمال الزراعيين	168
ه – مساهمة العمال الجزائريين في الحركة المطلبية	174
ه -1 – المظاهرات و التجمعات الكبرى	175
ه – 2 – هيكلة الجزائريين و صراعهم ضد الاستعمار	177
خامسا : رد فعل الاستعمار ضد الجزائريين	181
5 – 1 – تأثير الإجراءات القمعية ضد الحركة العمالية	182
5 – 2 – موقف السلطات الاستعمارية المحلية من الحركة العمالية الجزائرية	183
سادسا : النشاط التجاري	184
6 – 1 – انهيار أسعار الخمور	184

6 – 2 – صادرات الخمور	187

الفصل الرابع : العمال الزراعيون و الطريق نحو الثورة التحريرية (1947 – 1954)	**الصفحة**
أولا : انعكاسات الفكر التحرري في الجزائر	194
أ – تأثير العلاقات السياسية الدولية في نشاط الحركات التحررية	194
ب – الفكر التحرري عند الجزائريين	198
ب – 1– الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية لدى العمال الزراعيين	199
أ – التأثيرات الاقتصادية	199
ب – التأثيرات الاجتماعية	199
ج – التأثيرات النفسية	199
د – التأثيرات السياسية	200
ب – 2 – وضعية الفلاح و الرعي	200
أ – وضعية الفلاح	200
ب – وضعية الرعي	203
ثانيا : الدعاية و انتشار الوعي لدى العمال الزراعيين	205
أ – تنظيم الهياكل المحلية للريف الجزائري	214
أ – 1 – البلدية	215
أ – 2 – القياد	218
أ – 3 – الدوار	219
ب – المسألة الزراعية في برنامج السياسة الاستعمارية	220
ب – 1 – دستور 20 سبتمبر 1947	220
ب – 2 – السياسة الزراعية	222
ب – 3 – نفوذ المعمر و حرمان العامل الزراعي الجزائري	223
ثالثا : المسألة الزراعية في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية	228
3 – 1 – موقف التيار الاعتدالي (النخبة) من المسألة الزراعية	230
3 – 2 – موقف التيار الشيوعي من المسألة الزراعية	232
3 – 3 – موقف التيار الاستقلالي من المسألة الزراعية	237
3 – 4 – موقف التيار الإسلامي من المسألة الزراعية	239
رابعا : دعم العمال الزراعيين للثورة الجزائرية	240
4 – 1 – العمال الزراعيون في صف التيار الثوري	241
4 – 2 – العمال الزراعيون وقود الثورة الجزائرية	246

الخاتمـــــــــــــــة	252
الملاحـــــــــــق	260
الخرائـــــــــــــط	281
البيبلوغرافيــــا	282
فهرس الجـــداول	304
فهرس الأطروحـــــة	307